

3644
SIA

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم كتاباً جامعاً لكل ما كان من قبله من كتب



من قبله من كتب

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْقُرْآنَ كِتَابًا مُبِينًا

بسم الله الرحمن الرحيم

قال العبد الضعيف النخائل المتوازي صدوق بن حسن بن علي القنوجي البخاري ختم الله على
 الفم لرب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامين وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين ثم بعد
 فهذه الآيات التي يحتاج الى معرفتها راغب في معرفته الاحكام الشرعية القرآنية وقد قيل انها خمسائة آية
 وما صح ذلك وانما هي ثمانمائة آية او قريب من ذلك وان عدلنا عنه وجعلنا الآية كل جملة مفيدة يصح ان
 تسمى كلاما في عرف النحاة كان اكثر من خمسائة آية وهذا القرآن من شك فيه فليعدو ولا يعلم ان احد العلماء
 اوجب حفظها غيبا بل شرط ان يعرف مواضعها حتى يتمكن عند الحاجة من الرجوع اليها فمن نقلها الى
 كراسه وافرد بكفاه ذلك ولم يستقص بعضها نوعين من آيات الاحكام احدها ما مدلوله بالضرورة كقوله
 سبحانه وتعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة لا امان من جهل الا ان شغل الآية من ذلك على الا يعلم بالضرورة
 بل بالاستدلال فاذا ذكرها لاجل القسم الاستدلال في منها كآية الوضوء والتيمم وتاينها ما اختلف المجتهدون
 في صحة الاحتجاج فيه على امرين وليس يتقاطع الدلالة ولا وجهها فانه لا يجب على من لا يعتقد فيه دلالة
 ان يعرفه اذ لا شرة لا يجب معرفته الاستدلال به وذلك كالاستدلال على ترك لحم الخيل بقوله تعالى
 فتركوهما ذرية وهذا لا يجب معرفته الاعلى من ينتج بمن المجتهدين اذ لا يصل الى حصر كلما يظن ويجوز فيه
 استنباط الاحكام من غنى معانيه ولا لطريق الى ذلك الا عدم الوجود ان وهي من اضعفت الطرق عند
 علماء البرهان وليس القصد الا ذكر ما يدل على الاحكام دلالة ونحوه لتكون عناية طالب الاحكام
 به اكثر والا فليس يحسن من طالب العلم ان يميل النظر في جميع كتاب الله تعالى مقدما للعناية فيه متاملا
 لطوائف معانية مستنبطا للاحكام والآداب من ظواهره وخوافيه فانه الا امان من الضلال والعمى

في جميع الاحوال والائيس في الوحدة والغوث في الشدة والتمسك في الظلمة والمخرج للفتنة والشفاعة
 للمصدور والفصل عند اشتباه الاسور فلا ينبغي ان
 في منتهى مفرد وانا افسر تلك الآيات المشابهة
 الاقوال المختلفة الا لا يجمع ومن الدلائل المتنوعة
 وكانت بداية في اول شهر صفر وثمانية في صفر
 الصلوة والتخمين وسميت نيل المرام من تفسير آيات الاحكام واكتفت بذلك
 تفسير المقاصد القرآن المسمى بفتح البيان جامعاً للرواية والحدائث والاستنباط والاحكام فان كنت
 ممن يتخذ الصعود على معارج التحقيق والقعود في محراب التدقيق فليكن ذلك التفسير ولك ان تجد
 مثلي في اخواني ان شاء الله القدير والله سبحانه اسأل ان يجعل هذا المختصر خاصاً بالكرام ونفع المسلمين بملطف العليم

اي قولوا له قول الحسنى فمؤدفة مصدر مخذوف وهو مصدر كيد شرى وقرحة قرحة والكسائي حسانا
والسين وكذلك قر زبير بن ثابت وابن مسعود وقال الاخفش هما بمعنى واحد مثل النخل
والنخل والزبد والرشيد والنظاران هذا القول الذي امرهم الله به لا يختص بنوع معين بل
كلما صدق عليه انه حسن شرعا كان من جملة ما يصدق عليه هذا الامر وقد قيل ان ذلك هو كيد التوراة
وقيل للصدق وقيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقيل هو اللين في القول والعشرة وحسن الخلق
وقيل غير ذلك اخرج ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى قال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر روى
البيهقي في الشعب عن علي عليه السلام في قوله تعالى قال بني الناس لكم وشركاءي عبد الله
وابن جرير عن عطاء الثالثة وما يعلمان من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة فلا تفر
فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به ل احد الا
بأذن الله ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم وقد علموا ان اشتراكه ماله في الاخرة
من حلاق السحر وما يفعل السحر من ايجال والتحيلات التي يحصل بسببها السحر يحصل من انحطاط
الفاصلة الشبيهة بما يقع لمن يرى السراب فيظنه ماء ولا يظنه راكب السفينة او الدابة من ان ايجال
تسير وقد اختلف بل الحقيقة امر لا قد جبت المعتزلة والموثقة الى ان خضع لاصل له ولا حقيقة وقد
من عداهم الى ان حقيقة مشروطة وقد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سحره لسيد بن الامام
اليهودي حتى كان يحيل اليه اذ ياتي الشيء ولم يكن قد اتاه ثم شفاه الله سبحانه والكلام في ذلك
يطول قال الزجاج في قوله وما يعلمان من احد تعليم ان السحر لا تعليم وعار اليه قال وهو الذي عليه
اكثر اهل اللغة والنظر ومعناه انما يعلمان على النبي فيقولان لهم لا تفعلوا كذا من في قوله من احد
للتوكيد وقد قيل ان قوله يعلمان من الاعلام لاسن التعليم وقد جاء في كلام العرب تعلم بمعنى علم كما حكاه
ابن الانباري وابن الاعرابي وهو كثير في اشعارهم كقول كعب بن مالك تعلم رسول الله
انك مدكي وان وصي امك كالغدا باليد وقال القطامي تعلم ان بعد النفي رشداه وان ذلك
النفي انقضاء حاجه وفي قوله فلا تغر الخ انذار واعظم تحذير لي ان هذا ذنب يكون من اخلك كافرا فلا تكفر وفيه دليل
على ان تعلم السحر كفر ظاهر وعده الفرق بين المعتقد وغير المعتقد من قولهم ايلون ساحر ومن تعلمه ليقدر على قوه
وفي اسناد الكوفي الى السحر جعل السحر سببا لذلك لعل على ان السحر يشترط في التوراة الجذب والبعض والجمع للفرقة والفرق
والبعد وقد ذهب طائفة من العلماء الى ان الساحر لا يقدر على اكثر من ان يبرئ الله بين الغفران لان الله تعالى انك
في حشر الذم السحر بين الجاهلية في تعليمه فلو كان يقدر على اكثر من ذلك لذكره وقالت طائفة اخرى ان ذلك
خرج مخزج الاغلب وان الساحر يقدر على غير ذلك المنصوص عليه ايضا وقيل ليس للسحر تأثير في نفسه
اصلا لقوله وما هم بضارين به من احد الا باذن الله اتفق ان لا تنافي بين قوله فيتعلمون منها

ما يقرون برين المرد وجهين قوله ما هم يعلمون احد الا باذن الله فان استفاد من جميع كل ان
 للسر ناشي في نفسه ولكنه لا يؤثر الا في المؤمن اذن الله فيه تبيينه وقوله اهل العلم على ان لا تأثير في نفسه
 بقية تامة واجبة ولم يخالف في ذلك الا المعتزلة وابوجه بغير ما فهم وفي قوله توكلون ما يصبرون ولا يصبرون
 بان السحر لا يعود على صاحبها مدة لا يلبث الميتة في حياته، ومضى من خسران بحت قال ابو السعدي في ان الجنا
 عما لا تؤمن في ائمة غيركم الغاية التي لا تؤمن انتم الى الفتوة انتهى وانتم ابا البشر ابا الاستبداد اي ان
 استبدل ما تاملوا شياطين على كتاب الله والله في ما يبغ عند اهل اللغة المراد لغة ولكم المشرق والغرب
 فانيما تولوا افهم وجهه الله المشرق موضع المشرق والغرب موضع الغروب اي هما مكانا يندو
 تا بينهما من الجهات والمخاوف فيمثل الارض كلها وقوله فانيما تولوا اي اتي جنة يستقبلونها فمنها
 وجه الله اي المكان الذي يرضى لكم استقباله وذلك يكون عند القباس جهة القبلة التي امرنا بالتوجه
 اليها بقوله سبحانه قول وجبك شطر السجى الحرام حيث لا تنتم فقولوا وجبك شطر وقال في الكشاف
 والمعنى انكم اذا اعتنم ان تصلوا في السجى الحرام وفي بيت المقدس فقد جعلت لكم الارض مسجدا فاصلوا
 في اي بقعة تشتمن بها عما وافعلوا التولية فيها فان التولية ممكنة في كل مكان لا يخص اماكنها في
 مسجد ودون مسجد ولا في مكان ودون مكان انتهى قال الشوكاني في فتح القدير وهذا تخصيص لا وجه له
 فان اللفظ اوسع منه وان كان المقصود به بيان السبب فلا باس انتهى واخرج ابن المنذر وابن
 ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي في سننه عن ابن عباس قال اول ما نسخ من القرآن فيما ذكر لنا والله
 شان القبلة قال الله تعالى ولله المشرق والمغرب الآية فاستقبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا
 نحو بيت المقدس وتركوا البيت العتيق ثم صرفوا الله الى البيت ونسبوا فقال ومن حيث خرجت فولجوا
 شطر السجى الحرام واخرج ابن المنذر عن ابن مسعود ونحوه واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد ومسلم والترمذي
 والنسائي وخبرهم عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحلته تلوها عيناها توجهت
 ثم قرأ ابن عمر هذه الآية فاما قوله افهم وجه الله وقال في هذا تركت هذه الآية واخرج نحوه عن ابن جبر
 والداقطني والحاكم في صحيح البخاري عن حديث جابر وغيره عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه كان يصلي المشرق فاذا اراد ان يصلي المكتوبة نزل واستقبل القبلة يصلي
 وروي نحوه عن حديث ابن جبر عن ربيعة قال كذا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وضعه وابن ماجه وابن جرير وغيرهم عن عامر بن ربيعة قال كذا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 في ليلة سوداء مظلمة فتر لنا من لافعل الرجل ياخذ الاسحابة فيعمل مسجدا يصلي فيه فلما ان اصبح
 اذ نحن قد صلينا على غير القبلة فقلنا يا رسول الله لقد صلينا ليلتنا هذه لغير القبلة فانتزل الله
 ولله المشرق والمغرب الآية فقال فضت صلاتكم واخرج الدارقطني وابن مردويه والبيهقي عن جابر

روى عن مجاهد وعطاء ومقاتل بن حبان نحوه السما وسنه ولخني وامن مقام ابراهيم صلى
 قرر نافع وابن جابر ففتح الخلاء على انه فعل ماض وقرر الباقين على صيغة الامر والمقام في اللغة موضع
 القيام واختلف في تعيين المقام على اقول اسما انا اخرج الى غير فدا الناس ويصلون عنده كمن في
 قيل المقام الحج كله روى ذلك عن عطاء ومجاهد وقيل عرفه والمروافقه روى عن عطاء ايضا وقال
 احرم كله مقام ابراهيم روى عن مجاهد واخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر عن الخطاب
 وافقت ربني في ثلاث ووافقتني ربني في ثلاث قلنا يا رسول الله لو اتخذت من مقام ابراهيم صلى
 فترلت واتخذت من مقام ابراهيم صلى وقلت يا رسول الله ان لنا ذكرا يغفل عني من البر والفاجر
 فلو امرت ان يخرجين فترلت آية الحجاب وجمع على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغيرة فقلت من موسى
 ان طلقن ان يبدا اذ واجبا غير مستكن فترلت كذلك واخرجه سلم وخبره مختصرا من حديث ابن عمر
 واخرج مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل ثلثة اشواط وشي اربعا حتى اذا فرغ تعد الى مقام ابراهيم
 وصلى خلفه كعتين ثم قرر واتخذ من مقام ابراهيم صلى واختلفوا في قوله صلى الله عليه وسلم فترلت من فسر المقام مشايخ
 ومشاعره قال صلى الله عليه وسلم من الصلوة التي هي الدعاء ومن فسر المقام بالحج قال معناه اتخذ من مقام ابراهيم
 قبلة لصلواتكم فامروا بالصلوة عنده ونذر هو الصحيح ثم العندية تصدق بجبا هذا الارباع والتخصيص
 يكون المصلي خلفه انما استقيد من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحة بعده رضي الله تعالى عنهم
 وفي مقام ابراهيم حديث كثيرة ستوفاة في الامارات وغيرها والاحاديث الصحيحة تدل على ان مقام
 ابراهيم هو الحجر الذي كان ابراهيم يقوم عليه لبناء الكعبة لما ارتفع الحجر اذ سمع من يقوم فوقه كما
 في البخاري من حديث ابن عباس وهو الذي كان ملصقا بجدار الكعبة واول من نقله عمر بن الخطاب
 كما اخرج عبد الرزاق والبيهقي باسناد صحيح وابن ابى حاتم وابن مردويه من طرق مختلفة واخرج ابن ابى حاتم
 من حديث جابر بن جعفر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما طاف النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم واخرج
 نحوه ابن مردويه السماع لجة ان طهر ابيدي للطائفين والعاكفين والركع السجود المراد بالتميز
 قيل من الاوتان قيل من الاوقات والريب قيل من الكفار وقول الزور والرجس وقيل من النجاسة
 وطواف الحبس والحائض وكل ضبيث وانظروا انه لا يخص بنوع من هذه الانواع وان كل ما يصدق عليه
 معنى التطهير فهو تين اوله امانا ولا شموليا او بدليا والاضافة في قوله بيتي للتشريف والتكريم وقوله
 وابن ابى حاتم واهل المدينة وشمس وخص بيتي بفتح الياء وقرر الاخرين باسكانها والمراد بالبيت الكعبة
 والطائف الذي يطوف به ويدور حوله وقيل الغريب الطاري على مكة والعاكف المقيم وصل العكوف
 في اللغة التذوم والاقبال على الشيء وقيل هو الجاد ودون التقيم من اهلها والمراد بقوله الركع السجود والصلوة
 ونفس يدين الركعتين بالذكر لانها اشرف اركان الصلوة اخرج ابن ابى حاتم عن ابن عباس قال ان

فأما فهو من الطائفين وإذا كان جالسا فهو من العاكفين وإذا كان مصليا فهو من الركع السجود
 وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن عمار بن الخطاب أنه سئل عن الذين ينامون في المسجد فقال
 هم العاكفون **الثامنة** قول وجهك شطر المسجد المحرام وحيث ما كنتم فولوا
 وجوهكم شطره المراد بالشطر هنا الناحية والجهة وهو مقتضب على الظرفية ومنه قول
 الشاعر **هـ** أقول لأم زنباع أي في صدور الغيس شطرنج تيمم وقدير أو بالشطر النصف ومنه
 الوضوء وشطر الأيمان وبره معنى البعض مطلقا ولا خلاف أن المراد بشطر المسجد هنا الكعبة وقد عكس
 القرطبي الإجماع على أن استقبال عيين الكعبة فرض على الحايين وعلى أن غير الحايين يستقبل الناحية
 ويستدل على ذلك بما يمكنه الاستدلال به وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن جرير عن أبي حنيفة
 قال شطر المسجد المحرام تلقاه وأخرج عبد بن حميد وأبو داود في ناسخه وابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي حنيفة
 في قوله تعالى فذا قال قبله وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم وأحمد وأبو
 داود والبيهقي في سننه عن علي بن شريك وأخرج أبو داود في ناسخه وابن جرير والبيهقي عن ابن عباس قال شطره
 نحوه وأخرج ابن جرير عنه قال البيت كله قبله وقبله البيت الباب وأخرج البيهقي في سننه عنه مرفوعا
 قال البيت قبله لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الأرض في مشارقها ومغاربها
 انتهى **التاسعة** أن انصفوا المروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح
 عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم أصل الصفا الحجر الأس
 وهو هنا علم الجبل من جبال مكة معروف وكذلك المروة علم الجبل مكة معروف وأصلها في اللغة
 واحدة المروي وهي الحجارة الصفا التي فيها لبن وقيل التي فيها صلابة قيل نعم الجميع وقيل أنها
 الحجارة البيض الباردة قيل أنها الحجارة السود والشعائر جمع شعيرة وهي العلامة من أعلام مناسك
 والمراد بها ما وضع للعبادة التي أشعر بها الله أعلاما للناس من الموقف والسعي والنحو ومن أشعار الكعبة
 أي أعلامه بغير صديقة في سنن سبع البيت في اللغة قصد وفي الشرح الأيتان بمناكس الحج التي شرعها الله
 سبحانه وآلمر في اللغة الزيادة وفي الشرح الأيتان بالنسك المعروف على الصفة الثابتة والبناء أصله من
 وهو ليس منه الجوامع لأعوجها ما وضع الجوامع يدل على عدم الوجوب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي ومالك
 والحنفلي في الكشف من أبي حنيفة أنه يقول أنه واجب ليس بركن وعلى تركه دم وقد ذهب إلى عدم الوجوب
 ابن عباس وابن الزبير والنسب بن مالك وابن جرير ومما يقوى دلالة هذه الآية على عدم الوجوب قوله تعالى في
 الحركات من تطوع خير أتم ذهب الجمهور إلى أن السعي واجب نسك من جملة النساك وهو قول عبد الله بن
 عمر وجابر وعائشة وبه قال الحسن واليه ذهب الشافعي ومالك واختاره الشوكاني وهو الرابع ويستدلوا
 بما أخرجه شيخان وغيرهما من حاشية أن عروة قال لما رايت أن قول الله تعالى إن انصفوا المروة

من شعائر الله فمن حج البيت او اتم فلابجناح عليه ان يطوف بها فما ارى على وجهنا ما الى الطواف
بها فقالت عايشة بشيئا قالت يا ابن ابي ابيها لو كانت على ما اوتيتها كانت فلابجناح عليه ان يطوف
بها ولكنها انما اتت لت في الاضمار قبل ان يسلموا كانوا يملكون لسانه المطاوعة التي كانوا يعبدونها
وكان من اهل بيتا يخرج ان يطوف بالصفا والمروة في الجاهلية فانزل بعد ان الصفا والمروة من شعائر
الله الآية قالت عايشة ثم قد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بها فليس لاحد ان يبيع الطواف
بها واخرج مسلم وغيره عنها انها قالت لعمرى ما اتم الله حج من لم يسبع بين الصفا والمروة ولا عمرته
لان الله تعالى قال ان الصفا والمروة من شعائر الله واخرج الطبراني عن ابن عباس قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا واخرج احمد في سننه والشافعي وابن سعد
وابن المنذر وابن قانع والبيهقي عن عبيدة بنت ابي جحافة قالت رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف
بين الصفا والمروة والناس بين يديه وهو والله ليسمى حتى ارى ركبة من شدة السعي يدور بها ازاو
وهو يقول اسعوا فان الشجر جبل كتب عليكم السعي وهو في سنن احمد بن حنبل في شعبة بن صالح بن جابر
عن عطاء بن ابي رباح عن عبيدة بنت شيبة عنها ورواه عن طريق اخرى من عبد الرزاق اخبرنا معمر بن
واسل بن مولى بن عبيدة عن موسى بن عبيدة عن عبيدة بنت شيبة ان امرأة انهرتها فذكرت له ولو ليالك
حديث فذرا عني مناسككم العاشرة اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم
الخنزير وما اهل بيت الغدير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه
قوله ابو جعفر رحمه الله على البناء للمفعول وانما كلمة موضوعة للموت ترشبت ماتا ولا اخطاب وبقى ما عداه وقد
حصرت هنا التحريم في الامور المذكورة بعد ما والميتة ما فارقه الروح من غير فكاة وقد خصص هذا العموم
بشمل حديث اصل لنا ميتتان ودمان فاما الميتتان فالجراد والوحوش واما الدمان فالطحال والكبد
اخرجه احمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم وابن مردويه عن ابن عمر ثل حديث جابر في العنقايات
في الصحيحين مع قولنا لکم صيد البحر فالمراد بالميتة هنا ميتة البر لا ميتة البحر وقد ذهب اكثر اهل العلم
الى جواز اكل جميع حيوانات البحر وما ميتها وقال بعض انه يحرم من حيوانات البحر ما يحرم منه في البر
وتوقف ابن حبيب في خنزير الطائر قال ابن القاسم وانا اقفى ولا اراه حراما وقد اتفق العلماء على ان لحم
حرام وفي الآية الاخرى او ما مسغوا فحمل المطلق على التقيد لان ما خالط بالدم فهو حرام قال القرطبي
بالابعاد وقد روت عايشة انها كانت تلطخ اللحم فتعفو الصفرة على البرية من الدم فياكل ذلك النبي لحم
ولا ينكره وقوله لحم الخنزير ظاهر هذه الآية والآية الاخرى عسى قوله بل لا اجد فيها وحى الى محرر اكل
لحمهم لطعمه لان يكون ميتة او ما مسغوا او لحم خنزير لان المحرم انما هو اللحم فقط وقد اجمعت
الامة على تحريم لحم كاحكاه القرطبي في تفسيره وقد ذكر جماعة من اهل العلم ان اللحم يدخل تحته الشحمة

وحكي القرطبي الاجماع ايضا على ان جملة اخنوخ برحمة الله الشرفانة يجوز اخراجه به قبل اراد بل جميع
اجزائه وانما خص العلم بالذكر لانه المقصود لغاية بالاكل والابلال ربح الصوت يقال اهل بكذا اي فهم
صوتهم منه بالال الصبي والاسلله وهو صياحه منه لادته والملازمنا ذكر عليه فهم غير سكاكيات والعزى اذا كان
الذبح وشعيا والند اذا كان الذبح مجوسيا وللخلاف في تحريم ذرا واشاله قال الشوكاني في فتح
وشله ما يقع من المعتقدين للموات من الذبح على قبولهم فانه ما اهل به لغير الله ولا فرق بينه وبين
الذبح للوثن انتمى قلت وشله ما يقع من المعتقدين للملا وليا من الذبح لهم فانه ما اهل به لغير الله وان لم
يذكره واسمهم عليه عن الذبح ولا فرق بينه وبين الذبح للعلوانية وقد اشرى العلم كل الكلام في هذه
المسئلة في توالييف مفردة واشتغل بذكر خشية الاطالة ومن اراد تفصيل ذلك فعليه تفسيرنا
فتح البيان في مقاصد القرآن فهدا ورونا فيه جملة صالحة فيها غنية لطالبي الحق وباسد التوفيق فهدوا
من المضطر من صيروا جميع والعدم الى الاضطرار الى الميتة والمراد بالباغي من ياكل فوق حاجته والعا
من ياكل هذه الحرامات وهو يجرها منته وقل غير باغ على المسلمين وعاد عليهم نيل في الباغي
والعادي قطيع الطريق والخرج على السلطان وقاطع الرحم ونحوهم وقيل المراد غير باغ على مضطر آخر
ولا عا دسد الجوعة واخرج ابن ابي حاتم عن ابن عباس في قوله غير باغ ولا عا د يقول من اكل شيئا
من هذه وهو مضطر فلا حرج ومن اكله وهو غير مضطر فقد بغى واعتدى واخرج ابن المنذر وابي حاتم
عنه في قوله غير باغ قال في الميتة ولا عا د قال في الاكل واخرج سعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد
بن حميد وابن المنذر وابن ابي حاتم عن حماد في قوله غير باغ ولا عا د قال غير باغ على المسلمين ولا عا د
عليهم من خرج يقطع الرحم ويقطع السبيل او يغصب في الارض او يخاف الجماعة والله في اخرج في
معصية الله فاضطر الى الميتة لم تحمل له واخرج ابن ابي حاتم والبايع عن ابي سعيد بن جبير قال
العادي الذي يقطع الطريق وقوله فلا اثم عليه يعني في اكله ان الله يغفر لمن اكل من احرام رميم
اذا حمل له احرام في الاضطرار احوالته عشرة قبا ايها الذين آمنوا كتب عليكم
القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والا نثى ببالا نثى فمن عني له من
اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان كتب عليكم معناه فرض عليكم ذوات
ومنه قول عمرو بن ربيعة كتب القتل والقتال علينا وعلى الغنائم جزاء الذبول
وهذا اخبار من الله سبحانه لعباده بانه شرع لهم ذلك وقيل ان كتب هذا اشارة الى ما جرى به القلم
في الملوح المحفوظ والقصاص اصله نقص الاشياء اتباعه ومنه القصاص لانه يتبع الآثار وقيل الشعر
اتباع اثره فكان القاتل يسلك طريقا من القتل نقص اثره فيها ومنه قوله تعالى فارتد على آثامها
قصصا وقيل ان القصص ما يؤخذ من القص وهو القطع يقال قصصت بينهما اي قطعته

وقد استدلل بهذه الآية القائلون بأن المحر لا يقتل بالعبد وهم الجمهور وذوهم الجمهور في حقيقته
 وأما ما يروى عن الثوري وابن أبي ليلى ودأود والي أنه يقتل به إذا كان غير سيده ولما سيده فلا يقتل
 به إجماعا للداري عن الغني فليس يذهب بجينفة ومن هو على الإطلاق ذكره الشوكاني في شرحه
 قال القزويني وروى ذلك عن علي وابن مسعود وبه قال سعيد بن المسيب وأبو هريرة الغني وتناو
 وأحكم من عتبه ويستدلوا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس وأجاب الأولون عن
 هذا الاستدلال بأن قوله تعالى بالحرم والحرم بالعبد بالعبد نفس لقوله تعالى النفس بالنفس وقالوا
 إن قوله وكتبنا عليهم فيها يفيد أن ذلك حكاية عما شرع الله لنبي أسير في التوراة ومن جهة ما
 استدلل بالآخرين قوله صلوا على المسلمين يحكمنا فإما هو وجوب عنه بانه جعل الآية بمنية ولكنه فقال
 لن قوله تعالى بالحرم والعبد بالعبد إنما هو بمنطوقه أن المحر يقتل بالحرم والعبد يقتل بالعبد وليس فيه
 ما يدل على أن المحر لا يقتل بالعبد إلا باعتبار المضموم فمن أخذ بمثل هذا المضموم لزمه القول بجهنم
 ومن لم يأخذ بمثل هذا المضموم لم يلزمه القول بجهنم والبحث في هذا محرم في علم الأصول وقد استدلل
 بهذه الآية القائلون بأن المسلم يقتل بالكافر وهم الكوفيون والثوري لأن المحر يتناول الكافر كما يتناول
 المسلم وكذا العبد والأشقي يتناولان الكافر كما يتناولان المسلم ويستدلوا أيضا بقوله تعالى أن
 النفس بالنفس لأن النفس تصدق على النفس الكافرة كما تصدق على النفس المسلمة وقد ذهب الجمهور إلى أنه
 لا يقتل المسلم بالكافر ويستدلوا بما روي من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بكافروهم يمين لما يروى
 في الآيتين والبحث في هذا يطول وقد استدلل بهذه الآية القائلون بأن الذكرا لا يقتل بالأنثى
 وقرروا ذلك على ذلك بمثل سبقه إلا أن المسلم أو ليا المرأة الزيادة على ديتها من دية الرجل وبه
 قال مالك والشافعي وأحمد وسحق والثوري والجمهور وذوهم الجمهور إلى أنه لا يقتل الرجل بالمرأة
 ولا الزيادة وهو الحق قال الشوكاني وقد بسطنا البحث في شرحه المنتقى فليس جارا لبياننا قلنا وقد أورد
 المسئلة في مسك الختام شرح بلوغ المرام فيقول عليه قوله فمن غني له من أخيه شيء من هذا عبدة
 عن القاتل للمراو بالخ المعقول أو الولي أو الشيء عبدة من الدم والغني إن القاتل أو الجاني أو الجاني
 من جهة الجاني عليه والولي دم أصابه منه على أن يأخذ منه شيئا من الدية أو اللزق فليجزي الجاني عليه ولو
 من عليه الدم فيما يأخذ منه من ذلك استباحا للعرف وليود الجاني ما لم يرض من الدية والارش لم يرض
 الجاني عليه والي الولي أو إباحا من قبل إن من عبادة من الولي والارح يراو بالقاتل والشيء الدية أو
 إن الولي إذا جئ إلى الضمون القصاص إلى مقابل الدية فإن القاتل خير من أن يعطها أو يسلم نفسه
 للقصاص كما روى عن مالك أنه يثبت الخيار للقاتل في ذلك وذوهم من عداه إلى أنه لا يخرج بل
 إذا رضى الأوليا والدية فلا خيار للقاتل فليجزي بالعرف وقيل إن المراد بذلك أن من فضل من الطائفتين

على الاخرى شي من الديات فيكون على معنى فضل على جميع التقادير فتكثير في التقليل فيناول العفو
عن الشئ اليسير من الدية والعفو الصاد عن فرد من افراد الورثة اخرج ابن ابى حاتم عن حميد بن حجير
قال ان جئين من العرب اقتتلوا في الجاهلية قبل الاسلام بتليل فكان منهم قتل مجارات حتى قتلوا
العبيد والنساء ولم يأخذ بعضهم من بعض شي اسلموا فكان احد الحسين يتطاول على الاخر في العدة
والاموال فقتلوا لان لا يرضوا حتى يقتل العبد منا المحرم وبالمراة منا الرجل منهم فنزلت هذه الآية
واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن الشعبي نحوه واخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والبيهقي
سننه عن ابن عباس قال كانوا لا يقتلون الرجل بالمراة ولكن يقتلون الرجل بالرجل والمراة بالمرء
فانزل الله تعالى النفس بالنفس فجعل للمرأة في القصاص سوارفها بمن في العمد والمراة والمراة في
النفس وفيما دون النفس جعل العبد مستويين في العمد في النفس وفيما دون النفس جالهم نساء لهم
واخرج ابن جرير وابن مردويه عن ابى مالك قال كان بين حيين من ان نصار قتال كان لاهما على الاخر
الطول فكانهم طلبوا الفضل فجاء البني مسلم ليصلح بينهم فنزلت هذه الآية اخرج ابن عباس فنهجتا
النفس بالنفس اخرج عبد بن حميد وابن جرير واما حكم وصحة والبيهقي في سننه عن ابن عباس فن معنى له
قال هو العمد رضى المراهبا العفو فاتباع بالمعروف امر بالمعروف وادار اليه باحسان من القاتل قال
يودى المطلوب باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ما كان على بني السرايل واخرج البخاري وغيره عن
ابن عباس قال كان في بني السرايل القصاص ولم تكن الدية فيهم فقال اسامه الله كتب عليكم القصاص
في القتل الى قوله فمن معنى له من اخيه شي فالعقوان يقبل الدية في العمد فاتباع بالمعروف وادار اليه باحسان
ما كتب على من كان قبلكم فمن اعتدى بعد ذلك بان قتل بعد قبول الدية فله عذاب اليم فقلت ان الله
شرح لهذه الامنة العفو من غير عوض او بعوض ولم يضيح عليهم كما ضيق على اليهود فانه اوجب عليهم القصاص
والعفو وكما ضيق على النصارى فانه اوجب عليهم العفو والدية وقد اختلف اهل العلم فمن قتل القاتل
بعد اخذ الدية فقال جماعة منهم مالك والشافعي اذا كن قتل ابتداء ان شاء الولي قتله وان شاء غيره
وقال قتادة وعكرمة والسدي وغيرهم يقتل القاتل ولا يمكن احكام الولي من العفو وقال الحسن عدا ابني
الدية فقط يبقئ اثمها لعذاب الآخرة وقال عمر بن عبد العزيز امره الى الامام ليضح فيا اخرج ابن جرير
عن قتادة قال كان اهل التوراة انما هو القصاص او العفو ليس بينهما ارض وكان اهل الانجيل انما هو العفو
امر به وجعل الله لهذه الامنة القتل والعفو والدية ان شاء اهلها لهم ولم يكن لامة تبليهم واخرج عبد الرزاق
وابن ابى شيبه واحمد وابن ابى حاتم والبيهقي عن ابى شريح التميمي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اعيب بقتل
فانه يخذل احدى ثلاث اما ان يقتص واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية فان اراد المراهبة فخذوا على يديه
ومن اعتدى بعد ذلك فله نار جهنم خالدين فيها الا ان يستعمل بالآية ايضا على ان البكره لا يخرج المراهبة

من ايمانه فانه لا شك في كون قتل العمد والعذران من الكبائر اجماعاً ومع هذا فاطلب بعد القتل بالايان
وسماه حال وجب عليه من القصاص مؤثماً وكذا اشد بينه وبين ولي الدم فانما اراد بذلك الكثرة
الايمانية وكذا نسب الى العتوة وهذا لا يليق بالاعم من فليتذكر المثلث عشر عشرة فمن كان
منكم مريضاً او على سفر فعذة من ايام اخره الذين يطبقونه فدية طعام مسكين
فمن تطوع خيراً فهو خير له وان عذر كلكم ان كنتوا تعلمون
الاخلاف بين المسلمين اجمعين ان صوم رمضان فرضه الله سبحانه على نبيه الامام
في اللغة اصله الاساك وتركه النقل من حال الى حال هو في الشرع الاساك من المفطرات مع
اقتراح ان الفدية من طلوع الفجر الى غروب الشمس قبل للمريض حالتان ان كان لا يطبق الصوم كان
الافطار غريمه وان كان لا يطبق مع الضرر وشقة كان رخصة وبهذا قال الجمهور واختلف اهل العلم في السفر
المبيح للافطار ف قيل مسافة قصر الصلوة واختلف في قدرها معروف وبه قال الجمهور وقال غيرهم بمقاييد
لا دليل عليها والحق ان ما صدق عليه سمي السفر فهو الذي يباح عنده الفطر وكذا ما صدق عليه سمي الحزن
فوالذي يباح عنده الافطار وقد وقع الاجماع على الفطر في سفر الطاعة وتختلفوا في الاسفار المباحة
والحق ان الرخصة ثابت فيها وكذا اختلفوا في سفر العصية وليس في الآية معنى قوله فدية من ايام اخر
ما يدل على وجوب التتابع في القضاء وقد اختلف اهل العلم في نية الآية يعني وعلى الذين يطبقونه بل يحكي
او ينسوخة وانما كانت رخصة عند ابتداء فرض الصيام لانه شق عليهم وكان من اطعم كل يوم مسكيناً
حرك الصوم وهو يطبقه ثم نسخ ذلك وهذا قول الجمهور وروى عن بعض اهل العلم انما لم ينسخ وانما رخصته
للمشيوخ والعجائز خاصة اذا كانوا لا يطبقون الصيام لالبشقة وهذا يناسب قراءة التشديد اي بكلفه
والناسخ لهذه الآية عند الجمهور قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقد اختلفوا في مقدار الفدية ف قيل
كل يوم صاع من غير البز ونصف صاع منه قيل مد فقط وقال ابن شهاب معناه اي معنى قوله فمن تطوع
خيراً من اراد الاطعام مع الصوم وقال مجاهد معناه من زاد في الاطعام على المد وقيل من اطعم
مع المسكين مسكيناً آخر وان تصوموا خير لكم معناه ان الصيام خير لكم من الافطار مع الفدية وكان
هذا قبل النسخ وقيل معناه وان تصوموا في السفر والمرض غير الشاق الثلاثة عشرة فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعذة من ايام اخره يومئذ الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتصوموا العدة ولتذكروا الله على ما هنكم اي من حضر
ولكن في سفر بل كان قتيماً قال جماعة من السلف واختلف ان من ادرك شهر رمضان قتيماً غير سافر
ان يصيامه سافر بعد ذلك او اقامه تمتد لابل هذا الآية وقال الجمهور انه اذا سافر فافطر لان معنى الآية
انه اذا حضر شهر من اوله الى آخره لانه اذا حضر بعضه وسافر فانه لا يجتمع عليه الصوم باحضره وهذا هو الحق

وعليه كانت الآية الصحيحة من السنة وقد كان يخرج صلى الله عليه وسلم في رمضان فيفطر قوله يريد الله بكم
ولا يريد بكم البصر فيان هذا مقصود من مقامه مدارك بجانته ومراؤن مزاوانه في جميع أسواق الدين مثله
قوله تعالى وأهل عليكم في الدين من حرج وأرشدت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يرشد إلى التيسير ونحو
عن التيسير كقوله صلى الله عليه وسلم لا تقسروا ولا تفرأوا وهو في الصحيح واليسر السهل الذي لا عسرة
والمراد بالتكبير هنا هو قول القائل الله أكبر فإن الجمهور وعناه انخفض على التكبير في آخر رمضان
وقد وقع الخلاف في وقت فروى عن بعض السلف انهم كانوا يكبرون ليلة الفطر وقيل اذا راؤ
بطلان شوال كبروا إلى الغداة فخطبته وقيل الى خروج اللام فويل بهو التكبير يوم الفطر قال مالك هو من
عين يخرج من داره الى ان يخرج الامام وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يكبر في الاضحية ولا يكبر
في الفطر واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن عباس في قوله من شهد منكرا للشهر قال هو بذلك
بالدار واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم والبيهقي عن ابن عباس في قوله يريد الله بكم اليسر قال اليسر
في السفر والصوم في السفر وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال صوموا لله بيسر وافطروا لله
فان غم عليكم فامكوا العدة ثلاثين يوما واخرج سعيد بن منصور وابن ابي شيبة عن ابن مسعود
كان يكبر الله أكبر لا اله الا الله الشاكر الله أكبر والله اعلم الراية عشرة قاحل لكم ليلة القدر
الرفث الى فسادكم من لباس لكم وانتوا لباس لمن علم الله انكم فسادون
انفسكم فتاب عليكم وعفى عنكم قالان باشر وهن واجتفوا ما كتب الله لكم
وكلاوا وابشر بواحي يتبين لكم الخيط الا ببيض من الخيط الا سود من البخر شه
اقوا النصيام الى الليل ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد في قوله اهل لكم
ولما على ان هذا الذي احله الله كان حراما عليهم وهكذا كان كما يفيد السبب لتناول الآية والرفث
كنية عن الجماع قال الزجاج الرفث كلمة جامعة لكل ما يريد الرجل من امرأته وعدى الرفث إلى التمهيد
معنى الافطار وجعل النساء لباسا للرجال والرجال لباسا لمن لا تتزوج كل واحد منهما بالآخر عند
الجماع كالانزاج الذي يكون بين الثوب واللبس يقال خان واخنان جمعني وهما من اخيات
وانما سماهما خاتنين لان ضرر ذلك عائد عليهما وقوله فتاب عليكم يحتمل معنيين احدهما قبول التوبة
من خيانتهم لانفسهم والآخر التغميف عنهم بالرفقة والاباحة وهكذا قوله عفى عنكم يحتمل الغفوة من الذنب
وحتمل التوسعة والتسهيل وقوله اجتفوا قيل هو الولد اي اجتفوا بما شرهوا انكم حصول ما هو معظم
من النكاح وهو حصول النسل وقيل اجتفوا القرآن بما ايج لكم فيه قاله الزجاج وغيره وقيل الرفقة والرفقة
وقيل الامار والزوجات وقيل غير ذلك مما لا يفيد النظم القرآني والاول على دليل والمراد بالخطا الذين
هو المعترض في الافق لانه الذي هو كذب السرحان فاذ الفجر الكذاب الذي لا يحل شيئا ولا يحل

والمراد بالخط الاسود وسواد اللبيل واللبيلين انمايته . . . عن الآخر وذلك لما يكون الاعتراف
وقت الفجر وقوله ثم اتوا الصيام الى اللبيل امر للوجوب . . . تناول كل الصيام فخصنا شافعية بالقرض
لورود الآية في بيانه ويدل على اباحة الفطر من النذر . . . عايته عند مسلم من اذا بهى لنا جيس
قال لربيه لقد هجعت مما فاكل وايضا في النذر . . . صوم فليتهى اللبيل فعندنا قبيل اللبيل من النذر
وادبار النهار من المغرب لبطر الصائم يحل له . . . رب وغيرهما والمراد بالمباشرة هنا الجوع قبل
يشمل التقبيل واللسان ان كان بشهوة لا فاكنا بغير شهوة مما جائز ان كما قال عطاء والشافعي وابن المنذر
وغيرهم وعلى هذا يحكم ما حكاه ابن عبد البر من الاجماع على ان المعتكف لا يباشر ولا يقبل فتكون هذه الحكاية
للإجماع مقيدة بان يكونا بشهوة والاعتكاف في اللغة الملازمة وفي الشرع ملازمة مخصوصة على شرط
مخصوص وقد وقع الاجماع على انه ليس بواجب وعلى انه لا يكون الا في السجدة والمعتكف احكام مستوفاة
في شروح اليربوت فذكرنا طاقماتها في شرح بلوغ المرام ورويت في بيان سبب نزول هذه الآية احاديث
عن جماعة من الصحابة ذكرها الشوكاني في فتح القدير فليخرج اليه النسخا مسطرة عشرة ولا تأكلوا
اموالكم بينكم بالباطل وقد اوجها الى الاحكام لتاكلوا فربما من اموال الناس لا
وانتم لا تعلمون هذا يعم جميع الامة وجميع الاموال لا يخرج من ذلك الاماورد وويل الشرع بانه يجوز ان
فانه ما خوذ بالحق للباطل لم يأكل بالباطل ولا بالاثم وان كان صاحبه كاربك قصار الدين او ما متنع منه
هو عليه تسليم ما اوجب الله من الزكوة ونحوها ونفقة من اوجب الشرع نفقة والحاصل ان ما لم يوجبه الشرع
اخذ من مالكم فهو مأكل بالباطل لمن طابت بنفسه ما لكه كالمعنى وطوان الكاهن من النذر والباطل
في اللغة الذاهب الزائل والنفقة لكم لا تجعوا بين اكل الاموال الباطل وبين الادلار بها الى الاحكام بالحق والباطل
وفي هذه الآية دليل على ان حكم الحكم لا يحل المحرم ولا يحرم المحلل من غير فرق بين الاموال والفروج من حكم
للعقاصي شيئا مستندي في حكمه الى شهادة زورا وبين فجور فلا يحل له اكله فان ذلك من اموال الناس بل بالباطل
وبكذا اذا ارشاهم لكم فكم لا يحل لكم اكل اموال الناس بالباطل ولا خلاف بين اهل العلم ان حكم الحكم كحل
المحرم ولا يحرم المحلل وقد روي عن ابى حنيفة ما يخالف ذلك وهو مردود بكتاب الله تعالى بحسنه كرسول الله
مسلم كما في حديث اسمعيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم تفتنسون الله وتعملون ان يكون بعضكم لبعض
فاقتضي لي على غموا اسمع من قضيت لرسول الله اخذ شيئا فلما اخذه فانما اقطع له قطع من النار هو في بعض
وغيرها وقوله فترها هي قطع او طائفة وقد اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابن عباس
في قوله تعالى هذا قال هذا في الرجل يكون عليه مال ليس عليه بنته فيجوز المال في حكمه وهو يعرف
ان الحق عليه وروى سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن جابر قال سمنا بالانعام وانت تعلم انك تعلم
واخرج ابن المنذر عن قتادة نحوه السواو ستة عشرة ميسا لو نك عن كاهلة قل هي مواقيت

للناس والجم وليس البريان قاتوا البيوت من ظهورها ولكن البر من اتقى واقتوا البيوت
من ابوابها الآية جميع بلال وجميعا باعتبار بلال كل شهر او كل ليلة تتراخى باختلاف الاوقات فتتكرر مثلما
الذوات والتمال اسم لما يبدو في اول الشهر وفي آخره وفي بيان وجب الحكمة في زيادة التمال والنقصان و
ان ذلك الاجل بيان السواقيت التي بوقت الناس عباداتهم ومعالجاتهم لها كالصوم والفطر والحج ودية كل
والعدة والاجارات والايام وغير ذلك ومثله قوله تعالى لتعلموا عدد السنين والحساب للمواقيت جميعا لم يبق
وبها الوقت وقد جعل بعض علماء المعاني هذا الجواب اعني قوله قل بي مواقيت من الاسلوب الحكيم وهو متعلق بالآية
ليتم ما يرتقب فيه ما على انه الاول بالقصد ووجه ذلك انهم سألوا عن اجرام الله باعتبار زيادتها ونقصانها
فاجابوا بالحكمة التي كانت الزيادة والنقصان لاجلها لكون ذلك اولى ما يقصد السائل اعني بان تطلع
لعلمه ان الانصار كانوا اذا جموا لا يدخلون من ابواب بيوتهم اذا جمع احدكم الى بيته بعد احرامه قبل تمامه
لا يتم فيقدرون ان الحرم لا يجوز ان يحول بينه وبين اسماءه اكل فكانوا ينسحبون لظهور بيوتهم وقال ابو حنيفة
هذا خبر الشرح المعنى ليس البر ان سألوا اجمال ولكن البر التقوى واسألوا العلماء كما تقول لا تيت هذا الامر
من باب قتل مؤمن في جميع الناس وانهم امر واياتنا من في القبل لاني الدبر وقيل غير ذلك السأله عشرة

وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين واختلف بين
اهل العلم ان القتال كان ممنوعا قبل الهجرة لقوله فاعف عنهم واصفح وقوله واهجرهم هجر اجملا وقوله لست
عليهم بصيطر وقوله ادفع بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اترى بمكة فملك باجر الى المدينة امره الله سبحانه
بالقتال ونزلت هذه الآية وقيل ان اول ما ترى قوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا فلم ابت
الآية كان صلح يقاتل من قاتله وكيف من كف عنه حتى ترى قوله اقتلوا المشركين وقوله تعالى وقاتلوا الذين
كافوا قيل انه نسخ بها سبعون آية وقال جماعة من السلف ان المراد بقوله الذين يقاتلونكم من عدائكم من النساء
والصبيان والرببان ونحوهم وجعلوا هذه الآية محكمة غير منسوخة والمراد بالاعتداء عند اهل القول الاول
هو مقاتلة من لم يقاتل من الطوائف الكفرية والمراد على القول الثاني مجازة قتل من يحق القتل الى قتل
من لا يستحقه الشا منة عشرة واقتلوا هم حيث تقفتموهم واخرجوهم من حيث

اخرجوكم والفتنة اشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم
فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين فان انتهوا فان الله غفور رحيم
قال ابن جرير الخطاب للمهاجرين والضمير لكفار قريش انتهى وقد تمثل برسول الله صلى الله عليه وآله فخرج من مكة
من لم يسلم عنه ان فتحها الله عليه وفي معنى الفتنة والمراد بها احوال والظاهر ان المراد بالفتنة في الدين
بابي سبب كان وعلى ابي صورة اتفاق فانما اشد من القتل اختلف اهل العلم في قوله ولا تقاتلوهم منه
المسجد الحرام فثبت طائفة الى انها محكمة وانه لا يجوز القتال في الحرم الا بعد ان يتعدى متعدد القتال

فيه فانه يجوز دمه بالمقاتلة له وهذا هو الحق وقالت طائفة ان هذه الآية منسوخة لقوله تعالى فاقتلوا
المشركين حيث وجدتموهم وبجواب عن هذا الاستدلال ، ههنا اجمع يمكن بينا العام على الخاص
فيقتل المشرك حيث وجد بالاحرم وما يوجب ذلك ، ، بالمحل لا بد قبله وانما اعلنت له ساعة
من نهاره وهو في الصحيح وقد اخرج القائلون بالنسبة له ، ، من غلط وهو متعلق باستار الكعبة
وبجواب عنه بانه وقع في تلك الساعة التي اصل ، ، صلحهم فان انتهوا عن قتالكم ودخلوا في
الاسلام التا سعة عشرة وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فان انتهوا
فلا عدوان الا على الظالمين في الامور مقاتلة المشركين ولو في الحرم وان لم يتبدؤكم بالقتال فيه
بالي غايته ان لا تكون لفنته وان يكون الدين يشهد هو الدخول في الاسلام والخروج عن سائر
الاديان المخالفة له فمن دخل الاسلام واقبل عن الشرك لم يحل قتاله قيل المراد بالفنته هنا الشرك
والظواهر انها الفنتة في الدين على عمومها كما سلف والمراد لا تقتدوا بالاعلى من ظلم وهو من لم ينه عن الفنتة
ولم يدخل في الاسلام وانما سمى جزءا والظالمين عدونا مشاكلة لقوله تعالى وخبروا سيئة سيئة مثلها
قوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم اي اذا قاتلوك
في الشهر الحرام وتكاد اجمرة فالتصريح في الشهر الحرام كما فاة لهم ومجازاة على فعلهم واحرامات جميع حرمة
كالظلمات جميع ظلمة وانما جميع احرامات لان ايراد الشهر الحرام والبلد الحرام وحرمة الاحرام واحرامات ما منع
من انتهائه والقصاص المساواة والمعنى ان كل حرمة تجري فيها القصاص فمن انتهك حرمة عليكم فللك
ان تهتكوا حرمة عليكم قصاصا قيل وهذا كان في اول الاسلام ثم نسخ بالقتال وقيل انه ثابت بين
الله محمد صلى الله عليه وسلم لم ينسخ فيجوز لمن اعتدى علي في مال او بدن ان يعتدي بثقل ما اعتدى عليه
وبهذا قال الشافعي وغيره وقال الآخرون ان امور القصاص مقصورة على الاحكام وبهذا الاسلوب
لقوله صلحوا والامانة الى من اتمتكم ولا تخنن من خائنك اخبره الدارقطني وغيره وبه قال ابو حنيفة
وجهمو المالكية وعظموا اخر اساني والقول الاول ارجح وبه قال ابن السند واختره ابن العربي والجمهور
وحكاه الاذاعي عن مالك ويؤيده انه صلح المايح لامرأة ابى سفيان ان تأخذ من ماله ما يفيدها وولدها
وهو في الصحيح ولا اصح واوضح من قوله تعالى في هذه الآية فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتد
عليكم وهذه الجملة في حكم تأكيد الجملة الاولى اعني قوله واحرامات قصاص وانما سمى المحركات اعتداء
مشاكلة كما تقدم وقد اخرج ابن جبر عن ابن عباس قال لما سار رسول الله صلعم معتمرا في سنة ست
من الهجرة وجبته المشركون من الدخول والوصول الى البيت وحده ومن معه من المسلمين فجزى لغوة
وهو شهر حرام فاضاهم على الدخول من قابل فدخلها في السنة الآتية هو ومن كان معه من المسلمين انقضت

منهم ذلك في هذه الآية وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن أبي العلاء نحوه وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن
 مجاهد نحوه أيضا وأخرج ايضا عن قتادة نحوه وأخرج ابن جرير عن ابن جريح نحوه وأخرج البودودي في تاريخه
 وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه عن ابن عباس في قوله فمن اعتدى عليكم الآية
 وقوله وجزا سيئته الآية وقوله لمن انتصر بعد ظلمه الآية وقوله وان حاقبتم الآية قائل هذا نحوه ترك كذا السلطان
 يؤمنه قليل ليس لهم سلطان يقهر المشركين فكذلك المشركون يتجاوزونهم بالشم والاذى فامروا المسلمين
 من تجاردي منهم ان يجازي مثل ما اوتي اليه ولا يصبروا ويعفوا فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المدينة
 واعز الله سلطانه المسلمين ان يتهووا في مظالمهم الى سلطانهم ولا يعيد بعضهم على بعض كما اهل الجاهلية
 فقال من قتل مظالموا فقد جعلنا لوليه سلطانا الآية يقول ينصروا السلطان حتى ينصفه على من ظلمه ولما حضر
 لنفسه من السلطان فهو حارس مسرف فدخل بحمته الجاهلية ولم يرض بحكم الله انتهى واقول هذه الآية التي
 جعلها ابن عباس رضي الله عنه ناسخة مودعة لما تدل عليه الآيات التي جعلها منسوخة ومكودة لما قال
 من قوله فقد جعلنا لوليه سلطانا ان جعل السلطان لما جعل له تسلطا يتسلط به على القاتل فلهذا قال
 فلا يبرأ في القتل ثم لو سلمنا ان معنى الآية كما قاله لكان ذلك مخصوصا للقتل من عموم الآيات المذكورة
 لانا سحا لما قاتله لم يفس في هذه الآية الاعلى القتل وحده وذلك الآيات شاملة له وغيره وهذا معلوم من
 لغة العرب التي هي المرجع في تفسير كلام الله سبحانه الاحاوية والعشرون وانفقوا في سبيل الله
 ولا تلقوا ابدا يدكم الى التهلكة واحسنوا ان الله يحب المحسنين في هذه الآية الامر بالانفاق
 في سبيل الله وهو الجهاد واللفظ يتناول غير ما يصدق عليه انه من سبيل الله والباء في قوله بايدكم زائدة
 ومثله لم يعلم بان الله يري وقال المبرو بايدكم اي بانفسكم تغييرا للبعض عن الكل لقوله كما سببت اليكم
 وقيل نهائش مضروب يقال فلان القى بيده في معركة اذا استسلم لان المستسلم في القتال يلقي سلاحه
 بيده فكذا فعل كل عاجز في ما يخل كان وقال قوم التقدير ولا تلقوا انفسكم بايدكم وانتم ملكه مصدق
 بلك يملك بالكا وبلكا وتلكه اي لا تأخذوا فيما يملككم والسلف في معنى الآية اقوال سباني بيانها
 وبيان سبب نزول الآية وضح ان الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكل مصدق عليه انه تلكه
 في الدين او الدنيا فهو ذل في هذه وبه قال ابن جرير والطبري ومن جملة ما يدخل تحت الآية ان يقتل الرجل
 في الحرب فيل على حبش مع عدم قدرته على التخلص وعدم تأثيره لا شئفع الجاهدين ولا يمنع من دخول هذا
 تحت الآية انكار من انكره من الذين ردوا السبب فانهم ظنوا ان الآية لا يجاوز سيدها وهو ظن من دون فلفظ آخر
 وقوله حسنوا اي في الانفاق في الطاعة حسنوا الظن بان الله في اخلافه عليكم اخرج عبد بن حميد والبخاري البيهقي
 في سننه عن عذيفة في قوله هذا قال تزلت في النفقة وأخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير المنذر
 وابن أبي حاتم عن في الآية قال هو ترك النفقة في سبيل الله فاقه العيلة وأخرج عبد بن حميد والبيهقي

ابله قيل ان نفي في سفرها الحلال الطيب وقد اخرج ابن ابي حاتم وابو نعير في الدلائل وابن عبد البر في التمهيد
عن يعلى بن ابي مية قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالبحرانة وعليه اثر خلوف فقال كيف نام في
باب رسول الله ان محمدي فارتل الله وقلوا الحج والعمرة لله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن السائل
عن العمرة فقال يا انا اذا قال اخلع الحجة واغسل عنك اثر اخلوق ثم ما كنت صائفا في حجة فاصنع في
عمرك وقد اخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديثه ولكن فيما ارتل عليه يعلم الوحي بعد السؤال و
لم يذكر ما هو الذي ارتل عليه اخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس قال تعلم الحج يوم النحر اذا روي
جمعة العقبه وذا الالبيت فقد حل تمام العمرة اذا طاف بالبيت وبالصفاء والعمرة فقد حل وقد روي في فضل
الحج والعمرة احاديث كثيرة ليس هذا موطن ذكره قد اتفقت الامة على وجوب الحج على من استطاع التيسيرا
وقد استدلل بهذه الآية على وجوب العمرة لان الامر بانما هما العمرة وبذلك قال علي وابن عمر وابن عباس
وعطاء وطاوس وعبد الله بن مسعود والشعبي وسعيد بن جبيرة وسفيان بن عيينة وعبد الله بن شاذان والشافعي
واحمد واسحق وابو عبيد بن ابي حمزة من المالكية وقال مالك والنخعي واصحاب الرأي كما سلكه ابن المنذر
عنهم انه سنة وعلى من ابي حنيفة انه يقول بالوجوب ومن القائلين بانها سنة ابن مسعود وجابر بن عبد الله
ومن جملة ما استدلل بالاولون ما ثبت عند مسلم في الصحيح انه قال لما سأل عن كان موهدي فليهل بالحج
وعمره وثبت عند ايضا في الصحيح انه قال فقلت العمرة في الحج الى يوم القيامة واخرج الدارقطني والحاكم في
حديث زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الحج والعمرة فريضتان لا يترك
بايما بدلت وانتدلت لا ترون بها اخره الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن ابي شيبة وعبد بن حميد
عن ابي صالح الحنفي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج جهاد والعمرة تطوع واخرج ابن ماجه عن طلحة بن عبيد
من فروعهم واخرج ابن ابي شيبة وعبد بن حميد والترمذي وصححه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن العمرة طلبة بهي قال لا وان تتمر واخبركم واجابوا عن الآية والاحاديث المصرحة بانها واجبة فثبت
بمحل ذلك على انه قد وقع الدخول فيها وهي بعد الاشروع فيها واجبة بالاخلاف وهذا وان كان فيه بعد
لكن بحسب المعير اليه جميعا بين الاداة ولا سيما بعد نصيحة مسلم في حديث جابر عن عدم الوجوب على
بطلان ما ورد ما فيه ولان على وجوبها كما اخرج الشافعي في الامم ان في الكتاب الذي كتبه النبي صلى الله عليه وسلم
لعمر بن حزم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحج والاصغر وكثير بن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشعب قال حج ورجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال وضي فقال تعبد الله ولا تشرك شيئا وقيم الصلوة واتي الزكوة وقصوم شهر رمضان و
تج تتمر وتسمع وتطيع وعليك بالعلانية واياك واسر واجلذا ينبغي حل ما ورد من الاحاديث التي تفر
فيها بين الحج والعمرة في انما من افضل الاعمال انما كانتا لما بينهما وانما يريدان ما كان قبلهما
وتعود ذلك فان احصرتم احصرهم قال ابو عبيدة وانكسالي في التمهيد ان يقال احصر بالرض

فو حصرا بالعدد وفي العمل لابن الفارس العكس يقال احده . . . وحصرا بالمرض ورجع الاول ابن العربي
 وقال هو راي اكثر اهل اللغة وقال الزجاج انه كذا كذا . . . مع اهل اللغة وقال الفراء بما معني ذلك
 في المرض والعدد ووافقه على ذلك ابو عمر واشيد . . . نصرني الشئ وحصري اى صحتي بسبب
 هذا الاختلاف بين اهل اللغة اختلف الله الفقه في معنى الآية فقالت الحنفية المحصر يصير ممنوعا من
 مكانة بعد الاحرام بمرض او عذر او غيره وقالت الشافعية واهل المدينة المراه لا يحرص العدد وقد ذهب
 جمهور العلماء الى ان المحصر بعد كل حيث احصر ويخرج به اذا كان ثم يرد ويحلق راسه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 هو واصحابه في الحديبية واخرج الشافعي في الامم وعبد الرزاق وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابن
 جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم عن ابن عباس قال لا يحصر الا حصرا عدوا فاما من اصابه مرض او وجع
 او ضلال فليس عليه شيء انما قال الله فاذا انتمم فلا يكون الا من الخوف فخرج ابن ابي شيبة
 عن ابن عمر قال لا يحصر الا من العدو واخرج ايضا عن الزهري نحوه واخرج ايضا عن عطاء قال لا يحصر
 الا من مرض او عذر او امر جائس اخرج ايضا عن عروة قال كل شيء حبس الحرم فهو احصاء واخرج ايضا
 عن السوراني بسند صحيح عن ابن عباس قال لا يحصر الا من العدو او امر جائس او امر احصاء
 ابن عباس في قوله فان احصرتم يقول من احرم محبة او عمة ثم حبس عن البيت بمرض مجده او عذر
 يحسبه فعليه نزع ما استيسر من المدي شاة فما فوقها وان كانت بجمعة الاسلام فعليه قضاؤها وان كانت
 بعد حج الفريضة فلا قضاء عليه واخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم عن
 ابن مسعود في قوله فان احصرتم يقول الرجل اذا اهل بالجمع فابل بعث ما استيسر من المدي فلو كان
 محب قبل ان يبلغ المدي محله فحلق راسه او س طيبا او ثداوى بدوا وكان عليه فدية من صيام حرة
 او ترك فالصيام ثلثة ايام والصدقة ثلثة اصبع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع والثلث
 شاة فاذا انتمم يقول فاذا برى فمضى من وجهه لك الى البيت احل من حجة بعمة وكان عليه الحج
 من قابل فان هو رجع ولم يتم من وجهه ذلك الى البيت كان عليه حجة وعمة فان هو رجع متمتعا
 في اشهر الحج كان عليه ما استيسر من المدي شاة فان هو لم يحج فصيام ثلثة في الحج وسبعة اذا رجع
 قال ابراهيم فذكرت هذا الحديث لسعيد بن جبير فقال هكذا قال ابن عباس في هذا الحديث
 فما استيسر من المدي وهو ما يهدي الى البيت من بدنة او غيره وذهب الجمهور الى انه شاة
 وقال ابن عمر وعائشة وابن الزبير حمل اول بقرة وقال الحسن اعلى المدي بدنة واوسطه بقرة واذا
 شاة ولا تخلف وارثا وسكك حتى يبلغ المدي محله هو خطاب للجميع الامة من غير فرق بين
 محصر وغير محصر واليه ذهب جميع من اهل العلم وذهب طائفة الى انه خطاب للمحصرين خاصة اى لم تحلوا
 من الاحرام حتى تعلموا ان المدي الذي بعثتموه الى الحرم قد بلغ محله وهو الموضع الذي يحل فيه ذبح

واعتلّفوا في تعيينه فقال مالك والشافعي هو في موضع المحصر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم حيث اخصر في عام الحديبية وقال ابو حنيفة هو الحرم لقوله تعالى ثم جعلنا الى البيت العتيق واجيب عن ذلك بان الحظ هو المكان الذي يمكن الوصول الى البيت واجاب بالحنفية عن خروجه صلى الله عليه وسلم في الحديبية بان طرف الحديبية الذي الى اسفل مكة هو من الحرم ورد بان المكان الذي وقع فيه الحرم ليس هو من الحرم فمن كان منكراً من ايضا اذى من دراسة فدللية من صيام او صدقة او نسلك الراوي بالمرض هنا ما يصدق عليه معنى المرض لغة وبالاذا من الرأس باقية من قبل اجراح او نحو ذلك ومعنى الآية ان من كان مرضاً او به اذى من رأسه فحلق فعليه فدية وقد أثبت السنة ما اطلق منها من الصيام والدية والنكاح فتثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى كعب بن عجرة وهو محرم وقطع على وجهه فقال للونيك هو ام راسك فقال نعم فامره ان يحلق ويلطم ستمه ساكين او يهدى شاة او يصوم ثلثة ايام وقد ذكر ابن عبد البر ان الخلاف بين العلماء ان النكاح هنا هو شاة وكل من الجمهور ان الصوم المذكور في الآية ثلثة ايام والاطعام ستمه ساكين ورد في الحسن وعكرمة ونافع انهم قالوا الصوم في فدية الا اذا عجز ثلثة ايام والاطعام عشرة ساكين والحديث الصحيح المتقدم يروى عليهم بيطيل قولهم وقد ذهب مالك والشافعي وابو حنيفة واصحابه وداود الى ان الاطعام في ذلك مكان بدل الدين صلى الله عليه وسلم الى كل مسكين وقال الثوري نصف صاع من بر او صاع من غيره وروى ذلك عن ابى حنيفة قال ابن المنذر هذا غلط لان في بعض اخبار كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له تصدق بثلاثة اصوع من تمر على ستة ساكين فختلفت الرواية عن احمد بن حنبل فروى عنه بثلث قول مالك والشافعي وروى عنه ان اطعم ثمانية كل مسكين وان اطعم ثمانية نصف صاع واعتلّفوا في مكان هذه الفدية فقال طارما كان من دية بكلمة وما كان من طعام او صيام حيث يشاءونه قال اصحاب الراي وقال طارم من الشافعي الاطعام والدم لا يكونان الا بكلمة والصوم حيث شاء وقال مالك ومجاهد حيث شار في الجميع قال في فتح القدير وهو الحق لعدم الدليل على تعيين المكان انتهى فاذا امتنع اى بر كرم من المرض وقيل من خوف كرم من العبد وعلى الخلاف السابق ولكن الآسن من العبد واظهر من احتمال انتم في ذباب الارض فيكون مقولاً القول من قال ان قوله فان احصرتم الراوي بالاحضار من العبد وكما ان قوله فمن كان يحكمه نصيباً يقوى قول من قال بذلك لانوا عند المرض بالذكر وقد مر في الخلاف بل المخاطب بهذا المصردن خاصة ام جميع الامم على حسب سلف فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى للراي بالتمتع ان يحرم الرجل بعمره ثم يقيم حلالاً بكلمة الى ان يحرم بالحج فقد استباح بذلك لا يحل للحرم استباحته وهو معنى تمتع واستمتع ولا خلاف بين اهل العلم في جواز التمتع قال الشوكاني في فتح القدير بل هو عندى فضل انواع الحج كما حررت في شرحي على المنتقى انتهى وفي المختصر المسمى بالدرر الربيعية وشرح الموسوم بالدرر من الخفية ايضا تقدم الخلاف في معنى قوله

فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام وسبعة اذ ارجعتم ثلاث عشرة
 كاملة اى من لم يجد الهدى فاما لعدم المال او لعدم ما يابس صام ثلاثة ايام في ايام الحج وهى من عند
 شروعه في الاحرام الى يوم النحر وقبل يصوم قبل يوم النحر يوم الاثنين يوم الثلاثاء يوم الاربعاء ويوم الجمعة وقيل ما بين ان
 يحرم بالحج الى يوم عرفته وقيل يصوم من اول عشر شعبان الى يوم النحر وقيل ما بين يوم النحر الى يوم النحر
 قبل ان يحرم وقد جوز بعض اهل العلم صيام ايام التيسير من من يحل الهدى ومنه آخرون وقالوا بالرجوع
 هنا الرجوع الى الاوطان قال احمد سعى يحج بالصوم في الطريق ولا يضييق عليه الوجوب الا اذا حصل وطنه
 وبه قال الشافعي وقتناه والربع ومجاهد وعطاء وعكرمة والحسن وغيرهم وقال مالك اذا خرج من بني نخل الى
 ان يصوم والاول اربع وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عمر انه قال صام من لم يحج فليصم ثلاثة ايام في
 خمسة اذ ارجع الى البلدتين صام الرجوع المذكور في الآية هو الرجوع الى الاصل وثبت ايضا في الصحيح
 من حديث ابن عباس بلفظ وسبعة اذ ارجعتم الى اصحابكم وانما قال بجملة تكافئ عشرة كاملة مع ان كل
 احد يعلم ان الثلاثة والسبعة عشرون ان يتوهم متوهم الخ فيبين الثلاثة الايام في الحج والسبعة اذ ارجع
 قالوا الزجاج وقال المبرور ذكر ذلك ليبدل على القضاء والعدد لثلاثة ايام متوهم ان قد بقي منه شيء بعد ذكره
 وقيل هو توكيد وقد كانت العرب تاتي بمثل هذه التكرار فيما دون هذا العدد كقول الشاعر ثلاث و
 اثنتين فمخمس وسادس قيل الى شماسي وقوله كاملة توكيد آخر بعد التكرار لزيادة التوضيح بها
 وان لا يتقص من عدد ما ذلت لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام الا شاة بقوله ذلك
 قيل هى راجعة الى التمتع فيبدل على ان لا تنفع لحاضري المسجد الحرام كما يقول ابو حنيفة واصحابه قالوا
 من تمتع منهم تكون عليه دم وهو من جنات لا ياكل منه وقيل انها راجعة الى الحكم وهو وجوب الهدى للمصلي
 فلا يجب ذلك على من كان حاضري المسجد الحرام كما يقول الشافعي ومن وافقه والمراون لم يكن ساكنا
 في الحرم او من لم يكن ساكنا في المواقيت فمادونه على الخلاف في ذلك بين الائمة الثلاثة
 والعشرون الحج اشتهر معلومات فيتحذف والتقدير وقت الحج اشهر اى وقت عمل الحج قبل
 التقدير الحج في شهر ربيعان يلزم النصيب من حذف حرف الجر لا الرفع قال المبرور الاشهر ربيع لان معناه
 وقت الحج اشهر وقيل التقدير الحج اجمع شهر وقد اختلف في الاشهر المعلومات فقال ابن مسعود وابن عمر
 وعطاء والربيع ومجاهد والنهري بن شوال وذو القعدة وذو الحجة كل به قال مالك وقال ابن عباس
 والسدي والشعبي والنخعي بن شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وبه قال ابو حنيفة والشافعي واحمد
 وغيرهم وقد روى ايضا عن مالك وليفهم فائدة الخلاف فيما وقع من اهل الحج بعد يوم النحر من قال ان
 ذاك الحج كله من الوقت لم يلزمه التأخير ومن قال ليس الا العشر منه قال يلزمه التأخير وقد استدل به
 الآية من قال انه لا يجوز الاحرام بالحج قبل اشهر الحج وهو عطاء وطائفة ومجاهد والاشعري والشافعي والموثق

قالون من احرم بالجم قبلها اصل العمرة ولا يجزئ عن احرام الحج لمن فعل في صلوة قبل وقتها فانما لا يجزئ قال
احمد والبرقيفة انه مكره فقط وروى نحوه عن مالك والشافعية عن حماد الاحرام بالحج في جميع السنة من غير
كرهته وروى مثله عن ابي حنيفة وعلى ذلك القول يعني ان ينظر في فائدة توقيت الحج بالاشهر المذكورة في الآية
وتدليل ان النص عليها الزيادة فحصل ما قد روي لقول يجوز الاحرام في جميع السنة من اسحق بن ابي حنيفة
وابراهيم النخعي والثوري والليث بن سعد واجتهدوا في جعله تعالى يسلكونك من الابل قال يري سواك
للمناس في الحج فحصل الابل كلها سواكيت الحج ولم يخص الثلاثة الاشهر ويحجب بان تلك خاصة وهذه الآية
خاصة الخاص مقدم على العام ومن جملة ما اجتهدوا بالقياس بالحج على العمرة فلما يجوز الاحرام للعمرة في السنة
كذلك يجوز الحج قال في منفتح القدير واليعني بان هذا القياس بمصدر النص القرآني فهو باطل فالحج كما هو
التي الاولون اكانت الاشهر المذكورة في قوله الحج اشهر خصت بالثلاثة المذكورة بنص او اجماع فان لم يكن
كذلك فالاشهر جمع شهر وهو من جميع الفلك تير ودا بين الثلاثة الى العشرة والثلاثة هي للثلاثة فيجب ان يكون
عندها معنى قوله معلومات ان الحج في السنة مرة واحدة في اشهر معلومات من شهرها ليس كالعمرة والمرا
معلومات بيان النبي معلما ومعلومات عند الفاطمين ولا يجوز التقديم عليها ولا التاخير عنها فمن فعل
فيهن الحج اصل الفرض في اللغة الجوز والقطع ومنه فرضه للقس والنهر والجبل ففرضية الحج لازمة للعبادة
كلزمه الجوز للقس وقيل معنى فرض ابا ن وهو ايضا يرجع الى القطع لان من قطع شيئا نقدا به عن غيره
والغنى في الآية فمن اتم نفسه فيمن الحج بالشرع فيه بالنية قصد اطنا وبالاحرام فعلا ظاهرا بالنية
نطقا سموها قال ابو حنيفة ان الزايفه يكون بالنية او بتقليد الهدى وسنوقه وقال الساجي
يكفي النية في الاحرام بالحج فلا رقت قال ابن عباس وابن جبر والسدي وقتادة والحسن وعكرمة والزهري
ومجاهد ومالك هو الجماع وقال ابن عمر وطائوس وعطاء وغيرهم الرقت الافحاش في الكلام قال ابو
الرفث اللغاسن الكلام والفسوق وهو الخروج من حدود الشرع وقيل هو الذبح للصنام وقيل التنازع
بالاقلاب وقيل السباب والظاهر انه لا يختص بمحسنة متعينة وانما خصه من خصه بما ذكر باعتبار انه لا يخلو
على ذلك الغرض هو الفسوق كما قال سبحانه في الذبح للصنام وفسقا اهل افراسه وفي التنازع بين الامم
الفسوق وقال سلم في سباب سبابا يسلم فسوق ولا يخفى على عارف ان المطلق هو الفسوق على فرد
من افراد المعاصي لا يوجب اختصاصه ولا الجدل في الجوز مشتق من الجدول وهو القتل المار به ما هنا
المارة وقيل سباب وقيل الفخر بالآباء والظاهر الاول ومعنى النفي لانه الامور التي عنها وايتار النفي للثمة
وتخصيص نفي الثلاثة بالحج مع لزوم اجتنابها في كل الازمان لكونها في الحج اقلع وما تفعلوا من غير
يعلم الله حدث على الخير بعد ذكر الشرع على الطاعة بعد ذكر المعصية وفيه ان كلما يفعلونه من ذلك فهو
معلوم عند الله لا يفوت منه شيء ونزودا فيه لامر باتخاذ الزاد لان بعض العرب كانوا يقولون ..

كيف نخرج بيت سبنا ولا يلحقنا فكان يحجون بالخطوة ويقولون نحن متوكلون على الله سبحانه ثم لقد سئل
 فيسألون الناس ويكونون كعلاء عليهم أخرج عبد بن حميد والبخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم
 عن ابن عباس وقيل المعنى نزود والعاء كعم سأل لأعمال الصالحين فان خير الزاد التقوى والأول
 أرجح كما يدل على ذلك سبب النزول وفيه أخبار بان خير الزاد التقى والنسيات فكان قال الله
 في آيتين ما ذكره من الخروج بالزاد فان خير الزاد التقوى وقيل المعنى فان خير الزاد التقى بالزاد
 من التكة والحاجة إلى السؤال والتكفف المراجعة والعشرون ليس عليكم جناح
 ان تبغوا فضلا من ربكم فياخر في ان حج في التجارة ونحوها من الاعمال التي يحصل بها شيء
 من الرزق وهو المراد بالفضل هنا ومنه قوله فان تشرنا في الارض فاتبعوا من فضل الله اي لا تطعمكم
 في ان تبغوا فضلا من ربكم مع سفركم لتأدية ما افترض عليكم من الحج تزل رءوا لكم انهم ذلك الحق ان
 الاول في هذه التجارة جارية من الرخص وتركها أولى فاذا افضتكم اي دفعتكم يقال فاض لنا اذا
 استلنا حتى ينصب من نواحيه رجل فيأخذ اي منقعة يده بالعطاء ومنها اخضمت انفسكم فتركوا الفعل
 كما ترك في قولهم ونعمنا من موضع كذا من عرفات اسم لتلك الموقعة اي موضع الوقوف واستدل الآية
 على وجوب الوقوف بعرفة لان الاضافة لا يكون اللبنة فاذا ذكرنا الله عند المشعر المحرام المراد
 بذكر الله دعاءه ومنه التلبية والتكبير والدعاء من شعائر الحج وقيل المراد بالذكر صلوة المغرب والعشاء
 بالزلفة جمعا وقد جمع اهل العلم على ان السنة ان يجمع الحاج بينهما فيها والمشعر هو جبل ثبير الذي يقع
 عليه الامام قيل هو باين جبل الزلفة من هاهنا عرفة الى وادي حنيفة واذا ذكره كما هو
 الكاف لغت مصدر مخروف وما مصدرية او كانه اي اذكره وذكرنا حسنا كما يذكركم بهايه حسنة وكرهنا الامر
 بالذكرة تأكيد وقيل الاول امر بالذكر عند المشعر المحرام والثاني امر بالذكرة على حكم الاخلاص وقيل المراد بالتأني
 تعديدا للنية عليه وان في قوله وان كنتم من قبله حقة كما يفيد دخول اللام في الخبر وقيل هي بمعنى قد
 اي تذكركم والضمير في قوله عائد الى المعدي وقيل الى القرآن لمن الضالين اي اياها بلين شرا فيضوا
 من حيث افاض الناس واستغفر والله ان الله عفو ودود جميل وقيل الخطاب للناس من توبش
 لانهم كانوا لا يفتقون مع الناس بعرفات بل كانوا لا يفتقون بالزلفة وهي من الحرم فامر وان ذلك
 وعلى هذا يكون ثم لعطف جملة على جملة لا للترتيب وقيل الخطاب للجميع الامة والمراد بالناس ابراهيم
 ثم انضوا من حيث افاض ابراهيم عليه السلام فحصل ان يكون امر الله بالافاضة من عرفة ويحتمل
 ان يكون افاضة اخرى وهي التي من الزلفة وعلى هذا يكون ثم على بابها اي للترتيب في الذكرة في
 الزمان الواقع فيها لأعمال وقد رجع هذا الاحتمال الاخير من جريد الطبري وهو الذي يقتضيه القرآن
 وانما امر بالاستغفار لانهم في سخطا الرحمة وهو لمن القبول ونظمت الاجابة وقيل ان المعنى استغفر

للمذي كان مخالفاً لستابرهم وهو قولكم بالزوالفة دون عرفة قيل فيه دليل على انه قيل التوبة بين
عباده التائبين ويفسرهم فاذا قضيت مناسكتكم اى اعمال الحج ومنه قوله صلى الله عليه وسلم
خذوا منى مناسكتكم اى فاذا فرغتم من اعمال الحج فاذكروا الله وقيل المراد بالناسك الذبايح و
انما قال سبحانه كذلك كما اياكم كسر لان العرب كانوا اذا فرغوا من حجهم يقفون عند البقرة
فيذكرون منافع آياتهم ومناقب اسلامهم فامروهم الله بذكره مكان ذلك الذكر وبان يجعلونه
ذكراً مثل ذكرهم لا بائعهم واشهد ذلك اى كسر ذكرهم لا بائعهم لانه هو النعم الحقيقي عليهم وعلى ايام
الحج مسته والعشرون واذكروا الله في ايام معدودات قال القرطبي لا خلاف
بين العلماء ان الايام المعدودات في هذه الآية هي ايام منى وهي ايام التشريق وهي ايام رمى الجمار
وقال الشعبي قال اباهم ايام المعدودات ايام العشرة والايام المعلومات ايام النحر وكذا روى عن
علي قال القرطبي ولا يصح ما ذكرناه من الاجماع على ما نقل ابو عمرو بن عبد البر وغيره وروى الضحاك
عن ابي يوسف ان الايام المعلومات ايام النحر قال لقوله تعالى وذكروا الله في ايام معلومات
على ما رزقتم من بهيمة الانعام وكل الكسبي عن محمد بن الحسن ان الايام المعلومات ايام النحر الثلاثة
يوم الاضحية ويومان بعده قال اليكيا الطبري فعلى قول ابي يوسف ومحمد لا فرق بين المعلومات للعداة
لان المعدودات المذكورة في القرآن ايام التشريق بلا خلاف وروى عن مالك ان الايام المعدودات
والايام المعلومات يجها اربعة ايام يوم النحر وثلاثة ايام بعده فيوم النحر معلوم غير معدود واليومان بعده
معلومات معدودات اليوم الرابع معدود ولا معلوم وهو روى عن ابن عمر قال ابن ذيا الايام المعلومات
عشرة ذى الحجة وايام التشريق والمخاطب بهذا الخطاب المذكور في الآية منى قوله فاذكروا الله هو الحج
وغيره كما ذهب اليه الجمهور وقيل هو فاحص بالحج وهذا اختلاف اهل العلم في وقت تقيل من صلوة الصبح يوم
عرفة الى العصر من آخر ايام التشريق وقيل من عداة عرفة الى صلوة العصر من آخر النحر وبه قال ابو صنفته
وقيل من صلوة الظهر يوم النحر الى صلوة الصبح من آخر ايام التشريق وبه قال مالك والشافعي فمن جعل
في يومين هما يوم ثاني النحر ويوم ثالثه فلا الله عليه ومن تأخر فلا الله عليه قال ابن عباس
والحسن عكرمة ومجاهد وقادة والنخعي بن ابي في اليوم الثاني من الايام المعدودات فلاحج عليه ومن تأخر الى الثالث
فلاحج عليه فعلى الآية لكل مباح وعبر عنه بهذا التقسيم تمام ما ذكره لان من العرب من كان يقيم التعجيل منهم من
كان يقيم التأخير فتمثلت الآية لافقة الجلب في كل ذلك قل على ما بين مسعود منى الآية من تقيل نحره فله من تأخير
نحره فله والآية قد روت على ان التعجل والتأخير مباحان وقوله لمن اتقى حصاناً ان تخشيه ورفق بالامر ثابت الحديث
لان صلوة التقوى تخرج من كل ما يريه فكان الحق بتخصيصه بهذا الحكم قال الافضل التقية ذلك من اتقى قوله
التي بعد النظر من الحج عن جميع المعاصي قيل لمن اتقى قيل الصبر قيل معنى السلامة من اتقى قيل من اتقى

لمن التقى في حجة لانه الحرج في الحقيقة الساوسنة والعشرون يسألونك ماذا ينفقون
 الساألونك منها هم المؤمنون ساألوا عن الشيء الذي ينفقونه ما هو اى ما قدره واجنبه فاجيبوا بين
 المصروف الذي يصرفون فيه تنبيها على انه الاول بالقصد لان الشيء لا يجنبه الا اذا وضع في مرفعه
 وصار في مصرفه وقيل انه قد ضمن قوله قل ما انفقتموه من خير بيان ما ينفقونه وهو كل خير وقيل انهم
 ساألوا عن وجوه البر التي ينفقون فيها وهو خلاص الفقراء والفقراء الذين ولا الاقربين والميتات
 والمساكين وابن السبيل لكون رفق المال اليهم صدقة وصلة اذا كانوا فقراء وكذلك الميتات الفقراء
 اولى بالصدقة من الفقراء الذين ليسوا بآيتام لعدم قدرتهم على الكسب المسكين الساكن الى ما في
 ايدي الناس لكونه لا يجيب شيئا وابن السبيل المسافر المنقطع وجعل ابنا للسبيل للملازمة له اخرج ابن جبر
 وابن ابي حاتم عن السدي قال يوم نزلت هذه الآية لم يكن زكوة وهي النفقة ينفقها الرجل على اهل
 والصدقة يتصدق بها فحشمتها الزكوة وقال الحسن انها محلكة وقال ابن زيد هذا في التطوع وهو على الآية
 فمن احب لتقرب الى الله تعالى بالاتفاق فالاولى ان ينفي في الوجوه المذكورة واخرج ابن جبر عن النبي
 عن ابن جبر قال سأل المؤمنون رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينفعوا اهلهم فنزلت فذلك النفقة في الزكوة
 والزكوة سوا ذلك كله واخرج ابن المنذر عن عمرو بن ابيهم عن سال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينفع من اهلنا
 وابن ائمتها فنزلت **السابعة والعشرون** منكم علىكم القتال وهو كونه لكم
 اى فرض القتال عليهم من جملة ما امتحنوا به والمراد قتال الكفار يشهد بالآية على امر الله وهو الاول قيل
 الجهاد تطوع والمراد هنا انصاحه فقط وبه قال الثوري والاذاعي والجمهور على انه فرض على الكفاية قيل
 فرض عين ان دخلوا بالاداء وفرض كفاية ان كانوا في بلادهم واكثره بالغاشقة والفتح ما كرميت عليه يجهز
 الضرم في معنى الفتح فيكونان الغنيين وانما كان الجهاد كرها لان فيه اخراج المال ومعارضة الابل والوطن والموطن
 لذباب النفس وفي التعبير بالمصدر وهو كرهه بالغة ويحتمل ان يكون بمعنى المكروه كما في قوله المذموم
 الامير واخرج ابن المنذر وابن ابي حاتم عن ابن شهاب في الآية قال الجهاد مكتوب على كل احد متى اوقعه
 فالقاعدان استعصم باحسان وان استغنى به افاث وان استغنى نفردان استغنى عنه وقد ورد
 في وجوب الجهاد وفضلها حديث كثيرة لا يتسع المقام لمسطها **الثامنة والعشرون** يسألونك
 عن الشهر الحرام قتال فيه هل القتال في اللهيب ووجوب السل عن الشهر لكن الا باعتبار ما وقع
 فيه من القتال قال الزجاج المعنى يسألونك عن القتال في الشهر الحرام قل قتال فيه كبير اسأروا
 مستنكر والشهر الحرام المراد بالجنس قد كانت العرب لا تتفك فيه وما ولا تغير على عدو ولا الشهر الحرام
 في ذوالقعدة وذو الحجة والحج واجب ثلاثة اشهر سر وواحد فرد وصعد عن سبيل الله وكفر به
 والسبيل الحرام واخراج اهل مكة الكبر عند الله اى اعظم اثم واشد نكبا من القتال في الشهر الحرام

كذا قال المبرور وغيره ومعنى الآية على ما ذهب اليه الجمهور انكم لا تكفون في القتال في الشجر
وما تفعلون انتم من الصدق ببل الله لمن اراد الاسلام ومن الكفر باعد من الصدق من السوء المرام من
اخراج اهل الحرم من الجوامع عند الله والسبب في هذا المعنى في بيان المرام فان السؤال منهم المذكور
في هذه الآية سؤال انكم لا تكفون من السيرة التي بعثنا النبي صلعم والفتنة اكبر من القتل المرام بالفتنة
هنا الكفر اي كفركم اكبر من القتل الواقع من السيرة التي بعثنا النبي صلعم وقيل المرام بالفتنة المخرج
لاهل الحرم منه وقيل المرام بالفتنة هنا فتنتهم من دينهم حتى يهلكوا اي فتنة المستضعفين من المؤمنين
او نفس الفتنة التي الكفار عليها وهذا يرجع من المؤمنين الاولين لان الكفر والمخرج سبق ذكرها
مع الصدق اكبر عند الله من القتال في الشهر الحرام ثم قيل ان الآية تحكى ولا يجوز الغزو في الشهر الحرام
الا بطريق المدح وعن ابن عباس وسفيان الثوري انها منسوخة بآية السيف وبه قال الجمهور رحمه الله
تعالى التاسعة والعشرون يستولون عن الحرم الميسر السائلون هم المؤمنون
والخمر والعنب الذي خلا واشتد وقدف بالزبد وما حار العقل من غيره فهو في حكمه كما ذهب اليه الجمهور
وقال ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى وابن شبرمة وجماعة من فقهاء الكوفة باسكركم من غير خمر
فهو حلال اي ما دون المسكر من ذهب ابو حنيفة الى حل ما ذهب اليه الطنج والمخلف في ذلك مشهور
وقد اطلعت الكلام على الخمر في شرحي الجوامع المرام واطال الكلام فيه ايضا الشوكاني في شرحه للفتنة وكذا
السيد العلامة محمد بن اسماعيل بن صلاح الاسير في سبل السلام والمراد بالميسر في الآية قمار العرب بالازلام
قال جماعة من السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كل شيء فيه قمار من نرد او شرطنج او غيرها الميسر
حتى لعب الصبيان بالجوز والكعاب الاما يج من الرمان في الخيل والقرعة في افراز الخوق وقال مالك
ميسران اللهو ميسر القمار فمن ميسر اللهو والنرد والشرطنج والملاهي كلها وميسر القمار ما يتخاطرون الناس عليه
وكلماته مرفوعة ميسر قل فيها انتم كيدون في الخمر والميسر فاقم الخمر اي اقم تعاطيها ينشأ من فساد
عقل مستعلما فيصدر عنه ما يصد عن فساد العقل من الحاشية والمثامنة وتقول النفس الزور وتطيل الصلوات
وسائر ما يجب عليه واما اقم الميسر اي اقم تعاطيها فينشأ عن ذلك من الفقر وذهاب المال في غير طائل والعدو
وبهاش الصدور ومناقع للناس اما منافع الخمر فرب التجارة فيها وقيل ما يصد عنها من الطرب والنشاط
وقوة القلب وثبات الجنان واصلاح المعدة وقوة الباه وقد اشار شعراء العرب الى شيء من ذلك
وكذا شعر الفرس بما لا يتسع المقام لميسر وسناغ الميسر مصير الشيء الى الانسان فيقرب لأكده وما يحصل
من السرور والاحتجة عند ان يصير له منها سهم صالح وسهام ميسر او عشر ذكره في نسخ القدير واثمها
أكبر من نفعها اخر سجاد بان الخمر والميسر وانما انفع فالأثم الذي يلحق متعاطيها أكثر من نفعها
لانه لا خير يساوى فساد العقل يحصل بالخمر فانه ينشأ عنه من الشرور ما لا يابى عليه احصر وقد ذكره شرطها

بالحفاظ ابن القيم رح في كتابه حاشي الارواح وذكرته في كتابي المختصر من السبعين سائر ساكن الغرام الى ربنا
 والسلام وكذلك في الميسر يادى ما فيها من الخلق بالمال والتعرض للفقر وتجاهل العباد
 المغضية الى سفك الدماء وهتك الحرم وقر حرمه واكسائي بالثلاثة والباقيون بالباقي والوحدة والباقي اقرب
 وقد اخرج احمد وابن ابى شيبة وعبد بن مسعود والوفاء ورواه الترمذي وصححه النسائي وابن جرير وابن التند
 وابن ابى حاتم والحاكم وصححه والضيافي الختامة عن حمزة قال للمؤمن لنا في النمر بيانا شافيا فانما لكنا
 بالمال العقل فنزلت ليس لك عن النمر والميسر معنى هذه الآية فدعى عمر فقرأت عليه فقال للمؤمن لنا
 في النمر بيانا شافيا فنزلت التي في سورة النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى كما
 ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة ان لا يعرف الصلوة سكران فدعى عمر فقرأت عليه فقال
 للمؤمن لنا في النمر بيانا شافيا فنزلت الآية التي في المائدة فدعى عمر فقرأت عليه فلما بلغ نزل انتهم
 قال علم انهم انتهم انتهم انتهم انتهم ما ذا ينفعون قل العفو العفو واسئل ربكم
 والشيخ على القلب والعنى انفقوا ما فضل عن حواكم ولم يهد افيه الفسك قبل هو افضل من نفقة الاعمال
 وقال جمهور العلماء هو نفقات التطوع وتيسر ان هذه الآية منسوخة بآية الزكوة المفروضة وقيل هي محكمة
 وفي المال من سوى الزكوة ايضا الحاشية والثلاثون ويسئلونك عن اليتامى هذه الآية
 نزلت بعد نزول قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقوله ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما وقضاه
 على الاولياء الامر فنزلت هذه الآية قل اصلاح لهم خير المراد بالاولياء من اخي الطاهر على وجه الصلوة
 لا المولى فان ذلك اصح من مجانبهم وفي ذلك دليل على جواز التصرف في سبل اليتيم سبل الله وسبل
 والاصحاب والبيع والمضاربة والاحابة ونحو ذلك وان تخاطبوه فاحذركم اختلف في تفسير
 فقال ابو عبيدة مخالطة اليتامى ان يكون لاحدهم المال ويشق على كافله ان يفرط طعامه عنه ولا يجبر
 بداسن خلطة بصلاله فياخذ من مال اليتيم ما يرى انه كافية بالتحري فيجعله مع نفقة له وهذا قد وقع فيه التباينة
 والنقصان فدللت الآية على الرخصة وهي ناسخة لما قبلها وقيل المراد بالخالطة المعاشرة لليتامى ثم قيل
 المراد بها المصاهرة لهم والاولى عدم قصر الخالطة على نوع خاص بل تشمل كل مخالطة كما يستفاد من الجملة
 المشطية وقوله فاحذركم خير لبتداء وحذوف اى نعم اخوانكم في الدين والله يعلم المفصل لا المولى
 بما اطلعت من المصلحة لها تخدير للاولياء اى لا يخفى على الله من كل شيء فهو يجازي كل احد بما له من المصلحة
 فأنفقه من نفسه على نفسه فيه وعدوه جدا لان في تقديم المفسد مزيد تهديد وتوكيد للمفسد
 الثانية والثلاثون ولا تتكلموا بالمشككات حتى يؤمن في هذه الآية النسي عن كل المشككات
 وتزجروا من قيل المراد بالمشككات الوثنيات وقيل انها التهم الكتابيات لان اهل الكتاب مشركون وقيل
 اليهود وعزير بن اسد وقالت المنصاري للسج بن اسد وقد اختلف اهل العلم في هذه الآية فقالت الخاتمة

ان اصحرم نكاح الشركات فيها والكتابات من الجملة ثم جارت آية المائدة فخصت الكتابات من
 هذا العموم ونهاه على من ابن عباس مالك بن سفيان بن سعيد وعبد الرحمن بن عمر والاذاعي ووسيت
 طائفة الى ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة وأنه يحرم نكاح الكتابات والشركات وهذا احد قول الشا
 وبه قال جماعة من اهل العلم ويحاج عن قولهم ان هذه الآية ناسخة لآية المائدة بان سورة البقرة من اول
 ما نزل وسورة المائدة من آخر ما نزل والقول الاول هو الصحيح وقد قال به مع من تقدم عثمان بن
 عفان وطلحة وجابر وجذيفة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن وطاوس وعكرمة والشعبة
 والضحاك كما حكاه النحاس القيطبي وقد حكاه ابن المنذر عن المذكورين وزادهم عن الخطابي قال لا يصح
 عن احمد بن الا وثيل انه حرم ذلك وقال بعض اهل العلم ان لفظ الشرك لا يتناول اهل الكتاب يقولون
 ما يهود الذين كفروا من اهل الكتاب ولا المشركين ان يتنزل عليكم من غيرهم وقال المكيون الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين وعلى فرض ان لفظ المشركين يعبر بهذا العموم فخصه من آية المائدة
 كما قدمنا وكلامه مومنة خير من مشركة اى ولرقيقة مومنة وقيل هو اربا لامة محرقة لان
 الناس كلهم عبادة وماؤه والاو لى لماسياق ولانا الظاهر من اللفظ ولانا بلغ فان تفضيل آية
 الرقيقة المومنة على المحرقة المشركة يستفاد منه تفضيل المحرقة المومنة على المحرقة المشركة بالاو لى اخرج الواجبي
 وابن عساكر من طريق السدى عن ابى مالك عن ابن عباس قال نزلت في عبد الله بن رواحة وكما
 لامة سوداء احديث واخرج ابن ابى حاتم عن مقاتل بن حيان قال بلغنا انها كانت امة لى ليفة
 سوداء فاعتقها وتزوجها خديجة ولو اعجبكم اى المشركة من كونها ذات جمال وما ل وشرف
 ونهرا بجملة حاله ولا تنكحوا المشركين اى لا تزوجوهم بالمومنات حتى يؤمنوا قال القرطبي ومعت
 الامة على ان الشرك لا يطاء المومنة بوجه لما فى ذلك من الفضاخلة على الاسلام وابع القراء على ضم التاء
 من تنكحوا ولعبد مومن خبير من مشرك ولو اعجبكم الكلام فيه كاللحلام فى قوله ولامة والبيح
 كما تبيح الثالثة والثلاثون ويسا لوندك عن الحيض هو الحيض وهو مصدر وقيل لا
 وقيل الحيض عبادة عن الزمان والمكان وهو مجاز فيها واصل هذه الكلمة من السيلان والافجار
 يقال حاضر السيل وقاض منه الحيض لان الماء يجرى سيل قل هو اذى اى شئ يتأذى
 به اى براحة والاذى هو كناية عن القدر ويلطخ على القول المكروه ومنه قوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
 باليمن والاذى ومنه قوله تعالى ورجع اذا رجعوا فاعتزلوا النساء فى الحيض اى فاجتنبوهن فى
 زمان الحيض ان حمل الحيض على المصدر او فى حمل الحيض ان حمل على الاسم والمراد من هذا الاعتزال
 ترك المجامعة لا ترك المجامعة فان ذلك جائز بل يجوز استمتاعها بما عدا الفرج او بما دون
 الاشارة على خلاف فى ذلك والمأيا روى عن ابن عباس وعبدية السلماني انه يحجب على الرجل

ان يقتل فراش زوجته اذا احضت فليس لك شئ ولا خلاف بين اهل العلم في تحريم وطئ الحائض وهو معلوم من ضرورة الدين ولا تقر به من حتى يظهر من الطهر لقطع الحيض والطمه لا لئلا
وبسبب اختلاف القراءات اختلف اهل العلم فذهب الجمهور الى ان الحائض لا يحل وطؤها وزوجها حتى
يتطهر بالماء وقال محمد بن كعب القرظي ويحيى بن بكير اذا طهرت الحائض وتيمنت حيث لا ما وصلت
لزوجها وان لم تغتسل قال مجاهد وعكرمة ان القطع الدم يحلها لزوجها ولكن تنوضا وقال ابو نعيم
وابو يوسف ومحمد ان القطع وهو بعد من عشرين يوما جازل ان يطأها قبل الغسل وان كان القطع
قبل العشرين لم يجز حتى تغتسل او يدخل عليها وقت صلوته وقربح ابن جبر الطبري قراءة التشديد قال
الشوكاني في فتح القدير والاولى ان يقال ان النكاح جعل للعمل فالتيمن كما تقتضيه القرائن
احداها القطع الدم والاخرى التطهر منه والغاية الاخرى مشتملة على زيادة على الغاية الاولى فيجب
اليها وقد دل على ان الغاية الاخرى هي المعتبرة قوله تعالى بعد ذلك فاذا تطهرتم فان ذلك
يفيد ان المعتبر التطهر بالجمود والقطع الدم وقد قرآن القرائن بنسبة الآيتين فلما انما يجب الجمع بين
الآيتين المشتملة احداها على زيادة العمل تلك الزيادة كذلك يجب الجمع بين القرائن انتهى فاتفق
من حيث امرهم الله اى فما سمعوه من كنى عنه بالاثبات والمراد انهم سجدوا في المسألة الذي
اباح الله وهو قبل قيل من حيث معنى في حيث كما في قوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
اى في يوم الجمعة وقوله ما دخلوا من الارض اى في الارض قيل ان المعنى من الوجه الذي ذكرناه
فكم في اى من غير صوم واحرام واعكاف وقيل ان المعنى من قبل الطهر لاس قبل الحيض وقيل من قبل الحلال
لا من قبل الزنا ان الله يحب المتوازين ويجب المتطهرين قيل المراد التوازون عن الذنوب و
المتطهرون من الجنابة والاحداث وقيل التوازون من اتان النساء في الزينة وقيل من اتان
في الحيض الاول نظر المراد **الثلاثون** نسأؤكم حديثكم فانوا حرككم افي شتمكم
لفظ المحرث يفيد ان الاية لم تقع الا في الفرج الذي هو القبل خاصة وهو من زرع الذرية كما ان الحث
من زرع البنات فقدش باليتى في ارجاء من من النطف التي منها النسل ما يلقى في الارض من المباد
التي منها البنات بجامع ان كل واحد منهما مادة لما يحصل منه وهذه الجملة بيان للجملة الاولى اعنى قوله
فاتوهم من حيث امركم امركم الله وقوله افي شتمكم اى من اى حبة شتم من خلف وقدام وباركة وستلقته
بوضعية اذا كان في موضع المحرث **والشدة** اما الارحام رضوان لنا محترثات فاعطينا الزرع فيها
وعلى الله البنات واما عبر سحابة بقوله افي لكونها اعم في اللغة من اين وكيف وتى واما سبب
هنا بكيف وقد ذهب سلف والخلف من الصحابة والتابعين والائمة الى ما ذكرنا من تفسير الآيتين
اتيان الزوجة في دبرها حرام وروى من سعيد بن المسيب ونافع وابن عمر ومحمد بن كعب القرظي وغيرهم

وعن سعيد بن المسيب خرج ابن ابي شيبة وابن جرير انتهى الى خامسة والثلاثون ولا تجعلوا
 الله عرضة لايمانكم العرضة النصية قال المجزهرى وقيل من الشدة والقوة ومنه قولهم
 للمرأة عرضة للكناح اذا صلحت له وقويت عليه ولقلان عرضة اى قوة ويلطى على المنة ويلطى
 فلان عرضة للناس لايزالون يفتون فيه على المعنى الاول يكون اسما لما تعرضه دون الله
 اى لا تجعلوا الله عاجزا وانما لما حلفت عليه وذلك لان الرجل كان يحلف على بعض الخمر سبعة
 او احسان الى الغير واصلاح بين الناس بان لا يفعل فيك ثم يمنع من فعله معللا لذلك الاتساق
 بان قد حلف ان لا يفعل وهذا المعنى هو الذى ذكره الجمهور فى تفسير الآية فمنهم من اسد ان يجعلوه عرضة
 لايمانهم اى عاجزا لما حلفوا عليه وانما سمى المحلوف عليه مينا للتبسة باليمين وعلى هذا يكون قوله
 ان تدروا وتفقوا وتصلحوا بين الناس عطف بيان لايمانكم اى لا تجعلوا اسدا وانما سمى للابان التى
 هى بركم وتقواكم واصلاحكم بين الناس ويتعلق قوله لايمانكم لقوله لا تجعلوا ويجوز ان يتعلق بعرضة
 لايجعلوه سببا معترضا بينكم وبين الرب وما بعده وعلى المعنى الثانى وهو ان العرضة الشدة والقوة يكون
 معنى الآية لا تجعلوا اليمين باسء قوة لانفسكم وعدة فى الاتساق من الخير ولا يصلح تفسير الآية على المعنى الثالث
 وهو المنة وما على المعنى الرابع وهو فلان لايزال عرضة للناس فيكون معنى الآية لا تجعلوا الله معرضا
 لايمانكم فتبته لونه بكثرة الحلف به وحفظوا ايمانكم وقد روى الله الكثيرين لحلف فقال ولا تطلع كل حلاف
 مهين وقد كانت العرب تتراوح بقلها الابان وعلى هذا فيكون قوله ان تبروا علة للمنى اى لا تجعلوا الله
 معرضا لايمانكم ارادة ان تبروا وتفقهوا وتفصلوا لان من يكثر الحلف باسء يجترى على الحنث ويفرغ في يمينه
 وقد قيل فى تفسير الآية اقول هى راجعة الى هذه الوجوه التى ذكرناها وهى مذكورة فى فتح القدير وغيره
الساو وستة والثلاثون لا يؤخذ كماله باللغو فى ايمانكم ولكن يؤخذ كماله ما كسبت
 قلوبكم اللغو مصدر لغا يلغو لغوا ولغى بلغا لغيا اذا اتى بالاحتياج اليه فى الكلام او بما لا خير منه وهو
 الساقط الذى لا يعتد به فاللغو من اليمين هو الساقط الذى لا يعتد به بمعنى الآية لا يغا قبلكم الله ساو
 من ايمانكم ولكن يغا قبلكم ما كسبت قلوبكم اى اقترفته بالقصد اليه وهو اليمين المعقود ومثله قوله تعالى
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ومثله قول الشاعر
 دست بماخوذ بلغو تقول به اذ لم تقم عاقبت
 المخرم وقد اختلف اهل العلم فى تفسير اللغو فذهب ابن عباس وعائشة ومجمهور العلماء انما قول الرجل
 لا والله وبلى والله فى حديثه وكلامه غير معتقده لليمين ولا مرد لها قال المروزي هذا معنى لغوا اليمين الذى
 اتفق عليه عامة العلماء وقال ابو هريرة جماعة من السلف هو ان يحلف الرجل على الشئ لا يظن الا انه
 اتاه فاذا ليس هو ما ظنه والى هذا ذهب الحنفية وبه قال مالك فى الوطواط وروى عن ابن عباس انه
 قال لغوا اليمين ان تحلف وانت غضبان وبه قال طاووس ومكحول مروى عن مالك وقيل ان اللغو من
 اللغو

قال سعيد بن المسيب وابو بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن الزبير واخوه عروة كالذي يقسم ليس من المحرم
 اولي قطن الرحم قيل لغوا اليمن هو دعاء الرجل على نفسه كان يقول اعمى الله بصره اذ سبب الله ما له هو
 يهودى هو مشرك قال زيد بن اسلم وقال بجاه لغوا اليمن ان يتبايع الرجلان فيقول احسبا وامثلا لا يحكم
 بكذا ويقول بالآخر والله لا اشتريه بكذا وقال الضحاك لغوا اليمن هي المكفرة اى اذ اكفرت قطعت و
 صارت لغوا والراجح القول الاول لمطابقة المعنى اللغوى وللدلالة الاولى على السابغة والتلثون
 للذين يولون من نساء شعري يحلفون وقد اختلف اهل العلم في الايلاء فقال الجمهور بالايلاء هو
 ان يحلف ان لا يلاط امراته اكثر من اربعة اشهر فان حلف على اربعة اشهر فمادونا لم يكن سوليا و
 كانت عندهم يكن خطا وهذا قال مالك والشافعى واحمد وابو ثور وقال الثوري والكنوزيون لا يلا
 ان يحلف على اربعة اشهر فصاعدا وهو قول عطاء وروى عن ابن عباس انه لا يكون سوليا حتى يحلف
 ان لا يمسه ابدا وقالت طائفة اذا حلف ان لا يقرب امراته يوما او اقل واكثر ثم لم يطا اربعة اشهر نبت
 منه بالايلاء وروى قال ابن سعد والنسائى وابن ابى شيبة والى كرم معاوين الى سليمان بن قتادة واسحق قال ابن
 واكثر من القول كثير من اهل العلم وقوله من نسا ثم شبل الحرائر الاما اذا كن زوجات وكذلك يفضل تحت
 قوله للذين يولون العبد اذا حلف من زوجته وروى قال احمد والشافعى وابو ثور قالوا بالايلاء كالحرق
 مالك والزهرى وعطاء والوجنيعة واسحق ان اجله شهر ان وقال الشعبي ايلاء لثلاثة نصف ايلاء لحرمة
 تزوج اربعة اشهر التربعين الثاني والتاخر قال الشافعى تزوج بغيره من النوى لعلمه بالطلاق
 يوما او يموت خيلها وقت الشبهان بهذه المدة دفعا للضرار عن الزوجة وقد كان اهل الجاهلية يولون
 السنة والسنتين واكثر من ذلك يقصدون بذلك خسر النفس وقيل ان الاربعة الاشهر هي التي
 لا تطبق المرأة الصبر عن زوجها زيادة عليها فان فاذا اى رجوا ومنه حتى تعني الى امرئ شدي ترج ومنه
 قبل النفل بعد الزوال في لانه حج عن جانب المشرق الى المغرب قال ابن المنذر واجمع كل من يحفظ عهده
 على ان القضي اجماع لمن لا عهده فان كان له عهده مرض او عجن في امراته فاذا زال العهده فالى الوطى ذوق
 بينهما ان كانت المدة فلا تقضت قال مالك وقالت طائفة اذ شهد على فنيته تقبلت في حال العذر اخره
 وروى قال الحسن وعكرمة والنخعي والافراحي واحمد بن حنبل قد اوجب الجمهور على المولى اذا فارجع امراته
 الكفارة وقال الحسن والنخعي لا كفارة عليه فان الله غفور للزوج اذا تاب من ضراره امراته وصيحه
 بكل التائبين وان عزموا الغرم العقد على الشئ فمعنى عزموا اطلاق عهده واعليه قلوبهم والطلاق
 حل عقد النكاح وفي ذلك دليل على انها لا تطلق بمعنى اربعة اشهر كما قال مالك ما لم يقع انشاء وتطبيق
 بعد المدة وايضا فانه قال فان الله سميع والسمايع يقضى سمعوا بعد المضي وقال ابو حنيفة سميع
 عليه بعد المضي ولعليه معنى اربعة اشهر قال الشوكاني في فتح القدير وعلم ان اهل كل مذهب

قد فسرنا هذه الآية بما يطابق مذاهبهم وكلفوا العلم بدليل على الاحتفاظ ولا دليل آخر ومعنا ما ظاهروا واضح هو
 ان الله جعل الاصل لمن يولى اى يحلف من امرائه اربعة اشهر ثم قال تخبر العباد بحكم هذا المولى بعد هذه
 المدة فان فاداهى جوا الى بقاى الزوجية واستدامت النكاح فان الله غفوره عليم اى لا يؤاخذ بترك
 البعین بل يغفر لهم ويحسمهم وان غرموا الطلاق الغرم منهم عليه والقصد له فان الله سمیع لذلك منهم عليم
 فهذا معنى الآية لا شك فيه ولا شبهة فمن حلف ان لا يطا امراته ولم يقيد بمدة او قید بمدة على اربعة
 اشهر كان علينا اربعة اشهر فان مضت فهو بالخيار اما جرح الى نكاح امراته وكانت زوجته بعد
 مضى المدة كما كانت زوجته قبلها او طلقها وكان له حكم المطلق امراته ابتداء ما اذا ارقت بدون اربعة
 اشهر فان اراد ان يبر في يمينه اعتزل امراته التي حلف منها حتى تنقضى المدة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين آلى من نسائه شهرا فاذا اعتزل من حتى مضى الشهر وان اراد ان يطا امراته قبل مضى تلك المدة التي
 هى دون اربعة اشهر حث في يمينه ولزيمته الكفارة وكان بمنزلة ما صح عنه صلى الله عليه وسلم من قوله
 من حلف على شئ فراهى غيره خرا منة فليات الذي هو خير وليكفر عن يمينه الى قوله ولمسلف في الفضي
 اقوال مختلفة فتنبى الرجوع الى معنى الفی لغة وقد بيناه وللصحابة والتابعين في هذا اقول مختلفة قضت
 والمتعين الرجوع الى ما في الآية الكريمة وهو ما عرفناك فاشد عليه يدك واخرج عبد الرزاق عن عمر بن
 قال ايلاء العبد شهران واخرج مالك عن ابن شهاب قال ايلاء العبد نحو ايلاء الحرة الشاهدين
 والمطلقات يفضل تحت عموم المطلقة قبل الدخول ثم خص بقوله تعالى فاكم علسن من عدة
 تعدد ونها فوجب بقاء العام على الخاص وخرجت من هذا العموم المطلقة قبل الدخول وكذلك خرجت
 الحامل بقوله واولات الاحمال اهلبن ان يصفن وكذلك خرجت آيات لقوله تعالى فعدن ثلاثة اشهر
 يترصن بانفسهن التريص الانتظار قبل هو خبر في معنى الامر اى ليرصن قصد باخراجه مخرج الخبر تأكيد
 وقوعه وراوه تأكيد وقوعه خبرا للمبتدأ قال ابن العربي وهذا باطل وانما هو خبر عن حكم الشرع في اربع وجبة
 مطلقة لا تترصن فليس في ذلك من الشرع ولا يلزم من ذلك وقوع خبرا لشد سجادة على خلاف خبره
 ثلاثة قروء سمع قرء قال الجمهور وقال الاصمعي الواحد قرء بضم القاف وتشديد الواو وقال ابو زيد
 بالفتح وكلاهما قال باقرات المرأة حاضت واقرأت طهرت وقال الاخفش اقرأت المرأة اذا صارت
 صاحبة حيض فاذا حاضت قلت قرات بلالاف وقال ابو عمرو بن العلاء من العرب من يسمى الحيض
 قرأ ومنهم من يسمى الطهر قرأ ومنهم من جميعا فيسمى الحيض مع الطهر قرأ وينبغي ان يعلم ان القرء في ذلك
 الوقت يقال هبت الرياح لقرءها اى لوقتها فيقال الحيض قرء ولطهر قرء لان كلا واحد منهما له وقت
 معلوم وهذا طلقة العرب تارة على الاطمار وتارة على الحيض فالما حصل ان القرء في لغة العرب مشتركة
 بين الحيض والطهر ولاجل هذا الاشتراك اختلف اهل العلم في تعيين ما هو المراد بالقرء المذكورة في الآية

فقال اهل الكوفة هي الحيض وهو قول عمر وعلي وابن مسعود والي موسى ومجاهد وقادة والضحاك وعكرمة
والسدي واحمد بن حنبل ورجل سيد محمد للاسير في سبل السلام وذكرناه في مسك الختام وقال اهل الحجاز
هي الاطهار وهو قول عايشه وابن عمر وزيد بن ثابت والزهرى وابان بن عثمان والشافعي
قال الشوكاني في فتح القدير وعلم انه قد وقع الاتفاق بينهم على ان القراء الوقت فصار معنى الآية
عند الجميع والمطلقات تيرخص بالفلسن ثلاثة اوقات فهي على هذا مفسرة في العدد ومجمل في المعدود
فوجب طلب البيان للمعدودين غير ما فاهل القول الاول استدلوا على ان المراد في هذه الآية بغير
بقوله صلعم في الصلوة ايام اقرانك وبقوله صلعم طلاق الامة تعليلتان وحدثنا حيفتان بان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر يستدل اهل القول الثاني بقوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن ولا خلاف انه يوم ما طلاق وقت الطهر وبقوله صلعم لعمره فليدر اجها ثم يسكنها
حتى تطهر ثم تحيض ثم نظر تلك العدة التي امر الله بها النساء وذلك لان من الطهر هو الذي تطلق
فيه النساء قال ابو بكر بن عبد الرحمن ما ذكرنا احدا من فقهاءنا الا يقول الاقرار هي الاطهار فاذا طلق
الرجل في طهر لم يطأ فيه اعتدت بما بقي منه ولو ساعة ولو لحظة فلم تستقبل طهر ثانيا بعد حيضة فاذا
رأت الدم من الحيضة الثالثة خرجت من العدة انتهى وعندى انه لا حاجة في بعض ما احتج به اهل القول
جميعا اما قول الاولين ان النبي صلعم قال في الصلوة ايام اقرانك فغاية ما في هذا ان النبي صلعم
اطلق الاقرار على الحيض ولا نزاع في جواز ذلك كما هو شأن اللفظ لا يشترط ان يطلق تارة على هذا وتارة على
وانما النزاع في الاقرار المذكورة في هذه الآية واما قوله صلعم في الامة وحدثنا حيفتان فهو حديث
اخو جابر ابو داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني والحاكم وصححه من حديث عايشه مرفوعا واخرجه
ابن ماجة والبيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا ايضا ودلالة على ما قاله الاولون قوية واما قولهم ان
المقصود من العدة استبراء الرحم وهو يحصل بالحيض لا بالطهر فيجاء عند بان انه ما يمكن في هذه العدة
شي من الحيض على فرض تفسير الاقرار بالاطهار وليس كذلك بل هي شتملة على الحيض كما هي شتملة على
الاطهار واما استدلال اهل القول الثاني بقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فيجاء بان التنازع
في اللام في قوله لعدتهن يصير ذلك محتملا ولا تقوم الحجة بخص الاما استدلالهم بقوله صلعم لعمره فليدر اجها
الحديث فهو في الصحيح ودلالة قوية على ما ذهبوا اليه ويمكن ان يقال انها تنقضي العدة بثلاثة اطهار وثلاث
حيض ولا مانع من ذلك فقد جزم جميع من اهل العلم حمل المشترك على معنيته وبذلك يجمع بين الأدلة ويرفع
الخلافا ويندفع النزاع وقد استشكل الخنثري ثمانية الثلاث بقوله قرووهي جمع كثرة دون اقرار
هي من جميع الغلة وباب بانهم يتسعون في ذلك فليست عليهم كل واحد من الجمعين مكان الآخر لا شتملا
في الجمعية ولا يخل لهن ان يكن من ما خلق الله في ارحامهن قيل المراد به الحيض وقيل الحمل وقيل

كلاهما وجه النهي عن الكتمان ما فيه في بعض الاحوال من الاضرار بالزوج واذا باجتهادها قالت المرأة
 حلفت ولم تحض ذهب بجهته من الارتجاع واذا قالت بي لم تحض وهي قد حاضت الزمته من النفقة
 بالمزينة فاضرت به وكذلك الحمل ربا تكتمه لتقطع حقه من الارتجاع وربما تعيده لتوجب عليه النفقة ونحو ذلك
 من القاصد المستلزمة للاضرار بالزوج وقد اختلفت الاقوال في المدة التي تصدق فيها المرأة اذا
 انقضت عدتها وفي الآية دليل على قبول قول من في ذلك لغيا ما شابا وقول من ان كان يوم من باديه
 واليوم الآخر فيه وعيد شديد للكتمان وبيان ان من كتمت ذلك منهن لم يستحق اسم الايمان لكن
 مع جعل وهو الزوج يبيها لعلوه على الزوجة لانهم يطبقونه على الرب ومنه قوله تعالى ان دعون بعلا
ربا ويقال بعل وبعلته وكما يقال في جمع الذكر ذكر وذكوة وهذه التاء ثانيا لثبوت الجمع وهو شاذ ولا يقال
عليه بل يعتبر فيه السماع والبعولة ايضا يكون مصداق من بعل الرجل بعل مثل منع منع اى صار بعلا وقوله
 الحق يوجد من اى يجبرهن والاثنيان بصيغة التفضيل لا فائدة ان الرجل اذا اراد الرجعة والمرأة تابا
 وجب ايثار قوله على قولها وليس معناه ان لها حق في الرجعة قاله ابو السعود وذلك لخبر من كان يجوز
 للزوج مراجعتها في حكم التخصيص لمهم قوله والمطلقات يترصن بافغنهن لما يعم المشتات
 وغيرهن في ذلك يعنى مئة التريض فاذا انقضت مئة التريض في حق نفسها ولا تقل له الابحاح مستأ
 بولى وهو دهر جديد ولا خلاف في ذلك والرجعة تكون باللفظ وتكون بالوطى ولا يلزم المراجع شئ من
 احكام النكاح بلا خلاف ان اطلاق الاصلاح اى بالمراجعة اى اصلاح حالهما وحالهما معا فان
 قصد الاضرار بها في محرمه لقوله تعالى ولا تشكوهن ضرارا قبل ان تصد بالرجعة الضرر في
 صحته وان ارتكب بذلك محرم او ظلم نفسه وعلى هذا فيكون الشرط المذكور في الآية للمحث للزوج
 على قصد اصلاح الزوج بل من قصد الضرر وليس المراد جعل قصد اصلاح شرط لصحة الرجعة
التاسعة والثلاثون وهن مثل الذي عليهن بان معروف اى لمن من حقوق الزوجة
 على الرجال مثل الرجال عليهن فحسب عشرتها بما هو معروف من عادة الناس انهم يفعلونه لنساءهم
 كذلك تحسب عشرته زوجها بما هو معروف من عادة النساء انهن يفعلنه لادواجهن من طاعة وترين
 وتحبب فذلك وللرجال عليهن درجة اى منزلة ليست لمن وهى قياسا عليها في الانفاق
 وكونه من اهل الجهاد والعقل والقوة وله من الميراث اكثر مما لذكره يجب عليها امتثال امره والوفاء
 عنده رضائه ولو لم يكن من فضيلة الرجال على النساء الا كونهن خلقن من الرجال لما ثبت ان خلقت
 من نعل آدم وقد اخرج اهل السنن عن عمرو بن الاخير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا ان لكم على نسائكم
حقا وان لنسائكم عليكم حقا اما حكمكم على نسائكم ان لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا ياذنن في بيوتكم من
 تكرهون الا وحيثما عليكم ان تحضنوا اليهم. في كسوتهم وطعامهم وصحبتهم الترفى واخرج احمد وابوداود

والنساء وابن ماجه وابن جرير والمحاكم صحيح البيهقي عن معاوية بن حيدة القشيري انه قال سال النبي صلى الله عليه وسلم
 ما حق المرأة على الزوج قال ان تطعمها او اطعمت وتكسوها او اكسبت وتغسلها او اغسلت وتغسلها او اغسلت وتغسلها او اغسلت
 في البيت واخرج عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد في قوله وللرجال عليهن وجبة قال فضل بن فضال
 بن عليهما من المهر وفضل مائة على ميراثهما كل ما فضل عليهما الاربعون الطلاق اي على الطلاق
 الذي ثبت فيه الرجعة فالمرء بالطلاق هنا هو الرجعي دليل ما تقدم في الآية الاولى هو صتان
 اي الطلقة الاولى والثانية او لاجته بعد الثالثة وانما قال سبحانه مرتان ولم يقل طلقان شدة
 الى ثالثة ينبغي ان يكون الطلاق مرة بعد مرة لاطلقتان دفعة واحدة كذا قال جماعة من الفسرين
 ولما لم يكن بعد الطلقة الثانية الا اعدام من ايقاع الثالثة التي هي تمين الزوجة والاساس
 لما واستداته نكاحها وعدم ايقاع الثالثة عليها قال سبحانه فانساك بعد الرجعة لمن طلقها حرة
 طلقتهن بغير عرف اي بما هو معروف عند الناس من حسن العشرة او تسريح باحسان
 اي بايقاع طلقة ثالثة عليها من دون ضررها قبل المراءساك بمخروفي اي برجعة بعد الطلقة
 الثانية وتسريح باحسان اي ترك الرجعة بعد الثانية حتى تنقضي عدتها والاول انهم وقد اختلف
 اهل العلم في ارسال المثلث دفعة واحدة بل يقع ثلاثا او واحدة فقط فذهب الى الاول الجمهور
 وذهب الى الثاني من اعداهم وهو الحق قال الشوكاني في فتح القدير وقد قررته في مولفاتي تقرير
 بالغا وافروته برسالة مستقلة انتهى قلت وهو الذي اختاره شيخ الاسلام احمد بن محمد الحليم بن محمد
 بن تيمية الحراني وشيخ الحافظ الامام محمد بن ابى بكر بن القيم الجوزية الدمشقي وغيرهما من الائمة
 الاعلام قديما وحديثا وقد بسطت القول فيه في شرحي لمبلغ الرام بالمبلغ تقرير واضع نظام الحداثة
 والاربعون ولا يحل لك حران تاخذن واما انتموهن شيئا الخطاب للزوج والى
 لا يحل لهم ان ياخذن واما دفعوه الى نسائهم من المهر شيئا على وجه الضارة لمن وتكيد شيئا للتحريم
 شيئا نزل افضل من اكثره فخص ما دفعوه اليهن بعدم حل الاخذ منه مع كونه لا يحل للزوج وان ياخذن
 شيئا من اموالهن التي يملكها من غير المهر لكون ذلك هو الذي يتعلق به نفس الزوج وتطلع الاخذ
 دون ما عده مما هو في ملكها على انما اذا كان اخذ ما دفعه اليها لا يحل له كان ما عده منوعا عنه بالاول
 وقيل الخطاب للائمة والحكام ليطابق قوله فان خفتهم فان الخطاب فيه للامة والحكام وعلى هذا يكون
 اسناد الاخذ اليهم لكونهم الاميرين بذلك والاول اولى لقوله ما اتيموهن فان سبناه الى غير
 الازواج بعيد جدا لان اتياء الازواج لم يكن عن امرهم وقيل ان الثاني اولى لئلا يشوش النظم
 الا ان يخافا اي لا يجوز لكم ان تاخذن واما اتيموهن شيئا الا ان يخافا لا يقيا احد والله
 اي عدم اقامته حد واداء التي حد بالزوجين وادب عليها الوفا بها من حسن العشرة والطاعة

فان خفتة الا يفيا احد ود الله اى اذا خاف الله والحكام او المتوسطون من الزوجين وان لم
 يكونوا الله وحكاما عدم اقامته حدود الزوجين وبى ما اوجب عليهما فلا جناح عليهما فيما
 افترقت به اى لا جناح على الرجل فى الاخذ ولا على المرأة فى الاعطاب ان نفقتى نفسهما من
 ذلك التلاخ ببدل شئ من المال برفضا به الزوج فيطلقها لاجله وبذا هو التلاخ وقد ذهب الجمهور الى
 جواز ذلك للزوج وان قيل له الاخذ مع ذلك الخوف وهو الذى صرح به القرآن وعلى ابن المنذر
 عن بعض اهل العلم انه لا يحمل له الاخذ ولا يحير على دونه وبذا فى غاية السقوط وقرر حنفية الاخذ فاعلم
 للمسلم والمفاصل من ذلك وهو الاثمة والحكام واختاره ابو عبيد قال قوله فان نفقت فمضى الخوف
 لغير الزوجين وقد احتج بذلك من جعل التلاخ الى السلطان وهو عبيد بن جبر والحسن بن سيرين وقد
 التفتن اختيارا بنى عبيد المذكور وقد على عن بكر بن عبد الله المزني ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى
 فى سورة النساء وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتهم اعداء من قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا
 اماخذونه بهتانا او اثما حينما وهو قول خرج عن الاجماع ولا تنافى بين الآيتين وقد اختلف اهل العلم
 اذا طلب الزوج من المرأة زيادة على دفعوا اليها من المهر وما يتبعه وضعت بذلك المرأة بل يجوز الام
 وظاهر القرآن الجواز لعدم تعقيده بمقدارين وهذا قال مالك والشافعى وابو ثور وروى مثل
 ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين وقال طائفة وعطاء والانصارى واحمد وروى انه لا يجوز
 قد ورد فى ذمة المتلعات احاديث منها حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما امرأة سالت زوجها
 الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها ان تخرج الحجة اخرجه ابو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه والحاكم
 وصححه وقال المتلعات من المناقشات رواه احمد وابو داود والترمذى وحسنه وابن ماجه وابو جبر
 والحاكم وصححه والبيهقى ايضا ومنها عن ابن عباس عن ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل
 المرأة زوجها الطلاق فى غير كنهه فتجبر كنهه وان رجعا التوبة من مسرة الزوجين عاذا وقد اختلف
 اهل العلم فى عدة المتلعة والراجح انها ثلثة تحيضه لما أخرجه ابو داود والترمذى وحسنه والفسا
 والحاكم وصححه عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم امر امرأة ثابت بن قيس ان تعتد بحيضه وفى الباب
 احاديث ولم يرد ما يعارض هذا من المرفوع بل ورد عن جماعة من الصحابة والتابعين ان عدة المتلعة
 كعدة الطلاق وبه قال الجمهور قال الترمذى وهو قول اكثر اهل العلم من الصحابة وغيرهم ويستدلوا به
 ذلك بان التلعة من جملة البطاقات فمى داخل تحت عموم القرآن والحق ما ذكرناه لان ما ورد عن
 صلى الله عليه وسلم عموم القرآن وتام للمبحث فى مسك الختام شرح بلوغ المرام فليرجع اليه وفى الباب ما
 فى ذمة التعليق فاعلم الثانية والاربعون فان طلقها اى المطلقة الثالثة التى ذكرها
 سبحانه بقوله او تخرج باحسان اى فان وقع منه ذلك فقد حرمت عليه التلثة فلا تحمل له

من بعد حتى تنكح زوجا غيره أي حتى تزوج بزواج آخر وقد أخذ بطاها الآية سعيد بن المسيب
 ومن وافقه قالوا يكفي مجرد العقد لأنه المراد بقوله حتى تنكح زوجا غيره وهو زوج الجاهل من السلف
 إلى أنه لا بد مع العقد من الوطئ لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من اعتباره ذلك وهو رواية يمين قبولها
 لم يبلغ سعيد بن المسيب ومن تابعه وفي الآية دليل على أنه لا بد من أن يكون ذلك نكاحا شرعيا
 مقصودا لذاته لا لغيره إلى التحليل وذريقته إلى ردّها إلى الزوج الأول فإن ذلك حرام بالأدلة
 الواردة في ذمه ودم فاعلمه وأنه التيسر استعار الذي لعنه الشارع ولعن من اتخذ لذلك وقد بسط
 الكلام على هذا الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين وأما المدعيان فإن طلقها أي الزوج الثاني
 فلا جناح عليهما أي الزوج الأول والمرأة أن يتولجا أي يرجعا كل واحد منهما صاحب قال النبي
 أجمع أهل العلم على أن الحرة إذا طلق زوجة ثلثا ثم انقضت عدتها ونكحت زوجا ودخل بها ثم فارقها
 وانقضت عدتها ثم نكحها الزوج الأول إنما يكون عدته على ثلاث تطليقات إن ظنا أن يعتما
 حد ودالله أي حقوق الزوجية الواجبة لكل منهما على الآخر وأما إذا لم يحصل ظن ذلك بان علمها
 أحدهما عدم القاطنة لحد ودالله وترد إذا أحدهما ولم يحصل لها الظن فلا يجوز الدخول في النكاح
 لأنه مظنة للمصيبة الشدة والوقوع فيما حرمه على الزوجين الثالثة والرابعة وإذا طلقته
 النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرجهن بمعروف بالبلوغ إلى
 الشيء معناه تحقيق الوصول إليه والتعليل بالبلوغ بمعنى المقاربة الإجازة العلاقة مع قرينة كما هنا فإنه
 لا يصح إرادة المعنى الحقيقي لأن المرأة إذا بلغت آخر جرم من مدة العدة وجازت إلى الجزء الذي هو
 الاجل للانقضاء فقد خرجت من العدة ولم يبق للزوج عليها سبيل قال القرطبي في تفسيره وإن
 بلغن هنا قاربن بإجماع العلماء وقال ولأن المعنى يضطر إلى ذلك لأنه بعد بلوغ الاجل لا خيار له
 في الامساك والامساك بمعروف هو القيام بحقوق الزوجية وسد مسهل اختيارها أو عدمه من
 أما الامساك بمعروف من غير قصد اضلالا والسرجهن باحسان أي تركها حتى تقضي عدتها من غير حرج
 ضرر ولا تمسكوهن ضلوا كما كانت تفعل الجاهلية من طلاق المرأة حتى يقرب الانقضاء
 عدتها ثم رجعتها لاعتن حاجتها ولا محبة ولكن لقصد تطويل العدة وتوسيع مدة الانتظار ضررا
 لقصد الاعتناء بغير علمين وأنظلم لمن وأخرج ابن ماجه وابن جرير والبيهقي عن أبي سفيان قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يلعبون بحمد والله يقول قد طلقتك قد رجعتك قد طلقتك
 حيثك ليس هذا طلاق المسلمين طلقوه المرأة في قبل عدتها الرابعة والرابعة وإذا
 تمت النساء فبلغن أجلهن فلا تقضوهن إن يتكهن أن ولجهن إذا تراضوا
 فهو بالمعروف المخطاب في هذه الآية بقوله وإذا طلقتم وبعولكم فلا تقضوهن إنما يكون

للازواج ويكون معنى العضل منهم ان ينجبوا من ان تبرز من ارجل من الارواح بعد القضاء
عنه من الحيثية الجارية كما يقع كثيرا من اختلاف المسلمين فيه فقولنا من كان ختمه من النساء ان يظفر
تحت غيرهم لانهم لما تولوه من رياسته الدنيا واصاروا فيه من النخوة والكبرياء تخيلوا انهم خرجوا
مخرج عيسى بن آدم الاسرع صمدا منهم بالورع والتواضع وانما ان يكون الخطاب للاديار ويكون
استناد الطلاق اليهم انهم سبب له لكونهم المزوجين للنساء المطلقات من الازواج المطلقين لمن
ويخرج الاجل المذكور بهذا المراد به المعنى الحقيقي ان نهايته للما سبق في الآية الاولى والعصل هو
وقيل التضييق والمنع وهو راجع الى معنى الحبس وكل مشكل عند العرب بمضارع وارفع الى شيء
عسير الورد وقوله ازواجهم ان اريد بالمطلقون لمن فهو مجاز باعتبار ما كان وان اريد به من
ان تبرز منه فهو مجاز ايضا باعتبار ما سيكون وقد اخرج البخاري واصل السنن وغيرهم عن رجل
وقال كانت لي امة فأتاني ابن عمي فأنكته اليها فكانت عنده ما كانت ثم طلقها تطليقة لم يراجها
حتى انقضت العدة فوفاها وبعثته ثم خطبها مع الخطاب فقالت لئلا يلعنك الله انك تركت بها وزوجك
فطلقها ثم جئت بخطبها واسدلت رجليك ابدلها وكان رجلا لباسا وكانت المرأة تريد ان ترجع اليه
فعلم اسدلتها وحاجتها اليها فاجلها فأتته لشد واذ اطلقتم النساء الآية قال فقضى تزلفت بهذا
فكفرت عن يميني وانكته اليها والاربعون والاولاد ان يرضعن اولادهم ما
ذكرنا مسجانه النكاح والطلاق وذكر الرضاع بان الزوجين قد يفتقران وبنهما ولد ولهن مثل
ان هذا خاص في المطلقات وقيل هو عام حولين كاملين تأكيد لذلك على كون هذا التقدير
تحقيقا لا تقريرا وفيه وعلى الصحيح في قوله ان مدة الرضاع ثلثون شهرا وكذا على زفر في قوله
انها ثلث سنين وفي قوله تعالى لمن ادخلن يته الرضاعة دليل على ان الرضاع حولين ليس
حتما بل هو التمام ويجوز الاقتصاد على دونه والآية تدل على وجوب الرضاعة على الام لولدها وقيل
ذلك على ما اذا لم يقبل الصبي غيره وعلى المولود له وذيقه وكسوته اي على الاب لا
يولد له واشترط الملقطون وعلى الوالد للولد على ان الاولاد للآباء وللأبوات ولهن ان يرضعن
اليهم ومن كان من انما ولدن لم نقط ذكر معناه في الكشاف والمراد بالزرق هنا الطعام الكا
المتعارف بين الناس والمراد بالكسوة ما يعارفون به ايضا وفي ذلك دليل على وجوب ذلك على الآباء
للأبوات المرضعات وهذا في المطلقات طلاقا بائنا وما غيرهن فنفقتن وكسوتهن على الازواج
من غير ارضاعهن لا ولا من لا يخلط نفس الا وسعها هو تقييد لقوله بالمعروف اي هذه النفقة
الواجبة على الاب بما يتعارفه الناس لا يخلط منها الا ما يخل تحت وسع وطاقتة لما يشق عليه فخرج
عنه وقيل المراد لا يخلط المرأة الصبي على التقدير في الاجرة ولا يخلط الزوج ما هو اسرف بل يرعى القصد

السماوة والارضون لا تضار ولدته بولدها على البناء والمفاعيل المعقول اي لا تضار بالاداء
بسبب الولد بان تطلب منه ما لا يقدر عليه من الرزق والكسوة او بان تفرط في حفظ اولده والقيام
لما يحتاج اليه ولا تضار من زوجه بان يقصر عليها في شيء مما يجب عليه وينتزع ولدها منها بالسبب
ويجوز ان يكون الباء في قوله بولد حاصله لقوله تضار على انه بمعنى تضار اي لا تضار ولدته بولدها
تربته او تقصر في غذائه واضيف الولد تارة الى الاب وتارة الى الام لان كل واحد منهما مستحق ان ينسب
اليه مع ما في ذلك من استعطف وغذ الحمله تفصيل للجملة التي قبلها وتقرير لما اي لا يكلف كل واحد
منها ما لا يطيقه فلا تضار بسبب ولده وعلى الواو مثل ذلك معطوف على قوله وعلى المولود
ولما بينهما تفسير للمعروف او لتعليل له مستتر بين المعطوف والمعطوف عليه واختلف اهل العلم في معنى
قوله هذا فقيل هو وارث الصبي اي اذا مات المولود له كان على وارث هذا الصبي المولود وارثا عنه
كما كان يلزم اياه ذلك قال عمر بن الخطاب وقادة والسدي والحسن ومجاهد وعطاء واحد صحيح ^{صنفه}
وابن ابي ليلى على خلاف بينهم بل يكون الواو على من ياتخذ نصيبا من الميراث او على الذكور فقط وعلى
كل ذي رحم وان لم يكن وارثا منه قيل المراد بالوارث وارث الاب يجب عليه نفقة المفضة وكسوتها
بالمعروف قاله الضحاك وقال مالك في تفسير هذه الآية بشل قاله الضحاك ولكنه قال انها منسوخة
وانها لا يلزم الرجل نفقة اخ ولا ذى قرابة ولا ذى رحم منه وشرط الضحاك بان لا يكون المصبي مال
وان كان له مال اخذت اجرة مضاعة من ماله قيل المراد بالوارث المذكور في الآية هو الصبي نفسه اي
عليه من ماله ارضاع نفسه اذا مات ابوه وحدث من ماله قاله قبيصة بن ذؤيب وبشير بن نصر بن
عمر بن عبد العزيز وروى عن الشافعي وقيل هو الباقي من والدى المولود وبعد موت الآخر منها فاذا مات
الاب كان على الام نفقة الطفل اذا لم يكن له مال قاله سفيان الثوري وقيل ان معنى قوله وعلى الوارث
مثل ذلك اي وارث الرضعة يجب عليه ان يصنع بالمولود كما كانت الام بعينه بين الرضاع والحزينة
والترهينة وقيل ان معنى على الوارث انه يحرم عليه الاضرار بالام كما يحرم على الاب وبه قاله طائفة من اهل العلم
قالوا وهذا هو الاصل فمن ادعى انه يرجع فيه اعطى الى جميع ما تقدم فحلية الدليل قال القرطبي وهو الصحيح
اذ لو اريد الجميع الذي هو الرضاع والنفقة وعدم الضرر فقال وعلى الوارث مثل هو لا فذل على انه
معطوف على النع من المضارة وعلى ذلك تارة كانه تفسير في ما سلك القاضي عبد الوهاب قال ابن عطية
وقال مالك وجميع اصحابه والشعبي والنزهري والضحاك وجماعة من العلماء المراد بقوله مثل ذلك ان
لا تضار واما الرزق والكسوة فلا يجب شيء منه وعلى ابن القاسم عن مالك مثل ما قد ساعدته ودعوى الشيخ
ولا يخفى عليك ضعف ما ذهب اليه هذه الطائفة فان ما خصصوا به يعني قوله وعلى الوارث مثل ذلك من
ذلك المعنى اي عدم الاضرار بالرضعة قد افادوه قوله لا تضار ولده بولدها بصدق ذلك على كل مضارة

ترو عليها من المولود لها وغيره واما قول القرطبي لو اراد الجمع فقال شل مولود فلا يخفى ما فيه من الضعف
 المبين فان اسم الاشارة يصلح لتعدد وكما يصلح لمواحد بما هو من المذكور وانحوه واما ما ذهب اليه اهل القول
 الاول من ان المراد بالوارث وارث الصبي فيقال عليه انه لم يكن وارثا حقيقة مع وجود الصبي حيا او
 وارثا مجازا باعتبار ما قول اليطا اذهب اليه اهل القول الثاني فهو وان كان فيه محل الوارث على معناه
 الحقيقي يكن في ايجاب النفقة عليه مع غنى الصبي ما فيه ولهذا قيدوا القائل بان يكون الصبي فقيرا او
 الاختلاف في تفسير الوارث ما تقدم من ذكر الوالدات والمولود والولد فاحتمل ان يضاف الوارث
 الى كل منهم السابعة والاربعون فان ارادوا فصلا الصبي للوالدين والفصال القطام للرضع
 اي التفريق بين الصبي والشدي ومنه سمي الفصيل لانه مفصل عن امه عن تراضيهما أي صاورة عن
 تراض من الابوين اذا كان الفصال قبل الحولين وتشاور ابي استخراج ناسي من اهل العلم في ذلك
 حتى يخبر وان القطام قبل الحولين لا يضر بالولد فلا جناح عليهما في ذلك الفصال لما بين استنباط
 ان مدة الرضاع حولين كاملين قيد ذلك بقوله لمن اراد ان يتم الرضاعة وظاهر ان الملب وحده قد
 اراد ان يفصل الصبي قبل الحولين كان ذلك جائزا له وهنا اعتبر سبحانه تراضى الابوين وتشاورهما فلا
 من الجمع بين الامرين بان يقال ان الارادة المذكورة في قوله من اراد ان يتم الرضاعة لا بان يكون
 منهما او يقال ان تلك الارادة اذ لم يكن الابوان للصبي حين بان يكون الموجود واحد بها وكانا شتر
 للصبي غير غيرهما الشائنة والاربعون وان اردتم ان تسترضعوا ولا لكم قال الزجاج لتقيد
 ان تسترضعوا ولا لكم غير الوالدة ومن سبويه انه حذف اللام لانه يتعدى الى مفعولين والمفعول الاول
 محذوف والمعنى ان تسترضعوا الرضيع اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلتهم ما تيسر قبل والمعنى
 انه لا بأس عليكم ان تسترضعوا اولادكم غير اماتهم اذ سلمتم الى الامهات اجر من بحساب ما قد استغنكم
 الى وقت امداد الاسترضاع قاله سفيان الثوري ومجاهد قال قتادة والزهرى بان معنى الآية اذ اتم
 ما تيسر من ارادة الاسترضاع اى سلم كل واحد من الابوين ورضي كان ذلك عن اتفاق منهما وتخصير
 وارادة معروف من الامر وعلى هذا يكون قوله سلمتم عاما للرجال والنساء تغليباً وعلى القول الاول ان
 للرجال فقط قيل المعنى اذ سلمتم لمن اردتم استرضاعاً اجر ما فيكون المعنى اذ سلمتم ما اردتم اياه الى عطائ
 الى الرضعات بالمعروف بما يتعارفه الناس من اجر الرضعات من دون مماثلة لمن ارحط بعض جو
 لمن من ذلك فان عدم توفير اجر من يشين على التسايل بامر الصبي التفريط بشاة التسايعه والاربعون
 والذين يتوفون منكم ويذرون اولاداً يتربص بانفسهن اربعة اشهر وعشل لما ذكره سفيان
 عدة الطلاق والتصل بذكر ما ذكره الرضاع عقب ذلك بذكر عدة الوفاة لئلا يتوهم ان عدة الوفاة مثل عدة
 الطلاق قال الزجاج ومعنى الآية والرجال الذين يتوفون منكم ولم زوجات فان زوجات تيربص وقال

ابو علي الغدسي تقديره والذين يتوحدون حكم وينرون ان اوجابا لبعض بعدهم وقبل التقدير ان اوجابا الى
 ان ذكره صاحب الكشاف في بيان قوله وينرون ان اوجابا لا يلائم ذلك التقدير لان الظاهر من الفكرة
 المعادة المخالفة ووجه الحكمة في جعل المعادة للوفاة هذا التقدير ان الجنين بما يضعف عن الحركة فتتأخر حركته
 قليلا ولا يتأخر من هذا الاجل في ظاهر هذه الآية العموم وان كل من مات عنها زوجه ما يكون حدتها في العدة
 ولكن قد خصص هذا العموم قوله وأولات الاحمال ان يضعن حملهن الى هذا ذهب الجمهور وروى عن بعض
 وجاهة من اهل العلم ان الحاصل يقتضي تأخر الاجلين جميعا بين العام والخاص واعمالهما والحق ما قاله الجمهور
 بين العام والخاص على هذه الصفة لا يناسب قوانين اللغة ولا قواعد الشرع ولا معنى لاجراء الخاص من
 بين افراد العام لا يبان ان حكمه مخالف لحكم العام ومخالفة وقص عنه مسلم انه اذن سببته الاسلامية ان
 تتزوج بعد الوضع والتربص الثاني والتصبر عن التكلم وظاهر الآية عدم الفرق بين الصغيرة والكبيرة في العدة
 والامة وذات الحيض والاكسبة وان عدتن جميعا للوفاة اربعة اشهر وعشرون وقيل ان عدة الامة نصف
 عدة الحرة ان خمسة ايام قال ابن العربي اجماعا لا يمكن ان لا يصح فانه ليسوى بين الحرة والامة وقال
 البايجي ولا نفعل في ذلك خلافا للبايعي عن ابن سيرين انه قال عدتها عدة الحرة وليس بالثابت عن
 وجه ما ذهب اليه الاصم وابن سيرين فاني هذه الآية من العموم وجه ما ذهب اليه من عدتها قياس عدة
 الوفاة على الحد فانه ينصف لامة لقوله تعالى فليس نصف ما على المحصلات من الغدا ب وقد تقدم حديث
 طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان وهو صالح للاحتجاج به وليس المراد منه الاجل طلاقا على نصف
 من طلاق الحرة وعدتها على النصف من عدتها ولكنه لما لم يكن ان يقال طلاقا تطليقة ونصف
 وعدتها حيضة ونصف تكون ذلك لا يقل كانت عدتها طلاقا وذلك لقدر المذكور في الحديث جبر
 للكسر ولكن ما هنا يمنع من هذا القياس الذي عمل به الجمهور وهو ان الحكمة في جعل عدة الوفاة اربعة
 اشهر هو ما قد مر من معرفة خلوه من الحمل لا يعرف الا بتلك المدة ولا فرق بين الحرة والامة في
 مثل ذلك بخلاف كون عدتها في غير الوفاة حيضتين فان ذلك يعرف بخلوه الرحم ولو لم يدر الفرق
 ما سياتي في عدة ام الولد واختلف اهل العلم في عدة ام الولد يموت سيد ما فقال سعيد بن المسيب يجاب
 وسعيد بن جبير الحسن وابن سيرين والزهري وعمر بن عبد العزيز والافراحي وحق بن راهوية واحمد
 بن حنبل في رواية عندها انها اربعة اشهر وعشرون حديث حماد بن العاص قال لا تكسبو اعلى سنة
 نبيها محمد مسلم عدة ام الولد اذا توفي عنها سيد اربعة اشهر وعشرون اخر جراحه وابو داود وابن ماجه والحاكم
 وصححه ونحوه احمد والموحبيدة وقال الدارقطني الصواب انه موقوف وقال طائوس وعدة عدتها
 شهران وخمس ليال وقال ابو حنيفة وصحابه والثوري وحسن بن صالح فتش ثلاث حيض وهو قول
 علي وابن مسعود ومطا وابراهيم النخعي وقال مالك والشافعي واحمد في المشهور عنه عدتها حيضت

وغيرها فيض شهر ويقول ابن عمر والتعريض وكحول والليث والابو عبيد والابو ثور والابو ثور والابو ثور والابو ثور
 على ان هذه الآية ناسخة لما بعد من الاعتداء بالحومل والحائض تمتد في التلاوة فاذا بلغ من الحيض
 المراد بالبلوغ هنا انقضاء العدة فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن من الزين والتمسح
 بالخطاب بالمحروف الذي لا يخالف شرعا ولا عادة مستحسنة وقد استدل بذلك على وجوب الاعادة
 على المعتدة وقد ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما من غير وجهان النبي صلى الله عليه وآله قال لما قيل لامرأة تؤمن اليك
 واليوم الآخر ان تحملي ميت فوق ثلث الا على زوجك اربع اشهر وعشرا وكذلك ثبت عنه صلى الله عليه وآله
 الصحيحين وغيرهما النبي صلى الله عليه وآله من بي في عدة الوفاة والاعادة ترك الزينة من الطيب لبس الثياب
 الجيدة والحلي وغير ذلك من خلاف في وجوب ذلك في عدة الوفاة ولا خلاف في عدم وجوبه في
 عدة الرجعية واختلصت هذه المسألة على قولين واحتج أصحاب الامامية بحديثه على جواز التكليف بخلاف
 بهذه الآية لان اضافته الى قوله على الباشرة واجب بالخطاب للملابس ونحوه العقد
 بدوهم لما كانوا غائبين وحمل كل من كتب الفروع الخمسون لا جناح عليكم فيما عرضت
 بهن خطبة النساء الجناح الا ما امرى الاثم عليكم والتعريض ضد التبرج وهو من عرض الشيء اي جانيبه
 كانه محرم به حوال الشئ ولا يظهروه فالمعرض بالطامر يصل الى صاحب كلاما بينهم معناه قال في الكشاف الفرق
 بين الكناية والتعريض ان الكناية تذكر الشئ بغير لفظ الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا ليس به على
 لانه كره كما يقول المحقق اليجب عليك لانه في وجهك الكريم ولذلك قال في مجمع جسد
 بالتسليم في تخاضبها لانه انما الكلام الى عرض يدل على التعريض لانه في الوجه كانه يلوح منه ما يريه
 بالكتف ايضا فاعلم ان الطلب والاشطط بالقول والفعل والاشطط بضم ايم وفي الكلام الذي
 يقوم به الرجل خاطبا او كفتى في انفسكم معناه شتمه واضمرتم من التزويج بعد انقضاء العدة والاكنا
 التستر والاختفاء منه بغير كسوف ودرسون علم الله انكم ستكفون وذهن اي لا تقصرون عن الطلب
 لمن ارغبكم فمن فرخص لكم في التعريض وكون التصريح ولكن لا تواعدوهن ستر معناه على سر
 وقد اختلف اهل العلم في معنى التستر اي كحاها واليه ذهب جمهور العلماء اي لا يقبل الرجل منه العشرة
 تزويجني بل يعرض لغيره وقيل السر الزنا اي لا يكون معكم مواعدة على الزنا في العدة ثم التزويج بعد ما قايما
 بنى يد ابو جابر الحسن وقادة والضحاك والنضى واختاره ابن جرير الطبري وقيل الجمع اي لا تصفوا انفسكم
 لمن بكثرة الجماع ترغيبا لمن في التكاح والى هذا ذهب الشافعي في معنى الآية قال بن عطية جمعت الامثلة
 ان الكلام مع المعتدة باهوارفت من ذكر جماع او تحريض عليه لا يجوز وقال ايضا جمعت الامثلة على كراهية
 المواعدة في العدة للمرأة في نفستها وللاب في ابنته البكر للسيد في تسهلا ان يقولوا امعروا قاتل هو
 استثناء منقطع بمعنى لكن القول المعروف هو ايسر من التعريض ومنع صاحب الكشاف ان يكون قاتلا

وقال أبو حنيفة من قول له لا تواعد بين أي مواعدة قط الامواعدة معروفة غير منكاة فجاء على هذا استثناء
مفراغا وبكونه منقطعاً انه يودي الى جعل التعريض هو عودا وليس كذلك لان التعريض طريق للمواعدة
لانه الموعود في نفسه الى اتيته والخمسون ولا تعزم مواعدة النكاح اي على عقد النكاح وحده
على قال سيبويه في نزهة الآية لا يقاس عليه وقال النحاس اي لا تعقد واعقده النكاح لان معناها فموا
وتعقد واحد وقيل ان العزم على الفعل يتقدمه فيكون في هذا النسيء بالغة لاننا اذا انهي عن التقدم
على الشيء كان النسيء من ذلك الشيء بالاولى حتى يبلغ الكتاب اجله يريد حتى تنقضي العدة ولكذا
هنا هو الحد والقدر الذي يرسم من المدة سماه كتابا لكونه محددا ومفروضا لقوله تعالى ان الصلوة
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ونزاحكم اعني تحريم عقد النكاح في العدة مجمع عليه الثانية والخمسون
لا جناح عليكم المراد بالجناح هنا المتابعة من الهر ونحوه فرفع ذلك اي لا يتبع عليكم بالهر ونحوه
ان طلقتم النساء على الصفة المذكورة ما لم تحسوهن ما مصدرية ظرفية بتقدير المضاف اي مدة
عدم سببكم وقيل شرطية من باب اعتراض الشرط على الشرط لايكون في قيد الاول والمعنى ان طلقتموهن غير
ماسين لمن وقيل موصولة اي ان طلقتم النساء اللائي لم تحسوهن وكذلك اختلفوا في قوله او تفرضوا
لن فريضة فقيل او بمعنى الا اي بالان تفرضوا وقيل بمعنى حتى اي حتى تفرضوا وقيل بمعنى الواو اي تفرضوا
ولست ارى لهذا التطويل وجها ومعنى الآية اوضح من ان يلتبس فانكم سحابة رافع الجناح عن الطلقين
ما لم يقع احد الامر من اي مدة اتفاد ذلك الاحد ولا يتبع الاحد المسمى بالابانة والامر من سحابة رافع
وجبا المسمى بالامر المثل ان وجبا المفروض وجب نصفه مع عدم المسيس كل واحد منهما جناح الى السبي والمثل
او نصفه واعلم ان المطلقات اربع مطلقة مدخول بها مفروض لها وهي التي تقدم ذكرها قبل هذه الآية
وفيها نهي الازواج من ان ياخذوا ما اتوهن شيئا وان عدتن ثلاثة فروع ومطلقة غير مفروض لها
ولا مدخول بها وهي المذكورة هنا فلا مدخل لها بل النعمة وبين في سورة الاحزاب ان غير المدخول بها المقت
خلال مدة لها ومطلقة مفروض لها غير مدخول بها وهي المذكورة بقوله سبحانه هنا وان طلقتموهن من قبل
ان تحسوهن وقد فرضتم لمن فريضة ومطلقة مدخول بها غير مفروض لها وهي المذكورة في قوله تعالى فانتم
بينهن فاقوهن اجورهن والامر بقوله لم تحسوهن ما لم تحسوهن والمراد بالفريضة هنا نسبة للمهر
ومستوهن اي اعطوهن شيئا يكون ساعا منهن وظاهر الامر الوجوب وبه قال علي وابن عمر وابن عباس
وعبيد بن جبير وبقوله والازهرى وقناة والنضال من اول الوجوب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذا كنتم الموتى ثم طلقتموهن من قبل ان تحسوهن فما كنتم عليهن من عدة تعتدونها فتمتوهن من سحابة
سراجا جمعا وقال مالك والوعيد والقاضي شريح وغيرهم ان النعمة للمطالقة المذكورة مندوبة لا وجبة
لقوله تعالى فاقوا على سنين ولو كانت واجبة لاطلقوا على فلكل محبين وجب عند بان لك في الوجوب

بل هو تأكيد لما في قوله تعالى في الآية الاخرى تتعالى المتقين اي ان الوفا ذكركم والقيام به
 اهل التقوى وكل مسلم يجب عليه ان يتقى الله سبحانه وقد وقع الخلاف ايضا بين المتعة ومشروعة الغير
 هذه المطلقة قبل السيس الفرض اهل البيت بشروعة الاما فقط فقيل انها مشروعة لكل مطلقة اليه
 زهير بن عباس بن عمر وعطاء جابر بن زيد وعبد بن جبير وابو العالوية والحسن البصري والشافعي
 في احد قوليه واحمد وحق ولكنهم اختلفوا اهل بي واجبة في غير المطلقة قبل البناء والفرض ام مندوبة فقط
 وهسته لوالقوله تعالى وللمطلقات شئاع بالمعروف حقا على المتقين ولقوله تعالى يا ايها النبي قل
 لا ذوا جلك ان كنتم ترءون الحياة الدنيا وزينتها فتعالين استعجلن اسر حكن سراها بميلها والآية
 الاولى عاتة لكل مطلقة والثانية في اذ واج النبي صلوا قد كن مفروضا لمن مدخولا بهن وقال سيب
 بن الحبيب انها تجب المطلقة اذا طلقت قبل السيس وان كانت مفروضا لما القول تعالى يا ايها النبي
 آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كن عليهن من عدة تعتدوهنا فتعوهن قال
 هذه الآية التي في الاخر ان شئت بالتي في البقرة وذهب جماعة من اهل العلم الى ان المتعة مختصة بالمطلقة
 قبل البناء والتسمية لان المدخول بها يتحق جميع المسمى ومنه المثل وغير المدخولة التي قد فرض لها زوجا
 فريضة اى يسمى لها محررا وطلقها قبل الدخول يتحق نصف المسمى ومن القائلين بهذا ابن عمر ومجاهد وقد
 وقع الاجماع على ان المطلقة قبل الدخول والفرض لا يتحق الا المتعة اذا كانت حرة واما اذا كانت
 امته فذهب الجمهور الى ان لها المتعة وقال لا ذوا جى والثورى لا متعة لها لانها يكون سيد لها هو
 لا يتحق ما لا في مقابل تا ذى ملكه لان الله سبحانه انما شرع المتعة للمطلقة قبل الدخول الفرض
 لكونها تاذى الطلاق قبل ذلك وقد اختلفوا في المتعة المشروعة بل هي مقدرة بقدر رام لا فقال اهل
 والشافعي في الجديد لاحد لما معروف بل يقع عليه اسم المتعة وقال ابو حنيفة اذا تنازع الزوجان
 في قدر المتعة وجب لها نصف مهر مثلها ولا ينقص من خمسته درهم لان اقل المهر عشرة دراهم والمسلم
 في ذلك قول على الموسع قد رده وعلى المقر قد رده وهذا يدل على ان الاعتبار في ذلك
 بحال الزوج فالمتعة من الفنى فوق المتعة من الفقى ولا ينظر الى قدر الزوجة وقيل هذا ضعيف في
 مذهب الشافعي بل ينظر الحاكم باجتهاد الى حالها جميعا على ظهر الوجه متاعا اى متعوهن متاعا
 بالمعروف ما عرف في الشرع والعادة الموافقة له حقا على المحسنين وصف بقوله متاعا اى متعوهن
 لفعل محذوف اى حق ذلك حقا الثالثة والخمسون وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن
 اى تجامعهن فبذلك دليل على ان المتعة لا يجب لهذه المطلقة لوقوعها في مقابل المطلقة قبل البناء
 والفرض التي تستحق المتعة وقد فرضت لمن فريضة فنصف ما فرضت اى فالواجب عليكم
 نصف ما سميتم من مهر وهذا مجمع عليه وقد وقع الاتفاق ايضا على ان المرأة التي لم يخالها زوجها

بما وعات وقد فرض لهما من حقهما كما بالاموت ولها الميراث وعليها العدة ونخلعوا في الخلوه بل يتم
 مقام الدخول نسحق المرأة بأكمل المهر كما نسحق بالدخول من لا قد ذهب الى الاول مالك والشافعي
 في تقديم والكونيون والخلفاء الرشدون ومهملو اهل العلم يجب عندهم ايضا العدة وقال الشافعي
 في الجدي لا يجب الا النصف للمهر وهو ظاهر اذ لا تقدم من الكسيس هو الجماع ولا يجب عند العدة
 واليه ذهب جماعة من الفقهاء لان يعفون اى المطلقات ومعناه تتركهن ويصغرن وهو مستثنى من
 من اعم الامم فويل منقطع ومعناه تتركهن النصف الذي يجب لمن على الازواج ولم يسقط النون
 لكونها ضيرة وليست بعلمة اعراب وبها اهلية بدو المفسرين وروى عن محمد بن كعب القرظي انه
 قال لان يعفون الرضا واليه ذهب شعبة والفقهاء ومضى او يعفون الذي بيلد عقد الكناح
 قيل هو الزوج وبه قال جابر بن عبد الله بن مسعود وشيخ وسعيد بن جابر ومجاهد الشعبي وعكرمة
 ونافع وابن سيرين والاشعري ومحمد بن كعب القرظي وجابر بن زيد والزهري والريعي والشافعي
 واباس بن معاوية ومحمد بن سنان ومحمد بن جابر بن عبد الله بن كعب القرظي ومحمد بن كعب
 واصحابه والشافعي وابن سيرين ومحمد بن سنان ومحمد بن جابر بن عبد الله بن كعب القرظي ومحمد بن كعب
 فيكون الذي بيده عقدة النكاح حقيقة هو الزوج لانه الذي له بالطلاق والماضعة فلكونه
 منه فمقتضى ما واما ما رواه ان المراء يعفوه ان يعطيه المهر كما لا غير ظاهر لان العفو لا يطلق على الزنا
 وقيل المراء يعفوه ابو العوف الذي بيده عقدة النكاح وهو انولى وبه قال الشعبي وعقته والحسن وطائفة
 وعطاء بن الزنيد وزيد بن اسلم ومحمد بن جابر بن عبد الله بن كعب القرظي ومحمد بن كعب
 وناضى في قوله التقيم وفيه ايهما قوة فضعفت اما قوله ولكون من العدة فيه شبهة لا واما ضعفه فلكونه
 منتهى النكاح بيده الزوج بيده وانه ينفذ هذا القبول فلهذا ان ليس له حولى ان يعفوه الزوج ما كان له
 رده في القدرى والاجماع حتى ان العوى لا يملك شيئا من ملها ولا يملك ما قاله جابر بن عبد الله بن كعب
 التومين الما ان الزوج هو الذي بيده عقدة النكاح حقيقة الثاني بان عفته بأكمل المهر هو صادر
 عن مالك مطلق المنصرف بخلاف الولي التسمية التباوة عفا وان كان خلاف الظاهر لكن لما كان
 الغالب انهم يسوقون المهر كما لا عند العقد كان العفو مقولا لانه تركها ولم يسترجع النصف منه
 ولا يحتاج في هذا الى ان يقال ان من لا يملك كذا في الكشاف لا عفو حقيقى اى ترك ما هو المطلق
 بالان يقال انه مشاكلة او غلب في توفية المهر قيل ان يسوقه الزوج المراجعة والخمسون
 حافظوا على الصلوات الحافظة على الشىء من الدوام والمواظبة عليه الامر للوجوب والمراد
 بالصلوات هى الخمس المكتوبات فالعفة والطهارة عناية بها برعاية شرائعها وان كانها والصلوة
 تانث الا وسطا ووسط الشىء ووسط غيره ومنه قوله تعالى وكذلك جعلناكم امة موطا وافر

الصلوة الوسطى بالذكر بعد دخولها في عموم الصلوات تشريفا لها وقد اختلف اهل العلم في تعيينها على ثمة
عشر قولاً اوردوا الشوكاني في شرحه المستقى وذكرها فمسكت بيك طائفة وارجح الاقوال واحصاها اذ حسب
الشيخ الجمهور انهما العصر لما ثبت عند البخاري وسلم وايل السنن وغيرهم من حديث علي رضي الله عنه قال
كنا نراها الفجر حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر
لما اورد الله قبورهم واجرهم نارا واخرج مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث ابن مسعود مرفوعاً مثله
واخرج ايضا ابن جرير وابن المنذر والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً واخرج ابن ابي اسحاق
حديث جابر مرفوعاً واخرج ايضا ابن ابي اسحاق وصحيح من حديث حذيفة مرفوعاً واخرج الطبراني باسناد ضعيف
من حديث اسم سلمة مرفوعاً وورد من غير ذكر يوم الاحزاب احاديث مرفوعة الى النبي صلى الله عليه وسلم باسناد صحيح
مصرحة بانها العصر وقد روى عن الصحابه في تعيين انها العصر تأكيداً وفي الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
معالي غيره وانما وروى عن علي وابن عباس انهما قالتا انها صلوة الصبح كما اخرج مالك في الموطأ عنهما واخرج
ابن جرير عن ابن عباس وكذلك غيره عن ابن عمر والى امامته رضي الله عنهم فكل ذلك عن اقوال الجمهور
فيما شئى من المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم ولا تقوم مثل ذلك جملة كسما اذا عارض ما قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
ان يدعى فيه التواتر او لا فلهذا لم يوجبنا قول الصحابه لم يقر باقوال من بعدهم من التابعين ولا يوجب
بالاولى وكذلك لا تقوم الجملة بما اخرجنا من ابي حاتم باسناد حسن عن ابن عباس انها صلوة المغرب وبذلك
لا اعتباراً به وروى من قول جماعة من الصحابه انها الظهر او غير ما من الصلوات ولكن المحتج الى ايمان النظر
وفكرنا وروى مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم حافيه دلالة على انها الظهر كما اخرجنا من غير من زيد بن ثابت مرفوعة انها
صلوة الظهر ولا يصح بل المروي بذلك من زيد بن ثابت قوله واستكمل على ذلك بان النبي صلى الله عليه وسلم
بالساجدة وكانت النفل الصلوة على اصحابه فلذا خصصها بالذكر ولان يقع هذا الاستدلال من تلك الآثار
الصحيحة الشائنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك لا اعتبار بما روى عن ابن عمر وعائشة والى سبيل الفخرى من قولهم انها
الظهر وغيرهم فلا حاجة في قول اصح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما روى عن حفصة وعائشة وام سلمة
في القرآن صلوة الوسطى وصلوة العصر مرفوعة فحاية ما يدل عليه عطف صلوة العصر على الصلوة الوسطى
انها غيرها وهذا الاستدلال لا يعارض ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لا يضر انها العصر وهذه القراءة التي نقلها
المؤلفين الثلاث باثبات قوله وصلوة العصر حارفتها اخرجنا من غير من عروة قال كان في مصحف
عائشة وهي صلوة العصر وفي رواية صلوة العصر غير الواو وكذلك اخرجنا من غير من الطحاوي ولينبغي عن
عمر بن ابي حفص قال كان مكتوباً في مصحف حفصة وهي صلوة العصر فندعهما روايات فافرض تلك الروايات
باعتبار السناد ونقل القراءة ونفي ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تعيين صاغيا عن شوب كذا المعاصرة على انه
قد ورد ما يدل على نسخ تلك القراءة التي نقلتها حفصة وعائشة وام سلمة واذا عرفت ما استفادته من

اذ لم يروها يعارض ان الصلوة الوسطى صلوة العصر وانا جع بقية الاقوال فليس فيها شيء مما ينبغي الاشتغال
به لانه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وبعض القائلين عول على امر لا يعول عليه فقال انما صلوة
كذا لانها وسطى بالنسبة الى ان قبلها كذا من الصلوة وبعدها كذا من الصلوات وهذا الرأى المحض من
البحث لا ينبغي ان تستدل به الاحكام الشرعية على فرض عدم وجود ما يعارضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع وجود ما هو في اعلى درجات الصحة والقوة والثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويا ليت العجب من قوم
لم يلتفتوا بتقصيرهم في علم السنة واعراضهم عن غير العلوم وانفصاحتهم كالغوا النفس في الحكم على احكامهم
والاجري على تفسير كتاب الله في علم ولا يدري نجا وبما يضحك منه تارة وبما يندفعه في وقته ومو الله
قانتين القنوت قيل هو الطاعة قاله جابر بن زيد وعطاء وسعيد بن جبيرة والضحاك والشافعي وقيل
هو التشيع قال ابن عمر وجابر وقيل هو الدعاء قال ابن عباس وفي الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قنت شهرا يدعوى على كل من كان وقال قوم القنوت طول القيام قيل معنا قانتين ساكتين قال لا
ويدل عليه حديث زيد بن ارقم في صحيحين وغيرهما قال كان الرجل يحكم صاحبه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الحاجته في الصلوة حتى تنزلت هذه الآية وقوموا الله قانتين فامرنا بالسكوت وقيل اصل القنوت في
ال لغة الدوام على الشيء لكل معنى يناسب له وام يصح الطلاق القنوت عليه وقد ذكر اهل العلم ان القنوت
ثلاثة عشر معنى ذكر ذلك الشوكاني في نيل الاوطار والتعدين هنا اصل القنوت على السكوت الحديث
الذكر وقد اختلفت الاحاديث في القنوت المصطلح عليه بل هو قبل الركوع وبعده وهل هو في جميع الصلوات
او بعضها وهل هو مختص بالانوار الم لا والرايح اختصاصا بالنوازل او وضع الشوكاني ذلك في شرح التنتي
وقد اوردت جملة من ذلك في الروضة الهندية وسكت التمام فان خفتم فاجلوا او دكبنا الخوف
هو الفرع والرجل جمع رجل اورا رجل من قولهم رجل الانسان رجل رجلا اذا عدم الركوب وشي على قد
فهو رجل راجل يقول اهل الحجاز مشى فلان الى بيت الله عافيا رجلا حكا ابن جرير الطبري وغيره
لما ذكر الله سبحانه الامر بالاجابة على الصلوات ذكر حالة الخوف انهم يصنعون فيها ما يمكنهم ويدخل تحت
طوقهم من الاجابة على الصلوات بفعلها حال الترحيل والركوب كيف كانت وابان لهم ان هذه العبادة
لازمة في كل الاحوال بحسب الامكان وقد اختلف اهل العلم في حالة الخوف المبيع لذلك والبحث مستوفى في
كتب الفروع فاذا آمنتموا اي زال خوفكم فارجعوا الى ما امرتم به من اتمام الصلوة مستقبلين القبلة فان
جميع شروطها وارجعوا وهو قوله فاذا ذكر الله كما علمكم اي مثل ما علمكم من شرائع ما لم تكونوا تعلمون
والكاف منعة لصد عن ذكر الله اي ذكر ما كانا نعلمه ايكم وشي تعليمه ايكم وفيها اشارة الى اتمام الله تعالى
عليها بالعلم ولولا تعليمه اياكم لكانتم تعلمون شيئا فلا يلحق الخواصة والخمسون ولطيفات
متاع بالمعروف حقا على المتقين وقد اختلف المفسرون في هذه الآية فقتل من المتعة وانما حجت به

لكل مطلقة وقيل ان هذه الآية خاصة بالثيبات المملوكة قد جوع من لانه قد تقدم قبل هذه الآية ذكر المطلقات
لم يدخلهن الاذواج وقد قدمنا الكلام على هذه النقطة والخلاف في كونها خاصة بمن طلقت قبل النكاح
او خاصة للمطلقات وقيل ان هذه الآية شاملة للثقة الواجبة وهي متعة المطلقة قبل النكاح والنقض غير متعة
وهي متعة سائر المطلقات فانما استجبة فقط قبل المداو بالثقة هنا النفقة الساوسته والخمسون
يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم الابطال بالصدقات اذ يجب ثبوتها وفساد
منفعتها واجوبها اي لا تبطلوها باليمن ولا ذى او باحدهما وقد وردت الاحاديث الصحيحة في النهي
عن فك السابغة والخمسون يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم
اي من جيد ما كسبتم فختاره كذا قال الجمهور وقال جماعة ان معنى الطيبات هذا الحلال من المانع من بيعه
الامر من جميعا لان جيد الكسب فختاره انما يطلق على الحلال عند اهل الشرع وان اطلق اهل اللغة على
ما هو جيد في نفسه فلا الاك ان اوحراما فالحقيقة الشرعية مقدرة على النفقة قيل وفيه دليل على اية الكسب
واخرج البخاري عن المتقدم فروعا ما اكل من طعاما من ان يأكل من عمل يديه وما اخرجنا لكم
من الاذن اي من طيباتها وهذا لانه ما قبله عليه هي النباتات والاعوان والركاز وظاهر
الآية وجوب الزكوة في كل ما يخرج من الارض وهذا الشاخي بما يزرع اذ هيون وثققات اختيارا
وقد بلغ نصا با وثمر النخل وثمر العنب وتفصيل المذاهب في كتب الفروع ولا يسموا الخبيث اي
لانقصه والمال الردى وفي الآية امر بانفاق الطيب والنهي عن انفاق الخبيث وقد ذهب جماعة
من السلف الى ان الآية في الصدقة المفروضة وذو سب آخرون الى انها تم صدقة الفرض المنطوق
وهو الظاهر وتقديم النكاح في قوله منه تنفقون يفيد تخصيص اي لا تخذوا الخبيث بالاتفاق فيمن
له عليه ولستم ياخذون به اي واحال انكم لا تأخذونه في معا ملاكم في وقت من الاوقات بهذا
بين معنا الجمهور وقيل من هذا كسبه ما خذ به لو وجدتموه في السوق يباح الا ان تفضوا فيه غرض
الربح في ما ركذا اذا تساهل ورضي ببيع حقه وتجاوز فخص بصره عن الثامنة والخمسون د
احل الله البيع وحرم الربا الربا في اللغة الزيادة مطلقا وفي الشرح يطلق على شيئين على ان
وربا النية حسب ما هو مفصل في كتب الفروع وغالب ما كانت تغلقه اجا لمية اذ حل اهل الدين
قال من هو لمن هو عليه انقصي امر تربي فاذا انقص زاد مقدارا في المال الذي عليه اخذ الاكل
الى حين وهذا امر بالاتفاق ومعنى الآية ان المال اكل البيع وحرم فوعا من انواعه وهو البيع المشتمل
على الربا والبيع مصدق ببيع اي دفع عوضا واخذ عوضا وقد وردت احاديث كثيرة في تعظيم
ذنب الربا منها حديث جده الصدين مسعود عن الحاكم وصححه البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا كالماء
بابا اليسر والمثل ان ينكح الرجل امه ان اربى الربا عرض الرجل المسلم وورد هذا المعنى مع اختلاف العدد

عن جميع من الصحابة منهم عبد الله بن سلام وكعب بن عباس تمام الكلام في هذا المرام في شرح المرام
المرام في شرح المرام التاسعة والخمسون وان يتقوا من الربا فلكم رؤوس أموالكم لا تزدونها
لا تظلمون غمواكم باخذ الزيادة ولا تظلمون انتم من قبلهم بالمطل والنقص وفي هذا دليل على ان المرام
مع عدم النقوبة حلال لمن اخذ من الائمة ونحوهم وقد دلت الآيات التي قبلها اعني قوله فان لم
تفعلوا فاعدا فواجب من الله ورسوله على ان اكل الربا والعمل بين الكبار والافلاخ في ذلك
الاستون وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة لما حكم سبحانه لاهل الربا برؤوس أموالهم عند
الواحد من المال حكم في ذوي العسرة بالنظر الى يسار العسرة في كل حال من جهة عدم المال منه
جيش العسرة والنظرة التاخير والميسرة مصدر بمعنى الرفع وبيان التامة التي بمعنى وميد هذا القول
والى على الفارسي وغيره في صفاتي والحان احدى على معنى وان كان المطلوب عسرة وحل هذا المرام
لفظ الآية بايل الربى على من قرى ذو قس عاتى في جميع من عليه من الربى حسب الجهل وان تصد
على مصرى غمواكم بالبراءة وخبركم وفيما تترقب لهم بان يتصد قوا برؤوس أموالكم كلما اوقفتم
على من عسرة جعل في ذلك خيرا من انظاره قال الاسدي وابن زيد والضحاك وقال آخر من معنى الآية
وان تصد قوا على الغنى والفقير فكم الضم الاول ليس في الآية بل للنسب ان كنت تعلمون
جوابه من ذوق اى ان كنت تعلمون ان خير لكم عسرة وقد دلت احاديث صحيحة في الصحيحين وغيرهما في
من له دين على محمل ان ينظره الى اوتيه والستون يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم بنات
هذا شرح في بيان حال المدانية الواقعة بين الناس بعد بيان حال الربا اى اذا ادين بعضهم بعضا
وعالم بذلك سوار كان عطيا او اخذ والدين عبارة عن كل معاملة كان احد العوضين فيها نقدا
والآخر في الذمة نسبة وان العين عند العرب ما كان حاضر والدين ما كان غائبا وقد بين السجاني
هذا المعنى بقوله الى اجل مسمى وقد استدلل على ان الاجل المجهول لا يجوز وخصوصا اجل المسلم وقد
في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سلف في ثمر فليسلف في ثمر فليسلف في ثمر فليسلف في ثمر فليسلف في ثمر
واشتهر بطريقه بالايماء الاشهر والسنين قالوا ولا يجوز ان لا يجرى الى اقصاء او الدايان او رجوع الغافلة
او نحو ذلك وجوز ذلك فالكيفية اى الدين باجله بما كان او سلم او قرضا لا ارفع لائق اقطع
للخلاف وليكتب بينكم كتاب هو بيان لكيفية الكتابة المتأخرة والظاهر الامر لوجوب وقيل
عطا والشعبي وغيرهما وجبوا على الكاتب ان يكتب اذا اطلب منه ذلك ولم يوجد كتاب سواه
وقيل الامر بالنسب وبه قال الجمهور بالعدل صفة الكاتب اى كاتب كائن بالعدل اى يكتب
بالسوية لا يزيد ولا ينقص ولا يميل الى احد الجانبين وهو امر للمدائنين باختيار كاتب يتصف
بهذه الصفة لا يكون في قلبه ولا قلمه مودة لاحد بها على الاخر بل يتحرى الحق بينهم والمعدلة بينهم

ولا ياب كاتب النكرة في سياق النفي مشعرة بالعموم اى لا يمنع احد من الكتاب ان يكتب
كتاب التباين كما علمه الله اى على الطريقة التى علمه الله من الكتابات وكما علم الله بقوله العبد
فهلكت ليعلم الامال الاملاء لفتان الاول لغة اهل الحجاز وبني اسد والثانية لغة بني تميم فهذه الآية
جاءت على اللغة الاولى وجاء على اللغة الثانية قوله تعالى فمضى على بكرة واصيلا الذى عليه
الحق هو من عليه الدين امره الله تعالى بالاملاء لان الشهادة انما تكون على اقراره بثبوت الدين
في ذمته وامره اسد بالتقوى فيما عليه على الكاتب وبالغ في ذلك بالجمع بين الاسم والوصف في قوله
وليتق الله ذبه ونهاه عن الخس وهو النقص بقوله ولا يخفى منه شيئا وقيل انه منى تلكا كتب
والاول اولى لان بن عليه الحق هو الذى يتوقع منه النقص ولو كان نبيا للكتاب لم يقتصر في نبيه
على النقص لانه يتوقع منه الزيادة كما يتوقع منه النقص **الثانية والستون** فان كان الذى
عليه الحق انما في مقام الاضمار لزيادة الكشف والبيان سغيا هو الذى لا راي له في من
التصرف فلما يحسن الاخذ ولا اعطاشه بالشوب السفيه وهو الخفيف النسيج وبالمهنة فاسفيه ههنا الموهبة
اما جهله بالتصرف او لتلاميذه بالمال حبشاه كونه لا يهيل الصواب وقيل هو لطف الجاهل بالاملاء او ضعيفا
وهو الشيخ الكبير والصبي قال اهل اللغة الضعف بضم الضاد في البدن ولينها في الراس او الذكس
لا يستطيع ان يمل هو اى الخرس او اوى او عيس او غيبة لا يمكنه الخضوع عند الكاتب فامر اى الذى
لا يقدر على التعبير كما ينبغي وقيل ان الضيف هو المدخول العقل الناقص الفطنة العاجز عن الاملاء
والذى لا يستطيع ان يملها هو الصغير فيملى عليه بالعدل الضمير حائد الى الذى عليه نص
عن السفيه ولا المنصوب عنه بعد جرده عن التصرف في ماله ويل عن الصبي ميبا ووليه وكذلك يل عن العجز
الذى لا يستطيع الاملاء لضعفه ولانه في حكم الصبي او المنصوب عنه من الامام والقاضى ويل
عن الذى لا يستطيع وكذا اذا كان صحيح العقل عرضة لآفة في لسانه او لم تعرض ولكنه جاهل لا يقدر
على التعبير كما ينبغي وقال الطبري الضمير في قوله وليه يعود الى الحق وهو ضعيف جدا قال القرطبي
تفسيره وتصرف السفيه المحجور عليه دن وليه فاسدا جاعا منسوخ ابد لا يوجب حكما ولا يؤثر شيئا فان
تصرف سفيه ولا محجور عليه في خلاف **الثالثة والستون** واستغنهم من الاستشهاد طلب
الشهادة وتسمية الكاتبين شهيدين قبل الشهادة من مجاز الاول اى باعتبار ما يؤول اليه امرها
من الشهادة ومن دعاكم متعلق بقوله وشهدوا من المسلمين فخرج الكفار ولا وجه لخرجه
من هذه الآية فهم اذا كانوا مسلمين من جال المسلمين به قال شيخ عثمان البني واحمد بن حنبل وسحق بن
راحويه والبوثر وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي وجمهور العلماء لا يجوز شهادة الصبي لما يوقع من نقص في
وقال الشعبي والنخعي نعم في الشئ اليسير دون الكثير وحتمل الجمهور على عدم جواز بيان الخطاب في

فهذه الآيات مع الذين يتعاملون بالمداينة والعبيد لا يملكون شيئا يتجروا فيه المعاملة ويحجب عن هذا بان
 الاعتبار لعموم اللفظ لا بخصوص السبب وايضا العبد نص منه المداينة وسائر المعاملات اذا اذن له ملك
 بذلك وقد اختلف الناس هل الاشهاد واجب او مندوب فقال ابو موسى الاشعري وابن عمر
 وعطاء وسعيد بن المسيب جابر بن زيد ومجاهد ودود بن علي انظاره واجب ورجح ابن جرير
 الطبري وذهب الشعبي والحسن بن مالك والشافعي والوصيفة واصحابه الى انه مندوب وهذا الخلاف
 بين هؤلاء هو في وجوب الاشهاد على البيع واستدل الموجبون بقوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعتم ولا
 فرق بين هذا الامر وبين قوله بئشهدوا وان يلزم القائلين بوجوب الاشهاد في البيع ان يقولوا بوجوب
 في المداينة فان لم يكنوا اى اشهد ان حليل فحليل اى فليشهد رجل واصرا فان ادعى رجل و
 امر اتان يكفون ممن ترضون من الشهود اى ومنهم وصد التهم وتفيان المراتين في الشهادة
 برجل من انما لا تجوز شهادته النساء الا مع الرجل لا وحدهن الا فيما لا يطلع عليه غيرهن للضرورة واختلفوا
 هل يجوز الحكم بشهادة امرأتين مع عيّن المدعى كما جاز الحكم برجل مع عيّن المدعى فذهب مالك والشافعي
 الى انه يجوز ذلك لان التسبحة قد جعل المراتين كالرجل في هذه الآية وذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه
 لا يجوز ذلك وهذا يرجع الى الخلاف في الحكم بشهادة عيّن المدعى والتي انما جائز لورود الدليل عليه وتوطئة
 لم تحالف ما في الكتاب العزيز فتعيّن قبولها وقد اوضح ذلك الشوكاني في شرحه للفتاوى وغيره
 مولفاته ومعلوم عند كل من فهم ان ليس في هذه الآية ما يرد به قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يدفعوا هذه الابقاعه مبنيه على شفا جرف ياربي قوله ان الزيادة على النص نسخ وهذه دعوى باطله بل
 الزيادة على النص شيء ثابته جازنا بها من جازنا بالنص المتقدم عليها وايضا كان يلزمهم لا يحكموا
 بتكول المطلوب ولا يمين الرد على الطالب وقد حكموا بها والى باب احباب وقد اوضحنا حكم الزيادة
 على النص في رسالتنا المسماة بمصول المأمول من علم الاصول وبسطنا الكلام على مسئلة القضاء
 بشاهد واليمين في مسك الختام فليرجع اليهما ان تفضل احداهما قال ابو حنيفة معنى تفضل عني اى
 النقص العقل والضبط والضللال عن الشهادة انما هو نسيان جزئ منها وذكره بجزء وقرع بجزء ان تفضل
 بكسر الهمزة وقوله فتن كرجاء على هذه القراءة وعلى قراءة الجمهور هو منصوب بالعطف على تفضل ومن
 رفعه فعلى الاتيناف وقراءة ابن كثير والجمهور فتد كتحقيق الضال والكاف ومعناه تزييد ذكره واقره
 الجماعة بالتشديد اى شيئا اذا غفلت ونسيت وهذه الآية لتعيل للاعتبار بالعدد في النساء فليشهد
 رجل لتشهد امرأتان عوضا عن الرجل لاخر لابل فتد كبر احداهما الاخرى اذا ضللت وعلى هذا فيكون
 في الكلام حذف وهو سؤال سائل عن جواز اعتبار امرأتين عوضا عن الرجل الواحد في تفضل
 احداها فتد كبر الاخرى والعلّة في الحقيقة هي التذكير ولكن الضلال لما كان سببا له نزل منزلة

وأيضا المفاضل في فضل من ذكر أن كلاهما يجوز عليه الوضوءان فالعني أن شملت هذه ذكر تباينه أن
 شملت هذه ذكر تباينه لأعلى التبيين وإنما اعتبر فيها هذا التذكير لما لم يمتنع من ضعف النسب بخلاف الرجال
 وقد يكون الوجه في الإيهام أن ذلك يعني الضلال والتذكير يقع بينهما متنا وباحتج بما ضلت به عن وجه
 وضلت تلك عن وجه آخر فذكرت كل واحدة منهما صاحبتهما وقال فحين بن عيينة معنى قوله فتذكر كذا
 الأخرى قصير لا ذكر يعني أن مجموع شهادة المراتين مثل شهادة الرجل الواحد وروى نحوه عن أبي عمر والعلامة
 والاشك أن هذا باطل لا يدل عليه شيء ولا لغة ولا عقل **الرابعة والستون** ولا ياب الشهادة
 إذا ساد عوا أي لا دأر الشهادة التي قد عملوا من قبل فمبطل إذا ما دعوا لتحمل الشهادة وتبنيته شهره
 كما تقدم وحملها المحسن على العنيين على ما بهر هذا النهي أن الاستنساخ من دأر الشهادة حرام **الحاشية**
 ولا تنسأ هو أي لا تأملوا أيها المؤمنون أو المتعلمون أو الشهود أن تكتبوه أي الدين الذي ينتمون
 به وقيل الحق وقيل الشاهد وقيل الكتاب نهاهم أن يكتبوا عنه من ذلك لأنهم ربما ملوا من كثرة المداينة أن يكتبوا
 ثم بالغ في ذلك فقال صغيرا وكبيرا أي لا تأملوا عن الكتابة في حال من الأحوال سواء كان الدين
 كثيرا أو قليلا وقدم الصغير هنا على الكبير لاهتمامه بغيره فمعناه أن يقال إن هذا ما لا يصغى في قليل ولا كثير
 إلى كتابة إلى أجله ذلك هو المكتوب المذكور في ضمير قوله أن تكتبوه أقسط أي اعدل حفظ
 وأصح عند الله وأقوم للشهادة أي أعون على إقامة الشهادة وأثبت لها وهو مبني من أقام
 وكذلك أقسط مبني من فعل أقسط وقد صرح سيبويه بأنه قياس أي بناؤه فعل التفضيل وأدنى
 أي أقرب إلى أن لا تنسأ أي لا تنسى الريب والاشك في موافقتكم وذلك أن الكتاب الذي يكتبونه
 يقع بالعرض لكم من الريب كأنما كان إلا أن تكون أن في موضع نصب على الاستثناء قال الخليل
 وكان تامة أي إلا أن يقع أو يوجد تجارة والاستثناء ينقطع أي لكن وقت تبايعكم وكون تجارة
 محضو البدين تدبرونها بينكم الإدارة التعاظم القايض فالمراد بالتبايع التنازع بين
 فليس عليكم جناح أن تكتبوها أي فلا حرج عليكم أن تكتبوها وأشهد وإذا أتباعتم هذا
 التابع المذكور هنا وهو التجارة المحضرة على أن الأشهاد فيها كيفية كذا قيل وقيل معناه إذا أتباعتم أي
 تابعكم كان حاضر أو كاليا لأن ذلك دفع لمادة الخلاف واقطع منشأ الشجار وقد تقدم قريبا ذكر الخلاف
 في كون هذا الأشهاد واجبا أو مندوبا **السادسة والستون** ولا يضار كاتب ولا شهيد
 يحتمل أن يكون مبنيًا للمفاضل لا للفقول فمضى الأول معناه لا يضار كاتب ولا شهيد من طلب لك منهما
 ما بدم الاجابة أو بالتحريف والتدبير الزيادة والنقصان في كتابته ويدل على هذا قراءة عمر بن الخطاب
 وابن عباس من ابن أبي الحق ولا يضار بكسر الراء الأولى وعلى الثاني المعنى لا يضار كاتب ولا شهيد لأن
 يدعي إلى ذلك وبما شغولان بمهم لهما ويضيق عليهما في الاجابة ويؤذيان حصل منهما التراضي بالطلب

منها المحذور من مكان بعيد يدل على ذلك قرارة ابن سبوء ولا يضار بفتح الراء الاولى وسبعة للمعاني
 تدل على اعتبار الامرين ببعيها وان تفعلوا ما تهتم عن من المضاة فانه اى فكم هذا فسوق لى
 خروج عن الطاعة الى العصية لتبس حكم السابعة والستون وان كانت
 على سفر لما ذكره سبجانه مشرعية الكتابة والشهادا لحفظ الاسول ودفع الرب عقبك لك بذكر حاله
 العذر عن وجود الكاتب ولفظ على حاله السفر فانما من جملة احوال العذر وليحق بذلك كل عذر ليعوم
 مقام السفر وجعل الرمان المقبوضة قائمه مقام الكتابة اى فان كنتم مسافرين ولحق وجعل وكاتباً
 فى سفركم فمرها ان قال اهل العلم الذين فى السفر ثابت بنص التحويل وفى المحضر بفعل سول صلوات
 عليه ولم تكا شئت فى الصحين انه من وعاله من يهودى وذوهم مجهور الى اعتبار القبض كما افاده
 قوله مقبوضة وذوهم مالك الى انه يصح الاتيان باليجاب والقبول من دون قبض الثامنة
 والستون ولا تكتموا الشهادة نبي للشهود ان يكتبوا ما حملوه من الشهادة اذ احوال الاقامتها
 وهو فى حكم التفسير لقوله ولا يضار كتاب اى الاضار بكسبه الراء الاولى على احوال التفسير المتقدمين و
 من يكتمها فانه اشهد قلبه خص القلب بالذكر لان الكتم من افعاله ولكونه يشير لاعضاده وهو
 المضغة التى ان صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد كله والسند الفعل الى الجارية التى تعمل بالبيع
 هو مبرح فى سواخذة الشخص باعمال قلبه وارتفاع القلب على انه فاعل ومبتدأ واثم خبره على تقرير
 فى علم النحو ويجوز ان يكون قلبه بدل من كل يجوز ايضا ان يكون بدل من ضمير
 الذى فى اثم المراج الى من وقضى قلبه بالنصب كما فى قوله الاس من سفه نفسه اخرج البخارى فى تاريخه
 وابو داود وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم وابن ماجة وابو يعقوب والبيهقى عن ابى سعيد الخدرى
 انه قرأ هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا تدانتم بين حتى يبلغ اسن بعضكم بعضا قال نزهة نسخت باقلا
 قال الشوكافى فى فتح القدير اقول رضى الله عن نزل الصالح الى ابليل ليس هذا من باب النسخ فهو مقيد
 بالاتيان وابقبل مع عدم فعلى هذا هو ثابت حكم لم ينسخ انتهى اقول الاصح هو التطبيق والتاويل امكن
 ودون القول بالنسخ والغار احكامهم كما تحققت ذلك فى افادة الشيخ بمقدار النسخ والنسخ
 اخرج ابن جرير باسناد صحيح عن سعيد بن السيب انه بلغه ان احدث القرآن بالعرش آية الذين

تمت آيات البقرة الشرعية غير المنسوبة الضرورة

سورة آل عمران مائة

وبى مدينة قال القرطبي بالاجماع وورث الاحاديث الدالة على فضلها مشتركة بينها وبين سورة البقرة
 الآية الاولى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين فية النبى

للمؤمنين عن موالاته الكفار بسبب من الاسباب مثله قوله تعالى لا تتخذوا بطانة منكم ولا يرد قول الله
 ومن يتولهم فانه منهم وقوله لا تجدوا يهود منكم ولا نصارى اولياء وقوله
 يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء ومن يفعل ذلك اى لا يتخذ المدلول عليه
 بقوله لا تتخذ فليس من الله في شئ اى من ولا يمتنى شئ من الاشياء بل يتوسل عن كل حال الا
 ان تتقوا منهم تقاه على صيغة الخطاب بطريق الالتفات اى اللان تخافوا منهم لم يحجب التقاه
 وهو مستثنى ومفرغ من اعم الاحوال وفى ذلك دليل على جواز الموالات لهم مع الخوف منهم فكلها
 تكون ظاهرا لابطانها وخالف فى ذلك قوم من السلف فقالوا لا تقية بعد ان اعز الله الاسلام
 الشامة ولله على الناس حجة البيت اللام فى قوله تعالى الذى يقال له الامم الاحباب والالزام
 ثم زاد هذا المعنى تأكيدا عرف على فانه من اوضح الدلالات على الوجوب عند العرب كما اذا قال القائل
 لفلان على كذا فذكر الله سبحانه الحج بالبلغ ما يدل على الوجوب تأكيد الله وتظيمها للحج وهذا الخطاب شال
 لجميع الناس لا يخرج عنه الا من خصه الدليل كالصبي العبد من استطاع اليه سبيلا وقوله لا تلتفت
 اهل العلم فى الاستطاعة ما ذابى فصيل الزاد والراحلة وبها فسر البنى صلى الله عليه وسلم على مراد اهل العلم
 وغيره واليه ذهب جماعة من الصحابة والمتابعين وكلام الترمذى عن اكثر اهل العلم وهو الحق وقال مالك
 ان الرجل اذا وفق بقوته لزمه الحج وان لم يكن له زاد وراحلة اذا كان يقدر على التكسب وبه قال عبد الله
 بن الزبير والشعبي وعكرمة وقال الضحاك ان كان شابا قويا صحيحا وليس له مال فعليه ان يجر نفسه حتى
 يقضى حجه ومن جملة ما يدخل فى الاستطاعة دخوله اوليا ان يكون الطريق الى الحج امنه بحيث ياتى من الحج
 على نفسه وماله الذى لا يجر زوا وغيره اموال كانت غير امنه فلا استطاعة لان الله سبحانه يقول من استطاع
 اليه سبيلا وهذا الخلف على نفسه اذ لم يستطع اليه سبيلا بالمشك ولا شبهة وقد اختلف اهل العلم اذا كان
 فى الطريق من الظلمة من ياتى بعض المال على وجه لا يحيف بزاد الحاج فقال الشافعى لا يعطى حبه ويسقط
 عليه فرض الحج ووافقه جماعة وقال آخرون لا يظهران من تمكن من الزاد والراحلة وكانت الطريق
 امنه بحيث يتمكن من زوردها ولو لم يرها لفته بعض الظلمة يدفع شئ من المال يمكن منه الحاج ولا ينقص من
 زاده ولا يحيف به فالج غير ساقط عنه بل واجب عليه لانه قد استطاع السبل اليه بدفع شئ من المال لكنه
 يكون هذا المال المدفوع فى الطريق من جملة ما يتوقف عليه الاستطاعة فلو وجد الرجل ادا وراحلة ولم
 يدر نحوه لمن ياتى المكس فى الطريق لم يجب عليه الحج لان لم يستطع اليه سبيلا وهذا لا بد منه ولا ينافى تفسير
 الاستطاعة بالزاد والراحلة فانه قد قدر المروء فى طريق الحج لمن وجد الزاد والراحلة الا بذلك القدر الذى
 ياتى به الكاسون ولعل وجه قول الشافعى انه يسقط الحج ان اتى المكس منكر فلا يجب على الحاج ان يدخل فى
 منكره وان ذلك غير مستطاع ومن جملة ما يدخل فى الاستطاعة ان يكون الحاج صحيح البدن على وجه يمكنه الركوب

فلو كان زمان بحيث لا يقدر على الشئ ولا على الركوب فهذا وان وجب الزاد والراحلة فهو لم يستطع اهيل وقد وردت احاديث في تشديد الوعيد على من ملك ادا وراحلة ولم يخرج ذكرها الشوكاني في فتح القدير وحكم عليها **الثالثة** ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة اى ياتي به حامله على ظهره كما في حكم عمر النبي صلى الله عليه وسلم في غصصه بين الخلائق وهذه الجملة تضمن تاكيد تحريم الغفل والتنفيز به بانه ذنب يخص فاعله بعقوبة على رؤس الاشهاد ويطلع عليها اهل الحشر في محبة يوم القيامة بما عله حامله قبل ان يحاسب ويحاسب

سورة النساء مائة وست وسبعون آية

وهي كلها مدنية قال القرطبي الآية واحدة تزلت بكت عام الفتح في عثمان بن طلحة المحبجي هي قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها **الآية الاولى** وان خفتن ان لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا وجبا ربنا الجزاء بالشروط ان الرجل كان يكفل اليتيم لكونه وليا لما يريد ان يزوجها فلا يقسط لها شراى لا يعجل فيه ولا يطيلها ليعطيها غيره من الزواج فنهاه من ان يكسرها من الا ان لا يقسطوا لمن ويلقوا بهن اعلى ما يولون من الصدوق وامر وان يكسروا ما حاب لكم من النساء سواء من فهذا سبب نزول الآية فمنى يخص هذه الصوة وقال جماعة من السلف ان هذه الآية ناسخة لما كان في الجاهلية في اول الاسلام من ان للرجل ان يزوج من الحرائر ما شاء فقصصهم لهذه الآية على اربع فكيون وجبه ارتباط الجزاء بانكحوا انهم اذا خافوا ان لا يقسطوا في اليتامى فكلوا يكسروا ان لا يقسطوا في النساء لانهم كانوا يخرجون في اليتامى ولا يخرجون في النساء والخوف من الاستعداد فان الخوف قد يكون معلوما وقد يكون منطوقا ولهذا اختلف اللغاة في معناه في الآية فقال ابو عبيد بن جهم بمعنى ايقنتم وقال آخرون ان خفتن من اليتامى ان لا تقسطوا في النساء فكلوا يكسروا في اليتامى من غلب على طمنا التقصير في العمل لليتمة فليتركها ويكفر غير ما و ما في قوله ما طاب صوصوك فالعنى فاكملوا النوع الطيب من النساء اى التحلل ما حرم الله فليس بطيب وقيل ما هنا مدية اى ما وتم تحسين للكل وضعف ابن عطية وقال لقراء مصدرية قال النحاس من هذا بعيد جدا وقد اتفق اهل العلم على ان هذا الشرط المذكور في الآية لا مغرور له وان يجوز لمن لم يخف ان لا يقسط في اليتامى ان يكسرها من واحدة ومن في قوله من النساء ما يابية او بتعريفه لان المراد غير اليتامى مشني اى اثنين اثنتين وثلاث اى ثلثا ثلثا وربع اى اربع اربعا وقد استدل بالآية على تحريم ما زاد على الارباع وبينوا ذلك بانه خطاب لجميع الامة وان كل نكاح لان نكحها ما زاد من اربعة وما يقال للجماعة فتمسكوا بالعدل وهو الف وربعهم وهذا المال الذي في البهدة وبعين وبعين و ثمانية ثمانية واربعة وهذه اسلفوا ان القسم قد ذكرت جملة ما وعين مكانه اما لو كان مطلقا كما قيل اقتصروا له لم يروى بسببه فليس المعنى كذا والآية من الباب الاخر لا من الباب الاول على ان

من قال يقوم فيفسون بالاسمين كثيرا اقسامه ثلثي ثلثي وثلث وربع ففسوا البعض منهم ويحس
ويحس والبعض ثلثي ثلثي والبعض اربعة اربعة كان بها هو المعنى العربي ومعلوم من اننا قال اننا
جاء في القوم ثلثي وسماه الف كان المعنى اسماءه اثنان اثنين ولكن اجابني القوم ثلث وربع والخطا
للمفسر في الخطا بل هو فرفر وكما في قوله تعالى اقتلوا المشركين اقيموا الصلوة اتوا الزكاة ونحو
فقطوله فانكم اما طاب لكم من النساء ثلثي وثلث وربع ليترك كل فرد منكم اما طاب له من النساء اثنان اثنين
وثلثا ثلثا واربع اربعة انما يقتضيه لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلوا عليه وبوجهه قوله
تعالى في آخر الآية فان غنم الاقل عدلوا فواحدة فانه وان كان خطا بالمعنى فهو بغير الخطا بل هو فرد
فرد فالاولى ان يستدل على تحريم الزيادة على الاربعة بالآية لا بالقرآن واما استدلال من استدلل
بالآية على جواز كل التسع باعتبار الواو واجامعة وكانه قال انكموا مجموع هذا العدد المذكور فهذا
العربي ولو قال انكموا اثنين وثلثا واربعاً كان هذا القول له وجه واما مع المعنى بصيغة العدل فلا وانما جاء
سجانه بالواو واجامعة دون الاولان التخيير لشعره لانه لا يجوز الا اعداد المذكورة دون غيره وذلك
ليس من اوسن نظم القرآن فان خضعت لاعدلوا فواحدة اى فانكموا واحدة كما يدل على
ذلك قوله فانكموا اما طاب قيل التقدير فانكموا او فاختاروا واحدة والاولى والمعنى فان غنم
الاعدلوا بين الزوجات في القسم ونحوه فانكموا واحدة وفي المنع من الزيادة على الواحدة من خاف
ذلك او انكموا اما ملكك ايما حكم من السرى وان كثر عدد من كما يفيد الموصول الذين
امن من الحقوق فالزوجات الحوائر والمراد بها حسن بطريق الملك لا بطريق الفلح وفيه دليل على انه لا
للمملوكات في القسم كما يدل على ذلك جملة قسما لواء واحدة في الامن من عدم العدل وبسناد الملك
الى الميمن لكونها المباشرة لقبض الاسواق اقبا منها ولسائر الاموال التي تنسب الى الشخص في الغالب
اذلت اى يحلح الاربعة او الواحدة او التسعة فقط اذنى ان لا تقولوا اى اقرب الى ان لا تجوزوا
من عال الرجل يقول اذمال وعبار والمعنى ان غنم عدم العدل بين الزوجات فمذه التي امرتم بها بالتفرغ
الى عدم المحجور وهو قول اكثر المفسرين وقال الشافعي ان لا تقولوا اى لا يشترعيا لكم قال الشافعي في
هذا وغيره وذكر ابن العربي انه يقال اعال الرجل اذ اكثر عياله واما عايل بمعنى كثر فلا يصلح ويجاب عنه بانه
قد سبق الشافعي الى القول بانه يدبر بينكم وجابر بن زيد ومهما امان من ائمة المسلمين لا يفرضون
بما والامام الشافعي بما لا وجه له في العروية وتوجهه القرطبي عن الكسائي ويطوعه والدوري وابن الاعراب
وقال ابو جعفر كان الشافعي اعلم بلغة العرب منا ولعله اخذ قال الدوري هي لغة حمير ائمة **هـ** وان ابو جعفر
كل حى بلا شك ان امشى وعالاه اى وان شرت ماشية وعياله الشائبة ولا توفى السفهاء اموالهم
التي جعل الله لكم قوماً اختلف اهل العلم في هو لا والسفهاء من هم فقال سعيد بن جبير ولم يتلى

لأن توهمهم لمواضعهم قال النجاشي حسن ما قيل في الآية وقال لك هم الاول والاو الصغار ارجى لعلوهم
 اسواكم فيفسد دهره ويقو بالماضي وقال مجاهد هم النساء قال النجاشي وغيره وهذا القول ليصح انما القول الآخر
 سفاهة او سفاهات واختلافها في وجاهة الاسئلة الى الخاطبين وهي للسفاهة فليس فيها ايمان
 لانها بايديهم وهم الناظرون فيها وقيل لانها من جنس اسوالم بان الاسئلة جعلت مشتقة من الخلق
 في الاصل وقيل المراد اسئلة الخاطبين حقيقة وبه قال ابو موسى الاشعري وابن عباس الحسن وقاية
 والمراد النبي عن نفا الى من تكلمين تدبروا كالنساء والصبيان ومن هو ضعيف الادراك لا يتدبر
 الى وجه النفع التي تحصل المال ولا يتجنب وجوه الضرر التي تملكه وتدبر به وادركه هو فيها
 واكسوه هذا اى اجعلوا لهم فيها رزقا وافرضوا لهم فيها من ينظم نفقته وكسوته من الزوجات
 والاولاد ونحوهم ولما على قول من قال ان الاسئلة هي اسئلة النبي فالعنى انهم فيها حتى ترزقوا
 وتنفقو بهم من الارباح وجعلوا لهم من اسوالم رزقا ينفقونه على انفسهم ويكسبون به وقد استدل بهذه الآية
 على جواز الحج على السفهاء وبه قال الجمهور وقال ابو حنيفة لا يحج على من بلغ عافلا واستدل بها ايضا
 على وجوب نفقة القرابة والاختلاف في ذلك معروف في سوا هذه الثلاثة وابتلوا اليها على الاستدلال
 الاختيار واختلافها في معنى الاختيار فليس هو ان يتامل الموصى اخلاق يتيمه يعلم بجاهته حسن تصرفه
 فيدفع اليه اذ بلغ الكفاح وآنس منه الرشده وقيل ان يدفع اليه شيئا من ماله ويأمره بالتصرف فيه
 حتى يعلم حقيقة حاله وقيل ان يراد النظر اليه في نفقة الدار ليعلم كيف تدبره وان كانت جارية في
 اليها ما يرد الى ربه البيت من تدبيره يتاحت اذ ابلغوا الكفاح المراد بلوغ الحكم لقوله تعالى واذا
 بلغ الاطفال منكم الحكم فممن علامات البلوغ الابنات وبلوغ ففسر عشرة سنين وقال لك والجنسية
 وغيرهما لا يحكم لمن لا يحكم بالبلوغ الا بغير فسيح عشرة سنين وهذه العلامات نعم المذكور والاني تقتصر
 الانثى بالجلد الحيض فان استقر منها شهر فشد اى البصر ثم رأيتهم ومنه قول الناس من جاء
 الطور نارا وقيل هو هنا بمعنى علم وجبه والرشد بضم الراء وسكون اللين والرشد بفتح الراء والرشد
 قيل بهما الغتان واختلاف اهل العلم في معنى الرشدها هنا فقيل الصلاح في العقل والدين وقيل في العقل
 خاصة قال سعيد بن جبير والشعبي انه لا يدفع الى اليتيم بالادامه لو نرس شده وان كان شيخا قال النجاشي
 وان بلغ مائة سنه وجهور العلماء على ان الرشده لا يكون الا بعد البلوغ وعلى انه ان لم يرشد بعد بلوغه
 الحكم لا يردول عنه الحج وقال ابو حنيفة لا يحج على الحجر البالغ وان كان افسق الناس اشد بهم تنذيرا
 وبه قال النخعي وزفر وطائفة من القراء انما لا تدفع اليهم اسوالم الا بعد بلوغ غايته هي بلوغ الكفاح
 مقيدة هذه الغاية بانها لا يرشد فلا بد من مجموع الامرين فلا تدفع الى اليتامى اسوالم قبل البلوغ
 وان كانوا معروفين بالرشده ولا بعد البلوغ الا بعد ان يناس الرشده منهم والمراد بالرشده نوعه

وهو المتعلق بحبس التصرف في اسواله وعدم التبذير بها ووضعها في مواضعها فادفعوا اليه لهم
من غير تاخير الى حد البلوغ ولا تاكلوها اسرفا ويدا ارا ان يسكبوا الاسرف في اللغة الاثر
ومجازة المد وقال المنصور شميل السرف التبذير والبذر المبادرة اي لا تاكلوا اسوال اليتامي اكل
اسرف واكل مبادرة كغيرهم ولا تاكلوا لاجل السرف والمبادرة اذ مسرفين ومبادرين كغيرهم وتقولوا
تتفق اسوال اليتامي فيما تشتهى قبل ان يبيعوا فيغزوهم من ايدينا ومن كان غنيا فليستعفف
ومن كان فقيرا فلياكل بالمعروف بين سيجانه ما يحل لهم من اسوال اليتامي فاطر الغنى بالاستعفاف
وتوفير مال الصبي عليه وعدم تناوله وسوغ الفقير ان ياكل بالمعروف واختلاف اهل العلم فيما هو
نقال قوم هو القرض اذا احتاج اليه ويقضى متى اليسر له عليه وبه قال عمر بن الخطاب وابن عباس
وعبيدة السلماني وابن جبير والشعبي ومجاهد وابو العاتية والاذاعي وقال النخعي وعطاء الرحمن قنوة
لا قضاء على الفقير فيما ياكل بالمعروف وبه قال جمهور الفقهاء وهذا بالنظم القرآني الصق فان اباحت الال
للفقير مشعرة يجوز ذلك لمن غير قرض والمراد بالمعروف المتعارف بين الناس فلا يترفع باسوال
اليتامي ويبارك في التفرغ بالماكل والشرب والملبوس ولا يدع نفسه عن سدا لقائه وسر العورة الخطا
في هذه الآية لا وليا الايتام القاطنين بالصليح كالب والجد وصبيها وقال بعض اهل العلم المراد بالآية اليتيم
ان كان غنيا وسع عليه وان كان فقيرا كان الانفاق عليه بقدر ما يحصل له وهذا القول في غاية
السطوط فاذا دفعتم اليهم ماله فاشهدوا عليه جهرا انتم قد قبضوا منكم لينفع عنكم التهم
وتامنوا الدعوى الصادره منهم قيل ان الاشهاد والمشرع هو على انفق عليه لا وليا وقيل يشهدهم
وقيل هو على روبا استقرضه الى المالم فطاهر النظم التي تشبه الاشهاد على وقوع التهم من ماله وهم الانفاق
قبل الرشده والدفع لجميع اليهم بعد الرشده وفي سورة الانعام ولا تقربوا الى اليتيم الا بالتي هي احسن
حتى يبلغ اشده وفي الاسرى مثلها البراءة واذا حضر القسمة يعني قسمة الميراث اولوا القربى
المراد بالقرابة هنا غير الوارثين وكذا اليتامي والمسكين شرح السجانه انهم اذا حضر واقسمته
التركة كان لهم منها رزق فيخرج للمفقاهمون شيئا منها وقد ذهب قوم الى ان الآية محكمة وان الامر
للمنذوب وذهب آخرون الى انها منسوخة بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم والاولاد للرجح لان المنكوه
في الآية المقرابة غير الوارثين ليس هو من جملة الميراث حتى يقال انها منسوخة بآية المواثيق الا ان قال
ان اولي القربى المذكورين هنا هم الوارثون كان للشيخ وجه وقالت طائفة ان هذا الرضخ لغير الوارث
من القرابة واجب بقدر ما تطيب بالنس الورثة وهو معنى الامر الحقيقي فلما يصار الى النذب الا بقرينة
والضمين في قوله فاذا زوجه من راجع الى المال المقسوم المدلول عليه بالقسمة وقيل راجع الى ترك
وقولوا لهم قولا واحدا فاجابوا القول الصلي الذي ليس فيه من بامصار اليهم من الرضخ ولا اذى

الحق مسته يوصيكم الله تفصيل لما اهل في قوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاخوان
 الآية وقد استدلل بذلك على جواز تاخير البيان عن وقت الحاجة وهذه الآية ركن من اركان الدين
 وعمدة من عمدة الاحكام وامر من امورات الآيات كاستعمالها على ما مر من علم الفرائض وقد كان هذا العلم
 من اجل علوم الصحابة رضي الله عنهم واكثر من انظر انهم فيه وورود في الترخيب في تعلم الفرائض وتعليمها
 ما اخرج الحاكم والبيهقي في سننه عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلوكم لها
 فاني امر بمقبوض وان العلم سيقبض ونظر الفتن حتى يختلف الاثنان في الفريضة لا يجبان من يقضي
 بها واخرجها عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض وعلوكم فانه نصف العلم فاشي
 وهو اول ما ينزع من امتي وقد روى عن عمرو بن مسعود والنسائي في الترخيب في الفرائض ثم ان ذلك
 روى عن جماعة من التابعين ومن بعدهم والمعنى بوصيكم الله في اولادكم امي في شان ميراثهم
 وقد اختلفوا على رجل ولاد الاولاد ام لا فالت الشافعية انهم يدخلون مجازا الحقيقة وقال الحنفية
 ان يتناولهم لفظ الاولاد حقيقة ان لم يوجد اولاد الصلب ولا خلاف ان بنى البنين كالبنين في الميراث
 مع عدمهم وانما الخلاف في ذلك لفظ الاولاد على الاولادهم مع عدمهم ويدخل في لفظ الاولاد ومن كان
 منهم كافرا ويخرج بالسنة وكذلك يدخل الفاعل عملا ويخرج ايضا بالسنة والاباح ويدخل فيه الغنشي قال
 القرافي وراجع العلم انه يورث من حيث يبول فان بالنها فمن حيث سبق فان خرج البول منهما
 من غير سبق احدهما فله نصف نصيب الذكر ونصف نصيب الانثى وقيل يعطى كل النصيبين هو
 نصيب الانثى قال يحيى بن آدم وهو قول الشافعي وهذه الآية ناسخ لما كان في صدر الاسلام من الميراث
 بالحلف والهجرة والمعاينة وقد اجمع العلماء على انه اذا كان مع الاولاد من له فرض سمي اعطيه وكان
 ما بقي من المال للذكر مثل حظ الانثيين للمحدث الثابت في الصحيحين وغيرهما باللفظ الحقوا الفرائض بالهما
 فما البقت الفرائض فلا ولي رجل كذا اذا كان ساقطا معهم كالاخوة لام للذكر مثل حظ الانثيين
 جملة مستأنفة لبيان الوصية في الاولاد فلا بد من تقدير نصية يرجع اليهم امي للذكر منهم والمراول
 اجتماع المذكور والاثاث واما حال الانفراد فلهذا جميع الميراث وللانثى النصف وللانثيين نصيبا
 الثلثان فان كن اى الاولاد والاثاث باعتبار الجواز البنات والمولودات نساء ليس من ذكر
 فوق اثنتين اى زادت على اثنتين على ان فوق صغته لئلا ويكون خبرا ثانيا لكان قلهن
 ثلثا ما نزل الميت لمداول عليه بقية المقام وظاهر النظر القرآني ان الثنتين فريضة الثلث
 من البنات فصاعدا ولم يسم ثلاثين فريضة ولهذا اختلفوا على العلم في فريضة ما ذهب الجمهور
 ان لهما اذا انفردا عن البنين الثلثين وذهب بن عباس الى ان فريضة النصف واجه الجمهور
 بالقياس على الاثنتين فان انسحجانه قال في شأنهما فان كانتا اثنتين فلما الثلثان فالخمس اثنتين

بالاثنين في استحقاقهما الثلثين كما الحقوا الاثنيات وازادون على الاثنين بالبنات في الاثني عشر
 وقيل في الآية ما يدل على ان البنين الثلثين وذلك لما كان ملوادة مع ابيهما الثلث كان للاثنين
 اذا انفردتا الثلثان كمن اخرج بهن المجديعيل بن عياش والمبر وقال النحاس وهذا الاحتياج عندنا على النظر
 غلط لان الاختلاف في البنين اذا انفردتا عن البنين وايضا لما كان يقول اذا ترك بنتين وانما
 غلبتير النصف فهذا يدل على ان نوافرهما ويمكن تأخيرهما احتج به جمهور بان النصف لما فرقت البنات
 الواحدة والنصف اذا انفردت بقوله وان كانت واحدة فلها النصف كان فرض البنين اذا انفردتا
 فوق فرض الواحدة ووجب القياس على الاثنين الاتصاف للبنين على الثلثين وقيل ان فوق زائدة
 والمعنى وان كن نسبا الاثنين كقول تعالى فاضربوا فوق الاعناق اي الاعناق وذهب النحاس الى ان
 تقا لا هو حظ لان الظروف وجميع الاسماء لا يجوز في كلام العرب ان ينزل غير معنى قال ابن عطية ولان
 قوله فوق الاعناق هو النصف وليست فوق زائدة بل هي محركة للمعنى لان ضرب العنق انما يجب ان يكون
 فوق العظام في المفصل ودون الدماغ وبكذا لو كان لفظ فوق زائدا كما قالوا فقال فلما لمسا ماتك لم يقل
 قلن وما وضع ما يخرج به الجمهور واخرج ابن ابي شيبة واحمد والبوداود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وابن
 ابي حاتم وابن حبان واحكام والبيهقي في سننه عن جابر قال جاءت امرأة سعد بن الربيع الى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابن ابيها قتل الربيع قتل ابوها معك في احد شهيدا وان عهدهما اخرهما فلهما فريضة
 لهما ولا ولا ليكن الا ولهما مال فقال يقضي الله في ذلك فتركت آية الميراث ويصيركم الله في ذلك ولا ذكر
 الآية فاسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم انهما فقال اعطاني سعد الثلثين باسم الثمن وباقى فهو لك اخرجوه طرق
 عن عبد الله بن محمد بن قنبر عن جابر قال الترمذي ولا يعرف الا من حديثه ولا يورده لكل واحد منهما الثلث
 والمروا بالابوين اللاب والام والنبذة على لفظ اللاب للقلب وقد اختلف اهل العلم في الجدل هو بنو بنو الآية
 فيسقط بالاخوة ام لا فذهب ابو بكر الصديق الى ان بنت لالاب ولم يخالف احد من الصحابة ايام خلافة
 واحتلوا في ذلك بعد وفاته فقال يقول ابني بكر ابن عباس عبد الله بن الزبير وعائشة وسعد بن زيد
 وابي بن كعب وابو الدرداء وابو هريرة وعطاء وداود الحسن وقنادة وابو عبيدة وابو ثور وسحق وجابر
 بش قوله تعالى لانه ابنيكم ابراهيم قوله ابني آدم وقوله صلى الله عليه وسلم ابني اسمعيل وذهب على بن ابي طالب
 وزيد بن ثابت وابن مسعود الى توريت الجريح الاخوة لابوين اولاب ولا ينقص معهم من الثلث
 ولا ينقص مع ذوي الفروض من السدين في قوله يد والاك والا ذراعي وابي يوسف ومحمد واكشافه في
 يشرك بين الجدة والاخوة الى السدين لا ينقص من السدين شيئا مع ذوي الفروض وغيرهم وهو قول ابن ابي ليلى
 وطائفة وذهب الجمهور الى ان الجد يسقط بن الاخوة ودوي الشافعي عن علي عليه السلام انه جرى بن الاخوة
 في المقامته مجرى الاخوة وجميع العلل وعلى ان الجد لا يرث مع اللاب شيئا وعلى ان لمحة السدين ان لم يكن

لميت ام وجميعوا على انها ساقطة مع وجود الام وجميعوا على ان الاب لا يسقط المدة امر الام وتلفوا
 في توريت المدة وانهما حجج فروى عن زيد بن ثابت وعثمان بن علي هذا الترتيب وبه قال مالك النوري
 والاذاعي وابو ثور وجميعوا الراعي وروى عن عمرو بن مسعود والي موسى هذا الترتيب وهو روي ايضا عن
 علي وعثمان وبه قال شيخ وجابر بن زيد وعبيد الله بن الحسن وشريك واحمد وحماد بن المنذر كما
 ترك ان كان له ولد الولد يقع على الذكر والانشى لكنه اذا كان الموجد والذكر من الاولاد وحده او
 مع الانثى ثم فليس للمجد الا السدس وان كان الموجد وانثى كان للمجد السدس بالفرض وهو عصبته فيما عدا
 واولاد ابن الميت كما ولا الميت فان لم يكن له ولد اى واولاد ابن لما تقدم من الاجماع وورثته
 اجواة مفرودين عن سائر الورثة كما في سبيل الجهور من ان الام لا تأخذ ثلث التركة الا اذا لم يكن للميت
 وارث غير الابوين اما لو كان معها احد الزوجين فليس للام الا الثلث الباقي بعد الموجد ومن الزوجين
 فلا ماله الثلث وروى عن ابن عباس ان للام ثلث الاصل مع احد الزوجين وهو سبيل المفضل
 الام على الاب في سبيل زوج والابوين مع الاتفاق على انه افضل منهما عند افرادهما عن احد الزوجين
 فان كان له اخوة فلا ماله السدس في الاخوة يدل على انه لا فرق بين الاخوة لابوين او لاحد
 وقد اجمع اهل العلم على ان الاثنين مع الاخوة يقومان مقام الثلاثة فصاعدا في حجب الام الى السدس
 الا ما روى عن ابن عباس ان جعل الاثنين كالواحد في عدم الحجب وجميعوا ايضا على ان الاثنين فصاعدا
 كالواحد في حجب الام من بعد وصية يوصي بها او دين واختلف في وجه تقديم الوصية على الدين
 مع كونه مقدما عليها بالاجماع فقيل المقصود تقديم الميراث على الميراث من غير قصد الى الترتيب بينهما قيل
 لما كانت الوصية قبل نزولها من الدين قدمت ابتهاجا بها وقيل قدمت لكثرة وقوعها فصارت كالامر
 اللازم لكل ميت وقيل قدمت لكونها حظا مساكين والفقراء واخر الدين لكونه خطا غير مطلق بقوته و
 سلطان وقيل لما كانت الوصية ناشئة من جهة اميت قدمت بجلال الدين فانه ثابت مؤدى ذكرهم
 لم يذكر وقيل قدمت لكونها تشبه الميراث في كونها مأخوذة من غير عرض فمما يشق على الورثة اخراجها بجلال
 الدين فان افسوسهم سبيل ثلثه وانه الوصية مقيدة بقوله تعالى في غير ضار كما سيأتي انشاء الله تعالى
 اباؤكم وابناءكم كل واحد منكم اقرب اليكم من ابائكم وبنائكم ومقدر اى بهم
 المقسوم عليهم وقيل ان الخبر قوله لا تدرك وما بعده واقرب خبر قوله لا تدرك وقيل لا تدرك اى لا تدرك اى بهم
 قريب لكم فقد في الدعاء لكم والصدقة عنكم كما في الحديث الصحيح اوله صالح يدعو له وقال ابن عباس الحسن
 قد يكون الابن افضل فشيئ في بابيه وقال بعض المفسرين ان الابن اذا كان ارفع درجة من ابيه
 في الاخرة سال اعدان يرفع اليه اياه واذا كان الابن ارفع درجة من ابيه سال الله ان يرفع ابيه اليه و
 قيل المراد النفع في الدنيا والاخرة قال ابن زيد وقيل المعنى انكم لا تدركون من النفع لكم من اباؤكم وبنائكم من

من اوصى منكم بشئ من ثلثها بامضاء وصيته فهو اقرب لكم فاعلموا ان ترك الوصية ومنع عليكم من الثلث
وقوى هذا صاحب الكشاف فقال لان الجملة معترا فيه ومن حق الاعتراض ان يكون ما اعتراض به يوجب
قوله فريضة من الله نصب على المصدر المؤكدة وقيل على خبره في حال مؤكدة والمعامل يوصيكم والاول
اولى ان الله كان عليهما بقسمة الموارث حكيمًا حكم بقسمة ما بينهما لانهما وقال الزجاج عليهما بالاشياء
قبل غلظها ليكنما فيما يقدره ويضيه ولما كمر نصف ما ترك انما واجهكم ان لم يكن لهن ولد
الخطاب بما للرجال والمراد بالولد ولد الصلب او ولد الولد لما قد مناس للامام فان كان لهن
ولد فلكم الربع ما تركن وهذا مع عليهما يختلف اهل العلم في ان الزوج مع عدم الولد النصف
ومع وجوده وان غل الربع من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم ولهن الربع
ما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثلث ما تركن من بعد وصية
توصون بها او دين هذا النصيب مع الولد والنصيب مع عدمه تنفرد بالواحدة من الزوجات ويشتركه
الاكثر من الواحدة لاختلاف في ذلك وال خلاف في الوصية والدين كما تقدم فان كان رجل يورث
كلالة المراد بالرجل الميت ويورث على البنات والمغول من ورث لاسن اورث وهو غير كان وكالاته حال
من فهم يورث وقيل غير ذلك والكالات مصدر من كالات النسب اي احاط به وبسبب الاكليل لاساطته
بالراس وهو الميت الذي لا ولده ولا والد هذا قول ابى بكر الصديق وعمر بن الخطاب ومجاهد بن عمرو
صاحب كتاب العين والبنو منصور اللغوي وابن عرفة والقيسي والوعبيد وابن الانباري وقد قيل انه
اجماع وقال بن كثير ويقول اهل المدينة والكوفة والبصرة وهو قول الفقهاء السبعة والائمة الاربعية
ومجاهد السلف واختلف بن ميمون وقد حكى الاجماع غير واحد وروفيه حديث مرفوع انتهى وروى ابو حاتم
والاثرم عن ابى عبيدة انه قال الكالات كل من لم يرث اب او ابن او اخ فهو عند العرب كالاته قال ابو حاتم
بن عبد البر ذكره ابى حبيدة الاخ هنا مع اللب والابن في شرط الكالات غلط لا وجه له ولم يذكره غيره
وما يروى عن ابى بكر وعمر من ان الكالات من لا ولد له خاتمة فقد رجع عنه وقال ابن زيد الكالات المحي
واليت جميعا وانما سمو القرات كالات لانهم اطافوا بالميت من جوانبه وليسوا منه ولا جهنم بخلاف الابن
والاب فانما طرفان له فاذا جريا بحكم النسب قيل ان الكالات ما خوذت من الكلال وهو الاعيان فكأنه
يصير الميراث الى الورث من بعد واعيان وقال ابن الاعرابي ان الكالات بنو العلم الاباء بعدوا بالجملة من غير
يورث كالاته بكسر الراء مشددة وهو بعض الكوفيين المخففة وهو الحسن والربيع كالاته القرات ومنه
يورث ابني الرأ وهو مجهول قيل ان يكون الكالات الميت وجمل ان تكون القرات وقد روى عن علي و
ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس الشعبي ان الكالات ما كان سوا الولد والوالد من الورثة قال
الطبري الصواب ان الكالات هم الذين يرفون الميت من عدى وله والاصح خبر جابر قلت يا رسول الله

انما يشي كلالته افا تضي بما لي كلمة قال لا انتهي وروي عن عطارد انه قال كلالته المبال قال ابن العربي هذا قول ضعيف لا وجه له قال صاحب الكتاب ان كلالته تنطبق على ثلاثة على من لم يخلف ولدا ولا ذللا وعلى من ليس بولد ولا والدين الخلفين وعلى القرابة من غير جهة الولد والوالدة انتهى او امراته معطوف على رجل محيد بما قيد به اسمي وامرأة تورث كلالته وله اخ او اخت قر وسعد بن ابني خاص من كرم وسيلاني ذكر من اخرج ذلك عنه فكل واحد منهما السدس قال القرطبي اجمع العلماء ان الاخوة باهناهم الاخوة لام قال ولا خلاف بين اهل العلم ان الاخوة للاب والام او للاب ليس بهن ثم هكذا نقل اجماع صلي ان الاخوة المذكورين في قوله وان كان لاخت رجلا ونساء فلهذا كرم مثل حظ الانثيين هم الاخوة لابوين او لاب وافر والضمير في قوله وله اخ او اخت لان المراد كل واحد منهما كما جرت بذلك في الذكر اذا ذكره الامهين مستوفين في الحكم فانهم قد يذكرون الضمير لراجح اليها مفردا كما في قوله تعالى ويستعينون بالصبر الصلوة وانها لك بكرة وقوله يكفرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقد يذكرون مشني كما في قوله وان كان غنيا فاعفوا غناها ونفيرا فاشاء الى بهما فان كانوا اكثر من ذلك فهو شركا كما في الثالث والاشارة بقوله من ذلك الى قوله وله اخ او اخت اي اكثر من الاخ المنفرد والاخت المنفرد بواحد وذلك بان يكون له زوج وامه اخوين فصاعدا ذكرين وانثيين او ذكر او انثى وقد يستدل بذلك على ان الذكر كالانثى من الاخوة لام لان الله شرک بينهم في الثالث ولم يذكر فضل الذكر على الانثى كما ذكره في البنين والاخوة لابوين او لاب قال القرطبي وهذا اجماع ودلت الآية على ان الاخوة لام انما تكونت بطلب المسئلة كانوا مقدم من الاخوة لابوين او لاب وذلك في المسئلة السماة بالمحاربة وهي اذا تركت للقيت زوجا واما اخوين لام واخوة لابوين ووجه ذلك انه قد وجد الشرط الذي يرث عنده الاخوة من الام وهو كون الميت كلاله ويوجد هذا الحديث الحقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولي ذكر رجل وهو في الصلحين بخير مما قال الشوكاني في فسخ القدير وقد قرنا ذلك الآية والحديث على ذلك في الرسالة التي سميناها بالمباحث الدرية في المسئلة المحاربة وفي هذه المسئلة خلاف بين الصحابة فمن اجلهم معروف انتهى من بعد وصية يوصي بها او دين الكلام فيه كما تقدم غير مضاد اي يوصي حال كونه في مرضار لو رثته بوجه من وجوه الضرار كان يقرت بشئ ليس عليه او يوصي بوصية لا مقصد له فيها الا لضرار بالورثة او يوصي لوارث مطلقا او لغيره بزيادة على الثلث ولم يجزه الورثة وهذا القيد اعني قوله خير مضار راجع الى الوصية والذين المذكورين فهو قيد لما تقدم من الاقوال بالديون او الوصايا المنهي عنها والتي لا مقصد لها جميعا الا المضارة لو رثته فهو باطل مردود ولا ينفذ شئ من الثالث ولادونه قال القرطبي وجميع العلماء على ان الوصية للوارث لا يجوز انتهي وهذا القيد اعني عدم الضرر هو قيد لجميع ما تقدم من الوصية والدين قال ابو السعد في تفسيره وخصيص القيد بهذا

والاحكام لما ان الورثة منتفزة لتعريف الميت في تحريم وصيته من الله نصب على الصدق في حاكم
وصيته كقول فرغية من الله قال بن عطية ويصح ان يعمل فيها مضارة للمعنى ان يقع الضرر بها او يوجبها
فاوقع عليها تجوز فيكون وصيته على هذا مضرا بها لان اسم الفاعل قد جهل على ذي الحال او يكون
منغيا معنى وقوله الحسن وصيته من الله بالجرح على الضافة اسم الفاعل اليها كقولها سارق اللبنة ابل الدار
والله عليم عليم وفي كون هذه الوصية من الله سبحانه دليل على انه قد وصى عباده بهذه التفاصيل المذكورة
في القرآن والكل وصيته مع عباده في الضافة في سبوتة بوصية الله وذلك كالوصايا المنظمة لتفصيل
بعض الورثة على بعض الوصية تامة على الضرر بوجوب من الوجهه وقد ورد في تفسيره ذنب لا ضرر بالوصية
احاديث قال ابن عباس هو من الكبار اخرجه النسائي والبيهقي وابن جرير وابن المنذر وغيرهم عنه وقال
اسناده رجال الصحيح واخرج احمد وعبد بن حميد والبخاري والترمذي وحسنه وابن ماجه واللفظ له والبيهقي
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل يعمل لعل ابل الخمر سبعين سنة فاذا اوى جاف في
وصيته مخترع لم يشترط فيه بل ان الرجل يعمل لعل ابل الخمر سبعين سنة فيعبد في وصيته فيختم بغير علمه
فيخل الختم ثم يقول ابو هريرة اقرؤا ان شئتم تلك حدود الله الى قوله عذاب ممين وفي اسناده شهر بن
حوشب وثقة احمد وابن ميمون وقال النسائي ليس بالقوى وقال ابو حاتم ليس بدون قال ابن
تركوه فائدة قال القاضي محمد بن علي الشوكاني في مختصره المسمى بالدر البهية في كتاب الموارث في الفصيلة
في الكتاب العزيز ويجب الابتداء به وعلى الفروض المقدرة وما بقى فله حصته والاخوات مع البنات عصبة
ولبنات الابن مع البنات السدس ثمانية للشائين وكذا لاخت لاب مع الاخوات مع البنات عصبة
السدس مع عدم الام وهو المخرج من السدس لاخت للاخت والاخوات مطلقا مع الابن وابن الابن
وفي سائرهم مع الجد خلافا وبرثون مع البنات الا الاخوة لام ويسقط الاخ لاب مع الاخ لابون
ودود والاخوات برثون وهم اقدم من بيت المال فان تزوجت الفرائض فافعل ولا يرث ولد
الملاعنة والزانية الا من اسلمه قرايتها والعكس لا يرث المولود الا اذا اتمت ميراث العتيق لعنقه
ويسقط بالعصبة ولدا بالباقي بعد ذوى السهام ويحرم جميع الاولاد بهيمة ولانثاء بين ابل البنين يرث
القاتل من القاتل انتهى وقال في شرحه المسمى بالدر البهية اعلم ان الموارث الفصيلة في الكتاب
العزيز معروفه ان تعرض لها هنا ذكرها مختصرا على ما ثبت في السنة والاجماع ولم تذكرها كان يستند
الى بعض الروايات كما جرت به عادة في هذا الكتاب فليس مجرد الرأى مستحقا للتدوين فكل عالم
سأله واجتهاده مع عدم الدليل والاجتهاد في اجتهاد بعض اهل العلم على البعض الآخر فاذا عرفت هذا
لك ما في الكتاب العزيز وما ذكرناه هنا جميع علم الفرائض الثابت بالكتاب السنة فان عرض لك
ما لم يكن فيما فاجتهد فيه ايك حلا بحد يرث ما ذكره المشهور انتهى الساس وسه يا ايها الذين امنوا

معنى الآية فيخرج بغيره سبب تزويجها وهو ما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس قال كانوا اذا مات الرجل كان
اوليائه احق بامراته ان شاء بعضهم تزويجا فان شاءوا تزويجها وان شاءوا لم يزوجه لم يعلم حق بهاسن اليها
فتركت وفي لفظ للابن داود وعنه في هذه الآية كان الرجل يرث امرأته ذى قربة فيصليها حتى تموت او تزو
للميه صداقها وفي لفظ لابن جرير وابن ابى حاتم عن فان كانت حبيبة تزويجها وان كانت ذمية حبسها
حتى تموت فيرثها وقد روي هذا السبب بالفاظ لا يعمل لكون تزويج النساء كزواها ولا يعمل لكون
تفضلوهن عن ان يتزوجن غيركم لتذهبوا ببعض ما اتيتموهن اى لتأخذوا ميراثهن او ميراث
اوليائهن ان اليكم صداقهن اذا اذنتم لمن بالكساح قال الزهري والوجه ان كان من عاودتم اذ مات الرجل
ولم تزوجه القى ابنه من غير ما اواقر بخصته فزوجه على المرأة فيصير حق بهاسن نفسها ومن اوليائها فان
شكركم تزويجها بغير صداق الا الصداق الذي اصدقتم الميت وان شاور زوجها من غيره فاخذ صداقها
ولم يعطها شيئا وان شاء عضلها لتقتدى منه بما ورثت من الميت او تموت فيرثها فنزلت الآية قبل
بخطاب اللازواج النساء اذ حبسوهن مع سور العشرة طمعا في ارثهن وايقظت من بعض هوى من لئلا
ابرع عيته قال ودليل ذلك قوله الا ان ياتين بفاحشة مبينة فانما اذا اتت بفاحشة فليس
للولي حبسها حتى تذهب بها لما اجماعنا من الله وانما ذلك للزوج قال الحسن فاذا دشت البكر فانها
تجلبد ما تيه وتغنى وتزويجها ما اخذت منه وقال ابو قتادة اذا زنت امرأة الرجل فلا باس ان يضاربها
ويشقي عليها حتى تقتدى منه وقال السدي اذ اعلن ذلك فخذوا مهوره من وقال قوم الفاحشة
التي باللسان وسور العشرة قوله فعلا وقال لك جماعة من اهل العلم للزوج ان ياخذ من النافقة
ما يملك فذلك على ان الخطاب في قوله ولا تفضلوهن للزواج وقد عرفت ما قد مرنا في سبب النكاح
ان الخطاب في قوله ولا تفضلوهن لمن خوطب بقوله لا يعمل لكون تزويج النساء كزواها فيكون للبعض ولا
لكم ان تزويج من تزويج لتذهبوا ببعض ما اتيتموهن اى ما اتاهن من ميراثهن الا ان ياتين بفاحشة
مبينة فينشد جازك حبسهن من اللازواج ولا يخفى ما في هذا من التعسف مع عدم جواز حبسهن من اتيتموهن
عن ان تزويج وتغنى من الزنا وما كان اجل قوله ولا تفضلوهن خطاياها ولياؤه فانه لا تعسف كذلك
قوله ولا يعمل لكون تزويج النساء كزواها باللازواج فانه تعسف ظاهر مع مخالفة سبب نزول الآية الذي
ذكرناه الاول الى ان يقال ان الخطاب في قوله ولا يعمل لكم المسلمين اى لا يعمل لكم معاشر المسلمين ان تزويج
النساء كزواها كانت تفعل الجارية ولا يعمل لكم معاشر المسلمين ان تفضلوهن الزواجكم اى تحبسوهن عندكم مع
عدم عوكم فمن لم يقصد ان تذهبوا ببعض ما اتيتموهن من الميراثين بين من حبسهن البقاء تحسبكم
وفي عقدكم مع كراهتكم للمسلمين ان ياتين بفاحشة مبينة جازكم مخالفتهم بعض ما اتيتموهن من الميراث
وعاشروهن بالمعروف وفي هذه الشريعة وبينها ما مخرج من المعاشرة وهو خطاب اللازواج اولها

احرم ذلك مختلف باختلاف الازواج في الغناء والفقر والرغابة والوسادة فان كرهتموهن لم يبيح من
 الاسباب من غير ان يحاب فاحشة ولا تشوز نفسي ان تكثر هواشيتها ويحب الله فيه خير كثيرا
 اى نفسى ان يؤل الامر الى ما يمتنع من ذهاب تكرارته وتبدلها بالحبته فيكون في ذلك خير كثير من هذه
 الصلابة وحصول الاولاد وفيكون اجزا على هذا منزهة فادولوا عليه بعلمته اى فان كرهتموهن فاصبروا
 ولا تغار قومن يجرؤونه بالنفوة نفسى ان تكثر هواشيتها ويحب الله فيه خير كثيرا قيل في الآية نديا لى اساك
 الزوجته مع تكرارته لانه اذا كرهت حبستها تحمل ذلك المنكره طلبا للشواب والنفي عليها وحسن مجازتها
 استحق الثناء والجمل في الدنيا والشواب الجزيل في العقبى الثامنة وان اردتم استبدال زوج
 اى زوجة مكان زوج اخرى واتبع احداهن قطا الى المراهبه هناك الكثير وفيه دليل
 على جواز المغالاة في المهور فلا تأخذ وامنه شيئا قيل هي حكمته وقيل هي منسوخة بقوله تعالى في
 سورة البقرة ولا تأخذوا مما آتيتنهم من شيئا الا ان يخاصا ان لا يقيم احدودا السد والاولى ان الكل
 محكم والمراهبه من غير المتكلمة فلا يحل لزوجه ان ياخذ مما آتيتنهما التاسعة ولا تنكحوا ما انكح
 آباءكم من النساء منى عما كانت عليها الجاهلية من نكاح نساء آباءهم اذ ماتوا وهو مشروع في بيان
 من يحرم نكاح من النساء ومن لا يحرم الا ما قد سلف هو استثناء منقطع اى لكن ما قد سلف في
 الجاهلية فاجتنبه ودعه وقيل الا بعنى بعد اى بعد ما سلف وقيل العنى ولا ما سلف وقيل هو استثناء
 متصل من قوله ما كنتم آباءكم تصيد المبالة في التحريم باخراج الكلام مخي التعليق بالحال مبنى ان لا يمكن ان
 تنكحوا ما قد سلف فانكحوا فلا يحل لكم غيره واخرج عبد الرزاق وابن ابى شيبة وأحمد والى كرم صحيحه وروى
 في سننه عن البراء قال لقيت خالى ومعه الراتية قلت اين تريد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل تزوج
 امرأة ابى من بعده فامرني ان اضرب عنقه واخذ ما له ثم بين سبحانه وجه النبي عنه فقال انه كان
 فاحشة ومقتا وساء سبيلا هذه الصفات الثلاث تدل على انه من ساء المحرمات وهما
 وقد كانت الجاهلية تسميه نكاح المقت وهو ان تزوج الرجل امرأة ابى اذ اطلقها او مات عنها وقيل
 لهذا الضيق وهى المقت البغض العاشره حرمت عليكم امهاتكم اى كما من قد بين
 سبحانه في هذه الآية ما يحل ما يحرم من النساء فحرمت من النسب وستامن الرضاع والصهر المحقت
 المتواترة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وذاتها ووقع عليه الاجماع فالسبع المحرمات بالنسب
 الامهات هن امكم واخواتكم وعماتكم وخالاتكم اى البنات والبنات والبنات والبنات والبنات
 وبنات الاخ وبنات الاخوت وامهاتكم الا انى ارضعتكم من اطلق مقيدا بما ورد في السنة من
 كون الرضاع في الحملين الا في مسئلة قصته ارضاع سلم مولى ابى عذيفة وظاهر النظم القرآنى اثبت
 حكم الرضاع بما يصدق عليه هو الرضاع لغة وشرعا ولكنه قد ورد في تفسيره خمس شملت في احاديث

صحيح عن جماعة من الصحابة والبحث عن تقرير ذلك وتحقيقه يطول وقد استوفاه الشوكاني في مصنفاته فقرر ما هو الحق في كثير من باحث الرضاع وذكرنا طرافته في شرحنا لمباح الرام واخواتكم من الوصفا
الاخت من الرضاع هي التي اضعتهما امك بلبان ابيك سوار اضعتهما معك او مع من قبلك او بعدك
من الاخوة والاختات والاخت من الام هي التي اضعتهما امك بلبان رجل آخر واسمها نسائك
وكما يتحكم التي في حوزكم من نسائك الملائق وخذلقه من قالمحات بالصهر والرضاع الامهات
من الرضاعة والاختات من الرضاعة وامهات النساء والربائب وعلائق الانباء والجمع بين الاثنين
فموالوست والسابقة منكومات الآباء والاشانته اجمع بين المرأة وعمتها قال الطحاوي وكل هذا من الحكم
المتفق عليه وغير جائز لكل واحد من الاجماع الامهات النساء اللواتي لم يدخلن بين ابيهن من
بهن السلف وجهوا الى ان الام تحرم بالعقد على الابنة ولا تحرم الابنة الاب بالذول بالام قال بعض السلف
الام والربية سواء لا تحرم واحدة منهما الاب بالذول بالآخرى قالوا ومعنى قوله وامهات نسائك أي امك
وفلانة من وزعموا ان قيد الذول راجع الى الامهات والربائب جميعا واه فلاس عن علي وروى
عن ابن عباس جابر وزيد بن ثابت وابن الزبير ومجاهد قال القرطبي ورواية خلاس عن علي لا تقوم
بها جهة ولا نصح ورواية عند اهل الحديث يصح عنه مثل قول المجاهدة وقد اُجيب عن قولهم ان قيد الذول
راجع الى الامهات والربائب بان ذلك لا يجوز من جهة الاعراب وبما ان الخبرين اذا اختلفا
في العامل لم يكن لفتما واحدا فلا يجوز عند الجمهورين مرت بنسائك وهيئة نسائك زيدا نظريات
على ان يكون النظر لفتات لفتا لجميع فكذا في الآية لا يجوز ان يكون اللاتي وعلتمهن لفتا لهما
جميعا لان الخبرين مختلفان قال ابن المنذر والصحيح قول الجمهور لدخول جميع امهات النساء
في قوله وامهات نسائك وما يدل على ما ذهب اليه الجمهور اخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد
وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في سننه من طريقين عن عمر بن شبيب عن ابي عن جده عن النبي صلى
قال اذ انك الرجل المرأة فلا يملك له ان يزوج امها واولادها ولا يملك له ان يزوج الام فله ان يخل بها
ثم طلقها فان شاء تزوج الابنة قال ابن كثير في تفسيره مستدلا بالجمهور وقد روي في ذلك خبر آخر
في اسناده نظرا فذكر هذا الحديث ثم قال وهذا الخبر والحكم في اسناده ما فيه فان اجماع الامهات على حرمة القول
بمعنى عن الاستشهاد على صحته بغيره قال في المكاشف وقد اتفقوا على ان تحريم امهات النساء مبني من
تحريم الربائب على ما عليه ظاهر كلام الله تعالى انتهى ودعوى الاجماع مدفوعة بخلاف من تقدم وعلم
انه يدخل في لفظ الامهات امهات من وجدتهن وام الاب وجدته وان علون لان كل من امهات
لمن ولده من لده وان دخل من يخل في لفظ البنات بنات الاولاد وان سفلن والاختات تصدق
على الاخت للابوين او احدهما والعممة اسم لكل انثى شاركت اباك او جدك في اصلية او احدهما وقد

وقد تكون المحرم من جهة الام وهي اخت الابلام وانما هذه المحرم لكل انثى شاكركت اليك في سلبها او اداها
وقد تكون المحرم من جهة الاب وهي اخت ام أبيك وتبت الابن المحرم لكل انثى لانك عليها ولادة
بواسطة وبباشرة وان بعدت وكذلك بنت الاخت والعمرات بالمصاهرة اربع ام المرأة فيهما
وزوجها الاب وزوجة الابن والبرية بنت امرة الرسل من غير مسميت بذلك لانها يربها في حجره
فهي مبرورة فعيلة بمعنى مفعول قال القرطبي والفقهاء على ان البرية تحرم على زوج امها
اذا دخل بالام وان لم تكن البرية في حجره وشهد بعض المتقدمين واهل المطاهر فقالوا لا تحرم البرية
الا ان تكون في حجر التزوج فلو كانت في بلد آخر وفارق الام فله ان يتزوج بها وقد روي لك
عن علي قال ابن النضر والطحاوي لم يثبت ذلك عن علي لان رواه ابراهيم بن عبيد عن مالك بن
اوس عن علي وابراهيم بن الاعرج وقال ابن كثير في تفسيره بعد اخراج هذا عن علي وهذا السند قد
ثبت الى علي بن ابي طالب رضي الله عنه علي شرط مسلم والحجوج جمع حج بفتح الحاء وكسر الهمزة
حضاته امهاتن تحت حماية ازواجهن كما هو الغالب وقيل للمرأة بائنا محجور البيوت امي في حقكم كاه
الاثر عن ابي عبيدة فان لم تكونوا قد خلقت لعن فلا جناح عليكم اي في نکاح الربائب وهو
تصريح بما دل عليه فهم ما قبله وقد اختلف اهل العلم في معنى الدخول الموجب لتحريم الربائب فروي عن
ابن عباس انه قال الدخول الجماع وهو قول طاووس وعمر بن دينار وغيرهما وقال مالك والثوري في
والاذاعي والليث ان الزوج اولس الام بشهوة حرمت عليها بنتها وهو واحد قولي الشافعي قال
ابن جرير والطبري وفي اجماع الجميع على ان خلوة الرجل بامرأة لا تحرم بنتها عليها اذ اطلقها قبل نكاحها
وباشرة ما قيل النظر الى فرجها بشهوة ما يدل على ان معنى ذلك هو الوصول اليها بالجماع انتهى وكذلك
حكى اجماع القرطبي فقال وجميع العلماء على ان الرجل اذا تزوج المرأة ثم اطلقها او ماتت قبل ان يدخل
بها حل لنكاح ابنتها واختلفوا في النظر فقال الكوفيون انما النظر الى فرجها بشهوة كما ينظر الى اللسان
وكذا قال الثوري ولم يذكر الشهوة وقال ابن ابي ليلى لا يحرم بالنظر حتى يمس وهو قول الشافعي
والذي ينبغي التعويل عليه في مثل هذه الخلاف هو النظر في معنى الدخول شرعا ولقد كان خاصا
بالجماع فلا وجه للحاق غيره به بن ليس اول نظر او غيرها وان كان معناه اوسع من اجماع بحيث يصح
على اصل فيه توجع استماع كان مناسبا لتحريم هو ذلك واما البرية في ملك اليمين فقد روي عن عمر بن
الخطاب انه كره ذلك وقال ابن عباس اهلها ما آتت ورسما آتت ولم تكن لافله وقال ابن عبد البر لا خلاف
بين العلماء انه لا يخل ان يطلق المرأة وابنتها من ملك اليمين لان المهرم ذلك في النكاح قال امهات
نساكم وبنابكم الماتقي في محجوركم من نساكم وملك اليمين عندهم تبع للنكاح الاما روي عن عمر بن الخطاب
وليس على ذلك احد من ائمة الفتوى ولا من تبهم انتهى وحاصل ابنا حكمه احكاما جمع طيلة يحيى

سميت بذلك لانها مثل مع الزوج حيث هل فهي فعيلة بمعنى فاعلة وذو سب الزجر لج وقوم الى سائنا من
لفظ احلال فهي فعيلة بمعنى مفعلة قيل لان كل واحد منهما هل انرا صاحبه وقد اجمع العلماء على تحريم ما عقد
عليه الا بآء على الا بآء وما عقد عليه الا بآء على الا بآء سوا كان مع العقد وطى او لم يكن لقوله تعالى ولا تحلوا
ما كنتم آباءكم من النساء وقوله تعالى وحلال ما بينكم وبينكم من النساء في العقد اذا كان فاسدا بل يقتضي
التحريم ام لا كما هو بين في كتب الفروع قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه العلم من علماء الامصار
ان الرجل اذا وطى امرأة بكناح فاسدا نهى عنها تحريم على بيه وابنه وعلى اجداده وجميع العلماء على ان عقد نكاح
على الجارية لا يحرمها على بيه وابنه فاذا اشترى جارية فليس له قبل حرمت على بيه وابنه ولا عليه فتيقنون فيه
فوجب تحريم ذلك تسليمه ولما اختلفوا في تحريمها بالنظر دون الكس لم يحجز ذلك للاختلاف فلم قال ولا يصح
عن احد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما قلناه الذين من اصلا ليحكم وصف للابن ارجى ان
من يتيقن من اولاد غيره كما كانوا يفعلونه في الجاهلية ومنه قوله تعالى فلما قضى امرها وطرا زوجا كما
لكيلا يكون على المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم اذا قضوا منهن وطرا ومنه قوله وما جعل ادعيائكم
ابنائكم ومنه ان كان محمدا با احد من رجالكم واما زوجة الابن من الرضاع فذهب الجمهور الى انها تحرم على بيه
وقد قيل انه اجماع مع ان الابن من الرضاع ليس من اولاد الصلب وجهها صح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ولا خلاف ان اولاد الاولاد وان سفلوا بمنزلة اولاد الصلب
في تحريم نكاح نسائهم على آباءهم وقد اختلفوا في العلم في وطى الزنا بل يقتضي التحريم ام لا فقال اكثر اهل العلم
اذا اصاب رجل امرأة بزنائه لم يحرم عليه نكاحها بذلك وكذلك لا تحرم عليه امراته اذا زنا بها او ابنتها
وجسدها تمام عليه الحد وكذلك يجوز له ان يتزوج بها ومن زنى بها وابنتها وقالت طائفة من اهل العلم
ان الزنا يقتضي التحريم على ذلك عن ابن عمر بن جهمين الشعبي وعطاء بن الحسن سفين الشورى محمد بن
وهو جالس الى ومضى ذلك عن مالك الصريح كقول الجمهور آتية الجمهور بقوله تعالى وامهات نسائكم
وبقوله وحلال ما بينكم وبينكم من النساء لا يصدق عليها انها من نسائهم ولا من حلال ابنائهم وقد
اخرج الدارقطني عن عاتكة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل زنى بامرأة فاراد ان يتزوجها وابنتها
لا يحرم المحرم الحلال واجتمع المحرمون بما روي في قصة جريح الشابة في الصحيح انه قال لا يعلم من ابوك فقال
فلان الراعي ينسب الابن نفسه الى ابيه من الزنا وهذا احتجاج ساقط واجتروا ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر العدا
رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ولم يفصل بين الحلال والمحرم وتجاب عنه بان هذا مطلق مقيد بما ذكره
الاولاء الدالة على ان المحرم لا يحرم الحلال ثم اختلفوا في اللواط بل يقتضي التحريم ام لا فقال الشورى ان
بالصبي حرمت عليه امره وهو قول احمد بن حنبل قال اذا تلوط با بن امراته او ابنتها او اخيهما حرمت عليه امرته
وقال للاداعي فاللواط حلال وولد للغير به ثبت لم يحرم للغير ان يتزوجها لانها بنت من قد دخل به ولا

ما فی قول هو لا من الضعف والسقوط النازل عن قول القائلین بان طلی الحر المقتضی التحريم برحما
لعدم صلاحیة ما تمسک اولئک من الشبهة علی ما زعموا لا من اقتضار اللواط التحريم وان تمسحوا بین یمنین
الجمیع حر علیکم ان تمسحوا بین الاثنین فهو فی محل رفع عطفاً علی الحرمان السابقة وهو شیل الجمع بينهما بالنکاح
بملک الیمین وقیل ان الآیة خاصة بالجمع فی النکاح لانی ملک الیمین واما فی الوطی بالملک الیمین فلاحق بالنکاح
وقد جمعت الالة علی منع جمعا فی عقد النکاح وختلافوا فی الاثنین بملک الیمین فذهب کافة العلماء الی ان لا یجوز الجمع
بینهما فی الوطی بالملک فقط وقد وقف بعض السلف فی الجمع بین الاثنین فی الوطی بالملک فخرجوا عن عقد النکاح علی ما یستلزم
المتی تو بالملک فقال لا ذاع اذا وطی حارة له ملک الیمین لم یخیر لوان یختار و قال الشافعی ملک الیمین
لا یمنع من النکاح الا تحت وقد ذهبت الظاهرية الی جواز الجمع بین الاثنین بملک الیمین فی الوطی کما یجوز الجمع
بینهما فی ملک قال ابن عبد البر بعد ان کرمه روى عن عثمان بن عفان من جواز الجمع بین الاثنین فی
الوطی بالملک قد روى شمس قول عثمان عن طائفة من السلف منهم ابن عباس لکنهم اختلفوا علیهم ولم یلتفت الی
ذلك حدیث نعمه والاصحاب المجاز ولا بالعراق ولا ما وراء ما من المشرق ولا باناسام ولا المغرب الا ان شذ
عن جماعتهم باتباع الظاهر ونهی القیاس من قد ترک من تعدد ذلك وجماعة الفقهاء یشتقون علی انه لا یلزم الجمع بین
الاثنین بملک الیمین فی الوطی کما لا یلزم ذلك فی النکاح وقد اجمع المسلمون علی ان یمنی قوله حرمت علیکم انتم
الی آخر الآیة ان النکاح بملک الیمین فی هو لا یلزم سواء فکذا لک یحب بان یکون قیاساً ونظر الجمع بین
الاثنین واحداث النساء والربائب وكذلك هو عند جمهورهم وهی الجملة المخرج بها من خالفها وشذ عنها
واسد المحمود انتهى واقول بانها اشکال هوان قد تقر ان النکاح یتقال علی العقد فقط وعلی الوطی فقط
والخلاف فی کون احدیما حقيقة والآخر مجازاً وکونهما حقیقتین معروف فان حملنا هذا التحريم المذكور فی
هذه الآیة وهی قوله حرمت علیکم ما لکم الی آخر الآیة علی ان المراد تحريم العقد علیهم لم یکن فی قولنا تعالی ان
تمسحوا بین الاثنین لالة علی تحريم الجمع بین الملکوتین فی الوطی بالملک وما وقع من اجماع المسلمین علی
ان قوله حرمت علیکم اما لکم وبناتکم واخوانکم الخ یستوی فیہ الحرائر والامار والعقد والملک لا یتلزم
ان یکون محل الخلاف او هو الجمع بین الاثنین فی الوطی بملک الیمین مثل محل للجماع ومجرد القیاس فی
مثل هذا الموطن لا تقوم بالجملة لما یرد علی من النقوض وان حملنا التحريم المذكور فی الآیة علی الوطی فقط
لم یصح ذلك للجماع علی تحريم عقد النکاح علی جمیع المذكورات من اول الآیة الی آخرها فلم یبق الاصل التحريم
فی الآیة علی تحريم عقد النکاح فاحتاج القائل تحريم الجمع بین الاثنین فی الوطی بالملک الی دلیل ولا ینفعه ان
ذلك قول المجهور فالحق لا یعرف بالرجال فان جازیه خاصاً عن شوب الکدر فها وفتت الکلام
الاصل اصل لا یصح محل النکاح فی الآیة علی معنیة جمیعاً اعنی العقد والوطی لانه من باب الجمع بین الحقيقة
والجواز وهو ممنوع او من باب الجمع بین معنی مشترک فیه الخلاف المعروف فی الاصول فتدبر هذا

واختلف اهل العلم اذا كان الرجل يطأ مملوكة بالملك ثم اراد ان يطأ اختها ايضا بالملك فقال
 على ابن عمر والحسن البصري والاوزاعي والشافعي احمد والحق لا يجوز له وطئ الشانية حتى يحرم فرج الآخر
 باخراجهما من ملكه ببيع اعتق او ابان يزوجها قال ابن المنذر وفيه قول ثان لقتاده وهو انه ينوي
 تحريم الاول على نفسه وان لا يقربها ثم يسك عنها حتى تستبرأ من الحيضة ثم ينفسي الشانية وفيه قول ثالث
 وهو انه لا يقرب واحدة منهما كما قالوا لا يحكم ومما دونه معنى ذلك عن النخعي وقال مالك اذا كان عنده
 اختان بملك فلان يطأ ايتهما شاء ولا يكف عن الاخرى موكول الى المنة فان اراد وطئ الاخرى
 لمنه ان يحرم على نفسه فرج الاول بفعل الفيل من الخراج عن الملك وتزويج او بيع او اعتق او كتابة او اخذ
 طويل فان كان يطأ واحدة ثم شب على الاخرى من دون ان يحرم الاول وقف عنها ولم يجز له
 اخداها حتى يحرم الاخرى ولم يكل ذلك الى المنة لانه متم قال القطبي قد اجمع العلماء على ان الرجل
 اذا طلق زوجته طلاقا يملك رجتها انه ليس لسان ينكح اختها حتى تقضي عدة المطلقة وتنفقوا ^{طليقا} اذا
 طلقا لا يملك رجتها انه ليس له ان ينكح اختها ولا رابعة حتى تقضي عدة التي طلق روفى لك عن علي عليه السلام
 وزيد بن ثابت ومجاهد وعطاء النخعي والثوري واحمد بن حنبل وصاحب السري وقال ثقة له ان ينكح ختها
 وينكح الرابعة لمن كان تحتها ربيع وطلق واحدة منهن طلاقا بائنا يردى ذلك عن سعيد بن المسيب
 والحسن القاسم وعروة بن الزبير وابن ابي ليلى والشافعي وابي ثور وابي عبيد قال ابن المنذر ولا حسمه
 الا قول مالك وهو ايضا احدى الرويتين عن زيد بن ثابت وعطاء وقوله الاما قد سلف جميل انك
 معناه ما تقدم من قوله ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الاما قد سلف جميل معنى آخر وهو انك
 وانما اذا جرى الجمع في الجاهلية كان النكاح صحيحا واذا جرى في الاسلام ختمين الاثنين والصواب لاحتمال
 الاول ان الله كان غفورا رحيما بكم فيما سلف قبل النبي والحصنات من النساء عطف
 على المحرمات المذكورات وهل التحصن بالتمتع ومنه قوله تعالى ليتحصنكم من باسمكم اي ليعينكم والحصان
 المرأة العفيفة لمنها نفسها والمصدر الحصانة بفتح الحاء والمراد بالحصنات هنا ذوات الازواج وقد
 ورد الاحصان في القرآن لمعان هذا احداهما والثاني يرد بالحرمة ومنه قوله تعالى ومن لم يستطع منكم
 طولا ان ينكح المحصنات وقوله والمحصنات من المؤمنات والحصنات من الذين اوتوا الكتاب من
 تبكم والثالث يرد بالعفيفة ومنه قوله تعالى محصنات غير مسافحات وقوله محصنين غير مسافحين
 والرايع السلمة ومنه قوله تعالى فاذا حصن اي سلمن قد اختلف اهل العلم في تفسيره من ههنا فقال
 ابن عباس ابو سعيد الخدري وابو قتادة وكحول والزهرى المراد بالمحصنات هنا المسبيات ذوات
 الازواج خاصة اي هن محرمات عليكم الاما مملكت ايما نكحوا سبي من رضى الحرب فان نكح
 حلال ان كان لها زوج وهو قول الشافعي اي ان السبا يقطع العصمة وبه قال ابن وهب وابن علقم

وروياه عن مالك بن قيس قال ابو عبيدة واصحابه واحمد وسحق وابو ثور وختلفوا في اتيانها باذا يكون
 كما هو مدون في كتب الفروع وقالت طائفة المحصنات في هذه الآية العفاف وبه قال
 ابو العافية وعبيدة السلماني وطائفة من سعيد بن جبير وعطاء ورواه عبيدة عن عمر ومعنى الآية
 عندهم كل نساء حرام الا ما ملكت ابما تكم اى تملكون حصصهن في الفكاك وتملكون الرقبة بالشر او
 حكى ابن جرير الطبري ان رجلا قال لسعيد بن جبير اما لست ابن عباس حين سئل عن هذه الآية
 فلم يقل فيها شيئا فقال كان ابن عباس لا يعلمها ورعى ابن جرير ايضا عن مجاهد انه قال لو
 اعلم من يغتسل في هذه الآية لضربت اليها كلبا لابل انتهى ومعنى الآية والعدل علم واضح لا مشقة لى
 وحرمت عليكم المحصنات من النساء اى المتزوجات لهن من ان يكن مسلمات او كافرات
 الا ما ملكت ابما تكم منهن اما بسبب فانما تحل ولو كانت ذات زوج او شرا فانما
 تحل ولو كانت من وجه وينسخ النكاح الذي كان عليها الخروجهما من ملك سيد الذي وجها
 والاعتناء بغير اللفظ لا بخصوص السبب كتاب الله عليكم منصوب على المصدر اى كيب
 اسد ذلك كتابا وقال الزجاج والكوفيون على الاغراب اى الزموا وهو اشارة الى التحريم المذكور في قوله
 حرمت عليكم الخ واحل لكم ما وادع ذلك في دليل على ان يحل لهم نكاح ما سوى المذكورات
 وبما عاين مخصوص بما صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم من تحريم الجمع بين المرأة وبين المرأة وبذلك
 نكاح المعتقة وكذلك نكاح امرأة على حرمة او كذا للقاء على الحرمة وكذلك تزوج خالصة وكذلك المعتقة
 للملا عن قبيل الحاجة الى التبيين على هذا فان الكلام في المحرمات المؤبدية وما ذكر محرمات لعرض مكر
 الزوال ثم نذكر ذلك في الملاعبة فانظر وقد بعد من قال ان تحريم الجمع بين المذكورات مأخوذ من
 الآية هذه لانه محرم الجمع بين الاثنين فيكون ما في معناه في حكمه وهو الجمع بين المرأة وبين المرأة و
 خالتهما وكذلك تحريم نكاح اللثة لمن يتطبع كحل حرمة فانه يخص هذا الموم ان يتبعوا في محل نصب
 على العلة اى حرم عليكم ما حرم الله ما حل لكم ما حل لاجل ان يتبعوا باموالكم النساء اللاتي كنتم
 ولا يتبعوا بالحرام فينجم حال كونكم محصنين اى تعففين عن الزنا وغيره مسافحين اى غير من
 والسفاح الزنا وهو مأخوذ من سفح الماء اى صبته وسيلانه فكانه سبحانه امرهم بان يطلبوا العلم النساء
 على وجه النكاح على وجه السفاح وقيل ان قوله ان يتبعوا باموالكم بدل من ما في قوله ما وادع لكم اى
 وحل لكم لا يتبعوا باموالكم والاول دلي واراد الله سبحانه بالاسوال المذكورة ما يدعون في مهور
 الحرائر واما ان الاما دها استمتع به منه من كل ما هو موصلة والفار في قوله فانوهن تتضمن
 الموصول معنى الشرط والعائد محذوف اى فانوهن اجورهن عليه وقد اختلف اهل العلم في معنى
 الآية فقال الحسن مجاهد وغيرهما المعنى فيما اتفقتم وتلفظتم بالجمع من النساء بالنكاح الشرعي فالتن

اجور بن امي مهور بن وقال الجمهور ان المراد بهذه الآية كحلح النعقة الذي كان في صدر الاسلام ويؤيد
 قرارة الى ابن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير فاشتدتم بينهن الى اجل سمي فاقوهن اجور بن ثم
 عنها النبي صلى الله عليه وسلم كما في ذلك من حديث علي عليه السلام قال انني النبي صلى الله عليه وسلم عن كحلح النعقة وعن الجهم
 الابلية يومئذ يومئذ في الصحيحين وغيرهما وفي صحيح مسلم من حديث جبر بن معك الجهمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 يوم فخرج مئة يا ايها الناس اني قد كنت اذنت لكم في الاكتماع من النساء والعتق قد حرم ذلك الى يوم القيامة
 فمن كان عنده نساء شيى فليخل سبيلها ولا تأخذوا اما آتيتوهن شيئا وفي لفظ مسلم ان ذلك كان في
 حجة الوداع فهذا هو النسخ وقال سعيد بن جبير في تفسيرها آية الميراث او المتعة لا ميرث فيها وقالت القام
 بن محمد وعائش تحريمها ونسخها في القرآن وذلك قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم
 او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين وليست المتعة بالمتعة من ازواجهم ولا ما ملكت ايمانهم فان من شأن
 الزوجة ان ترث وتورث وليست المتعة بها كذلك وقد روى عن ابن عباس انه قال يجوز المتعة بها
 باقية لم ينسخ وقد روى عنه انه رجح عن ذلك عند ان بلغ النسخ وقد قال يجوز ما جماعه من المروءة من لا اعتبار
 باقوله لم وقد اقبل بعض المتأخرين بكثرة الكلام على هذه المسئلة لقوة ما قاله الجمهور ان لما ليس
 هذا المقام مقام بيان بطلان كلامه وقد طول الشوكا في رجح البحث ودفع شبهة الباطلة التي تشك
 بها الجمهور ان لما في شره للمتنقي فليرجع اليه واشرنا اليه في مسك الختام شرح بلوغ المرام فربما يفيضة
 فتصيب على المصدية المؤكدة او على الحال ما يفرضة ولا جناح عليكم فيما تراضين به من
 بعد الفريضة امي من زيادة او نقصان في المهر فان ذلك سائغ عند التراضي فاعند من قال
 بان الآية في الكحلح الشرعي واما عند الجمهور والمائلين بانها في المتعة فالمعنى التراضي في زيادة او نقصان
 او نقصانها او في زيادة ما وقع اليها الى مقابل الاكتماع بها او نقصانها احولية عشرة ومن
 لم يستطع منك حولا الطول الفنا والسعة قال ابن عباس وجابر وسعيد بن جبير والسدي الزبير
 والملك والشافعي واحمد وحق وجمهور اهل العلم ومعنى الآية على هذا فمن لم يستطع منك غنا وسعة
 في ماله يقدر بها على ان ينكح المحصنات المومنات يقال طلل يطول طولا في الافضل القدره فلا
 ذو طول اني وقدرة والطول بالضم ضد القصر وقال قتادة والنخعي وعطاء والثوري ان الطول الصبر
 ومعنى الآية عندهم ان من كان يهودي امته حتى صار لذلك لا يستلج ان يتزوج غيرا فان له
 ان يتزوجها اذ لم يملك نفسه وخاف ان ينجي بها وان كان يهودي سعة في المال لكحلح حرة وقال
 ابو حنيفة وهو المروي عن مالك ان الطول المرأة الحرة فمن كان تحت حرة لم يحل له ان ينكح الاثمة من لم يكن
 تحت حرة جاز له ان يتزوج امته ولو كان غنيا به قال ابو يوسف واختار ما بن جبريه احتج له وقالوا لا
 هو المطابق لعنى الآية ولا يخلو ما عده عن تكلف فلا يحجز للرجل ان يتزوج بالاثلة اذا كان لا يقدر على ان

تيزوج بالحوه لعدم وجود ما يحتاج اليه في محاسنها من غير وغيره ودخلت القاره في قوله فيما ملكت ايمانكم
 لتعصم البتة اسلمني الشرط وقوله من فتيا تكلم الموصفات في محل نصب على الحال فقد عرفت انه لا يجوز
 للرجل الحر ان تيزوج بالملوكه الا بشرط عدم القدره على الحرة والشرط الثاني ما سيذكر الله سبحانه آخر الآيات
 من قوله ذلك لمن شئ العنت منكم فلا جعل للفقير ان تيزوج بالملوكه الا اذا كان يخشى على نفسه العنت
 قد استدلل بزيادة وصف الايمان على عدم حراز ملك الامار المكتاسيات وبه قال المجازيون مجزئيه
 والمراد هنا الامه الملوكه للغير والامه الانسان نفسه فقد وقع الاجماع على انه لا يجوز له ان يزوجها وبه تحت
 ملكه لتعارض الحقوق واختلافها والفتيات جمع فتاة والعرب تقول للمملوك نثي والمملوكه فتاة وفي الحديث
 الصحيح لا يقولن احدكم عبدي واسمى ولكن يقول فتاى وقتاى والله اعلم بما ياتكم في تسلية لمن
 ينكح الامه اذا جمع فيه الشيطان المذكور ان اى كلمه بنوا آدم وركم عند اسدا تقاتم فلا يستلحقوا
 من الزواج بالامه عند الضرورة فربما كان ايمان بعض الامار افضل من ايمان بعض الحر امر والماله المحتر
 بعضكم من بعض بشدة وخبر ومعناه انهم يتصلون في الانساب لانهم جميعا بنوا آدم ويتصلون في الدنيا
 لانهم جميعا اهل مله واحده وكتابهم واحد ودينهم واحد والمراد بهذا توطين نفوس العرب لانهم كانوا يستهجنون
 اولاد الامه لا يستعصمونهم ولا يفتخرون بهم ولا يسمون ابن اللثه المهيمن فاجبر الله تعالى ان ذلك المصلحة
 اليه فلا يتداندك شموخ وانفة بل اذا احتجتم الى نكاح من فذلك من باذن اهلهم اى باذن الكليين
 لمن كان منافس لهم لا يجوز لغيرهم ان ينفع بشئ منها الا باذن من هي له واقوهن اجورهن بالمعنى
 اى ادوا اليهن مهورهن بما هو معروف في الشرع وقد استدلل بهذا من قال ان الامه اسحق مهورا من
 سيد با واليه ذهب مالك وذهب الجمهور الى ان المهر للسيدة وانما انضاف اليهن لان التاديه اليهن
 تاديه الى سيدهن في كون من ماله محصنات اى عفاف وقرب الكسائى محصنات بكسر الصاد في جميع
 القرآن الا في قوله والمحصنات من الفسار وقرب الباقون بالفتح في جميع القرآن غير مسافحات اى غير
 مسلمات بالزنا ولا محتجئات اخذ ان الاطفال والخدم والخدمين الخادون اى المصاحب قبل ذوات
 الخدم هي التي تنزل منزلها مقابل المسافحة وهي التي تجاهر بالزنا وقيل المسافحة المذمومة وذوات الخدم
 التي تنزل بواحد وكانت العرب تقيب لا اعلان بالزنى ولا تعيب اتخاذ الاخذ ان ثم رفع الاسلام
 جميع ذلك فقال الله تعالى ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما باطن الثانية عشر فاذا احصى
 قروا حرم محرمة والكسائى بالفتح الممقودة قرب الباقون بعينها والمراد بالاحصان هنا الاسلام روى ذلك
 عن ابن مسعود وابن عمر والنس والاسود بن يزيد وروى بن جبير وسعيد بن جبير وعطاء بن ابراهيم
 النخعي والشعبي السدي ومجوى عن عمر بن الخطاب باسناد منقطع وهو الذي نص عليه الشافعي وبه
 قال الجمهور وقال ابن عباس والوالد ردا ورجاهم وعكرته وطاؤس وسعيد بن جبير الحسن فتاة

كما في قوله تعالى ايضا عفا لها العذاب خفيين وله كبر اسمعجانه في هذه الآية العبيد وهم لاحقون بالامار بطريق القياس وكما يكون على الامار والعبيد نصف الحمد في الزنا كذلك يكون عليهم نصف الحمد في العتف والشرب **الثالثة عشرة** ذللت لمن خشي العنت مستكملة الاشارة بذلك الى محله الامار والعنت الوقوع في الاثم واصلم في اللغة انكس الاظم بعد الجرح فمستعمل في شدة واقترابا عن محله الامار خبركم من كما من اي صبركم خبركم لان كما من يفضي الى ارتفاق الولد وقض من النفس **الرابعة عشرة** يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وبالباطل ما ليس بحق ووجوه ذلك كثيرة ومن الباطل البيوعات التي نهي عنها الشرع الا ان تكون تجارة وتجارة في اللغة عبارة عن المعاوضة وهذا الاستثناء منقطع ما في لكن تجارة صادرة عن تراخي منكم ما في قوله علم او لكن كون تجارة عن تراخي منكم ملا لاكم وانما نص الاستعجاء على التجارة دون سائر انواع المعاملة لكونها اكثرها واغلبها وتعلق التجارة على جزاء الاعمال من امد على وجه الجواز ومنه قوله تعالى بل اذكركم على تجارة تبغيكم من غدا ليلم وقوله يرجون تجارة لن تبور اختلف العلماء في التراضي فقالوا طاعة الله تعالى في التجارة باقتراض الابان بعد عقد البيع او بان يقول احد الصاحبين في الحديث الصحيح البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ويقول احد الصاحبين خسر واليه ذهب جماعة من الصحابة والتابعين وبه قال الشافعي والثوري والاوزاعي والليث وابن عيينة وسحق وغيرهم قال مالك والشافعية تمام البيع بهلن بعقد البيع بالاسنة فيرفع بذلك الخيار واجابوا عن الحديث بالا طاع الله وقد جرى تجارة على التراضي على ان كان تامة وتجارة بالنصب على نهائى فصحته وافا والشوكاني في التمهيد ان المتبر في البيع مجرد التراضي ولو باشارة من قادر على النطق انتهى وقال في شرحه لكونه يرد على ما يدل على الاعتدال بعض اهل العلم من الفاظ مخصوصته وانه لا يجوز البيع بغيره ولا يفيدهم ما ورد في الروايات من نحو بعت منك فانما لا ينكحان البيع يصح بذلك وانما التراضي في كونه لا يصح الا بالبيع الا بالما ولم يرد في ذلك شيء وقد قال تعالى تجارة عن تراب فدل على ان جرد التراضي هو النسيئة ولا يلزم الدلالة على البعوضة اشارة او كناية باي لفظ وقع وعلى انه صفة كان وبالي شارة مفيدة حصل قال مسلم لا يحل للامارة مسلمة الا بطيبة من نفسه فاذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا بيع فيه ذلك انتهى الحاشية مستمرة ولا تقتلوا انفسكم ان الله كان بكم رحيم اي لا يقتل بعضكم ايها المسلمون بعضا الاسباب اثبتة الشرع او لا تقتلوا انفسكم باقتراض المعاصي الموجبة للقتل بان يقتل فيقتل او الراد الذي عن ان يقتل الانسان نفسه حقيقة ولا مانع من حمل الآية على جميع هذه المعاني وما يدل على ذلك احتجاج عمر بن العاص بهاشم بن النخيل بالما والبارحين اجنب في غزاة ذات السلاسل ففر النبي مسلم حجاجه وهو في سبيل الله وسنن النبي عاتود وغيره بالسوا وستة عشرة الرجال قوامون على النساء هذه الجملة مستأنفة شتمت على

بيان العلة التي استحق لها الرجال الزيادة كان قيل كيف استحق الرجال ما حققوا به من الثمار فقال الرجال قوامون على النساء والمواد انهم يقومون بالذبح عنهم كما يقوم احكام والامور بالذبح عن الرعية وهم ايضا يقومون لما يتجمل اليه من النفقة والكسوة والسكنى جاز بصيغة المبالغة في قوله قوامون ليدل على الصلابة في نيل الامور والباقي في قوله بما فضل الله لاسبية والضمير في قوله بعضهم على بعض للرجال والنساء اى بما استحقوا به من الثمرات تفصيل لمدى اياهم عليهم بما فضلهم من كون فيهم اختلاف واسلاطين الاحكام والامور والغزاة وغير ذلك من الامور وبما اففقوا اى بسبب ما اففقوا من احوالهم وما صدر عليهم من موافقة ذلك اى في قوله بما فضل الله من تفيضية المواد ما انفقوه في الانفاق على النساء وبما دفعوه في موافقة من موافقة ذلك اى في قوله بما فضل الله من تفيضية المواد في العقل والدين وقد استدلت جماعة من العلماء بهذه الآية على جواز فسخ النكاح اذ انجز الزوج ونفقة زوجته وكسوتهما وبه قال مالك والشافعي وغيرهما السابعة عشرة واللا في تخافون بشؤونكم هذا خطاب للامراء ان قيل ان خوفهم على بابهم هو ما لا يحدث في القلوب عند حدوث امر كرهه او عند طعن صدوقه قيل المراد بالخوف هنا العذر والنشور العصيان قال ابن فارس يقال نشرت المرأة استصعبت على زوجها ونشرت عليها عليها اذا اضربها ولجأها فخطوهم اى ذكرهم من با وجب الله عليهم من الطاعة وحسن العشرة وقبولهم ودرهمهم والهجر وهن في المضاجع يقال جبره اى تباعدته والمضاجع جمع مضجع وهو محل الاضطجاع اى تباعدها عن مضاجعتهم ولانها خلون تحت ما جعلونه عليكم حال الاضطجاع من ثياب قيل هو ان يوليها ثوبا عند الاضطجاع وقيل هو كناية عن كل ما عاين وقيل لا يبيت معه في البيت الذي يطبع فيه واضموا من اى ضربا غير سرج ولا شارب في ظاهر النظم القراني انه يجوز للزوج ان يفعل جميع هذه الامور عند مخافة النشور وقيل انه لا يجوز الا بعد عدم تاثير الوعظ فان اثر الوعظ لم ينقل الى الهجر وان كفاه الهجر لم ينقل الى الضرب فان اطاعتكم كما يجب وتركن النشور فلا تتبعوا عليهم سبيلا اى لا تتبعوا من شئ مما يكسر من القول ولا فعل قيل المعنى لا تكلفوهم الحب لكونه لا يغفل تحت اختيار من الثامنة عشرة وان خفت شقاق بينهما فابعدوا احكاما من اهلها وحكما من اهلها اصل الشقاق ان كل واحد منهما يأخذ شقا غير شق صاحبه اى ناحية غير ناحية واهل الشقاق الى الطرف لاجرا يجرى المفعول به قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يارسارق الليلة اهل الدار والخطاب للامراء والحاكم الضمير في قوله بينهما للزوجين لانه قد تقدم ذكر ما يدل عليهما وهو ذكر الرجال والنساء في بقية الى الزوجين حكما يحكم بينهما ممن يصلح لذلك عقلا ودينا وانصافا وانما انصاف الله سبحانه هو ان يحكم بين اهل الزوجين لانما اتوا بحرفة احوالهما واذالم يوجد بين اهل الزوجين من

يصلح لكل منهما كان الحكمان من غيرهم وهذا إذا اكل ارمها ولم يتبين من هو السي منها قلنا اذا عرف السي فاذن
 لصاحبه المصلحة منه وعلى الحكمين ان يسيعا في اصلاح ذات البين جهدهما فان قدر احدى ذلك عملا صالحا
 اعياها اصلاح حالها ورايا التفريق بينهما جاز لهما ذلك من دون امر من الحاكم في البلد ولا توكيل بالفرقة
 من الزوجين وبه قال مالك والاذاعي وحق وهو روى عن عثمان وعلي وابن عباس الشعبي والغنمي القشيري
 وحكايا بن كثير عن الجمهور قالوا لان الله قال فابعثوا حكما من اهلها وهذا نص من الله سبحانه
 انها قاضيان لا وكيلان ولا شاهدان وقال الكوفيون وعطاء بن زيد والحسن هو احدث في الشأحي
 ان التفريق هو الى الامام او الى الحاكم في البلد لا اليهما مالم يوكهما الزوجان او بايهما الامام والحاكم لانها لان
 شاهدان فليس اليهما التفريق وبه شدالي هذا قوله تعالى ان يريدن اى الحكمين اصلاحا بين الزوجين
 يوفق الله بينهما اى يوفق الموافقة بين الزوجين حتى يعود الى الالة حسن العشرة وعنى المودة فلو
 نيتها الصلح الحال بين الزوجين وقيل ان الضمير في قوله يوفق الله بينهما الحكمين كما في قوله ان يريد
 اى يوفق الله بين الحكمين في اثناء كلمتهما وحصول مقصودهما وقيل كلا الضميرين للزوجين اى ان يريد
 اصلاح ما بينهما من الشقاق اوقع الله تعالى بينهما الالة والوفاق واذا اختلفا حكمان لم ينفذ حكمهما ولا يقيم
 قبول قولهما بالامانات التاسعة عشرة وبالله والدين احسانا مصدر فضل محمد صلى الله عليه واله
 احسانا وقرابن ابى حبلته بالرفع وقد روى ذكر الاحسان الى الوالد بن عبد الامر بعد وفاة النبي صلى الله عليه واله
 علي عليه السلام وشكركم لى ولوالديك فامر سبحانه بان يشكرا معه وبذى القربى اى صاحب القرابة
 وهو من يطعم اطباق اسم القرى عليه وان كان بعيدا والبتاحى والمسكين قد تقدم تفسيرهما معنى
 احسنوا بذى القرى الى اخيهما هو مذكور في هذه الآية وانجار فى القرية والمراد من يصدق عليه سمي الجوار
 مع كون داه بعيدة وفي ذلك دليل على تميز الجوار بالاحسان ليمر سوا كانت الديار متقاربة او متباعدة
 وعلى ان الجوار حرمته مرفوعة ما سول بها وفيه روى عن الحسن ان الجوار خصوص بالملاقاة ودون بين وبينه
 حائل او يخص بالقرية ودون البعيد وقيل المراد بقوله والجوار الجنب هنا هو الغريب وقيل هو الابن
 الذى لا قرابة بينه وبين التجار له وقرأ الاش والفضل والجوار الجنب بفتح الجيم وسكون النون اى الجنب
 وهو الناحية والشدة الانقشاع الناس جنب والاحتراب وقيل المراد بالجوار ذى القرى مسلم وبالله
 الجنب اليهودى والنصرانى وقد اختلف اهل العلم في المقدار الذى عليه يصدق سمي الجوار وينتبه نصا
 الحق فروى عن الاوزاعي والحسن الى ان حد معين وراس كل ناحية وروى عن الزهري نحوه قيل
 من سمع اقامة الصلوة وقيل اذا جتمتا محلة وقيل من سمع النداء والاولى ان يسمع في معنى الجوار
 الى الشرح فان وجد فيه ما يقتضى بيانه وان يكون جارا الى حد كذا من الدور او من مسافة الارض كان
 العمل عليه تعيينا وان لم يوجد يرجع الى معناه لغة كما عرفت ولم يأت في الشرع ما يفيد ان الجوار هو الذى بينه

بين جاره مقدار كذا ولا ورد في لغة العرب ايضا ما يفيد ذلك بل المراد بالجار في اللغة الجار و يطلق
على حان قال في القاموس الجار المجاور الذي اجرت من ان تعلم والبحر المستبحر والشرى في التجارة
وزوج المرأة وهي جارتها وخرج المرأة وما قرب من المنازل والاست كالجارة والمقاسم والمخلف والظاهر
انتهى وقال القرطبي في تفسيره وروى ان جلا جارا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما في ثلثة محلة قوم وان اقربهم
التي جوارا شديدا في اذى فيبعث النبي صلى الله عليه وسلم اباه وعمره عليا رضي الله عنهم فيجرون على الجوارب الساجدة
ان اربعين ذراعا جارا ولا يدخل الخبة من لا يامن جاره بوائقة انتهى قال الشوكاني ولو ثبت هذا لكان خنيا
عن غيره ولكنه رواه كماري من غير عز ولا الى احد كتب الحديث المعروفة وهو وان كان اماما في علم الرواية
فلا تقوم الحجة بما يرويه غيره سند ذكره ولا نقل عن كتاب مشهور ولا سيما وهو يذكر الواهبيات كغيرها كما يفصل
في تذكرته انتهى اقول هذا الحديث بلفظ اخره الطبراني كما ذكر في التعريب والترتيب وروى السيوطي
في جامع الصغير الجوار يعون دارا اخرجه البهقي عن عائشة قال المناوي في شرحه وروى عن عائشة وهما
جيران الجار بعين دارا وكلاهما ضعيف والمعروف للرسول الذي اخرجه ابو داود وكذا نقل عن السيوطي ثم
قال ولقطر مل الي داود وحس الجوار يعون دارا كذا وكذا وكذا واشارة قدما وبيننا وخلفا قال الزكشي
سند صحيح وقال ابن حجر جاراتها ورواه ابو يعلى عن ابيه مرفوعا باللفظ المذكور لكن قال ابن حجر في
سند عبد السلام منكر الحديث فيلحظ وقد ورد في القرآن ما يدل على ان المساكنة في مدينة مجاورة قال
تعالى لمن لم ينه المنافقون الى قوله ثم لا يجاورونك فيها الا قليلا فعل اجتماعهم في المدينة مجاورة
ولما الاعراف في سمي الجوار في مختلف باختلاف لهما ولا يصح حمل القرآن على اعراف متعارفة وهم طائفتان
شواضعة والصاحب بالجنب قيل هو الرفيق في السفر قال ابن عباس وسعيد بن جبير وعكرمة بن عمار
والضحاك وقال علي وابن مسعود وابن ابي ليلى هو الزوجة وقال ابن جريح هو الذي يصحبك يترك
ربا ونفك لا يعبدان تناول الآية جميع ما في هذه الاقوال مع زيادة عليها وهو كل من صدق عليه
انه صاحب بالجنب اى يحبك كمن يقف بجانبك في تحصيل علم او معاناة او مباينة فحارة او فوكك
وابن السبيل قال مجاهد هو الذي يختار لك مالا والسبيل الطريق فنسب المسافر اليه ورواه عليه لونه
ايه فالاولى تفسيره من هو على سفر فان على القيم ان يحسن اليه وقيل هو النقطع وقيل هو الضيف حسنوا
الى ما مكلت ايمانكم احسانا وهم العبيد والاماء وقد امل النبي صلى الله عليه وسلم بطعمون مما يطعمون ما لكم وليسون
مما يطعمون قد ورد مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في روالدين وفي صلته القرابة وفي الاحسان الى اليتامى
وفي الاحسان الى الجار وفي القيام بما يحتاج اليك حاويث كثيرة قد اشتملت عليها كتب السنة
لا حاجة بنا الى هنا الموقفة عشرة من يا ايها الذين امنوا اجل الخطاب خاصا بالمتقين
لانهم الذين كانوا يقرءون الصلوة حال السكر واما الكفايهم فبقية من يسكاري ولا في سكرى كالكفاي

الصلاة قال بل اللغة ان قيل لا تقرب بفتح الواو كان مستحباً لا تسليط للفعل انما كان اضم والواو كان متبوعاً
 لا تدوم منه والرواية التي عن التسليط بالصلاة غشياً لها وبه قال جماعة من المفسرين واليه ذهب ابو حنيفة
 وقال آخرون للرواية موضع الصلاة وبه قال الشافعي وعلى هذا فلا بد من تقدير مضاف ويقوى هذا قوله لا
 الا عابري سبيل وقالت طائفة للرواية الصلاة وهو منها ما لا يتم كما في حديثه لا يا تون السبي الا للصلاة و
 لا يصلون الا بغيره فكما انما لا يمين وانتم سكارى البهية في محل النصب على الحال فيكون سكران
 مثل سكراني جميع سكران وقوله الضمى سكر في جميع السنين وهو كسيرة سكران وقوله الاش سكرى كسرى كسرة
 مفردة وقد ذهب كاذبة العلماء الى ان للرواية المسكينة سكرانهم الا الضحاك فانه قال للرواية سكر النوم لم
 يعن بها الخمر واخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال انما سكر عبد بن حميد وابو داود والترمذي
 وحسنه والنسائي وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم واحكامهم وسحق في المختارة عن علي بن ابى طالب
 عليه السلام قال من شرب لنا بعد الرحمن طعاما فادعانا وسقانا من الخمر فاخذت الخمر منا وحضرت الصلاة
 وقضى فاني فقرأت قل ايها الكافرون اعبدوا تقبذون ونحن نعبدوا تقبذون فاستل بعد هذه الآية
 واخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن النضر عن عبد الرحمن واخرج ابن المنذر عن عكرمة في الآية قال
 تركت في ابى بكر وعمر علي وعبد الرحمن بن عوف وسعد صنع لهم علي رضي الله عنه طعاما وشربا فاكلوا
 وشربوا ثم صلى بهم المغرب فقروا قل ايها الكافرون حتى تمنى فقال ليس لي دين ليس لكم دين فتركوا
 وهذا سبب نزول الآية به ينفرد ما يخالف الصواب من هذه الاقوال حتى تعلموا ما تقولون باذعان
 النبي من قربان الصلاة في حال السكر حتى يزيل عنكم اثر السكر وتعلموا ما تقولون فان السكران لا يعلم
 ما يقولون وقد ترك هذا من قال ان طلاق السكران لا يقع لان هذا الم يعلم ما يقول انتهى القصد وقال
 عثمان بن عفان وابن عباس طائوس وعطاء قال القاسم وربيعة وهو قول الليث بن سعد وسحق في
 والترمذي واختره الطحاوي وقال اجمع العلماء على ان طلاق المعتوه لا يجوز والسكران معتوه كالمسوس في اجابة
 طائفة وقبح طلاقه وهو محكم عن عمر بن الخطاب ومعاوية وجماعة من التابعين وهو قول ابى حنيفة والشافعي
 والاذاعي واختلف قول الشافعي في ذلك قال مالك يلزمه الطلاق والقعود في الجراح والعقل والميزان
 الكفاح والبيع ولا جنباً عطف على محل الجملة الحالية وهي قوله وانتم سكارى جنب لا يوثق ولا يثني
 ولا يجمع لانه ملحق بالمصدر كالبعد والقرب قال الفراري قال جنب الرجل وجنب من الجنابة وقيل يجمع
 الجنب في لغة على جناب مثل شق واعناق وطلب والطاب الا عابري سبيل استثناء ومفح في
 لا تقربوا في حال من الاحوال الا في حال عجز السبيل للرواية بها السفر ويكون محل هذا الاستثناء المفح
 النصب على الحال من ضمير لا تقربوا بعد تعديده بالحال الثانية وهي قوله ولا جنباً لا بالحال الا في حال
 قوله وانتم سكارى فتصير المعنى لا تقربوا للصلاة حال كونكم جنباً الاحال السفر فانه يجوز لكم ان تعلموا بانهم

وهذا قول علي بن عباس بن جبير ومجاهد والحكم وغيرهم قالوا لا يصح لاحد ان يقرب المصلاة وهو جنب
 الا بعد الاعتسالة بالسافر فان تيم لان الماء قد يعدم في السفر لا في الحضر فان الغالبية لا يعدم
 وقال ابن مسعود ومكرته والنخعي ومجربون دينار ومالك الشافعي عابره السبيل هو المجتاز في السجدة وهو مردود
 عن ابن عباس فيكون معنى الآية على هذا لا تقربوا مواضع المصلاة وهي للمساجد في حال الجنابة الا ان يكونوا
 مجتازين فيها من جانب الى جانب وفي القول الاول قوة من جهة كون المصلاة فيها بقية على معناها
 الحقيقي وضعف من جهة ما في نخل عابره السبيل على المسافر وان معناها ان يقرب المصلاة عند عدم الماء
 بالتيم فان هذا الحكم يكون في الحاضر اذا عدم الماء كما يكون في المسافر وفي القول الثاني قوة من جهة عدم
 التكليف في معنى قوله الاعابر سبيل وضعف من جهة كل المصلاة على مواضعها وبالحجامة فالحال الماء
 اعني قوله وانتم سكارى تقوى بقاء المصلاة على معناها الحقيقي من دون تقدير بوضايف كذلك سبب
 نزول الآية يقوى ذلك وقوله الاعابر سبيل تقوى تقدير المضاعف لا تقربوا مواضع المصلاة
 ويمكن ان يقال ان بعض قبيد النبي اعني لا تقربوا وهو قوله وانتم سكارى يدل على ان المراد مواضع
 المصلاة ولا مانع من امتثال كل واحد منهما مع قيده الدال عليه ويكون ذلك بمنزلة نسيين بتقيد كل
 منهما بتقيده وهما لا تقربوا المصلاة التي هي ذات الاذكار والاركان وانتم سكارى ولا تقربوا مواضع المصلاة
 حال كونكم جنبا الاحال عبورك في السجدة من جانب الى جانب ونهاية ما يقال في هذا ان من اجمع بين الحقيقة
 والحجاز وهو جائز تباديل مشهور وقال ابن جرير بعد حكايته للقولين والاولى قول من قال لا ينبا
 الاعابر سبيل المجتاز في طريق فيه ذلك انه قد بين حكم المسافر اذا عدم الماء وهو جنب في قوله
 وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احدكم من الخائط او لمستم النساء فلو تجردوا ما فوتهموا اصعبا لطيبا
 فكان معلوما بذلك اي ان قوله ولا جنبا الاعابر سبيل حتى تغتسلوا لو كان معنيا بالسافر لم يكن
 لاعادة ذكره في قوله وان كنتم مرضى او على سفر معنا مضموم وقد مضى ذكره قبل ذلك فاذا كان كذلك
 كذلك فتاويل الآية يا ايها الذين امنوا لا تقربوا المساجد المصلاة مصلين فيها وانتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا تقربوا ايضا جنبا حتى تغتسلوا الاعابر سبيل قال عابره السبيل المجتاز
 حرا وطلقا يقال منه عبرت هذا الطريق فانما عبره عبرا عبورا ومنه قيل عبر فلان المنهرا اذا قطعه جازوا
 قال ابن كثير وهذا الذي نصوه يعني ابن جرير هو قول الجمهور وهو الظاهر من الآية انتهى حتى تغتسلوا
 فاية للنهي عن قربان المصلاة او مواضعها حال الجنابة والمعنى لا تقربوا بحال الجنابة حتى تغتسلوا
 عبوركم السبيل وان كنتم مرضى المرض عبارة عن خروج البدن عن حد الاعتدال والاعتقاد
 الى الاعوجاج والشذوذ وهو على ضربين كثير وليسير والمراد بهما ان يخاف على نفسه التلف والضرر
 باستعمال الماء وكان ضعيفا في بدنه لا يقدر على الوصول الى موضع الماء وروي عن الحسن انه يتطهر

وان تات وهذا باطل ينفذ قوله واجعل عليكم في الدين من حرج وقوله لا تقبلوا انفسكم وقوله يريد ان يثبت
او على سفر في جوار التيمم من صدق عليه اسم السباذ والخلاف مبسوط في كتب الفقه وقوله سبب التيمم
التي لا يشترط ان يكون بمنزلة قوله لا بد من ذلك وقد اجمع العلماء على جواز التيمم للسباذ والخلاف
في المحاضر قد سبب مالك واصحابه وابو حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة في الحضر والسفر وقال الشافعي لا يجوز للتيمم
الصحيح ان يتيمم الا ان يخاف السلف او جاء احد منكم من الغائط هو المكان المنخفض اجمع سنة
كناية عن الحديث والجمع الغيطان والاعواط وكانت العرب يقصد هذا الصنف من المواضع لقضاء
الحاجة تستر عن اعيان الناس ثم سمي الحديث الخارج من الانسان غائطا توسعا ويدخل في الغائط جميع
المحاذات النافضة للموضوء ولا يستعمل النساء وهو قرارة نافع وابن كثير وابو عمرو وعاصم وابن عامر
وقر حنيفة والكسائي يستعمل قبل المراء بما في القرائن الجماع وقيل المراء بطلاق المباشرة وقيل اي جميع اللزج
جميعا وقال محمد بن زيد الاول في اللغة ان يكون الاستم بمعنى قبلته ونحوه والمستم بمعنى خشيتهم واختلف
العلماء في معنى ذلك على اقول فقالت فرقة الملازمة هنا مختصة باليد دون الجماع قالوا والجنب
لا سبيل له الى التيمم بل يقتل او يدعى الصلوة حتى يجي الماء وقد روى هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود
قال ابن عبد البر لم يقل بقوله لما في هذا احد من فقهاء الامصار من اهل اللوى وحلة الانا وانتم وايضا
الاحاديث الصحيحة تدفعه وتبركه كحديث عمار وعمران بن حصين وابي ذر في تيمم الجنب وقالت طائفة
هو الجماع كما في قوله ثم طلقتموه من قبل ان تمسوهن وقوله وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن
وهو مروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي بن كعب وابن عباس مجاهد وطائفة الحسن بن سعيد بن عيسى
بن جبير والشعبي قتادة ومقاتل بن حيان وابي حنيفة وقال لك الملازمة الجماع تيمم والملازمة التيمم لا بد من
لمسها بغير شهوة فلا وضوء به قال احمد وسمي وقال الشافعي اذا انقضى الرجل ثبتي من بدنه الى بدن المرأة
سواء كان باليد او بغيرها من اعضا الجسد انتقضت به الطهارة والافلا حكاة القرطبي عن ابن مسعود
وابن عمر والنزيدي وربيعة وقال الا نراعي اذا كان التمس باليد انتقض الطهارة وان كان بغير اليد لم ينتقض
لقوله تعالى فمسوه بايديهم وقد استجوا الحج ترغم كل طائفة ان يجبرها تدل على ان الملازمة المذكورة
في الآية هي ما ذهب اليه وعلى فرض انها ظاهرة في الجماع فقد ثبتت القراءة المروية عن حنيفة والكسائي
بلفظ الاستم وهي محتلة بالاشك ولا شبهة ومع الاحتمال فلا تقوم الحجة بالاحتتم من هذا الحكم نعم بالبلوى و
ثبتت بالتحليلات العام فلا يحل اشارة بمحتل قد وقع النزاع في مضمونه اذا عرفت انها قد ثبتت السنة
الصحيحة بوجوب التيمم على من احتجب ولم يجي الماء فكان الجنب داخل بهذا الدليل على فرض عدم
دخوله فاستثنى في ذلك ولما وجوب الوضوء والتيمم على من لمس المرأة بيده او بشئ من بدنه
فلا يصح القول به عند الملازمة بالآية لما عرفت من الاحتمال اما ما استدلوا به من ان هذا لا يدل

فقال يا رسول الله تقول في رجل نسي امرأة لا يعرفها وليس لآتي الرجل من امراته شيئا الا قد اقام منها
غيره ان لم يحيا معها فاتل ما مثل اتم الصلوة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات
ذلك ذكرى للذاكرين اخبرنا احمد والترمذي والنسائي من حديث معاذ قالوا فامر به بالوضوء ولأيس
المرأة ولم يحيا معها ولا يخافك انه لا دلالة لهذا الحديث على حمل التشرع فان النبي صلى الله عليه وآله امره بالوضوء
ليأتي بالصلوة التي ذكرها الله سبحانه في هذه الآية اذ الصلوة الا بوضوء وايضا فالحديث منتقطع لانه من رواية
ابن ابي ليلى عن معاذ ولم يلقه واذا عرفت هذا فالاصل البرائة عن هذا الحكم فلا يثبت الا بلبس خالص
عن الشوائب الموجبة لغسوه عن الحجوة وايضا قد ثبت عن عائشة من طرق انما قالت كان النبي صلى الله عليه وآله
يتوضئ ثم يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ وقد روى في الحديث بالفاظ مختلفة رواه احمد وابن ابي شيبة
والبوداؤد والنسائي وابن ماجه وما قبل من انه من رواية جبيب بن ابي ثابت عن عروة عن عائشة
ولم يسمع من عروة فقد رواه احمد في مسنده من حديث هشام بن عروة عن ابي يعين عن عائشة ورواه
ابن جرير من حديث ليث عن عطاء عن عائشة ورواه احمد ايضا والبوداؤد والنسائي من حديث
ابي روق الهمداني عن ابراهيم التيمي عن عائشة ورواه ايضا ابن جرير من حديث ام سلمة ورواه ايضا
من حديث زينب السميت ولفظ حديث ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقبلها وهو صائم ولا يفطر
ولا يحدث وضوء ولفظ حديث زينب السميت ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقبل ثم يصلي ولا يتوضأ ورواه احمد
عن زينب السميت عن عائشة فلهذا وجدنا اهل هذا القيد ان كان اجبا الى صبح ما قدمناه من كونها بعد الشرط وهو
المرض والسفر والجئي من الغائط ولا تستمسك ان كان في الليل على ان المرض والسفر والجئي لا يشترط الا بلبس
مع وجود العبدسين من عدم الماء فلا يجوز للمريض ان يتييم الا اذا لم يجد الماء ولا يجوز للمسافر ان يتييم الا
اذا لم يجد ماء ولكنه يشك على هذا ان الصحيح كالمريض اذا لم يجد الماء فلا يزين فائدة في التخصيص على المرض
والسفر فقبل وجب التخصيص عليهما ان المريض مغلظة للعجز عن الوصول الى الماء وكذلك المسافر عدم الماء
حقه غالب وان كان راجعا الى الصوتين الاخيرتين اني قوله او جاء احدكم من الغائط او لا تيمم النساء
كما قال بعض المفسرين كان في اشكال وهو ان من صدق عليه اسم المريض او انما فرج لا يتييم وان كان
واحدا للماء وقادرا على استعماله فتدبر ان يرجع هذا القيد الى الآخرين مع كونه مستبدا في الاولين لندرة كثرة
فيها وانت خبير بان هذا الكلام ساقط وتوجيهه بار و قال مالك ومن تابعد ذكر الماء في السفر في
شرط التيمم اعتبارا بالثعلب فليس لم يجد الماء بخلاف الحاضر فان الغالب وجوده فلذلك لم ينص اليه
سبحانه عليه انتهى وانما يظهر ان المرض مجزوءة للتيمم وان كان الماء موجودا اذا كان يتصرف بآتقائه
في الحال او في المال ولا يغير خشية التلف فالتيمم يقول يديا يدك اليسرى ولا يريكم العسر
ويقول واجعل عليكم في الدين من حرج والنبي صلى الله عليه وآله يقول الدين يسر ويقول بسروا ولا تقسروا

وقال قتادة قتلهم الله ويقول بمرت بالشهيرة السحرة فاذا قلنا ان قبيد عدم وجوب الماء ولو لم يجمع
كان وجوب التيميم على المريض هو انه يجوز له التيميم والماء حاضر وجوبه واذا كان استعماله بضره فيكون اعتبار
ذلك التيميم في حقه واذا كان استعماله لا يضره فان في مجرد المرض مع عدم الضرر استعمال الماء ما يكون
لعجزه عن التيميم لانه لم يضره بمرض فوجبه ضعف واما وجوب التيميم على المسافر فلا شك ان الضرر في السفر
منظنة لاعواز الماء في بعض البقاع ودون بعض فتيهوا التيميم لغة القصد ثم كثر استعماله في كل مكان حتى
صاح التيميم مسح الوجه واليدين بالتراب وقال ابن النباري في قوله لم يضره الرجل معناه قد مسح التراب
على وجهه ونه اخطأ المعنى الملقب بالمعنى الشرعي فان العرب لا تعرف التيميم بمعنى الوجه واليدين وانما هو
معنى شرعي فقط وظاهر الامر الوجوب وهو مجمع على ذلك والاعاديت في هذا الباب كثيرة وتفاصيل التيميم
وصفاته مبينة في السنة المطبوعة ومثالات اهل العلم مدونة في كتب الفقه صحيح اهو وجه الارض سواء
كان عليه تراب او لم يكن قال الخليل وابن الاعرابي والزجاج قال الزجاج لا علم فيه خلافا بين اهل الفقه
قال الله تعالى واتالي اهل المدن ما عليها صعيدا جرزا اى ارضا غليظة لا تينبت شيئا وقال تعالى
فصص صعيدا زلقا واما سمي صعيدا لانه نهاية ما يصعد اليه من الارض وجمع الصعدي صعديات وتختلف
اهل العلم فيما يجزى التيميم فقال مالك البوصيفة والثوري والطبري انه يجزى بوجه الارض كله ترابا كان
او رمل او حجارة وحلوا قوله طيبا على الظاهر الذي ليس بنجس وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه لا يجزى
التيميم الا بالتراب فقط ويستدلوا بقوله صعيدا زلقا اى ترابا امس طيبا وكذلك استدلوا بقوله طيبا
قالوا والطيب التراب الذي يثبت وقد تنوع في معنى الطيب فقبيل الظاهر كما تقدم قبيل المنبت
كما هنا وقيل الخلال التحصيل لا يقوم بالجمعة ولم يوجد في الشيء الذي تيممه الاماني في الكتاب العزيز فكان
ما قاله الاولون لكن ثبت في صحيح مسلم من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الناس ثلثا جعلت صفوفا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الارض كلها سجدا وجعلت ترابها لنا
طهورا فان لم يجد الماء وفي لفظه جعل ترابها لنا طهورا اذا لم يجد الماء وفي لفظه جعل ترابها لنا طهورا وهذا
مبين لعنى الصعيد المذكور في الآية ان يخصص العموم او يقتيد لاطلاقه ولو يدركنا حكمه ابن فارس عن
كتاب الخليل تيمم بالصعيد اى اخذ من قنبره اتمى الحجر الصلد لاغبار عليه فامسح اوجوهكم
وايديكم بالمسح مطلقا يتناول المسح بضرته او بضرته وتينا وال مسح الى المرفقين وال رغبين
وقد بينت استنباطا شافيا وقد جمع الشوكاني بين ما ورد في المسح بضرته وبضرته وما ورد في المسح
الى المرفقين وال رغبين في شرحه للفتوى وغيره من موفاته بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والاصل
ان احاديث الضرثنين لا تخلو جميع طرقها من مقال او صحت كان الاخذ بها مستغنيا عما فيها من
الزيادة فالحن الوقوف والعمل على ما في الصحيحين من حديث عمال يقتصر على ضرته واحدة حتى تصح وثبتت

على ذلك التقدير ثبوت الحجة والعشرون ان الله بامر كبره ان يقرر الامانة على
اهلها ثم الآية من اعمات الآيات التي تليها على كثير من احكام المشرع لان الخطاب ان الخطاب
يشمل جميع الناس في جميع اللغات وقد روي عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لو لاقى المسلمين والاولى الامر وروى على سبب لا ينافي ما فيها من العموم فالاعتبار بالعموم لا ينافي
الاختصاص السبب كما تقرر في الاصول بل قال الواحدي جميع المسلمين على ذلك وقد روي في
هذا الخطاب ودخول اولينا يجب عليهم تادية بالدين من اللغات وروى في الاحكام
ويذكر غيرهم من الناس في الخطاب فيجب عليهم تادية بالدين من اللغات التحريم في المشهادات والقبول
ومن قال في عموم هذا الخطاب لبرون عازب ابن مسعود وابن عباس بن ابي بن كعب واحتجوا به بنور
المفسرين ومنهم من جردوا على ان اللغات هي اللغات من وقتها الى ايامها الا بالبراهين والفتاوى كما قال الشيخ
واللغات جميع امانته هي مصدر بمعنى المفعول واذا حكمته بين الناس ان يحكموا بالعدل
في فصل الحكمة على ما في كتاب السند سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبراهين والحجج فان ذلك ليس من الحق
في شيء الا ان لم يوجد دليل على الحكم في كتاب ولا في سنة رسول فلا باس بنا جردا والبراهين من الحكم
الذي يعلم حكم الله سبحانه وما هو اقرب الى الحق عند عدم وجود النص اما الحكم الذي لا يدري بحكم الله
رسوله ولا بما هو اقرب اليهما فلا يدري ما هو العدل لانه لا يقبل الحجج او اجابته ففضلنا من ان يحكم بهما
عباد الله قد افاض الامام الرباني محمد بن علي الشوكاني في مختصره حيث قال في كتاب القضاء انما يصلح
قضاء من كان مجتهدا مشهورا عن اصول الناس عادلا في القضية حكمها بالسنة انتهى وقال في شرح
الما كونه انما يصلح قضاء من كان مجتهدا فلهما في الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وما الله
ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب السنة من الاحكام ولا يعرف ذلك الا بمعرفة الله
المقلد انما يعرف قول الله من حجة وبهذا لا يحكم ما اراه الله الا من كان مجتهدا الا من كان مقلدا
فما اراه الله شيئا بل اراه انما يختار لنفسه وما يدل على اعتبار الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار والذي في الجنة فوجع الحق ففقدناه وجعل عرف الحق
وجاء في الحكم فهو في النار وجعل قضا للناس على كل من في النار اخر حبان ما جده والبوداد والناس في النار
والما كونه صحيح وقد روي عن جبر طرفة في جرد مفروجه الدلالة انه لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا واما المقلد
فهو يحكم بما قال الله ولا يدري الحق هو ام باطل فهو القاضي الذي قضا للناس على كل من هو قاضي
النار ومن لا دولة على شراط الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون انما
والناس مقنون ولا يحكم بما انزل الله الا من عرف التبريل وانما دليل على ذلك حديث معاذ
لما بعثه صلى الله عليه وآله وسلم الى اليمن فقال لم تقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال

فان لم يجز قال فبالإجماع وهو حديث مشهور قد بينت طرقه ومن خرجني بحجتي فقل معلوم ان المقلد
لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى لم يل لايدي بان الحكم موجود في الكتاب السنة فيقضي به
او ليس بوجوده فيجهد برأيه فاذا ادعى المقلد انه يحكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه للاعتراض به بانه لا يقر
كتابا ولا سنة فاذا زعم انه حكم برأيه فقد اقر على نفسه بانه حكم بالباطل لغو انتهي كلامه يزيد تلك فتة
وشرحا ما قال السيد العلامة بدر المنة القس محمد بن اسمعيل بن صلاح المامير رضي الله عنه في السجل
شرح بلوغ المرام في شرح حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم
فاجتهد ثم اصاب فلا اجران فاذا حكم واجتهد ثم اخطا فلا اجر متفق عليه بالنص الحديث من ابد العجز
بان الحكم عند الله في كل قضية واحد من قد يصيب من اعمل فكره ويتبع اخلاقيه وقد استدل تعالى بحسب
الاجران الاجرا الاجتهاد واجرا الاصابة والذي لاجرا واحدا من اجتهد فاطل او فلا اجر الاجتهاد واستدلوا
بالحديث علي بن ابي طالب ان يكون الحكم مجتهدا قال الشافعي يعني القاضي المغربي صاحب الجبل التمام
شرح بلوغ المرام وغيره وهو تمكن من اخذ الاحكام من الاولاد الشرعية قال ولكنه لا يغير وجوده بل كونه
بالكلية ومع تغذره فمن شرط ان يكون مقلدا مجتهدا في نهيه بامه من شرطه ان يحقق اصول
امامة اولته ونيزل احكامه عليها فيما لم يجد منصوصا من نهيه بامه انتهي قلت لا يخفى ما في الكلام
من البطالان وان تطابق عليه النعمان وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا ارشاد
النقاد الى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن فيه وما ارى هذه الدعوى التي تطالبقت عليها لانظار الامم
كفران نعمته الله عليهم فانهم اعني المدعين لهذه الدعوى والمقرين لما مجتهدون يعرف احكام
سمى الاولاد ما يمكن بها الاستنباط ما لم يكن قد عرفه كتاب بن رسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم على
مكة ولا ابو موسى الاشعري قاضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ولا حاز بن جيل قاضي فيها وعامد عليها
ولا شيخ قاضي عمر وعلى رضي الله عنهما على الكوفة ويدل لذلك قول الشافعي من شرطه اي المقلدان
يكون مجتهدا في نهيه بامه وان يحقق اصوله واولته فان هذا هو الاجتهاد والذي حكم عليه بدونه
بالكلية وسماه تعذرا فاعلم اجل هذا المقلدان ما مكتاب مدونة رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا على ما به
وتتبع نصوص الكتاب السنة عوضا عن تتبع نصوص امارة المعانيات كلها الفاظ والة على سنان فسلما
استبدل بالفاظ الامامة بواحيها الفاظ الشارع وما فيها ونزل الاحكام عليها اذ لم يجد نصا شرعا في
عن تنزيها على نهيه بامه فيما لم يجد منصوصا تا بعد لقد استبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير
من معرفة الكتاب السنة الى معرفة كلام شيوخه والاصحاب لعنهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم من العلوم
يقينا ان كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرب الى الاقمام وادنى الى الاصابة بلوغ المرام فان بلغ
الكلام بالاجماع واخذ به في الاموال والاسماع واقره بالفهم والانتفاء لانك اذا اطلعت

ومن لاحتظ له في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هي كانهما منا
واعلامهم كاحلامنا اذ لو كانت الافهام شفاقة تفتا وتاليستقط سعد فهم العبارات الالهيّة والا حاديث النبويّة
لما كنّا متكافئين ولا موزنين ولا نزيدين لاجتهادوا ولا تقليدا اما الاول فلاحالته واما الثاني فلاننا لا نقلده
حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز تصحيحهم بانه
لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الغم الذي غمنا به هذا الدليل لغمهم بخبر من الاول من كثير وتيسر
على ان قد شهد المصطفى صلى الله عليه وسلم بان ياتي من بعده من جوافقه كمن في عصوه وادعى انكاحه حيث
قال فرب يبلغ افقه من سابع وفي لفظه ادعى لمن سابع والكلام قدوة فيناه حقه في الرسالت المذكورة ان
كلام السبل قد بسطت القول في ذلك في رسالتني في الاسوة الحسنة بالسنة الثانية والعشرين
يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول طاعة الله عز وجل هي امثال او امره ونواهي
وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم هي فيما امر به ونهى عشقنا الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين امر الله تعالى بطاعة
وطاعة رسوله واعاد الفعل علما بان طاعة الرسول يجب استطلاعا لمن غير عرض مامره على الكتاب
بل اذا امرت طاعة مطلقا سواء كان مامره في الكتاب او لم يكن فيه فانما هو في الكتاب وشك فيه
ولم يامر طاعة اولي الامر استقلال بل خذت الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول اذنا باننا نعلم بطاعتهم
تبعنا طاعة الرسول فمن امنهم بطاعة الرسول وجبت طاعته ومن امر بخلاف ما جاء به الرسول فلا صلح
ولا طاعة كما صح عنه صلى الله عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال في ولاية الامور من امرهم بمعصية الله فلا صلح
له ولا طاعة انتهى واولي الامر منكم بعد الله سبحانه والقضاة والولاة اذ حكموا بين الناس ان يقيموا
بالعدل ولحق امر الناس بطاعتهم جهنا واولوا الامر هم الائمة والسلاطين والقضاة وكل من كان له
ولاية شرعية لا ولاية طاغوتية والمراد طاعتهم فيما امر به ونهى من معصية الله فلا طاعة لمخلوق
في معصية الله كما ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال جابر بن عبد الله وجابه وحسن البصري في الولاية
وعطاء ابن ابي براح وابن عباس مع الامام احمد في احدى الروايتين عنهما ان اولي الامر هم اهل القرآن والعلم
وبه قال مالك والضحاک وروى عن جابر بنهم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وقال ابن كيسان جابر بن عبد الله
والراجح للقول الاول فالاشوكاني وقال الحافظ ابن القيم رحمه في اعلام الموقعين تحت هذه الآية
والتحقيق ان الامر انما يطاعون اذ امروا بمقتضى العلم فطاعتهم تبع طاعة العلماء وان الطاعة انما
تكون في المعروف وراوية العلم فكما ان طاعة العلماء تبع طاعة الرسول فطاعة الامراء تبع طاعة
العلماء ولما كان قيامهم بامامهم بطاعة العلماء والامراء وكان الناس كلهم لهم تبعان صلح اهل
بصلاح اثنين انما اتفاد به فسادا وفسادا كما قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف مشفقان
من اناس اذ صلحوا صلح الناس اذ افسدوا فسد الناس قيل من هم قال الملوك والامراء

رايت الذنوب تبيت القلوب في وقد يورث الذل او يانهك وتركها لذنوب حياة القلوب في وفي نفسك
عصيانا في وهل اتقوا الدين الامم الملك في واحبار سود ورجالنا في انهي كلامه وقد اخرج البخاري في
غيرهما عن ابن عباس في قوله هذا قال تزلزلت في عبد الله بن عباس بن قيس بن عدي اذ بعث النبي
صلى الله عليه وسلم في سرية وقصته مع رفته قال ابن القيم وقد اخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن الذين ارادوا دخول النار لما امرهم
بمخولها انهم لم يدخلوها لما خرجوا منها مع انهم لما كانوا يدخلونها طاعة لاسيرهم فلما ان ذلك اجب عليهم
وكن لما قصر وافي الاجتهاد وبادروا الى طاعة من امر في مصيبة الله وحملوا على الامم بالطاعة بالمعروف
الامر صلى الله عليه وسلم وادعوا علم من دينه اذ قلنا فلا تفقر وافي الاجتهاد وادعوا على تعذيب النفس والملك من غير
نقبت في موضعين من ذلك طاعة الله ورسوله ام لا فلما اظن من اطاع غيري في صريح مخالفة بعث الله برسوله
انتهى واخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم عن عطاء في الآية قال طاعة الله والرسول تبلغ الكتاب
والسنة واولى الامر حكم قال اولى الفقه والعلم ويعلم انه لا يصح استدلال العقيدة بهذه الآية لان المراد بها الآية
كما ثبت عن غير واحد ولو سلم ارادة العلماء فلما علم ايضا كالاته والامر واشرطه بعد مخالفة طاعة الآية
كما سلف مع ان العلماء ارشدوا الى ترك التقليد كما روي عن الائمة الاربعة وغيرهم ولو فرضنا ان في العلماء
من يرشد الى تقليده لكان يرشد الى العصية فلما طاعة لم يميزه بالنص بل هذه الآية دالة على ان الكتاب سنة
مقدمان على القياس والرأي مطلقا فلا يجوز ترك العمل بهما ولا تخصيصهما بالقياس جليا كان او خفيا ومن
وجوه الدلالة ان قوله اطيعوا الله واطيعوا الرسول امر بطاعة الكتاب والسنة وهذا الامر مطلق ثبت
وجوب متابعتها مطلقا سواء حصل قياس بعارضها او خصصها او لم يحصل منها ان كل طاعة لا تستلزم
على قول الاكثرين فقولنا ان تنازعهم صريح في عدم جواز العدول الى القياس الا عند نقضه ان الاصول كلها
ذلك من تأخير ذكره عنها في الآية وكذا في قصته معاذ ومنها ان سبب لعن ابليس ليس في نص الفصل ليجوز
بالكلية بل لما خص نفسه من ذلك العموم بقياس منها ان القرآن مقطوع المتين بشيئة بالتواتر والقياس
ستلغون من جميع الجهات والمقطوع راجع على المتلغون ومنها ان قوله تعالى ومن لم يحكم بما انزلنا
فادلكم هم الظالمون نص صريح في اننا لا وجدنا عموم الكتاب حاصلا في الواو فلو حكمنا بالقياس
انه يلزم الدخول تحت هذا العموم وكذا المتقدم بين يدي الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم من لو انتم فلك
وتمام القول في هذه المسئلة في تفسيرنا فتح البيان في تلخيص المسائل فان تنازع العلماء في المجازية والنسخ في
كان كل واحد يخرج حجة الآخر ويحذو بالمراد الاختلاف والجماعة وفيه دليل على ان اهل الايمان قد تنازعوا
في بعض الاحكام ولا يخرجون بذلك عن الايمان قال في اعلام الموقعين وقد تنازع الصحابة في كثير
من مسائل الاحكام وهم سادات المؤمنين واكمل الائمة ايمانا ولكن بعد الله لم يتنازعوا في مسئلة واحدة
من مسائل الاسماء والعصاف والافعال بل كلهم على انبياء ما نطق به الكتاب السنة كلمة واحدة

اولهم الى اخرهم لم يشوبوا تاويله ولم يحرفوا عن مواعدها تبديلا ولم يبدوا الشيء منها البطالا ولا ضروا اليها
امثالا ولم يدفعوا في صدورهم اوجازا ولم يقل احد منهم بحجب حرفا عن حقها كقوله صلى الله عليه وسلم
بالقبول للتسليم وقابلوا بالايان والتظيم وجعلوا الامر فيها امرا واحدا واجرهم على حسن واحد
ولم يفتعلوا كما فعل اهل الاهواء والبدع حيث جعلوا باعضيين واقروا ببعضها وانكروا البعض من غير
فرق بين مع ان اللازم لهم فيها انكروه كاللازم فيها اقروا به واشتبوه والمقصود ان اهل الايمان يخرجون
من انهم في بعض مسائل الاحكام من حقيقة الايمان اذ اوردوا ما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما شرط عليهم
بقوله فردوه الى الله والرسول ان كنتم تومنون بالله واليوم الآخر ولا تريد ان الحكم المعلق على شرط في
عند انتفاء في شيء نكته في سياق الشرط تترك كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين وقدره وعلانيه
وخصيه ولو لم يكن في كتاب الله وستة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيا لم يامر بالرد اليه
المتنع ان يامر تعالى بالرد عند التراجع الى من لا يوجد عنده فصل النزاع قال المشوكاني ظاهر قوله في شيء
يتناول امور الدين والدنيا ولكنه لما قال فردوه الى الله والرسول عيّن بان الشيء المتنازع فيه
مختص بامور الدين دون امور الدنيا والرد الى الله هو الرد الى كتابه العزيز والرد الى الرسول هو الرد
الى سنة المطهرة بعد موته واما في حياته فالرد الى رسوله هذا معنى الرد اليه كما قيل معنى الرد ان يقولوا الله
اعلم وهو قول ساقط وتفسيره بالرد وليس الرد في هذه الآية الا الرد المذكور في قوله تعالى ولوردوه الى الرسول
والى اولى الامر منهم لعلم الذين يستنبطونه منهم حتى وقال ابن القيم ان الناس اجمعون الرد الى الله سبحانه
هو الرد الى كتابه والرد الى الرسول هو الرد اليه نفسه في حياته والى سنته بعد وفاته وان جعل في الرد من
موجبات الايمان ولو اريد فاذا انتفى هذا الرد انتفى الايمان ضرورة انتفاء المسلم ومن الانتفاء لازمه ولا يما
التلازم بين هذين الامرين فانه من الطرفين وكل منهما يتنفي بانتفاء الآخر ثم اخبرهم ان هذا الرد خير لهم
وان عاقبته حسن عاقبته حتى وقال في فتح القدير قوله ان كسفه قوم منون بالله في دليل على ان
هذا الرد مقرر على التنازعين وان شان من يؤمن بالله واليوم الآخر والاشارة بقوله ذلك الى الرد
المأمور به خير لكم واحسن تدابيرا اى مرجح من الاول الى قول الى كذا اى صلاية المعنى ان
ذلك خير لكم حسن مرجح خير من البعد بخير ان يكون المعنى ان الرد حسن تدابيرا ساقيا ويحكم الذي صرحتم
اليه عند التنازع انتهى وهذه الآية الكريمة تضمن في وجوب الاتباع واصل من اصول دنا القابلة لذلك
اجتبه جميع من السلف واختلف على ذلك والكلام فيها يطول تركناه خشية الاطالة ومن شاء الاطلاع
عليها فليرجع الى امثال كتاب اعلام الموقعين وغيره في توضيح الحق من الباطل والله التوفيق
الثالث والعشرون واذا جاء حكم امر من الامن او الخوف اذا عوبه اذاع الشيء
واذاعه اذاعه اشره وهو لا يجرى جماعه من شعبة المسلمين كانوا اذاعوا شيئا من المسلمين

تتمية الحق لغير المسلمين وقتل عدوهم او في خوف نحوهم بنية المسلمين قبل ان يفتشوه وهم يظنون انه لا شيء عليهم في ذلك ولو سددت الى الرسول والى اولى الامر منهم وهم اهل العلم والعقول الراجحة الذين هم حجون اليهم في امورهم وادبهم لولاة عليهم لعله الذي بين يديهم من هذه الميمنة التي يخرجونها بعد برهم وصحة عقولهم والمعنى انهم لو تركوا الا نواعه للمخاض حتى يكون النبي صلى الله عليه واله الذي يذيعها او يكون اولوا الامر بهم الذين يقولون ذلك لانهم يعلمون بما ينبغي ان يفشى وما ينبغي ان يكتم لكان حسن والاستنباط ماخوذ من استنبطت الماء اذا خرجته والنبط الماء المستنبط اول ما يخرج من ماء البئر عند حفرة ما قيل ان هولاء الضعفة كانوا يسمعون ارجاءات المنافقين على المسلمين فيذيعونها فيحصل بذلك للفسدة اخرج عبد بن حميد وسلم وابن ابى حاتم عن طريق ابن عباس عن عمر بن الخطاب قال لما اعتزل النبي صلى الله عليه واله نساءه فتمت على بابا بسيرة فوجدت الناس يخرجون بالخصا ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه واله نساءه فتمت على بابا بسيرة فناديت باعلى صوتي لم يطلق نساءه وترلت فبه الآتي فكنيت انا استنبطت ذلك الامر

المرابطة والعشرون واذا اجتمع فيه التحية فغلبت من حيث وصلها الدعاء بالحياة والتحية لسلام وهذا المعنى هو المراد منها وشكوه قوله تعالى واذا جاءوك حييكم بالمحيي بانه الله والى هذا ذهب جماعة المفسرين وروى عن مالك ان المراد بالتحية هنا تسميت العاظم قال اصحاب حبيفة التحية هنا البتة لقوله تعالى اوردها ولا يكن ردا لسلام بعينيهما فاسد لا ينبغي الالتفات اليه والمراد بقوله التحية جالس منها ان يري في الجواب على ما قاله المبتدئ بالتحية فاذا قال المبتدئ السلام عليكم قال الجيب عليكم السلام ورحمة الله واذا قال المبتدئ لفظا ترا والجيب على جملة ما جاء بالمبتدئ لفظا او انفاطخه وبركاته ورضائته وتحياته قال القطبي اجمع العلماء على ان الارجاء بالسلام من مغرب فيما ورد في فضته لقوله فيموا وظاهر للمراو جوب والمراد بقوله اوردها الاقتصار على مثل لفظ المبتدئ بان يقول ابن عليكم السلام في مقابلة السلام عليكم وظاهر الآية الكريمة انه لو رد عليه قبل ما سلم به انه لا يفي وحله الفقهاء على ان الكل فقط واختلفوا اذ اردوا واحد من جماعة بل يجرى او لا يذهب مالك والشافعي الى الاخرين وذهب لكونيون الى انه لا يجرى عن غيره ويرد عليهم حديث علي عن النبي صلى الله عليه واله قال يجرى عن الجماعة اذا اراد ان يسلم احدهم ويجرى عن الجلوس ان يرد واحد منهم اخرج ابو داود وفي اسناده سعيد بن خالد الخزاعي الكوفي وليس به بائس وقد ضعفه بعضهم وقد حسن الحديث ابن عبد البر وقد ورد في السنة المطهرة في تعيين من يشهد بالسلام ومن يفتي التحية ومن لا يفتيها ما يعني عن البسط ما هنا وقد دفنا حصتي شرعا بلوغ المرام

انما مسنة والعشرون وودا والتكفرون هذا الكلام ستانفت تخمين بيان هولاء الثنتين واليضاح انهم يودون ان يكفر المؤمنون كما كفروا وتمنوا ذلك عنادا وغلوفا في الكفر وتماويا في الضلال فالكاف في قوله كما كفرت مصدر محذوف اي كفر وامثل كفرهم احوال كما روى عن سيبويه فتكونون

سواء عطف على قوله كفرون داخل في حكمه فلا تختصوا منهم اولياءه جواب شرط كفرون اى
اذا كان حالهم ما ذكر فلا تختصوا بالجميع والاولياء مراعاة لحال النجى لطبين والافهم انما هو دلي وادنى منهم
ايضا كما في آخر الآية حتى يومنوا ويهاجروا في سبيل الله ويحققوا ايمانهم بالهجرة فان قولوا
من ذلك الهجرة فخذن وهذا اذا قدرتم عليهم واقتلوهم حيث وجدتموه في محل الحرب
فان حكمهم حكم المشركين قتلا واسرا ولا تختصنوا منهم ولما قالوا ولا نصيرا تستنصرون
الا الذين يهتدون من قوله فخذوهم واقتلوهم فقط واما الموالاة فمرام مطلقا لا يجوز بحال فالتنصير
الا الذين يصلون الى قوم ويدخلون في قوم بينكم وبينهم ميثاق بالموارء والحلف فلا تقتلوه
لما بينهم وبينكم عهد وميثاق فان العهد يعلمه هذا المصباح قيل في معنى الآية وقيل الاتصال هنا هو الاتصال
النسب المعنى الا الذين ينتسبون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق قال ابو عبيدة وقد امكن ذلك لابل اعلم عليه
لان النسب لا يمنع من القتل بالاجماع فقد كان بين المسلمين والمشركين النسب لم يمنع ذلك من القتل
وقد اختلفت في هؤلاء القوم الذي كان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ميثاق فبقيهم فريش والذين
يصلون الى فريش بهم بؤمى وقيل ثلث في لبال بن عويمر وسرقة بن حشم وخزيمة بن عامر بن عبد
منات كان بينهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم ميثاق فريش وقيل بنو بكر بن زيد اوجا وكه حصرات
صدورهم عطف على قوله يصلون ودخل في حكم الاستثناء اى الا الذين يصلون الى الذين
جاؤكم ويجوز ان يكون عطف على صفة قوم اى الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق
والذين يصلون الى قوم جاؤكم حصرت اى فصارت صدورهم عن القتل فاستكروا عنه الخطر الضيق
والانقباض قال الفراء وهو اى حصرت صدورهم حال من الضر للفرج في جاؤكم كما تقول جاد فلان
ذهب عقله اى قد ذهب عقله وقال الزجاج هو غير بعيد عن اى جاؤكم ثم اخبر فقال حصرت صدورهم
فعلى هذا يكون حصرت بدلا من جاؤكم وقيل حصرت في موضع مخفض على التعت تقوم وقيل التقدير
اوجاؤكم رجال وقوم حصرت صدورهم وقروا الحسن اوجاؤكم حصرت صدورهم نصبا على الحال يقال
محمربن زيد حصرت صدورهم هو دعا عليهم كما تقول لمن اعد الكافر وضعت بعض المفسرين وقيل
او عني الواو اى وجاؤا حاصرة صدورهم عن ان يقتلوا كما ايقنا تلو قومهم فصارت صدورهم
عن قتال الطافثنين وكرهوا ذلك ولو شاء الله لسلطهم عليكم ابتلاء منه لكم واختيارا
كما قال سبحانه ولتكن لكم مني فاعلم الجاهدين منكم والصابرين وتلوا اخباركم اني صا لكم عقوبة لذكركم
ولكنه سبحانه لم يشاء ذلك قال في قوله من العرب واللام في قوله فلما تلوكم جواب لو على كبري الجواب
اى لو شاء الله لسلطهم ولما تلوكم والفاء للتعقيب فان اعتذروا لكم فلم يقاتلوا كما اى لم يقيموا
لقتالكم والقوا اليكم السلم اى تسلموا لكم وانقادوا فاجعل الله لكم عليهم سبيلا

فلا يحل لكم قتالهم ولا أسرهم ولا حبسهم فإذا استسلموا منع من ذلك غير قتل من هتف بآية القتال
والظاهر كونها محكمة محمولة على المعادين يستجدون آخرين يريدون ان يامنوكم
ويامنوا قومهم فيظرون لكم الاسلام لقومهم الكفر ليامنوا من كلا الطائفتين وبهم قوم من اهل بيت
عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله عنده وعند قومهم قتل من بني قيس بن ثعلبة
في اسد وغطفان كلما سرح والى الفتنة اى دعا به قومهم اليها وطلبوا اشترى قتال المسلمين بالسوا
فيها اى طلبوا فيها فخرجوا الى قومهم وقتلوا المسلمين سبى الارزكاس الاكحاس فان لم يعثروا لوكم
يعنى هؤلاء الذين يريدون ان يامنوكم ويامنوا قومهم ويلقبوا اليكم المسلم اى يستسلمون لكم
ويقبلون في عديكم ويصلحون من قومهم ويلقبوا اليكم يهيم عن قتالكم فخذوهم واقتلوه
حيث تفتتوهم اى حيث وجدتموهم فكنتم منهم واوكلتم الموغورون بكم لصفات جعلنا
لكم عليهم سلطانا مبينا اى حجة واضحة تسلطون بها عليهم وقهرهم بها بسبب ما في قلوبهم
من المرض وما في صدورهم من الدمل من راحهم في الفتنة بالسر على اقل الساس وسته والشؤون
وما كان لمومن هذا النفي هو معنى النفي المقتضى التحريم كقوله تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله
لو كان هذا النفي على معناه لكان خيرا وهو يستلزم صدق فلا يوجد من قتل مومنا قاتل يقتل مومنا
وقيل المعنى ما كان له ذلك في عهد الله وقيل ما كان له ذلك فيما سلف كما ليس له الآن بوجه ثم شئني
منه يستثنى منقطعاً فقال الاخطاء اى ما كان له ان يقتله لبقية لكن ان قتله خطأ فعليه كذا هذا
قول سيدي وانه جاز وقيل يجوز استثناؤه متصل بالمعنى وما ثبت ولا وجد ولا سأل لمومن ان يقتل مومنا
الاخطاء اذ هو مغلوب ميتة وقيل المعنى ولا خطا وقال النحاس لا يعرف ذلك في كلام العرب ولا يصح
في المعنى لان الخطا لا يحصر وقيل المعنى لا ينبغي ان يقتله لعل من العلل الا بالخطا وحده فليكون قوله
منتهى بانه مفعول له يجوز ان يقتص على الحال بالتقدير لا يقتله في حال من الاحوال الا في حال الخطا
يجوز ان يكون صفة لمصدر يحذف اى لا تقتل اخطا ووجه الخطا الكثيره فيجب لها عدم القصد والخطا
اهم من اخطا خطأ او المجهول ومن قتل مومنا خطا بان قصد رمي صيدا مثلاً فاصابه واضر به بالقتل
غالباً كذا قيل فخرى اى فعلية تحرير ساقية مومنة بقتلها كفارة عن قتل الخطا وخبره بالرقبة
جميع الذات واختلاف العلماء في تفسير الرقبة المومنة فقول على التي صلت وعقلت الايمان فلا تجزى
الصغيرة وقيل قال ابن عباس والحسن الشعبي والنخعي وقاعدة وغيرهم وقال عطاء بن ابي رباح انها تجزى
الصغيرة المولودة بين مسلمين وقال جماعة منهم مالك والشافعي يجزى كل من حكم له بوجوب الصلوة
عليه ان مات ولا يجزى في قول جمهور العلماء اى ولا مقعد ولا اشل ولا يجزى عند اكثر الاعرج الاعور
قال مالك الا ان يكون عرجاً شديداً ولا يجزى عند اكثرهم المجنون وفي المقام تفاصيل طولية مذكرة

في علم القروع ودية مسلمة الى اهله الدية ما يعطى عوضا عن دم المقتول الى ورثة والسلسلة الدنوة
المودعة والابل المراد بهم الورثة واجناس المدينة وتفاصيلها قد بينتها الستة المطبوعة الا ان يصدقوا
اي الا ان تصديق اهل المقتول على القاتل بالدية يسمى العفو عنه مصادقة ترفيها فيه فان كان القاتل
من قوم عدو وكلمهم وهم الكفار المحرمون وهو ممن فخر يد رقبته مومنة وهذه سئلة الكون
الذي يقتله المسلمون في بلاد الكفار الذين كان منهم ثم سلم ولم يهاجروهم فليظنوا انه لم يسلم وانها
على من توسل دية على قاتل على تحريم رقبته مومنة واختلفوا في وجوب سقوط الدية لتقيل ان اولياء
القاتل كفار لا حق لهم في الدية وقيل فيه ان هذا الذي هو لم يهاجروته فليقل لقول الله تعالى الذين
امنوا ولم يهاجروا ما لكم من دية ولا بينهم من شيء وقال بعض اهل العلم ان دية واجبة لبيت المال وان كان
من قوم بيتكم وبينهم ميثاق اي موت او مؤبد وقرأ الحس وهو ممن فدية مسلمة اي
تخلي قاتله دية مودعة الى اهله من اهل الاسلام وهم ورثة وتحر يد رقبته مومنة كما تقدم
فمن لم يجد اي الرقبة ولا اتسع باله لشرها فصيام شهرين اي فليصيام شهرين متتابعين
لم يفصل بين يومين من ايام صومهما افطار في نهار فلو افطرا ستا نف هذا قول الجمهور واما الافطار
لفرضه على كالحيض ونحوه فلا يوجب الاستيناف واختلف في الافطار لمرض المريض لم يذكر الله تعالى
الاتقال الى الطعام كانه يارب اخذ الامام الشافعي قوله منسوب على انه مفعول له اي شريح لك
مكتم توبته اي قبول التوبة كما ان منسوب على المصدية اي تاب عليكم توبة وقيل على الحال اي حال كونه ذاك التوبة
كائنة من الله **السابعة والعشرون** يا ايها الذين امنوا اذا حضر بضع في سبيل الله
هذا متصل بذكر الهاد والقتال والضرب بالسيف في الارض لقول العرب ضربت في الارض اذا سرت
لنجارتها ونفروا وغيرها وتقول ضربت الارض بدون في اذا قصدت تضي حاجته الانسان ومنه قوله
صلحكم بالخروج الرجلان يضربان الغائط فتيقنوا من التمين وهو التامل في قراءة الجملة الاسمية
فانه قرينة تثبت اسن الثبوت واختار القراءة الاولى ابو عبيدة وبها تم قال لا لان من امر التمين فقد
امر بالثبوت وانما خص السفر بالامر بالتمين مع ان التمين والثبوت في امر القتل ايجابا خضرا وسفرا
بلا خلاف لان الحاجة التي هي سبب نزول الآية كانت في السفر ولا تقولوا لمن القى اليكم السلام
واختار ابو عبيد قراءة السلام وقال القائل انظر فقالوا السلام بها شبه لانه بمعنى الانقياد والتسليم
والمراد بها لا تقولوا لمن القى بيده اليكم وسلم فاسلم والسلام كلاهما بمعنى الاستسلام وقيل هما
بمعنى الاسلام اي لا تقولوا لمن القى اليكم الاسلام اي كلفته وهي الشهادة لكنت مؤمنا وقيل هما
بمعنى التسليم الذي تحتها بل للاسلام ولذا ذكره المسلمون عن ان يميلوا ما جابوا بالكافر مما يستدل على
اسلامه ويقولوا انه انما جابوا بذلك فتوزا ولقبته وتروا ابو جعفر ليست مؤمنا من امنته اذا اجرت فتؤمنون

وقد استدل بهذه الآية على أن من قتل كافرا بعد أن قال لا إله إلا الله قتل لأنه قد عصم لهذه الكلمة ومنه
 وما له والهدى وإنما سقط القتل عن من وقع منه ذلك في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم تاروا وعلفوا أن من قتلها
 خوفا من السلاح لا يكون مسلما ولا يصير منه بها معصوما وإنه لا بد من أن يقول هذه الكلمة وهو مطمئن
 غير خائف وفي حكمة الحكم بجلالة الإسلام أنهارا لا نقيا وبأن يقول أنا مسلم وأنا على دينكم لم أعف
 من أن معنى الآية الاستسلام والانقياد وهو يحصل بكل ما يشهر بالسلام من قول أو فعل من
 جملة ذلك كلمة الشهادة وكلمة التسليم فالقولان الآخران في معنى الآية واختلاف تحت القول الأول
 ينتفون عرض الحجة الدنيا الجملة في محل نصب على الحال أي لا تقولوا تلك المقالة ما باليقينية
 على أن يكون النفي راجعا إلى القيد والتقييد لا إلى القيد فقط ونحو متاع الحياة الدنيا عرضا لأنه حارن
 زائل غير ثابت قال أبو عبيدة يقال جميع متاع الحياة الدنيا عرض لفتح الواو وأما العرض يسكون
 الواو فهو ما سوى الدائري والدائم فكل عرض بالسكون عرض بالفتح وليس كل عرض بالفتح عرضا بالسكون
 وفي كتاب العين العرض ما ينل من الدنيا ومنه قوله تعالى تريدون عرض الدنيا ومجوه عرض وفي الجمل من
 فارس والعرض ما يتعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا ما كان فيها من مال قتل أو كثر والعرض
 من الاثبات ما كان غير فقد فعند الله هو لتعليل النفي أي عند الله ما هو محال للمؤمن ودون ذلك ما هو
 مغاير كشيء تغتمونهما يستقنون بها عن قتل من قد أسلم والقادوا غنائم ما له كذلك كنتم
 من قبل أي كنتم كفارا ففقتن وما كنتم تحلمون بكلمة الشهادة أو كذلك كنتم من قبل تخفون ما كنتم
 قومكم فاعلى نفسكم حتى من الله عليكم بأمره ودينه فاطرهم الايمان واعلمتم به الشانته والقرآن
 لا يستوي القاعدون ومن المؤمنين التقاوت بين درجات من تودع من الجهاد من غير عنه ودرجات
 من جاهد في سبيل الله بجاهه ونفسه وان كان معلوما ضرورة لكن اراوا مسجونا بهذا الاعيان شديط
 المجاهدين ليغيبوا وتبليت القاعدون ليا لغوا غير قروا اهل الكوفة والوعر وابن كثير بالرفع على انه
 وصف للقاعدون كالمقال الفخش لانهم لا يقصد بهم قوم باعياهم نصاروا كالنكرة فجاز وصفهم بغير
 وقرروا بوجوه بكسر الواو على انه وصف للمؤمنين وقرروا اهل الحرمين لفتح الواو على الاستثناء من القاعدون
 اوس المؤمنين أي الاولي الضرر فانهم يستودون مع المجاهدين ويجوز أن يكون منقيا على الحال
 من القاعدون أي لا يستوي القاعدون الاصحاء في حال صحتهم وجازت الحال منهم لان لفظهم لفظ الصحة
 قال العلماء اهل الضرر هم اهل الاعذار لانها اخرت بهم حتى منعهم عن الجهاد وظاهر نظم القرآن أن من سب
 يعطى مثل اجر المجاهد وقيل يعطى لجره من غير تضعيف فيه فضلا عما به بالتضعيف لاجل البشارة قال الطبري
 والاول اصح ان شاء الله تعالى للمؤيد الصحيح في ذلك ان بالمدينة رجالا ما قطعهم واديا ولا ستم سيرا
 الا كانوا معكم اولئك قوم همسهم العذر قال وفي هذا المعنى ما ورد في الخبر ان من مرض العذر قال تعالى

الكتبوا العبدى ما كان يعلم في الصحة الى ان يبرأوا قبضه الى الجهاد ون في سبيل الله باموالهم
وانفسهم فضل الله المجاهدين باموالهم وانفسهم على القاعد بن درجه هذا بيان لما
بين الفريقين من التفاضل المضمون من ذكر عدم استواء اجماله المراد منها غير اولى الضرر حمله المطلق
على المقيد وقال بن درجه وقال فيما بعد درجات فقال قوم التفصل بالدرجة ثم الدرجات انما هو
مباينة وبيان وتاكيد وقال آخرون فضل السد المجاهدين على القاعد بن من اولى الضرر بدرجة واحدة
وفضل السد المجاهدين على القاعد بن من غير اولى الضرر بدرجات قال ابن جريح والسدى وغيرهما قيل ان
معنى درجه علموا اى اعلا ذكروهم ورفعهم بالثناء والمدح ودرجه منقبه على التمييز والمصدرية لو قوسا
موقع الموقوس التفصيل اى فضل الله لفضيلة او على تنوع الخافض او على الخاليع من المجاهدين اعني في
درجة وكلها مقبول اول لقوله وعد قدم عليه لافادة القصر اى كل واحد من المجاهدين والقاعد بن
وعده الله المحسن اى المشوبة وهى الجنة قال قتادة **الثاسعة والعشرون** **وان المثلث**
ارض الله واسعة فتهاجروا فيها فاولئك ما واهم جهنم وساءت مصيرا
قيل المراد بهذه الارض المدينة والاى العموم اعتبار اليوم الملفظ لا بخصوص السبب كما هو الحق فياد
بالارض كل بقعة من تقاع الارض تصلح للهجرة اليها ويراد بالارض المذكورة فى الآية الاولى كل ارض
ينبغي الهجرة منها الا المستضعفين جهنم ثلثا من الضمير فى ما واهم قيل جهنم ثلثا من الضمير لعمد خول المستضعفين فى
الموصول ضميره من الرجال والنساء والولدان متعلق بمحذوف اى كائنين منهم والارواح المستضعفين من الرجال والنساء
ونحوهم والولدان كعيش بن ابى ربيعة وسلمة بن شاهق انما ذكر الولدان مع عدم التكليف لعمق الباقى فى الهجرة
وايهام انما تجب هتطاعا غير المكلف فكيف من كان مكلفا قيل اراد بالولدان المراهقين والمالك لا يستطيع
حملة الصفة للمستضعفين والرجال والنساء والولدان او حال من الضمير فى المستضعفين
قيل الصلة لفظ عام لانواع اسباب التخلص اى لا يجدون حيلة ولا طريقا الى ذلك ولا يستحسن
سبيلا وقيل السبيل سبيل المدينة وقد استدلل بهذه الآية على ان الهجرة واجبة على كل من كان
بدار الشرك او بدار يعل فيها بما على مدجها اذا كان قادرا على الهجرة ولم يكن من المستضعفين
لما فى نزه الآية من العموم وان كان السبب خاصا كما تقدم وظاهر ما عدم الفرق بين مكان ومكان
وزمان وزمان وقد ورد فى الهجرة احاديث ذكرنا ما فى جواب سوال من الهجرة اليوم من ارض الهند
فليخرج وروى ما يدل على انه لا الهجرة بعد الفتح وقد اوضحنا ما هو الحق فى شرحنا على بلوغ المرام فليخرج اليه
الثلاثون واذا ضربت فى الارض شريع فى بيان كيفية الصلوة عند الضرورات من السفر
ولقاء العدو والمطر والمرض وفيه تأكيد لغزمية المهاجر على الهجرة وترغيب له فيها لما فيه من تخفيف
المؤنة اى اذا سافر ثم اتى مسافرة كانت كما يفيد الاطلاق فليس عليك جهنم اى وزر وحرقه فى

ان تقصروا من الصلوة فيه ليل على ان القصر ليس بواجب واليه ذهب الجمهور وذهب القليل
الى انه واجب ومنهم عمر بن عبد العزيز والكونيون والقاضي سميع وحماد بن سليمان وهو مروي
عن مالك واستدلوا بحديث عائشة الثابت في الصحيح فرضت الصلوة كعتين كعتين فزديت في
الحضر واقرت في السفر ولا يقيح في ذلك مخالفتها لما روت فاعلم على الرواية الثابتة عن رسول الله
صلعم وشبه حديث يعلى بن امية قال سالت عمر بن الخطاب قلت ليس عليكم جناح ان تقصروا عن الصلوة
ان خفتم ان يقتلكم الذين كفروا وقد امن الناس فقال عمر محبت مما محبت منه فسالت رسول الله
صلعم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته اخبرنا احمد بن محمد واهل السنن في ظاهر
قوله فاقبلوا صدقته ان القصر واجب ان خفتم ان يقتلكم الذين كفروا واطاهر هذا الشوط
ان القصر لا يجوز في السفر الا مع خوف الفتنة من الكافرين لاعم الاسن لكنه قد تقر بالسنة ان النبي
قصر مع الاسن كما عرفت فاقصر مع الخوف ثابت بالكتاب والقصر مع الاسن ثابت بالسنة وهو مروي
الشوط لا يتوي على معارضة ما تواتر عنه مسلم من القصر مع الاسن وقد قيل ان هذا الشوط يخرج مخرج الغالب
لان الغالب على المسلمين اذ ذاك القصر لخوف في الاسفار ولما قال يعلى بن امية لعمري انما كانوا يقيمون
وفي قراءة الى ان تقصروا من الصلوة ان يقتلكم يسقطون ختم والمعنى على هذه القراءة كراهة ان
الذين كفروا وذهب جماعة من اهل العلم الى ان هذه الآية انما هي مبيحة للقصر في السفر لئلا يفتنوا
فمن كان آمنا فلا تقصر له وذهب آخرون الى ان قوله ان خفتم ليس متصل بما قبله وان الكلام عنده
قوله من الصلوة ثم فتخ فقال ان خفتم ان يقتلكم الذين كفروا فاقصروا لم يأمروا بصلوة الخوف وذهب
قوم الى ان ذكر الخوف منسوخ بالسنة وهي حديث عمر الذي قد مرنا ذكره وما ورد في مناه الحواشي
والثلاثون واذا كنت فيهم فخطب رسول الله صلعم لمن بعده من اهل الامر حكمه
كما هو معروف في الاصول وشبه قوله تعالى قد من اولهم صدقة ونحوه والى هذا ذهب جمهور العلما
وشذ ابو يوسف وسميع بن علية فقال لا تصل في صلوة الخوف بعد النبي صلعم لان هذا الخطب خاص
برسول الله صلعم قال لا يلحق غيره به لانه من النبي العلياء وهذا مروي عنه انما رآه الله اتباع
رسوله والثاسي به وقد قال صلعم صلوا كما اتيتموني هلي والصحابة رضى الله عنهم اعرف بعلى القرين
وقد صلوا بعد موتة في غير مرة كما ذكركم معروف ومعنى فاقصروا لهم الصلوة ابدت اقامتها كقوله
واذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وقوله واذا قرأت القرآن فاستغفروا بعد فلتعظموا ثقتة
منهم معكم يعني بعد ان تجلس على القعتين طائفة تقف بازاء العدو وطائفة منهم تقوم معكم
في الصلوة وليأخذوا السلحتهم اى الطائفة التي تصلى معه وقال ابن عباس الضمير راجع الى
الطائفة الاولى بازاء العدو لان المصلية لا تحارب والاوّل انظر لان الطائفة القائمة بازاء العدو

لا بد ان تكون قائمة بالسلحتها وانما يحتاج الى الامر بذلك من كان في الصلوة لانه ليقن ان ذلك ممنوع منه حال الصلوة فامره السدان يكون اخذ السلاح في غير وارضع له وليس المراء الاخذ باليد بل المراء ان يكونوا حاملين لسلحهم ليقنا ولو هو من قرب اذا احتاجوا اليه وليكون ذلك قطع لربا عدوهم من كان فرصة فيهم وجوز الزجاج والنحاس ان يكون ذلك امر اللطائفين جميعا لانه اربب للعدو وقد اوجب اخذ السلاح في هذه الصلوة اهل النظام محلا للامر على الوجوب وذهب ابو حنيفة الى ان المصلين لا يحملون سلاح وان ذلك يبطل الصلوة وهو مدفوع بما في هذه الآية وبما في الاحاديث الصحيحة كما اخذنا ذلك مع بيان كيفيات تلك الصلوة الثابتة في شرحي الدرر ومسك الختام فاذا سجد واي القائمون في الصلوة فليكونوا اي الطائفة الثامنة بازاء العدو من ولا تحك اي من ورا المصلين يحتمل ان يكون المعنى فاذا سجد المصلون سجدتموا الركعة بغير السجود وعن جميع الركعة وعن جميع الصلوة فليكونوا من وراكم اي فليصرفوا الجهر الى مقابل العدو للحراسة ولتات طائفة اخرى لم يصلوا وهي القائمة في مقابله العدو لم تقص فليصلوا معك على الصفقة التي كانت عليها طائفة الاولى وليأخذوا اي هذه الطائفة الاخرى حذرهم واسلحتهم زيادة التوسية للطائفة الاخرى باخذها مع اخذ السلام قيل جهان هذه المرة فظنة لوقوف الكفرة على كون الطائفة القائمة مع النبي صلى الله عليه وسلم في شغل شغل واما في المرة الاولى فربما يظنونهم قائمين للحرب وقيل لان العدو لا يؤخر قصده من هذا الوقت لانه اخر الصلوة والسلاح ما يقع بالمرعن نفسه في الحرب ولم يبين في الآية الكريمة كم يصل كل طائفة من الطائفتين وقد وردت صلوة الخوف في التماسطرة على نما مختلفة وصفات متعددة وكلها صحيحة مجزئة من فعل واحدة منها فقد فعل امر به ومن ذهب من العلماء الى احتيا صفة دون غيرها فقد ابعد عن الصلوة وارضع هذا الشوكاني في شرحه للفتاوى وغيره وقد الذين كفروا وتغفلون عن اسلمتكم فمعلم فيميلون عليكم ميلة واحدة هذه الجملة تتضمنه للعلل التي لا جملها امرهم بسجدة واحدة واخذ السلاح اي ودوا غفلتكم عن اخذ السلاح وعن اخذ الصلوة الى مقصودهم وبنوا لوافتهم فيشدن عليكم شدة واحدة والاشعة ما يتبع به في الحرب من الزاد والراحلة ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم فخص لهم سجدة في وضع السلاح اذا انهم اذى من المطر في حال المرض لانه يصعب مع نهين الامر من حمل السلاح وخذ واحد ركعتين الله اعد للكافرين عذابا مهينا امر باخذ الحذر لئلا ياتيهم العدو على غرة وهم غافلون فاذا قضيت الصلوة اي فرغتم من صلوة الخوف وهو واحد عا في القضاء وشلة فاذا قضيت مناسككم وقوله فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض فاذكروا الله

قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم اي في جميع الاحوال حتى في حال القتال وقد ذهب جمهور العلماء الى ان هذا
 الذكر المأمور به انما هو الصلوة الخوف اي اذا فرغتم من الصلوة فاذا ذكروا الله في هذه الاحوال و
 قيل معنى قوله فاذا قضيت الصلوة الخ اذا سلمتم فصلوا قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم اي ما تقتضيه الحال عند
 بطلان القتال فهي مثل قوله فان فرغتم فجالوا ركبانا فاذا احل الله لنا اي انتم وسكنت قلوبكم والطمأنينة
 سكنوا النفس من الخوف فاقبلوا الصلوة اي فاتوا بالصلوة التي يرضون عنها على الصفة المذكورة
 من الذكر والركان ولا تغفلوا ما امكن فان ذلك انما هو في حال الخوف قيل المعنى في الآية انتم خصوصاً
 ما صلوه في حال المسابقة لانها حالة قلق واترجاج وتفسير في الاذكار والركان وهو مروي عن الشافعي
 والاول ارجح ان الصلوة كانت على المؤمنين حكماً بامور قوله اي محمداً وعيسى فقال في قوله فهو
 موقوف ووقته فهو موقت والمعنى ان الله افترض على عباده الصلوات ولتبدلها عليهم في اوقاتها
 المحمودة لا يجوز لاحد ان ياتي بها في غير ذلك الوقت ولا يجزئهم من نوحها او يسموا يومهم بها والاشارة
 والثلاثون من يشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى يشاق الله انما آتت في قوله انما يشاق الله
 وتبين الهدى ظهوره ما به بحق وبالله بالبين ان الله على ذلك يتم فبعل الشاقة ويتبع غدير
 سبيل المؤمنين في غيرهم هو اجماع عليه من دين الاسلام والتشكك باحكام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كما قال تعالى انما كان قول المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا
 الآية وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالآية وقال عيسى
 قائل يحكمك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت الآية الى غير ذلك قوله ما توفى اجماع
 واليه اتوا من الفضل ونص له جهنم وساعات مصيد وقد استدل جماعة من اهل العلم بهذه
 الآية على حجية الاجماع لقوله ويتبع غير سبيل المؤمنين ولا حجة في ذلك عندي لان امر او غير سبيل المؤمنين
 هنا هو الخروج من دين الاسلام الى غيره كما يفيد اللفظ ويشهد بالسبب فلا يصح على عالم من علماء
 هذه الملة الاسلامية ان يمتد في بعض مسائل دين الاسلام فاذا جهلوا به الى مخالفة من بعصره والتمسك به
 فانما امر السلوك في حيل المؤمنين وهوالدين القويم والملة الحنفية ولم يتبع غير سبيلهم واخرج الترمذي
 والبيهقي في الاسماء والصفات عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجمع الله هذه الامة على الضلالة
 ابداً ولا يجمع على هداية فمن شذت في النار واخرجه ترمذي والبيهقي ايضا عن ابن عباس مرفوعاً
 الثالثة والثلاثون ويستفتونك في النساء قل الله يغتصبكم فيهن سبب نزول الآية
 سؤال قوم من الصحابة عن امر النساء واحكامهن في الميراث وغيره فامر الله نبيه ان يقول لهم الله يغتصبكم
 اي بين لكم ما سألتكم وهذه الآية جميع الى ان تحت بالسوة من امر النساء وكان قد نصت لهم
 احكامهم يعرفونها فاسألوا فضيل لم يدلفيتكم فمنهم وما تبلى عليكم في الكتاب معطوف على قوله

يفتيحكم والمعنى والقرآن الذي يتلى عليكم يفيتكم فيمن والتمسوا في الكتاب في معنى اليتامى قوله وان ختمتم
 انفسكم في اليتامى ويجوز ان يكون قوله ما يتلى معطوفا على انفسكم في قوله يفيتكم المراجع الى الملبت
 لوقوع الفصل من الطوفان المنقبة عليه بالمفعول والجاء والجور ويجوز ان يكون مبتدا في الكتاب خبره على
 ان المراد به اللوح المحفوظ وقيل في اعراب غيرنا ذكرنا ولم نذكره لنضعه وقوله في يتامى النساء على الوجه
 الاول والثاني صلت لقوله يتلى وعلى الوجه الثالث بدل من قوله فيمن اللاقي لا خوف منهن ما كتب
 وفرض لهن من اليراث وغيره وتزويج معطوف على قوله لا تؤمن معطوفا على جملة منقبة قيل وان
 فاعل لقوله من قوله ان تنكحن من قبل ان يكون التقدير ترغبن في ان تنكحن من لهما من ومنه ان يكون التقدير
 وترغبن عن ان تنكحن من لهن قوله والمستضعفين معطوف على يتامى النساء اي ما يتلى عليكم في المستضعفين
 من الولدان وهو قوله فيكم اسدي اولادكم وقد كان بل الجارية لا يورثون النساء ولا امركن مستضعفات الولدان
 وانما يورثون الرجال الثمانية بالقبول واسائر الامور وان تقوموا اليتامى بالقسط معطوف على قوله في
 يتامى النساء والمستضعفين اي وما يتلى عليكم في يتامى النساء وفي المستضعفين وفي ان تقوموا اليتامى
 بالقسط اي العدل ويجوز ان يكون في محل نصب اي ويا مكن ان تقوموا وما تفعلوا من خير في
 حقوق المذكورين اومن شرفه فغيا كفارة فان الله كان به عليما يجازيكم بحسب فعلكم المراجعة
 والشكون وان اهلالة مرفوعة بفعل متعدي فليسوا باجده اي وان خافت امرأة بغني تومت
 ما يحتاج من زوجها وقيل معنى تيقنت وبه خطا من جعلها نشوزا اي ودام النشوز والشرع بها
 ترك المضاجعة والتقشير في النفقة واعراضا عنها بوجهه قال الخاس الفرق بين النشوز والماعز
 ان النشوز التباعد والماعز ان لا يكلمها ولا ياتس بها وظاهر الآية انها تجوز المصاحبة عند مخافة
 نشوز واعراض والاعتبار به يوم اللفظ لا بخصوص السبب والظاهر انه يجوز الاتصال بماي نوع من
 النوع اما باستطاعة الثوبة او بعضها او بعض النفقة او بعض المهر فلا جناح عليهما ان يتصالحا
 بينهما هكذا قرره الجمهور وقره الكوفيون ان يصلحا وقرره الجمهور ولان قاعدة العرب النفل
 اذا كان بين اثنين فصاعدا قيل تصالح الرجلان والقوم للاصلح وصلحا منصوب على انه منهم
 او على انه مصدر مخذوف الزايدا منصوب بفعل مخذوف اي فيصلح حالما صلحا وقيل هو منصوب
 على المفعول الثاني والصلح خبر لفظ عام يقتضي ان الصلح الذي تسكن اليه النفوس ويؤول به الخلاف
 خير على المطلق او خير من الفرقة او من الخصومة والنشوز والاعراض وبه اجملة اعتراضية انما
 والشكون ولان تستطيعوا ان تعدلوا اخر سجاية ينبغي استطاعتهم للعدل بين النساء
 على الوجه الذي لا يسل فيه التبعة لما جبلت به الطباع البشرية من الميل النفس الى هذه دون هذه
 وزيادة هذه في المحبة ونقصان هذه وذلك بحكم الخلقة بحيث لا يملكون قلوبهم ولا يستطيعون

توقيف القسم على التسوية ولهذا كان يقول المصالح للمصدق صلى الله عليه وآله وسلم اللهم هذا قسمي
فيما لا اله الا انت يا اياك روادى بن ابي شيبة واحمد ابو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
عزير اشته واسناد صحيح ولو حرصت على العمل بمنين في الحب فلا تقيموا الى التي تجوزها في القسم
والنفس كما كانوا لا يستطيعون ذلك ولو حرصوا عليه وبالفوا فيه نهائم السخر ومن ان يميلوا الى الميل
لان تركه لك تجنب الجور كل الجور في وهم ودخل تحت طاعتهم فلا يجوز لهم ان يميلوا الى واحد من
عن الاخرى كل الميل كما قال فتدروها الى الاخرى كالمعلقة التي ليست ذات زوج ولا
يشبهها بالشي الذي هو علم غير مستقر على شيء لاني الارض ولا في السماء السادسة والثلاثون
وقد نزل عليك في الكتاب ان خطاب لجميع من اهل اليمان من مؤمن ومنافق لان من اهل
الايان فقد نزل من حيث لم يتصور ان ينزل الله وقيل انه خطاب للمنافقين فقط كما يفيد التشديد في التوضيح
اذا سمعتم آيات الله يتنزه بها وليست هزء بها اي اذا سمعتم الكفر والافتراء بآيات الله تعالى
فلا تقعدوا معها اي مع المشركين ما داموا كذلك حتى يخوضوا في حد يشغرك اي غير حيث
الكفر والافتراء بها والذي انزل الله عليهم في الكتاب هو قوله واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا
فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وهذا كان جماعته بكلمة من الذين في الاسلام يقعدون مع
الشركيين واليهود وحال ختمهم بالقرآن وهم الذين يسمونهم فتنوا عن ذلك قال ابن عباس ومنزل في هذه
الآية كل محدث ومبتدع في الدين الى يوم القيامة وكذا قال الشوكاني في فتح القدير ان في هذه الآية
باعتبار عموم لفظها الذي هو العبد وكون خصوص السبب ليس على اجتناب كل موصف يخوض فيه بل
بما يفيد التخصيص والافتراء والمادة الشرعية كما يقع كثير من اسرار التقليد الذين استبدلوا آراء الرجال
بالكتاب السنة ولم يبق في ايديهم سوى ما قال امامهم من اجل ذلك وقال فلان من اتباعه بكذا واذا
سعى يتدل على تلك المسئلة آية قرآنية او حديث نبوي مسخر وانه لم يرفعوا الى ما قاله راسا ولا بالوجه
بالله وطنوا ان في جوارهم فظلم في طلب شنيع وخالف مذهب امامهم الذي ترويه منزلة معلم الشر لا بل
بالفوا في ذلك حتى جعلوا راية القابل وجهاده الذي هو من منج الحق مائل مقدا على الله تعالى وعلى كتابه
وعلى رسوله فانما الله وانا اليه راجعون ما صنعت هذه المذاهب باهلها والذين انتمت هؤلاء المقلدة اليهم
بما من تعلم فانهم قد صرحوا في مواضعهم بالنهي عن تقليدكم كما اوضحنا ذلك في رسالتنا المسماة بالقول
للمفتين في التقليد وفي مواضعنا المسمى باب الطلب ونسبنا الى الرب لهم انفسا بما علمتنا واجعلنا من
المتقنين بالكتاب والسنة وباعد بيننا وبين آراء الرجال المبنية على اشفاقنا من اربابنا عيسى بن
آدمي انكم اذا مثلتمهم فلعيل للنهي اي انكم اذا فعلتم ذلك ولم تفتهم فانتم مثلهم في الكفر واستتباع
الغلاب وقيل هذه المأثرة ليست في جميع الصفات لكنه انما رسم شبهة بكم الظاهر كما في قول القائل

ع وكل قريش بالقرآن فيعتدي به وبه الآية محكمة عند جميع أهل العلم إلا ما روي عن أبي الحلبي أنه قال
 هي منسوخة بقوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء وهم مردودون من التقوى جنبات
 مجالس هؤلاء الذين يكفرون بآيات الله ويستفزون بها وفي الألفاظ نحو ما قال أهل العلم وهذا يدل
 على أن الرضى بالكفر وكذا من ينشئ به كراهة لفظ الله كان في الألفاظ التسمي أو الرضى به وإن لم يسم
 ولو جلس خوفا وتقيت مع كائنات فظهر ذلك كان العلمون من الأول المسابقة والشكون
 وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا غيرا في يوم القيامة إذا كان المراد بالسبيل النصر القلب
 أو في الدنيا إن كان المراد بالوجه قال ابن عطية قال جميع أهل التأويل إن المراد بذلك يوم القيامة
 قال ابن العربي وهذا ضعيف لعدم فائدة التفرقة بحسبه فلو فهم من توهم أن آخر الكلام يرجع إلى قوله
 يعني قوله فالتفريق بين يوم القيامة وذلك يستلزم فائدة أو يكون تكراراً لمراد بمعنى كلامه وقيل
 المعنى إن الله لا يجعل للكافرين سبيلا على المؤمنين يحوب به ولتتم بالكفاية وينتهي آثارهم في يوم القيامة
 كما في غيره من إعراب الثابت في الصحيح وقيل إنه ينبغي أن لا يجعل للكافرين سبيلا على المؤمنين ما هو ظاهر
 بالحق غير شين بالباطل لا تاركين للنسك كما قال تعالى ما أصابكم من مصيبة فمما كسبت
 أيكم قال ابن العربي وهذا الغيبي جدا وقيل لا يجعل الله تعالى لهم سبيلا أشرفا فإن جسد
 فخلاف الشريعة فإن شريعة الإسلام ظاهرة إلى يوم القيام هذا خلاصتها قال المصنف في هذه الآية هو
 صالحه للاحتجاج بها على كثير من السائل كعدم إرث الكافر من المسلم وعدم ملكة المال المسلم إذا استولى
 عليه وعدم مثل المسلم بالذمى الثامنة والشكون لا يجب الله للبعض بالسوء من العقول
 نفى أحب كفاية عن الغفص قروا بمسود الأمان ظلم على البناء للمجهول وقروا بربكم العلم وابن أبي
 وعضك وابن عباس وابن جبير وعطاء بن السائب على البناء للمعلوم وهو على القراءة الأولى
 استثناء متصل بتقدير يضاف محذوف أي لأجر من لم يقبل أنه على القراءة الأولى أيضا منقطع
 أي لكن من ظلم فإنه لا يجوز أن يظلم فلان مثلا ما خالف أهل العلم في كيفية الجهر بالسوء الذي يجوز
 علمه فمعلوم أن يدعو على من ظلمه قيل لا بأس أن يجهر بالسوء من القول على من ظلمه إن يقول فلان ظلمي أو ظلم
 أو نحو ذلك وقيل منناه لا منكره على أن يجهر بالسوء من القول من كفر أو نحوه فهو مباح والآية على هذا في الأكره
 وكذا قال قطرب قال ويجوز أن يكون على البديل كأنه قال لا يجب له أن يجهر بالسوء الذي لا يجب له أن يظلم
 وانظروا من الآية أنه يجوز لمن ظلم أن يجهز بالسوء الذي يجهز بالسوء في جانب من ظلمه أو يديه أو يديه أو يديه أو يديه
 في الصحيح بل غلط الواجب ظلم من ظلمه وعقوبة ما على القراءة الثانية فالتفتيح نقطع أي لا يظلم من ظلمه أو يديه أو يديه
 فاجهر بالسوء من القول أي من ظلمه من ظلمه وعقوبة ما على القراءة الثانية فالتفتيح نقطع أي لا يظلم من ظلمه أو يديه أو يديه
 من القول لمعنى ظلم فانه يجهز بالسوء ظلمه وعقوبة ما على القراءة الثانية فالتفتيح نقطع أي لا يظلم من ظلمه أو يديه أو يديه

ظلمت يطالبون بالنتهم على من ظلموه وينالون من عرضه وقال الزجاج يجوز ان يكون العني لان
 ظلمت قال سورفانه يعني ان ياخذوا على يديه التاسعة والثلاثون يستفتونك في ذلك
 فيفتيك في الكلالة قد تقدم الكلام في الكلالة ان امره عليك اي ان يملك امره عليك
 كما تقدم في قوله وان امرأة خافت ليس له ولد اما نصف الامر واما ولد ولا وجه يمنع من كونه
 حالا والولد يطلق على الذكر والانثى واقتصر على عدم الولد هنا مع ان عدم الولد ايضا معتبر في
 الكلالة احكاما لا على ظهور ذلك قيل المراد هنا بالولد الابن وهو احدى معني المشترك لان البنات لا
 الاخت وله اخت فلها نصف ما ترك عطف على قوله ليس له ولد والمراد بالاخت هنا اي اخت
 الابوين او اب لاب لان فرضها السدس كما ذكر سابقا وقد ذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين
 ومن بعدهم الى ان الاخوات لابوين او اب حصته للبنات وان لم يكن سهمان وزهير بن عباد
 الى ان الاخوات لا يعصبن البنات واليه ذهب داود والظاهرى وطائفة وقالوا انه لا ميراث للابوين
 الابوين او اب لاب مع البنات واجتهدوا بظاهر هذه الآية فانه جعل عدم الولد المتناول للذكر والانثى تبيانه
 ميراث الاخت وهذا استدلال صحيح لو لم يرد في السنة ما يدل على اثبات ميراث الاخت مع البنات
 ما ثبت في الصحيح ان معاذ قضى على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بنت وخت فحصل للبنات النصف وللخت
 النصف وثبت في الصحيح ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بنت وبنت ابن وخت فحصل للبنات النصف
 ولبنات الابن السدس وللخت الباقي فكانت هذه السنة متقضية لتفسير الولد بالابن ولبنات
 وهو اي الماخ يرثها اي الاخت ان لم يكن لها ولد وذكر ان كان المراد بارث لها حيازته لجميع
 تركته وان كان المراد بخت بارث لها في الجملة اهم من ان يكون كلاهما صحيحا تفسير الولد بالابن تناول
 الذكر والانثى واقتصر سبحانه على نفي الولد فقط مع كون الاب يسقط الاخ ايضا لان المراد بيان سقوط
 الاخ مع الولد فقط هنا واما سقوطه مع الابن فقد تبين بالسنة كما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم
 الفرخص بالها فما بقي فلأولى رجل ذكر والاب اولى من الاخ فان كانتا اي فان كان من اثرت
 بالاخت اثنتين والعطف على الشرطية السابقة والثاني والثالثة وكذلك الجمع في قوله ان كان
 اخوة باعتبار النفر فلما اثنان هاترك الاخ ان لم يكن له ولد كما سلف وما فوق الاثنتين من
 الاخوات يكون لمن الثلثان بالاولى مع ان نزول الآية كان في جابر وقد طعن اخواته
 او تسع وان كانوا اي من يرث بالاخت اخوة اي واخوات تغلب لذكور او فداكتفا ويدل قوله
 رجلا ونساء اي مختلفين ذكورا واناثا فلذلك كونهم مثل خطا لاثنين تقصيا وقت
 اوضحنا الكلام خلافا لاستدلال وترجيحنا في شأن الكلام في اول هذه المسورة خلافا لغيره

سورة المائدة مائة وعشرون آية

قال القرطبي هي مكية بالاجماع فائدة قال ميسرة ان الله سبحانه اتزل في هذه السورة ثمانية عشر
 حكما لم يزل في غير من سور القرآن وهي قوله تعالى والنخلة الى قوله اذا حصل حكم الموت
 انتهى الآية الاولى والى يا ايها الذين آمنوا هذه الآية التي افتتح الله بها هذه السورة الى قوله
 يحكم ما يريد فيها من البلاغة ما يتقاسم عنده القوى البشرية مع شمولها لاحكام حرة منها الوفاة
 ومنها تحليل هيئة الانعام ومنها استئثار ما يستعمل مما لا يحل منها تحريم الصيد على الحرم ومنها ابيات
 الصيد ليس يحرم وقد حكى النقاش ان اصحاب الفيلسوف الكندي قالوا لا يها الحكم على
 لنا مثل هذا القرآن فقال نعم اعمل مثل بعضه فاحجب اياك اكثره فخرج فقال والله ما اقدر على
 هذا حتى فحتم المصحف فخرجت سورة المائة فنطرت فاذا هو قد نطق بالوفاء ونهى عن النكاح
 تحميلا عاما ثم استثنى بعد استئثار ثم اخبر عن قدرته وحكمته في سطرين ولا يفكر ان ياتي بهذا
 بالعقود يقال اوتي وفي قدس بينا اشاعر فقال له اما ابن طوف فقد اوتي في ذمته كما
 وفي بقا من النعم حاوية باله والعقود والعهود واصل العقود الربط واحد العقد يقال عقدت
 فلو يستعمل في الاجسام والمعاني واذا استعمل في المعاني كما هنا فاذا انه شديد الاحكام قوى التوثيق
 قيل المراد بالعقد هي التي عقد الله على عباده والزمهم بها من الاحكام وقيل هي العقود التي يعقدونها
 بينهم من عقود العائلات والا الى شمول الآية للمؤمن جميعا ولا وجه لتخصيص بعضها دون بعض
 قال الزجاج او فوا يعقد الله عليكم او يعقدكم بعضكم على بعض انتهى والعقد الذي يجب الوفاء به
 كتاب الله وسنة رسوله صلوات فان خالفها فهو رد ولا يجب الوفاء به ولا يحل احلته فكذلك هي
 البهية اسم لكل ذي ارج سميت بذلك لاجتماعها من جهة نقص نطقها وفهمها وعقلها ومنه باب بهم
 اى خلق ولين بهم وبهية للشجاع الذي لا يدرى من اين يوتى وعلقته بهية لا يدرى اين طرفا
 والاحكام بهم للابل والبقر والغنم سميت بذلك لما في مشيها من اللين وقيل بهية الانعام
 كالطباع والبرجوش والحوشية وغير ذلك وكاه ابن جبريل الطبري عن قوم وحكاه غيره عن السيد
 والرجوع وتناوة والضحاك قال ابن عطية وهذا قول حسن فذلك ان الاحكام هي الثمانية
 وما انضاف اليها من سائر الحيوانات فقال انعام مجموعة معها وكان المفترض كالاسد وكل ذي ناب
 خارج عن حد الانعام فهية الانعام هي الراعي وذوات الاربع وقيل بهية الانعام ما لم يكن صيدا لان
 الصيد يسمى وحشيا لا بهية وقيل بهية الانعام الاجنة التي تخرج عند الذبح من بطون الانعام فهي
 توكل من دون ذكوة وعلى القول الاول اعني تخصيص الانعام بالابل والبقر والغنم تكون الاضافة
 بيانية ويحق بها ما يحل ما هو خارج عنها بالقياس بل بالنصوص التي في الكتاب لانه كقول الله
 قل لا اجد فيها اذى الى محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة الآية وقوله صلوات يحرم كل ذي ناب

من السبع وخلف بن الطير فانه يدل بمضمونه على ان ما عداه حلال وكذلك سائر النصوص التي اختلفت في
 كما في كتب السنة المطهرة كما يتلى عليك استثناء من قوله احلت لكم بيوت الكهنة الانعام اى بالليل
 ما يتلى عليكم فانه ليس بحلال والتكليف بانفسه المدعى على تحريمه نحو قوله احلت عليكم الميتة الآية وذلك
 عشرة اشياء اولها الميتة واخرها الذبوح على النصب ولحق به ما حوت السنة بتحريمه وهذا الاستثناء
 يمثل ان يكون المراد به اللاتىلى عليكم الان يحتمل ان يكون المراد به في مستقبل الزمان فيدل على
 تاخير البيان عن وقت الحاجة ويمثل الامر من جميعا غير محلي الصيد ذهب البصريون ان قوله هذا
 استثناء اخر من قوله من بيوت الانعام والتقدير احلت لكم بيوت الانعام اللاتىلى عليكم الا الصيد ونعم
 صرحون وقيل الاستثناء الاول من بيوت الانعام والثاني من الاستثناء الاول ورتبان هذا يستلزم
 اباحة الصيد في حال الاحرام لانه مستثنى من المحظور فيكون مباحا وانته حرم في محل نصب على الحال
 ومنه هذا التفسير فاعلم عند من يخبر به بيوت الانعام بالحيوانات الوحشية البرية التي يحل اكلها كانه قال
 احل لكم صيد البر الا في حال الاحرام واما على قول من يحل الاضافة بيانية فالمعنى احلت لكم بيوت الانعام
 حال تحريم الصيد عليكم بخلافكم في الاحرام لكم محتاجين الى ذلك فيكون المراد بهذا التفسير
 عليه تحليل ما عدا ما هو محرم عليكم في تلك الاحوال المراد بالحرم من هو محرم بالجماع والعقود او بها ويسمى محرما
 لكونه يحرم عليه الصيد والطيب والنساء وهكذا وجه تسميته احرم حراما والاحرام حراما لالتصاق
 يا ايها الذين امنوا لا تملوا اشياء الله جمع شيعة على وزن فعيلة قال ابن الفارس ويقال لا تملوا
 شعارة وهو حسن ومنه الاشعار للمدى والشاعر العالم واحد ما شعروا به في المواضع التي قد شعرت
 بالعلامات قيل المراد بها هنا جميع مناسك الحج وقيل الصفا والمروة والمنى والبدن والمنى على ذن
 القولين لا تملوا هذه الامور بان يقع الاخلال بشئ منها او بان تقوموا منها او بمن من ادوا فعلا ذكره
 سبحانه النبي عن ان يملوا اشعار الله عقب ذكره تحريم صيد الحرم وقيل المراد بالشعار من هنا فاعلم
 ومنه ومن يعلم شعائر الله وقيل هي حرمات الله والنافع من حمل ذلك على الجميع اعتبارا بعموم اللفظ
 لا بخصوص السبب ولا بما يدل عليه السياق ولا الشبهة المحرمة المراد به الجنس فيدخل في ذلك سبب
 الاشجار الحرم وهي رجب ذو القعدة وذو الحجة وحرم وجب اى تحلها بالقتال فيها وقيل المراد بها شجر الحج فقط
 ولا العهد هو ما يهدى الى بيت الله من ناقه او بقرة او شاة واحدة بدية بها حمل الله سبحانه عن ان يملوا احرام الله
 بان ياتوه على صاحبها ويحولوا امية بين المكان الذي يهدى اليه عطف المدي على الشعارات مع قوله تعالى
 التبين على من خصصته التشديد في شأنه ولا التقليل من قلادة وهي اقلية المدي من قول اخوه واحل الله
 قوله غضبا وفي النبي عن احلال القلائد كذا كذا النبي عن احلال المدي قيل المراد بالقلائد لاختلافها بها فيكون
 على المدي لزيادته التوسية بالمدي الاول الى قيل المراد بالقلائد ما كان الناس يتقلدها من غير علم على حد

كان لماضي وما احسن هذا الكلام وقد انكر ابو حاتم وابو حنيفة شتان بسكون النون لان الحسن
انما تأتي في مثل هذه الحركة والقاع غيرهما فقال ليس هذا صدرا ولكنه اسم فاعل على وزن كائن
وغضبان اقول تأمل هذا النبي فان الذين صدوا المسلمين عن دخول مكة كانوا كفارا من بين
حكيف بنى عن التعرض لهم وعن مقاتلهم فلما نظر الا ان هذا النبي منسوخ او قيل الحق النبي عن ذلك
من حيث عقد الصلح الواقع في المدينة فبني عليه صاروا مؤمنين مأمونين ولم يخرجوا منه شيئا على دين
الوجهين ولما نهاهم عن الاعتداء امرهم بقوله وقفا ونوا على الجبر والتقوى اي ليعن بعضهم بعضا
على ذلك وهو شيل كل امر يصدق عليه انه من البر والتقوى كأننا ما كان قيل ان البر والتقوى لفظان
بمعنى واحد وكمرر لك الكيد وقال ابن عطية ان البر يتناول الواجب للندوب والتقوى تحصيل الواجب
وقال الماوردي ان في البر رضى الناس وفي التقوى رضى الله فمن جمع بينهما فقد تمت سعاده
ثم نهاهم سبحانه بقوله ولا تقوا ونوا على لا حق والحد وان فالأثم كل فعل وتقول يوجب
فعله او قائله والحد وان التعدي على الناس بما فيه ظلم فلا يمتنع نوع من انواع الرعوبات للظلم
ولانوع من انواع الظلم للناس الا وهو دخول تحت هذا النبي لصدق دين النوعين على كل ما يوجب
فيه منها ثم امر عباد الله بالتقوى وتوعد من خالف مأمريه فتركه وخالف مأمري عنه بفعله بقوله
وان تقوا الله ان الله شديد العقاب واخرج احمد وعبد بن حميد والبخاري في تاريخه عن ابنة
ابن النبي صلوات الله عليه وسلم قال البر باطمان اليه القلب والطمان اليه النفس الاثم ما حاك في القلب وزود
في الصدر وان اثاك الناس واقتوك واخرج ابن ابى شيبه واحمد والبخاري في الادب وسلم
والترمذي والحاكم والبيهقي عن النواس بن سمعان قال سألت النبي صلوات الله عليه وسلم عن البر والاثم فقال البر ان
اخلاق والاثم ما حاك في نفسك وكبريت ان يطاع عليه الناس واخرج احمد وعبد بن حميد والطبراني
والحاكم وصححه والبيهقي عن ابى المنة ان رجلا سأل النبي صلوات الله عليه وسلم عن الاثم فقال ما حاك في نفسك فزدد
قال فما الايمان قال من سلمته سيئة وسرته حسنة فهو مؤمن المرابطة حومت عليه كره واشرو
في تفصيل المحرمات التي اشأ اليها سبحانه بقوله الا ما يتلى عليكم الميثقة والدم ولحم الخنزير
وما اهل غير الله به تقدم الكلام على ذلك في البقرة وما هنا من تحريم مطلق الدم متعب
بكونه مسفوحا كما تقدم مما لا يطلق على التقليد وقد ورد في السنة تخصيص الميتة بقوله صلوات الله عليه وسلم اصل لنا
شيتان ودان فاما الميتتان فالحموت والجراد واما الدمان فالكبد والطحال اخرج الشافعي في جمع
وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وفي اسناده مقال ولقيوه حديث هو الطور راده واحل ميتته وهو
عند احمد واهل السنن وغيرهم وصححه جماعة منهم ابن خزيمة وابن جبان وقد اطل الشوكاني في الكلام
عليه في شرحه للمتنقي وغيره في غيره والمختصة هي التي تموت بالحق وهو من النفس سمع او كان

ذلك ليعلم ان تدخل اسما في جبل او من عودين او بفعل آدمي او غيره وقد كان اهل الجبال يسمون
 بمنفقون الشاة فاذا ماتت اكلوها والموقوذة هي التي تضرب بحجر او عصي حتى تموت من غير
 تذكية يقال وقده يقدّه وقد افقذ وقذد والوقوذة الضرب وقد كان اهل الجبال يسمون فيضرون
 فيضرون الانعام بالخشب لانهم حتى تموت ثم ياكلونها قال ابن عبد البر واختلف العلماء في
 وحدتها في الصيد بالبندق والحج والمكرض ويعني بالبندق قوس البندقية وبالمكرض سهم الذي
 لا يربط له او العصا التي راسها مخدود قال من ذهب الى انه وقيد لم يخرجوا الا ما ادرك ذكاته على
 ما روي عن ابن عمر وهو قول مالك والبي حنيفة ومجاهد والثوري والشافعي والاعلم الشافعيون
 في ذلك قال الاذاعي في المعروض كذا خرق او لم يخرق فقد كان ابو الدر داود ونضالة بن حبيب
 وعبد الله بن عمر ومكحول لا يرون به باسا قال ابن عبد البر كذا ذكر الاذاعي عن عبد الله بن عمر
 والمخروف عن ابن عمر ما ذكره مالك عن نافع قال والاصل في هذا الباب والذي عليه العمل في هذه
 حديث عدي بن حاتم وفيه ما صاب بعرضه فلما اكل فانه وقيدنا انتهى قلت والحديث في الصحيحين
 وغيرهما عن عدي قال قلت يا رسول الله اني ارعى بالمعروض الصيد فما يصيب فقال اذا ربيت
 بالمعروض فخرق فكله وان اصاب بعرضه فانما هو وقيد فلما تاكله فقد اعتبر صلما فخرق وعرضه
 فالحق انه لا يحل الا ما خرق لا ما صدم فلا بد من التذكية قبل الموت والا كان وقيدا قال الشوكاني
 في فتح القدير واما البناء بالمعروفة الآن وهي بناوق الحديد التي يحمل فيها البارد والرصاص
 ويرمي بها فلم يحكم عليها اهل العلم لتأخر صحتها فانها لم تصل الى الديار اليمنية الا في المائة العاشرة
 من الهجرة وقد رآنا في جماعة من اهل العلم عن الصيد بها اذ ماتت ولم يتمكن الصياد من تذكيته حيا
 والذي يظهر لي انه حلال لانها خرق وتدخل في الغالب من جانب منه وتخرج من اجماعه الآخر
 وقد قال صلما في الحديث الصحيح السابق اذا ربيت بالمعروض فخرق فكله فاجتبه الخرق في تحليل
 الصيد انتهى قلت وقد سبق الى ذلك السيد العلامة محمد بن اسماعيل الازدي حيث قال في سبل
 السلام شرح بلوغ المرام قلت واما البناء بالمعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فيخرج وقد
 صيرته نارا منها لا يملك فيقتل بجمده لا بصدمه فانظروا هل ما قتلتها انتهى ولعله العلامة
 السيد محمد بن اسماعيل بن محمد الازدي وقال هذا وهم من والذي قدس الله تعالى روحه فان الرصاص
 لا يدوب اصلا فانما يدفعه نار البارد وفيصيب بعرضه يعرف هذا من يعرف البناء بالمعروفة
 والله اعلم انتهى اقول التحقيق ان النار تدفع الرصاص او لا فيصيب بالصيد ثم يخرق الرصاص
 الصيد فيموت الصيد بخرقه فيكون حلالا بما احتج به الشوكاني واسد علم والمكشور به
 هي التي ترمى من علوا الى سفلى تموت من غير فرق بين ان ترمى من جبل او من ارض او من

واوغيرها والتردي ماخوذ من الرومي وهو الملك وسوا تزوت بنفسها لا تزوها غيرا والنطيحة بمعنى
 بمضي منقولة وهي التي تنطأ اخرى فتموت من دون تذكيتها وقال قوم انها فعلية بمعنى فاعلة لان كثير
 يتناطحان فيموتان وقال النطحة ولم يقل طيح مع انه قياس فعيل لان المفعول الخرف يخص بما كان من
 هذا الباب صفة لموصوف مذكور فان لم يذكر ثبتت التاء والنقل من الوصفية الى الالهية وقرأ اليوسفي
 والمنطوخ وما اكل السبع ابي وحرر ما افترس وذئب كالاسد والنمر والذئب والضبع ونحوها للزئ
 هتاما اكل هذا سبع لان ما اكله سبع كلمة قد فني من العرب من يخمس اسم السبع بالاسد وكانت العرب
 اذا اكل السبع اشتهاء ثم اخلصوا به كقولهم وان ماتت ولم يذكروا الا سدا فكيف في محل نصب على الاستثناء
 الفصل عند الجمهور وهو راجع على ما ذكرت وكان من المذكورات سابقا وفيه حيوة وقال المديون و
 هو المشهور من مذهب ملك وهو احد قولي الشافعي انه اذا لم ينج السبع منها الى بالاحياة معه فانما لا يذ
 وحكا في الوطامن زيد بن ثابت واليه ذهب اسمعيل القاضي فيكون الاستثناء على هذا القول منقطعا
 ابي حرست عليكم هذه الاشياء ولكن ما ذكيتتم فهو الذي يحل لا يحرم والاول اولى والذكاة في كلام العرب
 الذبح قاله تطرب اخيره وهل الذكاة في اللغة التمام ابي تمام استحمال القوة والذكاة هذا القيل
 سرعة الفطنة والذكاة ما تذكى به النار ومنه ذكيت الحرب والنار اذ قد تما وذكا اسم شمس المراد هنا
 الاما ذكيتتم فذكاة على التمام والتذكيت في الشئ عبارة عن نهار الدم وقرئ الاوداج في المذبح والنحر
 في النحر والعقر في غير النحر وتقرنا بالقصد يشد وذكر اسم عليه فاما آتاة التي يقع بها الذكاة فذهب
 الجمهور الى ان كل ما نحر الدم وقرئ الاوداج فهو آتاة للذكاة ما خلا السن والعظم وبهذا جازت الاحاد
 بصحتها وما ذبح على النصب قال ابن فارس النصب جرح كان ينصب فيه عود وكصب عليه دما والذبا
 والنصاب حجارة تنصب حوالى شفير البئر فتحصد عينايد وقيل النصب جمع واحدة نصاب كعمار ومقرقر
 طامة بضم النون وسكون الصاد وروى عن ابي عمر ففتح النون وسكون الصاد وقرأ العجرى ففتح
 النون والصاد جملة ما موصلا كالجبل الجبل وجمع النصاب كالاجبال الاجبال قال مجاهد بن جندب
 كانت حوالى مكة يجمعون عليها قال ابن جريح كانت العرب تنزع بكاة وتضع بالدم ما قبل من البيت
 وليس حرم اللحم ويضعونه على الحجارة فلما جاز الاسلام قال المسلمون للبنى مسلم نحن الحق ان نطعم هذا
 البيت بهذا فقال فاتزل السد وما ذبح على النصب والمعنى والذبة بذلك تطعيم النصب لان الذبح
 عليها غير جائز ولهذا قيل ان على معنى اللام اى لا عليها قاله قطرب وهو على هذا اهل كفى غير ما اهل به
 لغير السد يخص بالذكر لتأكيد تحريمه ولدفع ما كانوا يظنون من ان ذلك لتشريف البيت وتطعيمه
 وقيل معناه ما قصد بذبحه تطعيم النصب ولم يذكر ستمها عنده فليس كما راجع سبق اذ ذاك فيما ذكره عند
 وجه اسم الصنم مثلا فمثل فان تستقسموا مطوف على ما قبل اى وحرر عليكم الاستقسام بالذكا

وهي قد ارجح الميسر واحد ازلهم والازلام للعرب ثلثة انواع احدها مكتوب فيه فضل والاخر مكتوب
 لا تفعل الثالث حمل الاشئ عليه فيجعلها في خريطة مع فاذا اراد فعل شئ او فعل يده وهي تشابهة فانه
 واحد منها فان خرج الاول فعل ما غرم عليه ان خرج الثاني تركه وان خرج الثالث اعاد الضرب حتى يخرج
 واحد من الاولين قال الزجاج لا فرق بين هذا وبين قول النخعي لا يخرج من اجل عجم كذا او حسيج
 اطلع عجم كذا وانما قيل لهذا الفعل استقسام لانهم كانوا يستقسمون بالرزق وما يريدون فله
 كما يقال استسقى اى يستدعى السقيا فالاستقسام طلب القسم والنصيب جملة فاعل البس عشرة وكانوا
 يضربون بها في المقامرة وقيل بان الازلام كعاب فارس والروم التي يتقامرون بها وقيل في الشطرنج
 وانما مر احد الاستقسام بالازلام لانه تعرض له عوى علم الغيب وفرب من الكهانة ذكركم فسق
 اشارة الى الاستقسام بالازلام والى جميع المحرمات المذكورة هنا والفسق الخروج عن الحدود وهذا
 شديد لان الفسق هو تشد الكفر لاما وقع عليه اصطلاح قوم من اهل مكة بين الايمان والكفر قوله
 فمن اضطر لم يتصل بذلك المحرمات وما بينهما اعتراض وقع بين الكلامين للتاكيد فان تحريم
 هذه الخبائث من جملة الدين الكمال اى من دعة الضرورة في محضصة اى مجاعة الى اكل الميتة
 وما بعد ما من المحرمات والتمنع غمور البطن ورجل خبيص وخصان وامرأة غيبصة وخصانة ونحو
 القدر وسئل كثيرا في المجموع غير محتاج لاشارة الخلفا ليل الاثم الحرام اى حال كون المضطر في
 غير اكل الاثم وهو بمعنى غير باغ ولا عاد وكل ما ليس فهو نجاسة وتحت فان الله غفور له رحيم
 لا يواخذ به اى اجابة الى الضرورة في اجمع مع عدم ميل اكل ما حرم عليه الى الاثم بان يكون باغيا على غيره
 او تعديا لما دعت اليه الضرورة انما منته قل اكل ككل الطيبات هي التي استلذه اكله ويستطيع
 اصحاب الطبائع السليمة مما احله الله لعباده او لم يرد نص بتحريمه وقيل هي الحلال وقيل الطيبات
 الذبايح لانها طابت بالتذكية وتخصيص للعامة التي تخرج من السبب والسياق لا يصلح ان ذلك
 وما علمتم من الجوارح معطوف على الطيبات بتقدير مضاف لتصح المعنى اى اكل لكم ميتة علمتم
 من امر الجوارح والصيد بها قال القرطبي وقد ذكر بعض من منفي في احكام القرآن ان الآية
 على ان الاباحة تناولت ما علمنا من الجوارح وهو ينظم الكلب وسائر جوارح الطير وذلك يوجب اية
 سائر وجه الانتفاع فدل على جواز بيع الكلب والجوارح والانتفاع بها بسائر وجوه النافع الا ان
 الدليل وهو اكل من الجوارح اى الكوااسب من الكلاب وسباع الطير قال وجمعت الامة على ان
 الكلب اذا لم يكن اسود وعلمه مسلم ولم ياكل من صيده الذي صاده واشتره يجرح اثميين وصات
 مسلم وذكره عند رساله ان صيده صحيح يוכל بالاختلاف فان انخرم شرط من هذه الشروط وغل
 اختلاف فان كان الذي يصاد به كلب كالغمد وما شبهه وكالبابى والصقر ونحوهما في الطير

فجمهور الامة على ان كل ما صاد به التعليم فهو جازح كاسب يقال جرح فلان واجترح اذا اكتسب و
منه اجماعه لانه يكتسب بها ومنه قوله تعالى وعلّم ما جرحتم بالنهار وقوله احسب الذين اجترحو
السيئات مكابين حال المكاتب معلم الكتاب فكيفيت الاصطلاح وخص معلم الكتاب وان كان
معلم سائر الجوارح مثله لان الاصطلاح بالكتاب هو الغالب ولم يكتف بقوله واعلمتم من الجوارح
مع ان التكليف هو التعليم لقصد التاكيد لما لا بد منه من التعليم وقيل ان السبع يسمى طليبا فليقل
كل سبع يصلح بقل ان هذه الآية خاصة بالكتاب وقد حكى ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما نصيبنا
بالنبوة وغيره من الطير في الحديث فكونت فهو حلال الا فلا تطعمه قال ابن المنذر سئل ابو جعفر عن الطير
ان يحمل صيده قال لا الا ان تدرك ذكاته وقال الضحاك والسدي واعلمتم من الجوارح مكابين
هي الكتاب خاصة فان كان الكتاب الاسود وبها فكر صيده الحسن فتأذنه والنهي وقال
ما عرف احدنا يخص فليذا كان بهما وجه قال ابن راهويه فانما عاتاه اهل العلم بالمدينة والكوفة فيرون
جواز صيد كل طيب علم واجتنب من منع من صيد الكتاب الاسود بقوله صلّم الكتاب الاسود وشيطان
اخرجه مسلم وغيره والمحق انه يحل صيد كل ما يشبه تحت عموم الجوارح من غير فرق بين الكتاب وغيره
ومن الاسود من الكتاب وغيره وبين الطير وغيره وليبد هذا ان سبب نزول الآية سؤال عدى بن حاتم
عن عبيد الباقري قلتمونهم اى تؤوبونهم والجملة في محل نصب على الحال جاء عليكم الله اى مما
اودكموه باخلاقكم فيكم من الفضل الذى تهتدون به الى تعليمها وتدريبها حتى تصير قابلة للمسالك الصيد
لكم عندما يسلك لها فكلوا الفاء للتفريع والجملة متفرعة على ما تقدم من تحليل صيدها علموه من الجوارح
ومن نى قوله ما امسكن عليكم للتبعض لان بعض الصيد لا يؤكل كالجلد والعظم وما اكله الكتاب
ونحوه وتقييد ليل على انه لا بد ان يسكن على صاحبه فان اكل منه فانما امسكه على نفسه كما فى الحديث الصحيح
وقد ذهب الجمهور الى ان لا يحل اكل الصيد الذى يقصده الجرح من تلقاء نفسه من غير رسالة وقال
عطاء بن ابى رباح والا وراعى وهو مروى عن سلمان الفارسي وسعيد بن ابى وقاص والى هيرة عبيد
بن عمرو مروى عن عيسى بن عباس الحسن البصري والزهرى وربيعة والاك الشافعى في القديم انه
يؤكل صيده ويرى عليهم قوله تعالى ما امسكن عليكم وقوله صلّم عدى بن حاتم اذا ارسلت كتابك التعليم
وذكرت اسم الله عليه فكل ما امسك عليك وهو فى الصيادين وغيرهم اذ فى لفظهما فان اكل فلا تأكل
فانى راخاف ان يكون امسك على نفسه اما اخرجه ابو داود وابسانا وصيد من حديث ابى ثعلبة
قال قال رسول الله صلّم اذا ارسلت كتابك للمعلم وكرت اسم الله فكل من اكل منه وقد اخرج ايضا
باسناد جيد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن ابيه واخرجه ايضا النسائي في جميع بعض شافعية
بين في الاحتياط بانه ان اكل عقب ما امسك فانه يحرم لحديث عدى بن حاتم وان امسكه ثم نظر

صاحبه فقال عليه السلام انظر وجع فاكل من الصيد لمجوع لا يكون اسكه على نفسه فانه لا يوشرك ولا يحرم
 به الصيد وهذا مع حسن وقال آخرون انه اذا اكل الكلب منه حرم لمديث عدي وان اكل غيره لم يحرم
 للمحدثين الاخرين وقيل يحل لمديث ابن ثعلبة على ما اذا اسكه وظله ثم عا فاكل منه وقد سلك كثير
 من اهل العلم طريق الترجيح ولم يسلكوا طريق الجمع لما فيها من البعد قالوا ومديث عدي بن حاتم ارجح
 لكونه في الصحيحين وقد قرأ الشوكاني هذا المسلك في شرح المنتقى بما يزيد الناظر فيه بصيرة وان كان
 اسم الله عليه الضمير في عليه يعود الى ما علمته اى سمع عليه عند ارساله ولما اسكن عليه كرامى سمع عليه
 اذ امره ثم ذكاته وقد ذهب الجمهور الى وجوب التسمية عند ارسال الحاج وسمعت لوابنه هذه الآية ويؤيده
 حديث عدي بن حاتم الثابت في الصحيحين وغيرهما باللفظ اذا ارسلت كلبك فاذا ذكر اسم الله واشتد واذ است
 بسبك فاذا ذكر اسم الله وقال بعض اهل العلم ان المراد التسمية عند الاكل قال القرطبي وهو الاظهر
 واستدلوا بالاحاديث التي فيها الارشاد الى التسمية . **فيها** خفف فان النبي صلى الله عليه وسلم قد وقت التسمية بارسال
 الكلب وارسال السهم وشروطه التسمية عند الاكل حكم آخر وسنة غير هذه السنة فلذا ذهب بعض ما ورد في
 الكتاب والسنة هنا على ما ورد في التسمية عند الاكل ولا يلجئ الى ذلك وفي لفظ في الصحيحين من حديث
 عدي ان ارسلت كلبك وصيت فاخذ فكل وقد ذهب جماعة الى ان التسمية شرط وذهب آخرون الى
 انها سنة فقط وذهب جماعة الى انها شرط على الذكر لا الانثى وهذا قوي الاقوال ارجحها الساقطة
 اليوم المراد بهذا اليوم والمذكورين قبله وقت واحد وانما كرات التأكيد والاختلاف الاحداث الواقعة
 في حشر تكريه كذا قال ابو السعدي وقيل اشار بذكر اليوم الى وقت محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما قيل
 هذه ايام فلان احل لكم الطيبات هذه الجملة سوكتة للجملة الاولى وهي قول احل لكم الطيبات وقد
 تقدم بيان الطيبات وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم الطعام اسم كل ما يؤكل ومنه نزل
 وذهب اكثر اهل العلم الى تخصيصه هنا بالذباح وفي هذه الآية دليل على ان جميع طعام اهل الكتاب من
 غير فرق بين اللحم وغيره خلال المسلمين وان كانوا لا يذكرن على ذبا ثم هم اشد فتكون هذه الآية
 مخصوصة لعموم قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وتظهر ان ذبا اهل الكتاب حلال ان
 ذكر اليهودي على ذبيحته اسم غير ذكر النصراني على ذبيحته اسم المسيح واليه ذهب ابو الدرداء وعياذة بن
 الحصامت وابن عباس . **ان** اهرى وريقه والشعبي لم يحول وقال علي وعائشة وابن عمر اذا سمعت كتابا
 يسمى على الذبيحة اسم غير الله فلا تأكل وهو قول طاووس والحسن ومسكوا بقوله تعالى ولا تأكلوا مما
 لم يذكر اسم الله عليه قوله تعالى وما اهل بليغ الله وقال مالك انه يكره ولا يحرم هذا الخلاف اذ علمنا
 ان اهل الكتاب ذكروا على ذبا ثم هم غير اسم الله واما مع عدم العلم فقد حكي الكلب الطبري وابن كثير كلام
 على حلها لهذه الآية ولما ورد في السنة من اكله صلى الله عليه وسلم من الشاة الكلبية التي اهدتها اليه اليهودية

وكذلك جواب الشتم الذي اتخذه بعض الصوابين من غير وعلم بذلك النبي صلى الله عليه وسلم وجن في السج وغير ذلك
والمراد بابل الكتاب هنا اليهود والنصارى واما الجوس فقد ذهب الجمهور الى انها لا توكل ذبا عنهم ولا تطلع
نساءهم لانهم ليسوا بابل الكتاب على المشهور عند اهل العلم وقال في ذلك ابو ثور انه عليه القدر
ذلك حتى قال الجوس بن مبل ابو ثور كما سمعته في هذه المسئلة وكانه شك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال في الجوس سواهم ستمت اهل الكتاب ولم يثبت بهذا اللفظ وعلى فرض ان له اسلا فنية زيادة
من رفع ما قاله في قوله غير كل ذبا عنهم ولاننا لم نثبت الاصل ولا الزيادة بل الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الحجة
من التفسيرين والتفهار ولم يثبت الاصل ولا الزيادة بل الذي ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الحجة
من الجوس بجر واما بنو تغلب فكان علي بن ابي طالب رضي الله عنه يني عن ذبا عنهم لانهم عرب وكما
يقول انهم لم يمسكوا بشيء من النصرانية الا بشرب الخمر وكذا سائر العرب التي تنصرف لتفنع وبها هم ولهم وعلا
ومن شابههم قال ابن كثير وهو قول غير واحد من السلف والخلف وروى عن سعيد بن المسيب الحسن بن علي
انما كانا لا يريان باسنا بديحة نصارى بنى تغلب وقال القبطي قال جمهور الانبياء ان ذبيحة كل نصارى في مثل
سواك كان من بني تغلب ومن غيرهم وكذلك اليهود وقال ولا خلاف بين العلماء ان ما لا يحتاج الى كافة
كالطعام يجوز اكله مطلقا وطعامكم حل ليهودي وطعام المسلمين حلال لاهل الكتاب وفي ريل
على انه يجوز للمسلمين ان يطعموا اهل الكتاب من ذبا عنهم وهذا من باب المكافات والمجارات انما المسلمين
بان ما اخذونه من اعراض الطعام حلال لهم بطريق الدلالة لا لانه امرية والمحصنات مبتدأ وخلاف
في تفسير من هنا فقيل العفائف قيل الحرائر وقيل الشعبي كسر الصاد في قر السائي وقد تقدم الكلام
على هذا مستوفى في البقرة والنسار وقوله من المؤمنات وصنف له والخير محذوف اي حل لكم وذكر ابن
هنا توطئة وتهدية القول والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم المراد من الحرائر
دون الاماء وكذا قال الجمهور وعلى ابن جبرين عن طائفة من السلف ان هذه الآية تعم كل كتابية حرة
او امته وقيل المراد بابل الكتاب الاسلم بملات وبه قال الشافعي وهذا تخصيص بغير مقتضى وقال علي بن
بن عمر اخذ النصارية قال ولا اعلم شركا اكبر من ان يقول ربها عيسى قد قال الله تعالى ولا تتكلموا
المشركات حتى يومن الآية ويحاج عنه بان هذه الآية مخصصة للكتابات من مسموم المشركات يعني
العامة على الخاص قد استدل من حرم كلح الاماء والكتابات بهذه الآية لانه حلالا على الحرائر والقول ان
فما ملكت اياكم من فتياتكم المؤمنات وقد ذهب الى هذا كثير من اهل العلم وقال الغم من قال ان الآية
تعم انحص العفائف كما تقدم او محاصل انه يدخل تحت هذه الآية الحرة العفيفة من الكتابيات على مقتضى
الاتقال الاعلى قول ابن عمر في النصرانية ويدخل تحتها الحرة التي ليست بعفيفة والامة العفيفة
على قول من يقول انه يجوز استعمال المشترك في كلامه معناه واما من لم يجوز ذلك فان لم يخصص

منها على الحائض المقل بجزء كالحالة عفيفة كانت وغير عفيفة الابليل آخره ليقول بجزء كالحالة عفيفة كانت وغير
 عفيفة وان كل الحصنات منها على العفائف قال بجزء كالحالة عفيفة والامة عفيفة ودون غير العفيفة منها والابن
 عفيفة بجزء كالحالة عفيفة انما هو الاما اذا استيقظ من الحيض
 حلال اوبى طوت لحمل الحصنات المقدراى كل لكم حصنين منصوب على الحال اى حال كونكم عفا
 بالحاح وكذا قوله غير مساحين منصوب على الحال من الضمير في حصنين او صفة لمصنين والمصن
 غير مجابرين بالزنا ولا متخذى اخدان معطوف على غير مساحين او على مساحين ولا فرق بينهما
 والحدن الصديق في السرى على الذكر والاشى اى ولم يتخذ واستشوقات فقد شرط الله في الحال
 العفة وعدم المجاهرة بالزنا وعدم اتحا فخذ ان كما شرط في النساء ان يكن حصنات البسابقة
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة اذ اردتم القيام بغيره بالسبب عن السبب كما في قوله
 اذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقد اختلف اهل العلم في هذا الامر عند اراءة القيام الى الصلوة فقالت طائفة
 هو على كل قيام العباد سوا كان قائم سطر او غير سطر اذ ينبغي له ان قام الى الصلوة ان توفى او يجرى من
 وعكته وقال بوجوب واؤد الظاهري وقال ابن سيرين كان خلفاء يتولون لكل صلوة وقالوا طائفة اخرى
 ان هذا الامر خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم فيصنف فان الخطاب للمؤمنين والامة وقال طائفة الامم لطلب الفضل
 قال اخرون العتق لكل صلوة كان فرضا عليه بهذه الآية ثم نسخ في فتح مكة وقال جماعة الاخرى من كان حيا قال
 آخرون المراد ان تتم من النوم الى الصلوة فيصنف الخطاب كل قائم من النوم وقد اخرج مسلم واحمد ابن ابر
 عن بريدة قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا عند كل صلوة فلما كان يوم القسح توفى وسبح على خفيه وصل الصلوة
 بوضوء واحد فقال له عمر بن الخطاب انك فعلت شيئا لم يكن تفعله قال عمدا فعلته يا عمر وهو يومى
 من طرق كثيرة بالفاظ متفقة في المعنى واخرج البخارى واسم واهل السنن عن عمرو بن عامر الاصبغى
 سمعت انس بن مالك يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضا عند كل صلوة قال قلت فانتم كيف تفعلون
 قال كنا نصلى الصلوات بوضوء واحد ما لم ندرت فنقرر باذكار ان الوضوء لا يجب الا على المحدث
 وبه قال جمهور اهل العلم وهو الحق فاعسلوا وجوهكم والوجه في اللغة ما خوذ من الواجهة وهو عضو مشتمل
 على اعضاءه والطول وعرض فخذ في الطول من مبتدئ سطح الجبهة الى منتهى اللحية وفي العرض من الاذن
 الى الاذن وقد ورد الابل تجليل اللحية واختلاف العلماء في غسل الاسترسل والكلام في ذلك مبسوط
 في مواضعه وقد اختلف اهل العلم ايضا في اعتبار غسل الفخذ باليد ام كفى بامر الماء واختلف في ذلك
 معروف والمرجع للغة العربية فان ثبت فيها ان ذلك داخل في سمي الغسل كان معتبرا والا فلا قال
 في خمس العلوم غسل الشئ غسلنا اذا جرى عليه الماء وكله انشئ واما المضمضة والاكتمشاق فاذا لم يكن
 لفظ الوجهين بل ان الغمر والالاف فقد ثبت غسلها بالسنة الصحيحة واختلف في الوجوب وعدمه وهو

وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في سولاته كالتمسك بشروطه وبيان كونه الى الموافق الى الغاية
 ولا يكون ما بعد ما يدل فيما قبلها نخل خلاف وقد ذهب سيدي به وجماعته الى ان ما بعد ان كان من
 نوع ما قبلها قبل والا فلا قيل انها جازية بمعنى مع وذهب قوم الى انها تنفي الغاية مطلقا واما الظاهر
 وعده غامضه ودرج الدليل وقد ذهب الجمهور الى ان الموافق ليس مستلزما لما اخرج الدارقطني وغيره
 من طريق القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى عن جده عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله
 صلوات الله عليه وآله اذا اراد الماء على فقيهه ولكن القاسم في امثله ترك وجده ضعيف واصحابه في ذلك
 الباري كرامة والمعنى اسما وسكرو ذلك يقتضي تعليم المسح كجميع اللباس قبل سبي التبعض وذلك يقتضي
 يخرج سبي بعضه استدلالا لمكون بالتبعض بقوله تعالى في التيمم فاسحوا بوجوهكم ولا تخرجوا من سبغ فركوا
 التفاضل قبل نهال الماء على اي الصقوا اي كبره وسكرو على كل حال فقد ورد في السنة المطهرة بالغيبة
 يكفي مسح بعض اللباس كما اوضح الشوكاني ذلك في سولاته فكان هذا ليل على المطلوب غير محتاج الى
 الآية على فرض انها محتملة ولا شك ان من امره وان مسح راسه كان مستثلا بفضل ما يصدق عليه سبي المسح
 وليس في لغة العرب باليقضي انه لابد في مثل هذا الفعل من مسح جميع اللباس وهكذا سائر الاعمال المتعلقة
 نحو انصب زيدا او اطعمه فانه يصدق المعنى العربي بوقوع الضرب او الطعن على عضو من اعضاءه ولا يقولوا ان
 من اجل اللغة ومن هو عالم بها انه لا يكون ضررا الا بالابقاع الضرب على كل جزء من اجزاءه وكذا ذلك الطعن
 وسائر الاعمال فان عرف هذا المعنى يتبين لك ما هو لاصواب من الاقوال في مسح الراس فان قلت يلزم
 مثل هذا في غسل الوجه واليدين والرجلين قلت يلزم لولا البيان من السنة في الوجه والتحديد بالغاية
 في اليدين والرجلين بخلاف اللباس فانه ورد في السنة مسح الكل ومسح البعض واجل ذكره قرنا في نصب
 الاجل وهي قراءة الحسن البصري والاشعث قرنا بن كثير والوجه والوجه والوجه بالوجه فقرأه النصب يدل على انه
 يجب غسل للرجلين لانها معطوفة على الوجه والا يدري دال هذا ذهب جمهور العلماء والفصل بالمسح
 النفسولات يفيد وجوب الترتيب في تطهير هذه الاعضاء وعلى الاشافي وقراءة الجرد على انه يجوز الاحتياط
 على مسح الاجل لانها معطوفة على الرأس واليد والرجل الطبري وهو مروي عن ابن عباس قال
 واوردنا نظا جري يجب الجمع بين الامرين على اقتضاهما القرأين وقال ابن العربي الفتى الالة على جرب
 غسلها واعلمت من روى ذلك الا الطبري من فقهاء المسلمين الرافضة من غيرهم وعلق الطبري بقراءة
 الجرد قال الطبري قد روي عن ابن عباس انه قال الوضوء غسلا وسحنا قال كان عكده مسح
 عليه فقال ليس في الرجلين غسل اثنان بل فيها المسح وقال عامر الشعبي تزل جدي بل بالمسح قال قال
 قتادة انتم فرض احد سحنتين وسحلتين قال ذهب بن جرير الطبري الى ان فرضها التخيير بين الغسل
 والمسح وجعل القرأين كالرديتين وقواه الحاسم ككثرة قشيت في السنة المطهرة بالاحاديث الصحيحة

من عاده وسلم وتواضع الرجلين فخط وثبت عنده قال ويل للعاقب بن النار وهو في الصحيحين وغيرهما
 مما فاد وجوب غسل الرجلين وانه لا يجزئ سمسما لان شان المسح ان يصيب ما اصاب ويخطى ما خطى فلو
 كان مجزئ لما قال ويل للعاقب بن النار وقد ثبت انه قال بعد ان توضع غسل جلبيه هذا وضوء
 لا يقبل انشد الصلوة الاربعة قد ثبت في صحيح مسلم وغيره ان رجلا توضع فترك على قدره مثل موضع الظفر
 فقل له اجمع فاحسن وضوءك واما المسح على الخفين فهو ثابت بالاحاديث المتواترة وقوله الى الحسين
 معناه انهما كما بينت السنة والكلام فيه كالكلام في قوله الى المرافق وقد قيل في وجه جمع المرافق ثمانية
 المكعب انهما كان في كل رجل كعبان ولم يكن في كل يد لافرق واحده تيمم وجوده وذكر معنى هذا ان
 عطية وقال الكواشي ثني الكعبين وجمع المرافق لنفي توهم ان في كل واحدة من اليدين كعبين وانها
 في كل واحدة كعب واحده طر فان من جانبي الرجل بخلاف المرافق فهي ابعده عن الوهم انتهى فمد له
 الاربعه في الوضوء وبقي من فرائض النية والسمية ولم يذكر في هذه الآيات بل وردت بها السنة وقيل
 ان في هذه الآيات ما يدل على النية لانها قال اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم كما ان تقدير الكلام
 فاغسلوا وجوهكم لما وذلك هو النية العبرة لما تعارف اليوم بين الناس من اللفظ بعبارة مبتدئة
 فقد صرح غير واحد بانكار ذلك وعدم وروده في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل ولا عن احد من الصحابة ثم
 ومن بعدهم من الائمة العترة بن وضوان امد عليهم حسين **وا** **ب** كنعن جنيبا المراد بالمجانبية هي الصلاة
 بفعل شفعاء ونزول منى بالاحتلام ونحو ذلك فاعلموا اي فاغسلوا بالماء وقد ذهب جمهور
 وابن سعد والى ان الجنب لا يقيم العتبة بل يدع الصلوة حتى يحيد الماء استدلالا بهذه الآية وذو حجة
 الى وجوب التيمم للمجانبية مع عدم الماء وهذه الآية هي الواجب على ان التطهر جوامع من اجل الماء وما هو
 عوض عنه مع عدمه وهو التراب وقد صرح عن عمر وابن سعد والرجوع الى ما قاله الجمهور للمحاديث الصحيحة الواردة
 في تيمم الجنب مع عدم الماء **وا** **ب** كنعن مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او
 لامس النساء فلو غجد واما فيتمسوا اصعب اطيبا فاصحوا بوجوهكم وايدكم ومنه
 قد تقدم تفسير المرض والسفر والمجي عن الغائط في سورة النساء ستوفي وكذلك تقدم الكلام على ملا
 النساء وعلى التيمم وعلى الصعيد ومن في قوله منكم لا ابتداء والغاية وقيل للتبويض قيل وجه تكرره هذا
 هو استيفاء الكلام في انواع الطهارة ما يريد الله ليكمل عليكم من حرج اي ما يريد بامركم بالطمأنينة
 بالماء وبالتراب التفتيق عليكم في الدين ومنه قوله تعالى وجعل عليكم في الدين من حرج ولكن الله
 ليظهر لكم من الذنوب واخطايا لان الوضوء من كفارتها كما في الحديث وقيل من الحرج الاخر
 والاكثر **السا** منته فبحث الله غرا بايجث في الارض ليعريه كيف يوارى سورة اخيه قيل
 انه لما قتل اخاه لم يعريه كيف يوارى لكونه اول ميت مات من نبي آدم فبحث امد غرا بين اخوين فاستملا

تقتل احدهما صاحب نفسه ثم شئ عليه فلما رآه قابيل قال يا ولدي اعجزت ان تكون مثل هذا الغراب فانوار
سوءه اخيه فلما رآه التمسعته انما اجزاء الذين يجاربون الله ورسوله قد اختلف الناس
في سبب نزول هذه الآية فذهب الجمهور الى انها نزلت في العرنيين وقال مالك والشافعي ابو ثور
ومجاهد الرازي انها نزلت فيمن خرج من المسلمين يقطع الطريق ويسعى في الارض بالفساد وقال النبي
قول مالك صحيح قال ابو ثور محتج بهذا القول بان قوله في هذه الآية الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا
عليهم يدل على انها نزلت في غير اهل الشرك لانهم قد اجمعوا على ان اهل الشرك اذا وقوا في الدنيا فاحسوا
ان دوابهم تحرم فدل ذلك على ان الآية نزلت في اهل الاسلام انتهى وهكذا يدل على هذا قوله قل لا يؤمن
كفروا ان عليهم الاكثر لهم ما قد سلف وتولى صلوات الله عليهم ما قبله اخبرني مسلم وغيره وحكي ابن جبريل
في تفسيره عن بعض اهل العلم ان هذه الآية هي آية الحاربة لسخت فعل النبي صلى الله عليه وسلم في العرنيين ووقفت
الام على هذه الحدود وروى عن محمد بن سيرين انه قال كان هذا قبل ان تنزل الحدود يعني فعله صلى الله
عليه وسلم بالعرنيين وهذا قال جماعة من اهل العلم وذهب جماعة آخرون الى ان فعله صلى الله عليه وسلم بالعرنيين منسوخ فنهى
النبي صلى الله عليه وسلم عن المشقة والقائل بهذا اسطالب بيان تاخر النسخ والحق ان هذه الآية نعم الشك عميسو
من اشكك ما تضمنته لاعتبار بخصوص السبب بل الاعتبار لعموم اللفظ قال القرطبي في تفسيره ولا خلاف
بين اهل العلم في ان حكم هذه الآية مشرب في الحاربة من اهل الاسلام وان كانت نزلت في المرتدين
او اليهود وانتهى بوجه قوله مشربا ما ثبت قيل المراد حاربة اسد المذكورة في الآية هي حاربة رسول الله صلى الله
عليه وسلم في عهده ومن بعده عهده بطريق العبارة وكون الدلالة وكون القياس للان ورود النص
ليس بطريق خطا بل شائنة متى يختص حكمه بالكافرين عند النشرون فمحتاج في تعميم الخطاب لغيرهم الى اهل
وقيل انها جملة حاربة المسلمين حاربة الله ورسوله كبارا وجوههم وتعليلها لا بد منهم لان اسد سجانه لا يمارى
ولا يغالب والا لولى ان تفسير حاربة الله سجانه بخاصية ونحو الفقه شرا لغيره وحاربة الرسول تحمل على غلب
الحقيقة وحكم الله حكومهم السعي والسعي في الارض فسادا يطلق على انواع من الشر كما قد سنا قريبا قال
ابن كثير في تفسيره وقال كثير من السلف منهم سعيد بن المسيب ان فرض الدلالة والدانية من الافساد
في الارض وقد قال تعالى واذا تولي سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل اسد لاجل الغلب
انتهى فانما قرأه من عموم الآية ومن معنى الحاربة والسعي في الارض فسادا فاعلم ان ذلك يعني
على كل من وقع منه ذلك سواء كان مسلما او كافرا في مصر او غير مصر في كل قليل وكثير قليل وحقه وان
حكم الله في ذلك هو ما وروى في هذه الآية من القتل او الصلب او قطع اليد والرجل من خلاف
او اللعن من الارض ولكن لا يكون هذا حكم من فعل اي ذنب من الذنوب بل من كان يذنب به بالتعدى
على دماء العباد ودمالهم فاعلم ان هذا قد ورد في الحكم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم كسرقة

ببب فيه القصاص لاننا فعلناه قد كان في زمنه صلح من تقع منه ذنوب ومما هي في ذنوبك لا يخرج عليه
 صلح بل لا يحكم الذنوب في هذه الآية وبهذا تعرف ضعف ما روي عن مجاهد في تفسيره الحاربة المذكورة في هذه
 الآية انما الزنا والسرقة ووجه ذلك ان هذين الذنوبين قد ورد في كتاب الله وفي سنة رسوله صلى الله عليه
 وسلم حكم في الحكم واذا عرفت ما هو الظاهر من معنى هذه الآية على مقتضى لغة العرب التي امرنا بان نفسكتا اليها
 وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فانك ان لغتة بشي من التفاسيل الروية والمذاهب الحكيمة الا ان ياتيك
 الدليل الموجب لتخصيص هذه العموم او لتقييد هذه المعنى المقصود من لغة العرب فانت وذاك عمل بخبر
 في موضع وما اعداه **هـ** فخرج منك نبأ صحيح في صحابة **هـ** واهت حديثا لمحدث الروي **هـ** على انا
 سندك من هذه المذاهب ما تسوا علم انه قد اختلف العلماء في بعض حقيق اسم الحاربة فقال ابن عباس
 وسعيد بن المسيب ومجاهد وعطاء بن الحسن البصري وابراهيم النخعي والضحاک وابو ثوران من شهد صلح
 في قبة الاسلام واخاف السبيل ثم ظفر به وقد عليه بالملعين فبه بالخيار ان شاور قتله وان شاور سلبه
 وان شاور قطع يده ورجله وبهذا قال مالك وصرح بان الحارب بغيره من حمل على الناس في مصرا وبشر
 او كابرهم على انفسهم واسوا لهم وروى نايقة ولا حول ولا قوة الا بالله الذي اختلف عن مالك في هذه
 المسئلة فاشتب الحاربة في الصلوة ولغى ذلك مرقه وروى عن ابن عباس غير ما تقدم فقال في قطع
 الطريق اذا قتلوا واخذوا المال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا
 اخذوا المال ولم يقتلوا قطعت ايديهم ورجلهم من خلاف واذا اخذوا السبيل لم يأخذوا الا ما نفقوا
 الارض وروى عن ابي مجاهد وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي الحسن قتادة والسدي وعطاء على اختلاف
 في الرواية عن بعضهم وحكاية بن كثير عن الجمهور وقال ايضا وكذا عن غير واحد من السلف والائمة وقا
 ابو حنيفة اذا قتل قتل واذا اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف واذا اخذ المال قتل
 فالسلطان مخير في ان شاور قطع يده ورجله وان شاور لم يقطع وقتله وصلبه قال ابو يوسف القتل
 ياتي على كل شي ونحوه قول الاوزاعي وقال الشافعي اذا اخذ المال قطع يده اليمنى وحسنت فمقتل
 رجلاه البصري وحسنت وخلى لان هذه الجنابة زادت على السنة بالجزائرية واذا قتل قتل واذا اخذ المال
 وقُتل قتل وصلب روى عنه انه قال يصلب ثلاثة ايام وقال احمد ان قتل قتل وان اخذ المال قطعت
 يده ورجله يقول الشافعي ولا اعلم لهذا التفصيل ليلا من كتاب الله ولا من سنة رسوله صلى الله عليه
 وسلم واه ابن جبر في تفسيره وتفسيره رواية فقال حدثنا علي بن سهل حدثنا الوليد بن يحيى عن زيد بن اسلم
 ابن عبد الملك بن مروان كتب الى انس بن مالك يسأله عن هذه الآية فكتب اليه يخبره ان هذه الآية
 انزلت في اولئك القريتين وهن بجيلة قال انس فارتدوا عن الاسلام وقتلوا الراعي
 فاستأوا الابل اغتافوا السبيل اصابوا الفرج الحوام قال انس فسال رسول الله صلى الله عليه وسلم

فمن حارب فقال من سرق واغاث السبيل فاقطع يده سرقه ورجله باغاثة ومن قتل فاقطع ومن قتل
واغاث السبيل واستحل الفرج الحرام فاصليه وذراع ما فيه من النكارة الشديدة لا يدرى كيف محنة
قال ابن كثير في تفسيره بعد ذكره شيء من هذه التفاصيل التي ذكرناها بالخطوط ويشهد لهذا التفصيل
الحديث الذي رواه ابن جرير في تفسيره ان صح سنده ثم ذكره ديسون في الاضغ فساداً هو لما
على المصدرية او على ما في مفعول لما على الحال بالتأويل اى مفسدين ان يقتلوا او يصلبوا
فما هو انهم يصلبون احياء حتى يموتوا لانواع الانواع التي خيرا تشبهها وقال قوم الصليب انما
يكون بعد القتل لا يجوز ان يصلب قبل القتل في حال عييه وبين الصلاة والاكل والشرب يجب
بان فيه عقوبة شرعها الله في كتابه اوده وانقطع ايد بهم وارجله من خلاف ظاهره قطع
احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف سوا كانت المقطوعة من اليدين هي اليمنى او اليسرى
وكذلك الرجلان ولا يعتبر الا ان القطع من خلاف اى يمين اليدين مع يسرى الرجلين او يسرى اليدين
مع يميني الرجلين قيل المراد بهذا قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فقط وينفوا من الاضغ اختلاف
المفسول في معناه فقال السدى هو ان يطلب بالخيال والرجل حتى يؤخذ وبقام عليه الحد ويخرج
من دار الاسلام هرباً وهو على ابن عباس منس وملك والحسن البصري والسدى والضحاك
وقتاوة وسعيد بن جبيرة والربيع بن النضر الزهري حكاه الرواني في كتابه ثم حكى عن الشافعي انه
يخرجون من بلد الى بلد ويطلبون ليقام عليهم الحد وروى قال الليث بن سعد وروى من مالك بن
من البلد الذي احدث فيه الى غيره فحس فيه كذا في روجه ابن جرير والقرطبي وقال الكوفيون فيهم
سجنهم فينفي من سعة الدنيا الى ضيقها وانظروا من الآية انه يطرح من الارض التي وقع منه فيها ما وقع من
غيره من والاخيرة والنفي قد يقع لعنى الالهالك وليس هو مدله اها ذلك لهم خزي في الدنيا الا ان
الى ما سبق ذكره من الاحكام والتوى الذل والفضيحة ولهم في الآخرة عذاب عظيم ولا اله الا الله
تاجوا من قبل ان تقدر واعلموا ان الله غفور رحيم استثنى الله سبحانه التائبين
قبل القدرة عليهم من عموم المعاقبين بالعقوبات السابقة والظاهر عدم الفرق بين الداء والسؤال بين
غيره من الذنوب الموجبة للعقوبات العينية المحدودة فلا يطلب التائب قبل القدرة بشئ من
ذلك وعليه عمل الصحابة وذهب بعض اهل العلم الى انه لا يستقط القصاص وسائر حقوق الاوبى من
بالثوبة قبل القدرة وحق الاول واما التوبة بعد القدرة فلا يستقط بها العقوبة المذكورة في الآية كما لا
عليه ذكر قيد قبل ان تقدر وقال القرطبي وجميع اهل العلم على ان السلطان ولى من حارب فان قتل
محارب انا اسرا واه في حال المحاربة فليس الى طالب العلم من امر المحارب بشئ ولا يجوز عفو ولى الدم
العاشر لما ذكره الله سبحانه من ياخذ المال جهاراً هو المحارب عقبة بذكره من ياخذ المال خفية هو المنافق

فقال والسارق والسارقة فما قطعوا ايدهما جزاء بما حكم سبأ وذكر السارق قرض السابق
 لزيادة البيان لان غالب القرآن الاقتصاد على الرجال في تشريع الاحكام وقد اختلفت ائمة الفقه
 في خبر السارق والسارقة بل هو مقدم هو فما قطعوا فذهب الى الاول سيبويه وقال تقديره فيما ذكر
 عليكم او فيما يتلى عليكم السارق والسارقة اى حكمها وذهب البرد والمزجاج الى الثاني ودخل الغاء
 لتضمن البنية معنى الشرط او المعنى الذي سرق والتي سرقته وقري السارق والسارقة بالنصب على
 تقديره فقطعوا ورج هذه القراءة سيبويه قال الوجه في كلام العرب النصب كما تقول زيدا ضربت لكن
 العامة ابتدأ الرفع يعني مائة القراء والسرقة بكسر الراء اسم الشيء المسروق والمصدر من سرقة
 سرقا قال الجوهري وهو اخذ الشيء في خفية من الاعين ومنه استرق السمع وسارقة النظر والقطع من
 الابانة والازالة وجميع الايدي لكثرة اجتماع بين اثنين وقد ثبتت السنة المطهرة ان موضع القطع
 المرسخ وقال قوم يقطع من المرفق وقال الخواص من النكس والسرقة للابان يكون ربيع ودينار فصاعدا
 وللابلان يكون من عرض كما وردت بذلك الاحاديث الصحيحة وقد ذهب الى اعتبار المربع الدينار الجوهري
 وذهب قوم الى تقديره بعشرة وراهم وذهب الجمهور الى اعتبار الحز وقال الحسن البصري اذا سعى القبا
 في البيت قطع وقد اختلف الكلام في بحث السرقة ائمة الفقه وشرح الحديث بالاياتي التطويل به
 باهنا كثيرة فائدة قولهم بالخسب مفعول لماي فما قطعوا بالمجاز او مصدر موكف لفعل مخذوف اى مجاز
 وبها جزاء والبار سبيته وما مصدرية اى بسبب سببها او وصوله اى جزاء الذي كسبه من السرقة
 الحادية عشرة فان جاءك فاحكم بينهما واعرض عنهم فيه تخيير لرسول الله صلى الله عليه وسلم بين الحكم
 بينهم والاعراض عنهم وقد استدلل به على ان حكم المسلمين غير من بين الامرين وقد اجمع العلماء على
 انه يجب على حكم المسلمين ان يحكموا بين المسلم والذمي اذا تراخا اليهم واختلفوا في اهل الذمة اذا
 تراخوا فيما بينهم فذهب قوم الى التخيير وذهب آخرون الى الوجوب وقالوا ان هذه الآية منسوخة
 بقوله وان حكم بينهم بما اتزل لسد ربه قال ابن عباس ومجاهد وعكرمة والزهري وعمر بن عبد العزيز
 والسدي وهو الصحيح من قول الشافعي وحكاة القرطبي عن اكثر العلماء الثانية عشرة ومن لم
 يحكم بما اتزل الله فاولئك هم الكافرون لفظ من من ضج العموم ويقيدان هذا غير
 مختص لطائفة معينة بل لكل من والى الحكم وقيل انها مختصة باهل الكتاب وقيل بالكفار طلاقا لان
 المسلم لا يكفر بارتكاب الكبيرة وقيل هو محمول على ان الحكم غير ما اتزل لسد ربه استخفافا او استهلاكا
 او جهلا او الاشارة بقوله اولئك الى من اجمع باعتبار معناه وكذا ذلك ضمير الجماعة في قوله هم
 الكافرون واخرج القرطبي وسعيد بن منصور وابن المنذر وابن ابي حاتم والحاكم وصححه والبيهقي
 في مسنده عن ابن عباس في قوله قال في هذا قال انه ليس بالكفر الذي يذهبون اليه انه ليس كفر

فمقل من الملة كفرون كفر واتخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن عطاء بن ابي رباح في قوله تعالى هذا
 وقوله هم الظالمون هم الفاسقون قال كفرون كفرون وظلم دون ظلم وفسق دون فسق والاشارة
 عشرة وكتبنا منها فرضنا عليها اي في التوراة ان النفس بالنفس بين العداوة
 في هذه الآية فرض على بني اسرائيل من القصاص والعين والعين والالفة والالفة والسن
 والجرح وقد استدل ابو حنيفة وجماعة من اهل العلم بهذه الآية فقالوا انه يقتل المسلم بالذمي لا بالنفس
 وقال الشافعي وجماعة من اهل العلم ان هذه الآية خبر عن شريح من قبلنا وليس شريح لنا وقد
 قد مرنا في البقرة في شرح قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى فيه كفاية وقد اختلف اهل العلم في
 شرح من قبلنا بل يلزمنا ام لا قد سب الجمهور الى انه يلزمنا انما لم يشع وهو الحق وقد ذكر ابن الصباغ
 في الشامل ارجع العلماء على الاحتجاج بهذه الآية على اولت حلية قال ابن كثير في تفسيره وقد احتج الماتة
 كلامه على ان الرجل يقتل المرأة لموم فزاد الآية الكريمة انتهى وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في شرحه
 على التلثي في غيره وفي هذه الآية توجب لليهود وتقرع لكونهم خارجي القبول ما كتبه الله عليهم في التوراة
 كما احكامه هنا ويغفرون من الانفس كما سبق بيانه وقد كانوا يقيدون بنبي النصارى من بني قريظة
 ولا يقيدون بنبي قريظة من بني النصارى والعين والعين الظاهر من النظر القرآني ان العين اوثقت
 حتى لم يبق فيها مجال للملوك انما اتفاقا عين المجاني بها والالفة بالانف اي فاجدت جميعها فانما
 به جرح الانف المجاني بها ولا اذن بالاذن اذا قطعت جميعها فانما انقطع اذن المجاني بها وكذلك
 الكفرون بالسن فاما لو كانت اجنبية ذمبت بعض اركان العين وبعض الالفة وبعض الاذن او بعض السن
 فليس في هذه الآية ما يدل على ثبوت القصاص وقد اختلف اهل العلم في ذلك اذا كان محلول القدر
 يمكن الوقوف على حقيقته وكلامهم مدون في كتب الفروع والظاهر من قوله السن بالسن انه لا فرق بين
 الثنايا والانياب والاضراس والرباعيات وان يؤخذ بعضها ببعض والافضل لبعضها على بعض عليه
 ذهب اكثر اهل العلم كما قال ابن المنذر وخالف في ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومن تبعه وكلامهم
 مدون في سوانته ولكنه ينبغي ان يكون الساخوذ في القصاص من المجاني هو المائل للسن الماخوذة من
 المجني عليه فان كانت ذمته مما يليها والجرح قصاص اي ذوات قصاص وقد ذكر اهل العلم
 انه لا قصاص في الجرح التي يخاف منها التلف ولا فيما كان لا يعرف مقداره عمقا او طولا او عرضا
 وقد قد ائمتنا الفقهاء من كل جماعة بمقادير معلومة وليس هذا موضع بيان كلامهم ولا موضع استيفاء
 بيان ما دونه ارش مقدر فمن تصديق به فهو كفارة له اي من تصديق من المستحقين للقصاص
 بالقصاص بان عفا من المجاني فهو كفارة للتصديق بكفر الله عنه بزوجه وقيل ان المعنى كفارة
 للجراح فلا يؤخذ بجنابيته في الآخرة لان العفو ليقوم مقام اخذ الحق منه والاول ارجح لان الضمير يعود

على هذا التفسير الآخر إلى غير ذكره الرابعة عشرة فأحكم بينه وبين أنزل الله أي بما أنزل إلى النبي
القرآن لا سيما على جميع ما شرع الله لعباده في جميع الكتب السابقة عليه ولا تنفع إجماعهم
أي إجماعهم على الملل السابقة مما جاء من الحق متعلق بما تنفع على تعصية معنى الفعل ولا تنفع
عما جاء من الحق متعلق بما لا يؤثم قيل متعلق بحدوث أي لا تنفع إجماعهم على ما لا يؤثم فاعين الحق
وفيا النبي له صلى الله عليه وسلم أن يمنع إجماعهم على الملل السابقة وبديل عن الحق الذي أنزل الله عليه فكان كل فئة
من الملل تدعى أن تكون الأمر على ما هم عليه وأوردوا عليه ما سلمهم وإن كان باطلاً منسوخاً أو مخرجا
عن الحكم الذي أنزل الله عليه لا سيما كما وقع في الرحمة ونحوه مما حاروه من كتب الله تعالى أمسته
عشرة يا أيها الذين آمنوا لا تخروا طيبات ما أحل الله لكم الطيبات إلى سلتكم
مما أحله الله لعباده من الذي أنشأه من أن يحرموا على أنفسهم شيئا منها أما الظن أن في ذلك
طاعة لله وقربا إليه وأنه من الزيادة في الدنيا وتمتع النفس عن شهواتها أو قصد أن يحرموا على
الأنفس شيئا مما أحله لهم كما يقع من كثير من العوام من قولهم حرام على وحرمة على فنعني نحو ذلك من الأقا
لتي يغل تحت هذا النبي القرآني قال ابن جرير الطبري لا يجوز لأحد المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده
المؤمنين على أنفسهم من طيبات الطعام والملابس والمساكن ولذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم البتل على عثمان
بن عفرون فثبت أنه لا فضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده وإن الفضل والبطل إنما يكون في فعل ما نهى
الله لعباده إليه عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة الله واتباعه على منهاج الله المأمورين
أذ كان خبر المديدي يروي نبينا محمد صلى الله عليه وآله أن كان ذلك كذلك تبين خطأ من أثربا من الشعة والقوم
على لباس القطن والكتان أو اذ قد روي على لباس من ذلك من حله وأثر أكل الخشن من الطعام وترك اللحم وغيره
حذرا من عارض الحاجة إلى النسل قال فان ظن أن ان الفضل في غير الذي قلنا لا في لباس الخشن
وأكابر الشقة على النفس وحرفا فضل بينهما من القيمة إلى أهل الحاجة فقد ظن خطأ وذلك أن الله
بالإنسان مصلح نفسه وعونه لما على طاعة ربها فلا شيء أضر لنفسه من إقطاع الرزق لأنها منفسدة
لحقله وضعفة لأدوات التي جعلها الله سببا إلى طاعته السأوسنة عشرة لا يؤاخذكم الله
بالغو في إيمانكم قد تقدم تفسير الغلو والخلاف فيه في سورة البقرة وفي ما حكم الله بواحدكم قبل وفي
بمعنى من والإيمان جميع عيني وفي الآية دليل على أن إيمان المؤمن لا يؤاخذ الله بها ولا يجب فيها
الكفارة وقد ذهب الجمهور من الصحابة ومن بعدهم إلى أنها قول الرجل لا والله وبلى والله في كلامه
معتقد للمؤمن وفيه من الصحابة الآية وهم يعرفون معنى القرآن قال الشافعي وذلك عن العالج والفتن
والعجالة ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان والعقد على ضربين أحدهما العقد على ما عقد البيع
واليمين فاليمين العقد من عقد القلب ليفعلن أو لا يفعلن في المستقبل أي ولكن يؤاخذكم

ايماكم العقدة الموثقة بالتصديق التي اذ اختلفت فيها واما اليقين فهو من غير شك وادعية وكذب
 قديرا والحق باثباتها وليست بمشكوك ولا كفارة فيما كانا ذهب اليه الجمهور وقال الشافعي اي يمين
 مشكوك لانها مكتسبة بالقلب مشكوك غير مقرنة باسم الله والراجح الاول وجميع الاحاديث الواردة
 في تكفير اليقين توجهت الى المشكوك ولا يدل شيء منها على الغفوس بل ما ورد في الغفوس الا الوعيد والتهديد
 وانها من الكليات وفيها تنزل قول تعالى ان الذين يشتركون بعد الله وانا منهم ثمانية اقسام فكذلك
 هي ماخوذة من التكفير وهو التفسير وكذلك الكفر هو الشك والكافر هو المسلم لانها تستلزم الزنب لظن
 والضمير في كفارة راجع الى ما في قوله باعقدتم اطعام عشرة ايام مسكينين من اوسط ما تطعمون اهليكم
 المراد بالوسط هنا المتوسط بين طري الاسلاف والتفسير وليس المراد بالاعمال كما في غير هذا الموضع
 اي اطعموهم من المتوسط ما يفتادون اطعام اليك منه ولا يجب عليكم ان تطعموهم من اعلا ما يفتادون
 لكم ان تطعموهم من اداؤه واما هوانه فيخرج اطعام عشرة حتى يشبعوا وقد روي عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه قال لا يخرج اطعام العشرة فدا دون عشاء حتى يغنيهم ويشبعهم قال ابن عمر هو قول
 ائمة القسوي بالاصح وقال الحسن البصري وابن سيرين يكفيان يطعم عشرة مساكين اكلة واحدة
 خبز او من الخبز او لحم او دابة وقال عمر بن الخطاب وعائشة ومجاهد والشعبي سعيد بن جبير وابراهم النخعي
 وسيمون بن مهران والبركك والضحاك والحكم ومكحول والبولقاية ومقاتل يرفع الى كل واحد من العشرة
 نصف صاع من بر او تمر وروي ذلك عن علي عليه السلام وقال ابو حنيفة نصف صاع بر وصاع خبزا
 وقد اخرج ابن ماجه وابن مردويه عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمر وكفر الناس
 ومن لم يجد نصف صاع من بر وفي اسناده عمر بن عبد الله الثقفي وهو مجمع على خفضه وقال الدارقطني
 مشروك او كسوفهم عطف على اطعام قري يضم الكاف وكسرا وهما افتتان مثل اسوة واسوة
 والكسوة في الرجال نصف على ما يكسو البدن ولو كان ثوبا واما وكذا في كسوة النساء وقيل الكسوة
 للنساء دمع وقيل ثوبا والكسوة ما يخرج به الصلوة او تحريم رقبته اي عتاق مملوك والتحرير لا يخرج
 من الرق ويستعمل التحريم في فك الاسير واعفاء المملوك والعمل من عمله وترك انزال الضربة والاعمال
 في الرقبة التي يخرج في الكفارة واما هذه الآية انها تخرج كل قية على اي صفة كانت وذهب جماعة
 منهم الشافعي الى اشتراط الايمان فيها تيسا على كفارة القتل فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام
 اي من لم يجد شيئا من الامور المذكورة فكفارة صيام ثلثة ايام وقري متتابعات حكى ذلك عن
 ابن مسعود وبالي فليكون هذه القراءة مقيدة لطلاق الصوم وبه حال ابو حنيفة والصوري وهو واحد
 قول الشافعي وقال لك والشافعي في قوله الاخر يخرج التفسير في ذلك كفارة اياكم كما اذا احله الله
 اي ذلك المذكور كفارة اياكم اذ اختلفتم واحفظوا اياكم امرهم حفظا لا ايمان وعدم السارعة

أيها المؤمنون آمنوا خطاب بجميع المؤمنين أجمعين
والله را وقد تقدم تفسيره في البقرة ولا نصاب هي الاستقام المنصوبة للعبادة ولا كلام
قد تقدم تفسيره في هذه السورة وجب يطلق على العدة والاتقار وهو غير الخمر وشبه العطف
عليه محذوف من عمل الشيطان صفة لرجس أي كائن من عمل الشيطان بسبب تحديق
وتزينة له وقيل هو الذي كان عمل فيه الأسور بنفسه فاقترى به بنو آدم والظهير في فاجتنبوا رجس
إلى الرجس أو إلى المذكور لعلمكم تفليحون علمه لما قبله قال في الكشف الكثرة تحريم الخمر والميسر وجوب
من التاكيد منها تصدير الجملة بانها ومنها أنه قرنهما بالعبادة الامتنام ومنه قوله صلوات الله عليه
الوثن ومنها أنه جعلهما جيباً كما قال فاجتنبوا الرجس من الأوثان ومنها أنه جعلها من عمل الشيطان
لإيقاظ منه الاعتناء بالاحتجاب ومنها أنه جعل الاجتناب من الفلاح وإذا كان
الاجتناب فلا حاكم إلا التكليف غيبته وتحققه ومنه أنه ذكر ما يخرج فيها من الوبال وهو وقوع التعاوى
والتباغض بين أصحاب الخمر والقمر وما يؤيدان الميسر الصد من ذكر الله وعن مراتب اوقات
الصلوات انتهى وهذه الآية دليل على تحريم الخمر لما تضمنه الامتناع بالاجتناب من الوجوب وتحريم الميسر لما
تقرر في الشريعة من تحريم قمار الرجس فضلاً عن جعله شرباً لا يشرب قال أهل العلم من التفسيرين وغيرهم
كان تحريم الخمر تدرجاً ولما نزل كثيرة لانهم كانوا قد افترقوا فيها وجبها الشيطان إلى قلوبهم فاولئك
في أمرها لم يسلطوا على الخمر والميسر قبل فيما أثم كبير ومنافع للناس فترك عند ذلك بعض المسلمين
شربها ولم يتكبر آخرون ثم نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى فقد خلت البصيرة
وقالوا لا حاجة لنا فيما يشغلنا عن الصلوة وشربها البعض في غير اوقات الصلوة حتى نزلت هذه
الآية إنما الخمر والميسر قصات حراما عليهما حتى كان يقول بعضهم ما حرم الله شيئاً أشد من الخمر وذلك
لما فهموه من التشديد فيما تضمنه هذه الآية من الزواجر وفيما جازت به الأحاديث الصحيحة من الوعيد
لشاربها وانها من كبائر الذنوب وقد أجمع على ذلك المسلمون إجماعاً لا شك فيه ولا شبهة في وجوب
الامتناع والانسحاب والازلام وقد رويت في سبب انشورول روايات كثيرة موافقة لما ذكرناه وقد
وردت احاديث كثيرة في ذم الخمر وشاربها والوعيد الشديد عليه ان كل مسكر حرام وهي بدوية في
كتب الحديث فلا تطول المقام بذكرها وقد بسطنا الكلام عليها في شرحنا مسك التكميل بلوغ الراد
فليخرج اليها ثمانية عشر قولاً أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
نحو النبي شامل لكل أحد من ذكور المسلمين وانما أشبه لأنه يقال رجل حرام وامرأة حرام والجمع حرم وحرم
الرجل رجل في الحرم ومن قتله منكراً مشعراً المتعبد به القاصد للشيء مع العلم بالاحرام الخطي

هو الذي يقصد شيئا فيصيب شيئا والناسي هو الذي يجهل العصيد ولا يدرك احرامه وقد استدلل ابن عباس
واحمد بن رواته عنه وداود باقتصاره سبحانه على العابد بانه لكفارة على غيره بل لا يجب الاعلية صوابه
قال سعيد بن جبير وطائوس وابو ثور قيل انما تلزم الكفارة الخطي والناسي كما تلزم المتعمد وجعلوا قيد
التعمد خارجا مخرج الغالب روى عن عمر والحسن والنخعي والزهرى وبه قال مالك والشافعي وابو حنيفة
واصحابه وروى عن ابن عباس قيل انما يجب التكفير على العابد بالناسي للاحرام وبه قال مجاهد قال
فان كان ذا كرا للاحرام فقد صل ولا جرم له لا يركب محظورا احرامه بطل عليه كما لو كثر في الصلوة او احدث
فيها فجزاء مثل ما قتل من النعوى فعليه جزاء مثل لما قتل من النعم بيان للجزاء المائل قبل المراء
بالمائة في القيمة قيل في الخلقة وقد ذهب الى الاول ابو حنيفة والى الثاني مالك والشافعي وحسد
والجمهور هو الثاني لان البيان للمائل النعم لفيد ذلك وكذلك يفيد به ما بالغ الكعبة وروى عن
ابى حنيفة انما يجوز اخراج القيمة ولو وجد المثل ان المحرم خير وقرى فجزاءه مثل ما قيل وقرى فجزاءه مثل ما قيل
انما فجزاءه الى مثل يحكم به اى بالجزاء او مثل ما قيل ذوا عدل مستكبر اى بعلان محرم فان اختلف
بين المسلمين فاذا حكم بشئ لزم وان اختلفا رجع الى غيرهما ولا يجوز ان يكون الجاني احمدا وكذا قيل
يجوز وبالاول قال ابو حنيفة وبالثاني قال الشافعي في احد قوله وظهار الآية يقتضى مكمن غير الجاني
هدى بالغ الكعبة نصب هدى على الحال والبدل من مثل وبالغ الكعبة صفة لئلا يسمى لان الاضحية
غير حقيقية والمعنى انما اذا حكم بالجزاء فانه يفعل بها يفعل بالهدى من الاضحية الى مكة والنحر هنا كذا
والثقل يدوم لم يدرك الكعبة بعينها فان الهدى لا يلبسها وانما اراد المحرم ولا خلاف في هذا وكفارة معطوف
على صل من النعم وهو الرفع لانه خير منه او محذوف طعام مسكين عطف بيان لكفارة او بدل منه
او خير منه او محذوف ذلك معطوف على طعام قيل هو معطوف على جزاءه وفيه ضعف
والجاني غير ممنون هذه الانواع المذكورة وعدل الشئ ما عدا من غير جنسه صبيحاً منصوب على التمييز
قد قدر العلماء عدل كل صيد من الطعام والصيام وقد ذهب الى ان الجاني خير من هذه الانواع المذكورة
جمهور العلماء وروى عن ابن عباس انه لا يجزى المحرم الطعام والصوم الا اذا لم يجد الهدى والعدل يصح العين
وكسر الفتان وهما الشلل قاله الكسائي وقال القراء عدل الشئ بك العين مثله من جنسه ونفع العين مثله
من غير جنسه مثل قول الكسائي قال البصريون التسعة عشرة اصل لكم صيد البحر اخطا
لكل مسلم ولكم من غلاته وصيد البحر ما يصاونه والمراد بالبحر هنا كل ما يكون فيه صيد بحرى وان كان
بئر او غدير او حظيرة متاعا لكم وللسياحة الطعام سهم لكل ما يطعم وقد تقدم وقد اختلفت في الماء
به هنا نقيل هو ما قذف بالبحر وطفا عا به قال كثير من الصحابة والتابعين وقيل طفا به ما لم يمتد ونفع به
قال جماعة وروى عن ابن عباس قيل طعامه لمحمد الذي يتقدم من مائة سائر مائة من الغنات وغيره وقال

قوم وتسل المراد به ما يطعم من الصبي على ما يحل له وهو السمك فتطوبه كانت الخنفية والمعنى اصل الحكم الاستماع
 صحيح بالصادق في البحر واصل الحكم المذكور انه وهو السمك فيكون كالتخصيص بعد التعميم وهو كلف لا وجه له انبوب
 محتاجا على انه مصدري محتج به استماعا قيل بقول مختص بالطعام اى اصل حكم طعام البحر متاعا وهو كلف
 جازي بن قال بالقول الاخير بل اذا كان مقبولا لانه كان من جميع اى اصل حكم صيد البحر وطعامه متاعا الحكم اى
 لمن كان مقيما منهم بالكلية ياد للسائر وادى السافرين منكم تيزر وودنه ويحمله وقد يرا وقيل السائر هو الذي
 يركبونه خاصة وحدثكم عليكم صيد البحر ما حذر حرمه عليكم بالصادق في البراءة ثم عجل
 وظهر تحريره صيده على الحرم ولو كان الصايد حلالا واليه ذهب الجمهور ان كان الحلال صاودا للحرم لا
 اذا كان لم يصده لاجله وهو القول الرابع ويجمع بين الاماويث وقيل انه يحل مطلقا واليه ذهب جماعة
 وقيل يحرم عليه مطلقا واليه ذهب آخرون وقد بسط الشوكاني في هذا في شرحه للفتاوى **العشرون**
 بابها الذين امنوا عليك كما نفسكم اى الزموا انفسكم واحفظوا كما تقول عليكم زيد اى الزم
 لا يضركم قري بالجزم على ان جواب الامر الذي يدل عليه اسم الفعل وقدر نافع بالرفع على انه ستانفت
 او على ان نعم المراد للمتابع وقري بكسر الضاد وقري لا يضركم من ضل اذا هتد ينفذ يعنى لا يضركم
 ضلال من نيل من الناس باذا اهدتكم للمنى انتم في انفسكم ليس في الآية ما يدل على سقوط الامر
 والمعنى من انكر فان من تركه مع كونه من عظم كف ومن الدينية فليكن يهتدى وقد قال الله تعالى اذا هتد
 وقد رت الآيات القرآنية والاماريث المتكاملة على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوبا مضيقا متعمدا
 نه للآية على من لا يقدر على القيام بواجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يفلح ابتداء بحال من الاحوال الخبيثة على
 ان يحل ما يضره ضرر لا يضره الى الله عز وجل في القياس فنيكم بالانتم تعلمون في الدنيا بما ينال من الحسن والجمال
 والسعي باسائه وقدر انج ابن ابي شيبة واحمد بن عبد بن حميد وابودود والترمذي وسعد بن النسيان وابن ابي عمير وابن
 ابي حاتم وابن ابي العارظ في البصافي التمام وغيرهم فيس بن ابي حاتم قال قاهر ابو بكر محمد الشافعي
 عليه وقال يا ايها الناس انكم ترون هذه الآية يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا
 ابتدتم وكنتم تضعونها في غير موضعها واني سمعت رسول الله يقول ان الناس اذا مالوا الى الشك لم
 يغيروه او شك ان عيسى بن عبد القاب اخبر الترمذي وسعد بن ابي حاتم وابن جرير والبغوي في جميع ما
 ابن ابي حاتم وابن ابي العارظ وابن ابي شيبة وابن ابي عمير وابن ابي حاتم وابن ابي شيبة وابن ابي عمير
 قال ابن ابي شيبة اخبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا
 عليكم انفسكم لا يضركم من ضل اذا ابتدتم قال ما وادى لقد رت عنها غير السبعين من الصحابة بل ان
 بالمعروف وذاكر من المنكر حتى اذا رايت شيئا طاعا وهو يمتنع وذاكر من المنكر حتى اذا رايت شيئا طاعا وهو يمتنع
 براه عليك بخامنه نفسك ومعك من العظام فان من راكم ايام العصب فمن ضل القبض على البحر

للعامل فيمن انجس من رجلا يعاون شل عملكم وفي رواية عن عالم الاشعرى في هذه الآية قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان من غلبه الغفلة اذا استيقظ رماه الله والطير انى وابن ابى حاتم
وابن مروي ورواه اخيه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر والطبراني
وابو الشيخ عن الحسن بن ابى سعيد وسعد بن جبلة عن قولهم عليكم انفسكم قال يا ايها الناس انفس
بنفسها انها اليوم مقبولة ولكن قد اوشك ان تاتي زيان تملكون بالمعروف فيصنع بكم كذا وكذا
او قال فلا تقبل منكم انفسكم انفسكم الآية وفي لفظ عنه قال مروا بالمعروف وانها من المنكر ما لم يكن
من دون ذلك السوء والسيئ فاذا كان كذلك فعليكم انفسكم واخرج ابن جرير وابن مروي عن
ابن عمر انه قال في هذه الآية ايها الاتوام يحبون من بعدنا ان قالوا لم يقبل منهم وخرج
ابن مروي عن ابى سعيد الخدري قال ذكرت هذه الآية عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال نبى الله صلى الله عليه وسلم يا ايها الناس يا ايها الناس يا ايها الناس يا ايها الناس يا ايها الناس يا ايها الناس
والروايات في هذه الباب كثيرة ونما ذكرنا كفاية فقيب ما يرشد الى ما قد استاه
من اجمع بين هذه الآية وبين الآيات والا ما ديت الواردة في الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر تحت الآيات والعشرون يا ايها الذين امنوا قل
لكي هذه الآيات الثلاث عند اهل المعاني من الشك ما في القرآن اعرابا ومعنى وحكما قال ابن عطية
في الاكام من لم يقع له النتائج في تفسير ما وذلك بين من كتابه يرجع يعنى من كتابه كى قال القرطبي ما ذكره
كى ذكره ابو جعفر النحاس قبله ايضا قال السعدى حاشيته على الكشف واقفوا على انها اصعب ما
في القرآن اعرابا ونظما وحكما شهادة بدينكم اضافة الشهادة في الدين توسلا لانها بانية بينهم
وقيل اصله شهادة بدينكم فزفت او اضيفت الى الطرف كقولنا قال بل كمال الليل والنهار ومن قولنا
نفاراق بيني وبينك قيل والشهادة هنا بمعنى الوصية وقيل معنى حضور الوصية وقال ابن جرير
ابى هنا بمعنى المين فيكون اليتيم بين يديكم ان يحلف اثنان يستدل على ما قاله بانه لا يعلم الله
حكما يجب فيه على الشاهدين واختار في القول لقفال وضعف ذلك بن عطية واختار ان الشاهدين
هنا هي الشهادة التي تؤدى من الشهود اذا حضر احدهما الموت طرف للشهادة والروايات
حضرت علاما تلان من مات لا يمكنه الاشهاد وتقديم المفعول للملتهام وكما ان تمكن الفاعل من انفسه
حين الوصية طرف حضور الموت او بدل من الطرف الاول اثنان خبر شهادة على تقدير محو
اى شهادة اثنين او فاعل للشهادة على ان خبر ما مذكور اى فيما فرض عليكم شهادة بدينكم اثنان
تقدير ان يشهد اثنان ذكره ابو جعفر النحاس في قوله على ان خبر ما مذكور اى فيما فرض عليكم شهادة بدينكم اثنان
اى كائنان منكم اى من اقراركم واخران مخطوف على اثنان ومن غيركم صفة لى كائنان

من الاجانب قيل ان الضمير في منكم للمسلمين وفي غيركم للكفار واما الاستنباط في الآيات وبه قال
 ابو موسى الاشعري وعبد الله بن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة اهل الذمة على
 المسلمين في السفر في خصوص الوصايا كما يفيد النظم القرآني ويشهد السبيل لقولنا فانما حكم من مع الفوج
 من شهد على وصيته من المسلمين فليشهد رجلان من اهل الكفر فاذا قعدا وادّيا الشهادة على وصيته ياف
 بعد العصر انما الكذب والافتراء انما شاهد ارجح فيحكم بشهادتهما فان عتته بعد ذلك على انها كذبا او
 حلف رجلان من اولياء الموصي وعزم الشاهدان الكافران ما ظهر عليهما من خيانة او نحوها بغير معنى الآية
 محمد بن تقدم ذكره وبه قال سعيد بن المسيب ويحيى بن ابراهيم بن جبير وابو جعفر والنخعي وشريح وغيرهم
 وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وابو عبيد واهم بن حنبل وذهب الى الاول ما عني في تفسير
 ضمير منكم بالقرابة والعشيرة وتفسير من فيكم بالاجانب لزمه يري والحسن وعكرمة وذهب مالك الى الثاني
 وابو حنيفة وغيرهم من الفقهاء ان الآية منسوخة واستجوز القول تعالى من ترضون من الشهداء وقوله شهد
 ذوي عدل منكم والكفار ليسوا بضميرين بل لاعدول وقالهم المجهولون فقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجوب دليل
 صحيح يدل على النسخ واما قوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله شاهد اذ ذوي عدل منكم فهما حان في
 الاشخاص والازمان والاحوال ونزه الآية خاصة بجملة الضرب في الاضرب بالوصية وبما عدل الشهداء
 المسلمين في التعارض بين عام وخاص ان الذي هو في الاضرب قائل فعل محذوف ليس وضمهم او مبتدأ
 وما بعده خبره والاول فذهب الجمهور الى النسخة والثاني فذهب الى ان الضرب بالوصية في الاضرب هو
 فاصد ابتكروا وصيغة اللوات معطوف على اقبله جواب محذوف اي ان ضربتم في الاضرب فنزل بكم الموت
 وارادهم الوصية ولم تجزوا شهداء عليها مسلمين ثم ذهبوا الى انكم بوصيتكم وبما تركتم فارتدوا في امرهم اذ عجزوا
 عليها خيانة فالحكم ان تجلسوا بها ويجوز ان يكون استئينا فالجواب سؤل مقدركا نعم قالوا فكيف نقضان
 ارتبنا في الشهادة فقال تجلسون بها من بعد اقبله انما يترتب في شهادة ما رخص بعد الصلوة
 اي صلوة العصر قالوا لاكثر لكونه الوقت الذي يغضب الله على من حلف فيه فاجاب الكافي بالرد الصحيح
 وقيل لكونه وقت اجتماع الناس وقصد الحكم للمكوث وقيل صلوة الظهر وقيل أي صلوة كانت قال ابو علي
 القاسمي تجلسون بها صفة لاخران واعتبر من بين الصفة والموصوف بقوله ان انتم ضربتم في الارض والاراد
 بالحبس فتخيف الشاهد في الكلف تخليها وفيه دليل على جواز الحبس بالمعنى العام وعلى جواز التخليط على
 الحلف بالزمان والمكان ونحوهما فيقسمان بالله معطوف على تجلسون بها اي تجلسون بها في الشهادة ان
 على الوصية او الوصيان وقد استدل بذلك بن ابي ليلى على تخليف الشاهدين مطلقا في كل حال لزمه
 في شهادة وتما وفيه نظر لان تخليف الشاهدين هنا انما هو بوقوع الدعوى عليها بالحيانة او نحوها انما لا يخلو
 جواب هذا الشرط محذوف دل عليه تقدم كما سبق لا نشقوى به فنعنا جاب القسم والضمير في بارج

الى المدعى والمضى لا يمنع حقتنا من مدعى هذا العرض التفرقة بخلاف به كاذبين لا بل الجلال الذي يميز
 علينا وتعمل يعود الى القسم اى لا يستبدل بصحة القسم ببعض ضامن عرض الدنيا وقيل يعود الى الشئ
 وانما ذكر الضمير لانها بمعنى القول اى لا يستبدل بشهادتنا قال الكوفيون المعنى فممن نخذت الشهادتنا
 واقترع المضاف اليه فاسد وهذا معنى على ان العرض لا يسمى ثمتا وعند الاكثر انها تسمى ثمتا كما تسمى سببا ولو كان
 ذا اقربى اى ولو كان القسم لا والشهود له قريبا فانما نؤثر الحق والصدق ولا نؤثر العرض الذي هو ولا القربى
 وجواب لو محذوف له لانها ما قبلها على اى ولو كان ذا اقربى لا تشتري بثمتنا ولا نكف عن شهادته الله
 معطوف على لا تشتري وفيل معنى في حكم القسم وادضاف الشهادة الى الله سبحانه لكونه الاثر باقيا شهادتنا
 عن كتماننا انا اذا لعن الاكاذبين فان عدلنا انهما استحقا اثنا عشر على كذا اطلع عليه يقال عشرت
 منه على خيانة اى املعت واعشرت غيرى عليه ومنه قوله تعالى وكذلك اعشرنا عليهم ومنه العشر العشرة
 والسقوط على الشئ والمعنى انا اذا اطلع بعد التحليف على ان الشاهد من او الوصيين استحقا اثنا عشر مستوجبا
 اثما ما كذب في الشهادة او اليمين او نظمه خيانة قال ابو على الفارسي الاثم هنا اسم الشئ الماخوذ لان
 اخذه ياتهم باخذهم لى ثما كما سمي ما يؤخذ بغير حق منطلقة وقال سيديويه المظلة اسم ما اخذ منك فذلك لك سعى
 ثما الماخوذ باسم المصدر فاخران يقومان مقامهما اى نشاهد ان اخران او محالفان اخران
 فيقومان مقام الذين عشر على اثما استحقا اثنا عشر اذ ان اوجبا فان على ما هو الحق وليس المراد انهما
 يقومان مقامهما في اداء الشهادة التي شهد بها استحقان للاثم من الذين استحق عليهم الاولياد
 استحق معنى للمفعول في قراءة الجمهور وقوله على اى واين عباس من حفص على البناء للفاعل الاوليان على
 القراءة الاولى من رفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى هما الاوليان كانه قيل من هما فقيل هما الاوليان وقيل
 هو بدل من الضمير في يقومان او من اخران وقوله يحيى بن ثئاب والاعشى وحمزة الاولين جميعا اول على
 انه بدل من الذين او من الهاء واليسم في عليهم وقوله الحسن الاولان والمعنى على بناء الفعل للمفعول من
 الذين استحق عليهم الاثم اى يحيى عليهم وهم اهل البيت وعشيرة فانهم احق بالشهادة او اليمين من غيرهم لا سيما
 شفيته اولى والمعنى على قراءة البناء للفاعل من الذين استحق عليهم الاوليان من غيرهم بالشهادة ان يخرجوهما
 للقيام بالشهادة ونظر وابسا كذب الكاذبين لكونهما الاقربين الى الميت فالاوليان فاعل استحق فمفعوله
 ان يخرجوهما للقيام بالشهادة وقيل للمفعول محذوف والتقدير من الذين استحق عليهم الاوليان ما
 وصيته التي اوصى بها فيقسمان بالله عطف على يقومان اى فيحلفان بانته شهادتنا اى يمينتنا فلنكر
 بالشهادة وهذا اليمين كما في قوله فشهدوا اصدى اربع شهادا وشهادا اى يحلفان لشهادتنا على انها
 كاذبان فاشان احق من شهادتهما اى من يمينها على انها صادقة اى ايمان وما اعتدينا
 اى نحتاجوننا احق في يميننا انا اذن نطعم لمون ان كنا حلفنا على باطل فقلت لحنى ان يا قويا لشهادتنا

على وجهها أي ذلك البيان الذي قدره الله سبحانه في هذه القصة وعرفنا كيف يضع من الله الوصية في السفر ولم يكن عنده أحد من المارة عشرته وحده كفار أدنى إلى قرب إلى أن تودى الشهود المتحملون للشهادة على الوصية بالشهادة على وجهها فلا تحرفوا ولا تبدلوا ولا تخفوا وبذلك الكلام مبتدئ في كتمان القصة والقاعدة في هذا الحكم الذي شره على الله في هذا الموضع من كتابه فالضمير في يا توأما يد إلى شهود الوصية من الكفار وقيل أنه الرجوع إلى المسلمين الخاطئين بهذا الحكم والمراد تحذيرهم من الخيانة واهمهم بان يشهدوا بالحق أو يخافوا أن تورد إيمان بعد إيمانهم على الوصية فيحلفون على خلاف ما يشهدون به من الوصية فيقتضح حينئذ شهود الوصية وهو مطوف على قوله ان يا توأما فتكون القاعدة في شرع الله سبحانه لنا الحكم هي أحد الأمرين إما احترام لشهود الوصية عن اللذنب والخيانة فيأتون بالشهادة على وجهها ان يخافوا المقتضاض إذا روت الأيمان على قرينة الليث فحلفوا بما يتضمن كذبهم وأخيانهم فيكون ذلك سببا لتأدية شهادة شهود الوصية على وجهها من غير كذب ولا خيانة وقيل ان يخافوا مطوف على تعدد بعدالة الأولى والتقدير ذلك أدنى ان يا توأما بالشهادة على وجهها ويخافوا عذاب الآخرة بسبب اللذنب والخيانة أو يخافوا المقتضاض برب اليقين فأتى التوفيق وقع حصل المقصود وحاصل القصة هذا المقام من الكتب العزيزة ان من حضرته علامات الموت اشهد على يديه عديدين من عدول المسلمين فان لم يجد يشهدوا مسلمين كان في سفره وجد كفارا جازله ان يشهد عربليين منهم على وصيته فان اصاب بهما ورثة الموصي حلفا باسدي على ما شهد بالحق واكتما من الشهادة شيئا ولا خافا ما تركه الميت شيئا فان تبين بعد ذلك خلاف اقسامه عليه من قبل في أول ما شئ من تركه الميت عما عاينه قد صار في ملكها الوجه من الوجه حلف بجلان من الوصية ومن لم يترك ما شهد علم

|| سورة الانعام مائة وخمسون آية ||

لم يكن الاست آيات نزلت بالمدينة وهي ما قدره الله حق قدره الى آخر ثلاث آيات مع اختلاف في العدد الآية الاولى ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الا أول عبارة عن الآية التي كانت قبلها الكفار والمعنى لا تسبوا محمد لأنه هو لا الكفار التي يدعونها من دون الله فيسبوا عن ذلك يستهم الله عدوانا وتجا وزا من الحق وجهلا منهم وفي هذه الآية دليل على ان الكفار الى الحق والناسي عن الباطل أو شئ ان يتسبب عن ذلك ما هو أشد منه من انتهاك حرم ومخالفة حق ووقوع في باطل أشد كان الشرك أولى به بل كان واجبا عليه قال المشوكاني في تفسيره القدير ما انفع هذه الآية واهل فائدة تها من كان من الخالمين الحج الله للتصدين لبيانها للناس اذا كان بين قوم من المصم اليك الذين اذا هم لم يعرف تركوه وتركوا غيرهم من المعروف واذا انهم من منك فعلوه وفعلوا غيرهم من المنكرات عنا والمعن وبغضا الاتباع الضعين وجدة على الله فان هو لا لا يؤثر في الام السيف

وهو الحكم العدل لمن حان الشرعة المطلقة وجب الخالق لها والتجري على الهما ويدنه ويجزيه كما يشاء ذلك
 في اهل المذبح الذين اذا دعوا الى حق وقعدوا في كثير من الباطل واذا اُشردوا الى السنة قالوا بل ما لايكم
 من البديعة فهو لا يرمي التلاعبون بالدين المتهاونون بالشرائع وهم شر من الزنادقة لانهم يخرجون
 بالباطل ويمتدون الى البديع ويظهرون بذلك غير خافعين ولا وجلين والزنادقة قد لم يتهم سيوف
 الاسلام وتحاربوا لمه وقد تفيق كيدهم ويتم باطلهم وكفرهم نادراً على ضعيف من ضعفا المسلمين
 مع تكتمهم وتحزير وخيفته وجعل انتهى وقد ذهب جمهور اهل العلم الى ان هذه الآية محكمة ناتجة غير منسوخة
 وهي اصل اصيل في استدلال الرافض وقطع التطرق الى الشبهة وكقوله عدوا منسوب على الحال او على
 المصدر وعلى انه مفعول له الثانية فكما ذكرنا اسوة الله عليه قبل انهارت في سبب
 خاص كما اخبر ابو داود والترمذي وحسنه والبخاري وغيرهم عن ابن عباس قال عابرت اليهود والنبى
 صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا ناكل مما تاكلان ولا ناكل مما تاكلان اسد فارتل اسد هذه الآية ولكن لا اعتبارا
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فكلما ذكرنا اربع عليه اسم الله صل ان كان مما اباح الله اكله وقال
 عطا في هذه الآية الامر بترك اسد على الشراب والذبح وكل مطعوم الى قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 اى بين لكم ما ناهى عن الاكل والشك وزيل الشبهة بقوله قل لا اجد فيما اوحى الى محراب الى آخر الآية
 ثم استثنى فقال الا ما اضطررتم اليه اى من جميع ما حرم الله عليكم فان الضرورة يحلل المحرم
 وقد تقدم تحقيقه في البقرة الثالثة ولا تأكلوا مما انتهى السجاجة عن الاكل مما لم يذكر اسم الله
 الله عليه بعد ان امر بالاكل مما ذكر اسم الله عليه وفيه دليل على تحريم اكل ما لم يذكر اسم الله عليه
 وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب ابن عمر ورافع مولا له واشعبي وابن سيرين وجمهور رواية عن
 مالك وعن احمد بن حنبل وبه قال ابو ثور ودأود الطاهري ان ما لم يذكر اسم الله عليه من الذبائح
 حرام من غير فرق بين العاد والمناهي لهذه الآية ولقوله تعالى في آية الصيد فكلوا مما اسكن
 عليكم واذا ذكر اسم الله عليه حرمه فلا استدلال تاكيد لقوله سبحانه في هذه الآية وانه لنفسق
 وقد ثبت في الاحاديث الصحيحة الامر بالتسمية في الصيد وغيره وذهب الشافعي وصحابته وجمهور
 عن مالك ورواية عن احمد ان التسمية مستحبة لا واجبة وهو روى عن ابن عباس وبالله هرة وعطاف
 بن ابي ياح وحمل الشافعي الآية على من ذبح لغير الله وتخصيص الآية بغير مختص وقدر روى ابو داود
 في المراسيل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليه ولم يذكره وليس في هذا المراسيل
 تخصيص الآية نعم حديث عابثة انما قالت اللبني مسلم ان قوم ما توأنا بلحان لا نرى اذكر اسم الله
 عليه ولا نقول سموا انتم وكلوا الفيديان ان التسمية عند الاكل مخبرية مع التباس فهو حرام عند الذبح
 وذهب مالك احمد في الشهرة عنه والحنيفة وصحابة وصحاح بن راهويه ان التسمية ان تركت نسبنا

لم تضر وان تركت عمدا لم يحل اكل البهيمة وهو مروي عن علي بن عباس وسعيد بن المسيب عطا وطائفة
والحسن البصري وابي مالك وعبد الرحمن بن ابي ليلى وجعفر بن محمد وبيضة بن ابي عبد الرحمن وشمس
بما اخذه البهيمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السلام ان نسي ان يتيم يبيع فليذكر اسلامه
وليأكله وهذا الحديث رفعه خطار وانا هو من قول ابن عباس وكذا اخرجه بن قول عبد المزدلق وسعيد
بن منصور وعبد بن مسيد و ابن المنذر نعم يمكن الاستدلال بهذا المذهب بل قوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا
ان نسينا ولا اخطانا وبقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن ابي الخطا والنسيان ولما حديث ابي هريرة الذي خرج
ابن عدي ان جللا جارا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ايت الرجل فرج ويثنى ان يسمى فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ايت علي كل مسلم فهو حديث ضعيف تهافت البيهقي وغيره والضمير في قوله انه يفسق
يرجع الى ما يتقرب اليه يضاف اى وان اكل لم يذكر يفسق ويجوز ان يرجع الى مصدره اكلوا اى فان
الاكل يفسق وقد تقدم تحقيق الفسق وقد استدل من عمل هذه الآية على ما فرج لغيره بقوله وانه
فسق ووجه الاستدلال ان الشرك لا يكون فسقا بل الفسق الذبح لغير الله ويحجب عنه بان
الطلاق اسم الفسق على تارك ما فرض الله عليه غير متنع شرعا المراد بالجملة وافا حقه بوجه حصاد
قد اختلف اهل العلم بل هذه محكية ومسنوخة ومحمولة على الذنب فذهب ابن عمر وعطاء ومجاهد وسعيد
بن جبير الى ان الآية محكية وازجيب على المالك يوم الحصاد ان يعطي من حصر من المساكين الضعفة
والضعف ونحوهما فذهب ابن عباس ومحمد بن الحنفية والحسن النخعي وطائفة والشافعية وقوات
والضحاك ابن جريح ان هذه الآية مسنوخة بالزكاة واختاره ابن جبريل ويؤيده ان هذه الآية مكتبة وآية
الزكاة مكية في السنة الثانية بعد الهجرة والى هذا ذهب جمهور اهل العلم من السلف والخلف وقالت
طائفة من العلماء ان الآية محمولة على الذنب لا على الوجوب الخى ملكته ولا تنفعها لا
يجب المسكين ومثلها في الاعراف اى لا تنفعها في التصديق ومثلها في الاسراف في اللغة اخطا
وفي الفقه التذير وقال سفيان ما نفقت في غير طاعة الله تعالى فهو اسراف وان كان تلبلا
وقيل هو خطاب للولاة ليقول لهم لا تأخذوا فوق حقم وقيل المعنى لا تأخذوا الشيء بغير حقه ولا تؤخذوا
في غير حقه الساموسقة قل لا احبذ فيما اوحى الى امراء الله سبحانه بان يخبرهم انه لا يحبذ في
شيء مما اوحى اليها القرآن وفيها يذم بان من اطاصل بالحرمة هو الوحي لا مجرد العقل غيرها
غيره المذكورات فذلك لك على انحصار الحرمة فيها لولا انها مكتبة وقد تنزل بعد ما بالذنية
سورة المائدة وزيد فيها على هذه الحرمة النخنة والموت فوزه والتمتية وضع عن ابن
صلى الله عليه وسلم كل من سب من السباع وكل من غلب من الطير وتحريم اللحم الابلية والكلاب والحمير
وبالجمل فلهذا الصوم ان كان بالنسبة الى ما ياكل من الحيوانات كما يدل عليه سياق وفيه الاشارة

فيض الميركل ماورد بعده في الكتاب الستة مما يدل على تحريم شيء من الحيوانات وان كان هذا العموم هو بالنسبة الى كل شيء حرمة الدين حيوان وغيره فانه يضم اليه كل ما ورد بعده مما فيه تحريم شيء من الاشياء وقد روى عن ابن عباس وابن عمر وحالته انه للحرام لما ذكره الله في هذه الآية وروى ذلك عن مالك وهو قول ساقط وزهبي في فائده الضعف لاستلزامه اجمال غير ما ماترل بعد ما من القرآن واهمال مع ان التشك بقول احد لو كان صحابيا في مقابلة قوله صلى الله عليه وسلم من سوا الاثم ليله وعدم الانصاف باصرع النبي صلى الله عليه وسلم ان قال بحرية شيء مثلا بعد نزول هذه الآية بلا سبب يقتضي ذلك ولا موجب يوجب قوله عموما صفة لموصوف محدوف اى طعاما محرما على ابي طاهر يطعمه من الطعام وفي الطعم زيادة تأكيد وتقرير لما قبله الا ان تكون اى ذلك الشيء او ذلك الطعام والعين او الجنة والنفس فمري يكون التفتية والفوتية وقري ميتته بالرفع على ان كان تامة او دما مسفوحا وهو الجاري وغير المسفوح مفعولة كالماء الذي يتي في العروق بعد الذبح ومنه الكبد والطحال هكذا ما يتلخ بالضم من الدم وقد حكي القائل في الجمع على هذا او نحو هذا غير ظاهر تخصيص العلم انه لا يحرم الانتفاع منه بما عدا اللحم والضمير في فائده حين راجع الى العلم او الى الخنزير والرجس النجس وقد تقدم تحقيقا وفسقا عطف على لحم الخنزير واهل به لغير الله صفة فسق اى زوج على الصنام وغير ما سوى فسقا التوفد في باب الفسق ويجوز ان يكون فسقا مسفوحا لانه لا يل اى اهل به لغير الله فسقا على عطف اهل على يكون وهو مكلف لاحابا اليه من اضطر غير ما عدا ولا حاد قد تقدم تفسير لك في سورة البقرة فلا فيه فان الله غفور اى كثير الغفرة رحيم اى كثير الرحمة فلا يوافقه لفظ ما والضمير في

سورة الاحراف

اى ملكية الاثمان آيات وهي قوله واسالهم عن القرية الى قوله واوتقنا الجبل فوقهم قال ابن عباس وابن الزبير وبه قال الحسن وجاهد وعكرته وطار وجابر بن زيد وقال قتادة آية من الاعراف مدينة واسالهم عن القرية وسائر ملكية وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقربها في الغرب ليقربها في الكعنتين وآياتها اثان ونملى اوست آيات الآية الاولى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد هذا خطاب لجميع بني آدم وان كان واردا على سبب خاص فالاعتبار بعوم اللفظ لا بخصوص السبب والزينة ما يتزين به الناس من اللبس امر و بالتزين عند المنصور الى المساجد للصلاة والطواف وطستدل بالآية على وجوب تشر العوف في الصلوة والية ذهب جمهور اهل العلم بشرها واجب في كل حال من الاحوال وان كان الرجل خاليا كما دلت عليه الاماويث الصحيحة والكلام على العورة وما يجب تشره منها مفصل في كتب الفرع الثانية قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الزينة ما يتزين به الانسان من لبس او غيره من الاشياء المباحة كالعادون التي لم يردني عن التزين عنها والجواهر ونحوها ما قيل لها اللبس خاصة فلا وجه له

بل هو من جملة المشكوك الآيات فلا حرج على من لبس الغياب الجيدة الغالية القيت اذ المكن محارمة بعد ولا
 حرج على من تزين بشئ من الاشياء التي لم يدخل في التزينة ولا يمنع منها منع شرعي ومن زعم ان ذلك
 يخالف التزينة فقد غلط غلطاً عظيماً وكذا الطيبات من المطاعم والشارب ونحوها مما ياكله الناس فانه لا يرد
 في ترك الطيب منها ولو اجازت الآية نزهة معنوية بالاستغناء للمختصن بالانكاح على من حرّم ذلك على نفسه
 او حرّم على غيره وما احسن ما قال ابن جرير الطبري لقد اخطا من آثر لباس الصوف والشعر على لباس
 القطن والكتان مع وجود السبيل اليه من مله ومن اكل البقول العدس واختاره على خبز البر من
 ترك اكل اللحم خوفاً من عارض الشهوة والطيبات من الرزق الى استلذات من الطعام فويل
 لهم عامهم كيا ومطعمهم في الذين امنوا في الحياة الدنيا اى انما لهم بالامالة والا حقائق وان
 شاركهم الكفار فيها ما داموا في الحياة خالصة يوم القيامة اى مختصة لهم يوم القيامة لا يشاركهم فيها
 الكفار فكونوا مع ما صلبه بالرفع وبى قرأه ابن عباس على انما خبره بعد قوله الباقون بالنصب على الحال
 قال ابو على الفارسي ولا يجوز الوقف على الدنيا لان ما بعد ما متعلق بمقول للذين آمنوا حال يتقدم قبل
 بى ثابتة للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة المشاكسة قل انما حكموا في الغنى
 جمع فاخته وبى كل حصية مظهر منها وما بطن اى ما اعلن منها وما استر وقيل بى خاصة بقول
 الرزق ولا وجه لذلك ولا شتر تنبأول كل حصية يتسبب منها الاثم وقيل هو المخرجة ومنه قول الشاعر
 شربت الاثم حتى نزل عظمى به كنه اك الاثم يذهب بالعقول به وقد انك التفتيش جماعة من اهل العلم
 وحقيقة تجميع المعاصي وقال الفرار الاثم ما دون الحق والاستطالة على الناس انتهى وليس في اطلاق
 الاثم على الفرار دليل على اختصاصه به والبنى بعد الحق اى الظلم المحذور والمحدود بالذكر بعد دخوله فيها
 قبا بكونه ذنباً عظيماً كقول بني عن الغشاة والنكر والبنى وان كنتم كوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً
 اى وان جعلوا الله شريكاً لم ينزل عليكم به حجة والمراد التمسك بالشركيين لان الله لا ينزل برهاناً بان يكون
 غيره شريكاً وان تقولوا على الله بما لا تعلمون بحقيقته وان الله قاله هذا مشكياً ما كانوا يشعرون
 الى كسبه من التجليلات والتمجيدات التي لم ياذن بها الرب العجبة واذا قرى القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا ابرهم كسبجانه بالاسماع للقرآن والانصات له عند قراءته ليتفخروا به ويتبرروا وانه
 من الحكم والصالح قيل هذا لا يخص بوقت محدد فقرة الامام وقيل هذا خاص بقراءة رسول الله صلى الله
 عليه وآله دون غيره ولا وجه لذلك مع ان اللفظ اوسع من هذا والعامة لا
 على سببه فيكون الاستماع والانصات عند قراءة القرآن في كل حاله وعلى اى صفة مما يجب على السامع
 الا انما تنهى الذي انزل عليه القرآن صلى الله تعالى عليه وسلم كقراءة المأموم الفاتحة خلف امامه
 ستره وانما قد صرح في ذلك اخبار شريفة ونحوه وانما كثيرة فاتحة وجب تأدق قراءته فاتحة الكتاب ولزومها

لقد كنت على ما كنت عليه من امة الفقه والحديث العجيزين يكون ذلك من حيث انك انما تصدقوا بالآيات
 رضوان الله تعالى عليهم جميعين ولم يصح اثره خلافا من خبر صحيح في التي من اياتها خاتمة وان تهبط
 جماعة من اهل العلم بالصواب الواردة فليتحقق ولقد فصلت الدرام بعون الله في مسك الختام اذ
 التمدد وهاهنا السائل الى اوله للسائل فيه اعلم العلم بقراءة الفاتحة خلف الامام لبعض الاحباب
 وما وحي تحريفه من ابي تمالون الرزق فلهذا من بابا مثال امره سبحانه انما حسنته ولذا كبريت
 في نفسك امره الله سبحانه ان يذكره في نفسه فان الاخفاء ادخل في الاخلاص وادعا القبول
 قيل المراد بالذكر هنا ما هو اعلم من القرآن وغيره من الاذكار التي يذكر الله بها وقال النحاس لم يقلعني
 في معنى واذا ذكر بك في نفسك ان الله تعالى وقيل هو خاص بالقرآن اي اقرء القرآن بتأمل وعبره عن
 وخيفة تعصبان على الحال ودون الجهر اي الجمهور بمعطوف على ما قبله اي اذكره حال كونك
 متفردا وخائفا وشكلا بكلام هو دون الجهر من القول وفوق السر يعني قصدا بينهما بالغنى لا خلا
 متعلق باذكار اي اوقات الغدوات والاصايل والغدو جمع غدة والاصال جمع اصل قال الزجاج
 والاضغش مثل من ويا من وقيل الاصل جمع اصل من اصل فهو على هذا جمع الجمع قال الفراء
 قال الجهر اي الاصيل الوقت من بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل من اصل اصايل كانه جمع اصلته
 خص هذين الوقتين لشرفهما والمراد واسم الذكر سد كما قال تعالى ولا تكن من الغافلين اي من كثر الغفلة

سورة الانفال

صرح كثير من المفسرين بانها منية ولم يستثنوا منها شيئا وبه قال الحسن عكرمة وجابر بن زيد وطاوس وقد روي
 مثل هذا عن ابن عباس اخرجه النحاس في ناسخه والوشح رابن مرويه عنه وفي لفظه تلك سورة بدر
 اي نزلت في بدر وجملة آياتها خمس اوست اوسج وسبعون آية وكان النبي صلى الله عليه وآله فيها في صلوة القرآن
 كما اخرجه الطبراني بسند صحيح عن ابي ايوب الآيات الاولى يسألونك عن الانفال جمع نفل كما
 وهو الغنيمة وهل النفل الزيادة وسميت الغنيمة لانها زيادة فيما اصل الله له الا انه ما كان محررا على غير
 اوله لانها زيادة على ما يحصل للمجاهدين من اجر الجهاد ويطلق النفل على ما كان آخره من اليمين والاتباع
 وثبت صحوفه والنافلة التطوع كونهما زيادة على الواجب والنافلة ولد الولد لانها زيادة على الولد وكان
 سبب نزول الآيات اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في يوم بدر بان قال الشبل بن جبر لاننا نأبى اننا انما
 قال اشيع كناروا الاكتمت الرليات فشرع الله ما غنمته من ايدى يمينه وجملة الله والرسول فقال قتادة
 والله والرسول اي حكمها فخص بها يقتسمان بينكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ايدى يمينه
 عليه وسلم منهم على السواء واداهما حكم في السدرك وليس لكم حكم في ذلك وقد ذهب جماعة من الصحابة

والنابغين الى ان الانفال كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة ليس لاحد فيها شيء حتى تزلت قوله تعالى
واعلموا اننا غنم من شيء فنان شهدتموه الآية فسمى على هذا منسوخة وبه قال مجاهد وعكرمة والسدق وقال
ابن زيد بل حكمت بمكة فبترن الله مصارفنا في آية الخمس لانسخ فاقول الله واصلها ذات بيتكم
واطيعوا الله ورسوله فان كنتم مؤمنين امرهم بالتقوى واصلاح ذات البين وطاعة الله
ورسوله بالتسليم لامرهم وترك الاختلاف الذي وقع بينهم الكشاف لآية الله التي انزلنا على الصادق
الذين كفروا زحفا والزحف الدنو قليلا قليلا واصلة الاندفاع على الآية ثم سمي كل ما شق في الحرب
الى آخر زحفا والتمتراض التذاني والتقارب يقول زحف الى العدو زحفا وازحفت القوم اي شق عليهم
الى بعض وانتصاب زحفا على انه مصدر لفعل عذوف اي يزحفون زحفا وعلى انه حال من المؤمنين
اي حال كونهم زحفين الى الكفار واما حال من الذين كفروا اي حال كون الكفار زاحفين اليكم واما حال
الفرقيين اي مترشحين فلا تولوهما الا ديار بني اسد المؤمنين لان يهزوا عن الكفار اذ القوم قدوة
بعضهم الى بعض للقتال وظاهره الآية التوسيم لكل المؤمنين في كل زمن وعلى كل حال الاماكن التحرف
والتحيز وقد روي عن عمار بن عباس وابي هريرة وابي سعيد وابي نصر وعكرمة ونازع والحسن و
تمارة وزيد بن ابي حبيب والضحاك ان تحريم الفرار من الزحف في هذه الآية مقصود يوم بدر وان اهل
بدر لم يكن لهم ان يخاضوا ولا يخاضوا الى المشركين اذ لم يكن في الارض يومئذ مسلمون غيرهم
ولا لهم فقلت الا النبي صلى الله عليه وسلم فلما بعد ذلك فان بعضهم فئت لبعض وبه قال ابو حنيفة قالوا ويؤيد قوله ومن
يؤيدهم يومئذ دبرة فانه اشارة الى يوم بدر وقيل ان هذه الآية منسوخة بآية الضعف وذهب جمهور العلماء
الى ان هذه الآية محكمة عاتية غير خاصة وان الفرار من الزحف محرم ولو يذبح ان هذه الآية نزلت بعد القعدة
الحرب في يوم بدر فاجيب عن قول الاولين بان الاشارة في يومئذ الى يوم بدر بان الاشارة الى يوم بدر
كما يعيده السابق والامتناع بين هذه الآية وآية الضعف بل هذه الآية مقيدة بها ويكون الفرار من
الزحف محرما بشرط ما بينا ثم في آية الضعف ولا جملنا ذكره من ان لم يكن في الارض قوم يرسلون في
حضره فقد كان بالدينه اذ اذ كان خلق كثير لما يرسول الله صلى الله عليه وسلم بالخروج لانه مسلم ومن خرج معه لم يكونوا
في التبت لانه سيكون قتال ويؤيد هذا ما رواه في الصحيحين المصنفان الفرار من الزحف من جمل الكفا
كما في حديث جابر بن عبد الله السج الموقعات وفيه التولي يوم الزحف ونحوه من الاحاديث وهذا البحث يطول فلو
وتشعب طرقه وهو بين في سوطه قال ابن عطية والابو باربع وبر العبارة بالدبر في هذه الآية متمكنة في النص
لما في ذلك من الشناعة على القادر والذم لها كما متحذ القاتل التحرف الزوال عن جهته الاستمرار
بهذا التحرف من جانب الى جانب في المعركة طلبا لمكيدة الحرب ونحوه لانه لو كان يومئذ منهم من لم يكن
فيكون عليه فيمكن منه ونحو ذلك من مكيدة الحرب فان الحرب خدعة كما في الحديث او متحذ الى آية

ابى الى جماعة من المسلمين غير الجماعة المتعاقبة للحدود انتصاب تحرفا وتخيلا على الاستثناء من المؤمنين
 اى ومن يؤمن بوجه الاعلان عنهم تحرفا وتخيلا ويجوز انتصابها على الحال ويكون حرف الاستثناء لغوا
 لا عمل له فقد باجمراز الشرط والمعنى من يهزم ويضرب من الزحف فقد حج بغضب كأن من الله
 الا التحرف والتعريف الثالثة قل للذين كفروا ان يذنبوا امر الله سبحانه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقبل
 للكفار هذا المعنى سواء قال بهذه العبارة او غير ذلك قال ابن عطية ولو كان كما قال الكسائي انه يجب
 عبادة من يسجد وقل للذين كفروا ان يذنبوا يعنى بالقوة لما تبادت الرسالة الاتمك اللفاظ
 بعينها وقال في الكشاف اى قل لا علمهم بهذا القول وهو ان يذنبوا ولو كان يعنى خاطبهم بقبل ان
 انتهوا يغفر لكم وهى قراءة ابن مسعود ونحوه وقال الذين كفروا والذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا
 اليه خاطبوا بغيرهم لا علمهم بالسجود فالمعنى ان يذنبوا عما هم عليه من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت له
 بال دخول في الاسلام يغفر لهم ما قد سلف لهم من العداوة انتهى وقيل معناه ان يذنبوا عن
 الكفر قال ابن عطية والحال على ذلك جواب الشرط فيغفر لهم ما قد سلف ومغفرة ما قد سلف لا يكون
 الا منته عن الكفر وفى هذه الآية دليل على ان الاسلام يجب قبل الرجعة وقائلوه حتى لا تكون في ذمة
 اى كفر وشرك ويكون الدين كله لله تحريض للمؤمنين على قتال الكفار وقد تقدم تفسير ذلك فى التوبة
 مستوفى الخ مسمته واعلموا انما غنمتم قال القرطبي افتتحو على ان المراءى الغنيمته فى هذه الآية
 مال الكفار اذ غنمتم المسلمون على وجب الغنيمته والقره قال ولا تقتضى اللفظة هذا التخصيص ولكن عرفوا
 قيدا للفظ بهذا النوع وقد ادى ابن عبد البر الاجماع على ان هذه الآية بعد قوله يسئلونك عن الانفال
 وان اربعة اخماس الغنيمته مقسومة على الغانمين وان قوله يسئلونك عن الانفال تركت تملش
 اهل بدر فى غنائم بدر على ان قد رست الاشارة اليه وقيل انها اعنى يسئلونك عن الانفال بحكمة غير منسوبة
 وان الغنيمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليست مقسومة بين الغانمين وكذلك لمن بعده من الائمة كما لا يورده
 عن كثير من المالكية قالوا وللانعام ان يخرجوا عنهم واحتجوا بفتح مكة وقصة حنين وكان ابو عبيدة يقول
 افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة بمشقة وكان على اهلها قروبا عليهم ولم يقسمها ولم يجعلها فيا وقد صلى الاجماع
 جماعة من اهل العلم على ان اربعة اخماس المدينة للغانمين ويمكن على ذلك ابن المنذر وابن عبد البر
 والداودي والمائدى والقاضى عياض وابن العربي والاعاويث الواردة فى قصة الغنيمته من
 الغانمين وكيفيةها كثيرة جدا قال القرطبي لم يقل احد فيها اعلم ان قوله تعالى يسئلونك عن الانفال
 الآية ناسخ لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسها لآية بل قال الجمهور ان قوله انما غنمتم
 من شئ ناسخ وهم الذين لا يجوز عليهم التحريف ولا التبديل ككتاب الله وما قصته فتح مكة فلا حجة فيها للاختلاف
 العلماء فى نسخها وما قصته حنين فقد عارضوا الانصار لما قالوا يعطى الغانم قريشا ويكرن وسيدونا لفظ

من وانه تم تقسمة فقال لهم ما ترضون ان يرجع الناس بالنبأ وترجعون برسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان في
مسلم وغيره وليس غيره وان يقول هذا القول على كل خاص به قوله لا تختمتم شئ من كل شئ يصديق عليه
اسم النبي فيه ان كان اصحابا فتمت من واحد ومن شئ بيان لما لم يوصوله وقد خصص الاجماع من
عموم الآية الاسامي فان الخيرة فيها الى الامام بلا خلاف وكذلك سلب القول لثنا دى به الامام
قيل وكذلك الارض المغنونة وثبوته لا اجماع على الارض فان اسمي
فحق او واجب ان الله محمد ورسوله قد اختلف العلماء في كيفية قسمته خمس على اقوال ستة
الاول قالت طائفة تقسم الخمس على ستة فجعلوا السدس للعبة ووالذي يشهد بان في رسول الله
صلعم والثلث لذي القربى والرابع لليتامي والجمع بين السدس والثلث سلب القول لثنا
قال ابو العاليتي والربع انما تقسمه الخمسة على خمسة فيعزل منها سهم واحد فيقسم لربعة على الثمانية فيعزل
يده في السهم الذي عزله فاما بقية من شئ جيلة للعبة ويقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة للرسول وبنو
في الآية القول الثالث عن زين العابدين على بن الحسين انه قال ان الخمس لنا فيعزل لوان السدس فيقول
واليتامي والسالكين وابن السبيل فقال ثمانا وسالكينا وبنو سبيلنا القول الرابع قول الشافعي
ان الخمس تقسم على خمسة وان سهم الله وسهم رسوله واحد يصرف في مصالح المؤمنين والاربعة الانعام على
الاضافات الاربعة المذكورة في الآية القول الخامس قول ابي حنيفة انه يقسم الخمس على ثلاثة الييتامي
والسالكين وابن السبيل وقد ارفع حكم قرأه رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ارفع حكمه قال ويذهبون الخمس
باصلاح القضاة وبنو الساجدة والذين ان القضاة والجنود وعلى نحو هذا من المشافعي القول السادس
قول مالك انه رسول الى نظر الامام واجتهاده فياخذ منه غير تقديره ويطيح به القضاة واجتهاد ويصرف الباقي
في مصالح المسلمين قال القرطبي وبنو قال الخلفاء الاربعة ويعملوا وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في مالنا ورسوله عليكم
الا الخمس والنفس مردود عليكم فانه لم يقسمه انما ساء ولا ثلثا واما ذكره في الآية فمن ذكره على وجه التبيين
عليه لا يتم من اهم من يدعي اليه قال الربيع مجتهدا القول قال السدس قال مالك ماذا ينفقون
قول انفقتم من غير تلك الذين والاربعة واليتامي والسالكين وجائز بالاجماع ان ينفق في غير ذلك الا
انما في ذلك والذي للقرية واليتامي والسالكين ابن السبيل قبل اعادة الامام في ذي القربى ودون
من بعدهم يدفع ثوبهم اشترى كرم في سهم النبي صلى الله عليه وسلم والغني ان سهام من الخمس لا تارة صلى الله عليه وسلم
وقد اختلف العلماء فيهم على اقوال الاول انهم خمس كل ما روى ذلك من بعض السلف واستدل بآية
عن النبي صلى الله عليه وسلم انما صعد الصفا جبل يرتفع فيطون فربش كل ما قاتلما يا بني فلان يا بني فلان قال لثنا
واحمد ابو ثور ومجاهد وقفاة وابن جريح وسلم بن خالد بن عمرو بنو هاشم وبنو المطلب لقوله صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم
وبنو المطلب شئ واحد وشك بين اصحابه وهو في الصحيح وقيل بهم بنو هاشم خاصة وبنو مالك والقرطبي

والاذاعي وغيرهم وهو مروي عن علي بن الحسين ومجاهد وكذا اختلاف العمل ثبت وتبييهم الميراث
 بموافقة على ما عليه وسلم وصار الكل مصروفاً الى الثلاثة الباقية فذهب الجمهور منهم مالك واشتاق الى الذي
 يستواء الفقهاء والافتقار لذلك مشل حظ الاثنين وعقل بوضيعة ما لم يرامى بسبقه لذلك وتفصيل ما يطلب
 من موافقة المسامحة ولا تنازعوا فافتشوا في التي هي التنازع وهو الاختلاف في المولى فان الحرب
 بتسبب من الغشيل بالمؤمنين في الحرب واما المنازعة بالجمعة لاظهار الحق فجازة كما قال وجادلهم بالتي هي
 احسن بل هي مأثور بها بشرط مقررة والقاب جواب الذي والفعل منصوب بانهاران ويجوز ان يكون الفعل
 معطوفاً على تنازعوا فجزوا بجانسه وذن هب يحكم قري بنصب الفعل بجزوه عطفاً على ففتشوا
 على الوجهين والريح القوة والنصر كما يقال الريح لفلان اذا كان غالباً في الامر وقيل الريح الذوكة
 في لغو امرها بالريح في هبوبها ومنه قول الشاعر اذا هبت رياحك فاعتن بها فوقي كل فافقة
 سكونه وقيل المراد بالريح ريح الصبا لان بها كان يضر النبي صلى الله عليه وسلم السابعة واجلها من قوا
 من العاهدين وهم قرظية وبنا النصير خيانتة اى غشا ونقضا للهدى فانبأ اى فاطح اليهم
 العدو الذي بينك وبينهم على سوء اى على طريق سؤيته والعنى انه يخبرهم اخباراً ظاهراً مكتشفاً
 بالنقض والنازعهم الحرب بفتنة وقيل معنى على سوء اى على وجه يستوى في العلم والنقض باقصاءهم واداءهم
 اوى يستوى انت لئلا يملوك بالعدو ومنه قوله قال الكسائي السوار العدل وقد يكون معنى الوسط ومنه
 قوله تعالى في سوار الجحيم وقيل معناه على جهرا على سر والظاهر ان هذه الآية عامة في كل معاهد تحاف
 من وقوع النقص منه قال ابن عطية والذي يظهر من الفاظ القرآن ان امرئى قرظية القضي عند
 قوله فشر بهم من فخرهم ابتداء تبارك وتعالى في هذه الآية بامره بما يصنع في مستقبل مع من يخاف منه
 خيانة ان الله لا يحب الخائنين لعلي لما قبلها يحتمل ان يكون تحذير الرسول صلى الله عليه وسلم من المناجزة قبل
 ان ينبذ اليهم على سوار وكما ان يكون عائدة الى القوم الذين يخاف منهم خيانة الثامنة واعدا
 لهم الاستطاعة من قوة امرائهم جانه باعدوا القوة للاعداء والقوة كل ما يقوى به في الحرب و
 من ذلك السلاح والعشي وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول واعدا لهم استطاعتهم من قوة الا ان القوة المرى قالها ثلاث مرات وقيل هي القوة
 والمعاقل والمصير الى النفس الشاكة من رسول الله صلى الله عليه وسلم متعين ومن رباط الخيل قال ابو حاتم
 الرباط من الخيل الخمس فما فوقها ربي الخيل التي تربط بازار العدة ومنه قول الشاعر امر الابطال
 لعدوه في الحرب ان الله خير موفى قال في الكشاف والرباط اسم الخيل التي تربط في سبيل الله
 ويجوز ان يسمى بالرباط الذي هو معنى الرابطة ويجوز ان يكون معنى ربيطة تفصيل فصال انتهى ويرى
 القوة بكل ما يقوى به في الحرب جعل عطف الخيل عليها من عطف انما هو على العادة ثم ههنا (١٠) يستدل

وعلى وجهه في محل نصب على الحال والترجيح التحفيف والضمير في به عايد الى ما في مطلعهم او الى الصد والمغرم
من واحدة وادعوا الى عداوة المراء بعد واحد وعدوهم هم المشركون من اهل مكة وغيرهم من مشركي العرب
المتناسقة وان جنح السيل فاجنح لها الجنحى السيل السيل الصلح وقد اختلف اهل العلم بل هذه الآية
منسوبة الى محكمة فقيل هي منسوبة لقوله تعالى فاتكوا المشركين قاله ابن عباس قيل ليست بمنسوبة الى
المراد بها قبول الجزية وقد قبلها منهم الصحابة فمن بعدهم فتكون خاصة باهل الكتاب قاله مجاهد وقيل ان المشركين
ان دعوا الى الصلح جاز ان يجابوا اليه وتك الماتون من مصالحة المشركين بقوله تعالى ولا تمنوا معا
الى السلم واتم الاصلون واسد معكم قتيدها وادعوا الى الجواز بما اذا كان المسلمون في غرة وقوة لا اذا كانوا كرك
فجوازكم كما وقع من صلح من هوايته قرئش وما زالت الخلاف والصحابة على ذلك وكلام اهل العلم في هذه الآية
معروف عقر في مواطن العاشرة ان تحققت الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم

ماية صابرة يغلبوا ما اثنين منهم وان يكن منكم الفسيفيل والغلبين منهم اوجب على الواحد
ان يثبت لاثنتين من الكفار قيل في التخصيص على غلب المائتين والالف للمائتين انه يثاب للمسلمين
بان عسكرا الاسلام سجا وعدو بالاعشار والميات الى الالف وقد اختلف اهل العلم بل في التحفيف
نسخ اسم لا ولا يتعلق بذلك كثر نائمة اخرج البخاري والخامس في ناسه وابن مروي ولبه في في سننه
عن ابن عباس قال لما نزلت ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا المائتين شق ذلك على المسلمين حين
فرض عليهم لا يفرد واحد من عشرة فجاء التحفيف بقوله الان ففقت اللهكم الآية قال فلا خفت الله منكم العدة
نقص من الطبر فبعدوا خفف عنهم الى اوتية عشرة ما كان ينبغي ان يكون العاصي حتى يخفف في الاثنى
بذلكم آخر من احكام الجهاد ومعنى ما كان ينبغي ما صرح به واستقام والاسرى جميع اسير ويقال في جميع اسير
ايضا اساسي بغض الممة ليقبحا وهو ما خوذ من الاسر وهو القيد لانهم كانوا اشد من به الاسير وقال ابو جهمر
بن العلاء الاسرى بجملة المؤمنين عند ما يؤخذون والاسارى بجملة الكفرون ربطا والاشقان كشرة الفضل
والبالغة في يقال اشق فلان في هذا الاسرى بالغ فيه بالغني ما كان ينبغي ان يكون لاسرى حتى يبالغ
في قتل الكافرين ويستكثر من ذلك وقيل معنى الاشقان التمكن وقيل هو القوة اخبر الله سبحانه ان قتل
المشركين يوم يدرك ان اولي من اسرهم فداهم ثم لما اكثر المسلمون قتلهم في ذلك فقال فداهم
بعد ما فداوا الثانية عشرة والذين آمنوا من المقيمين بمكة المكرمة ولم يهاجروا منها
متبذروا خبره ما لك من ولا يتوجهوا من نصرتهم وعاتتهم ومن ميراثهم ولو كانوا من قرا باكم من
شيء لعدم وقوع الهجرة منهم حتى يهاجروا فيكون لهم ما كان للظافة الاولى والى الجاهدين من الايمان
والهجرة وان استنصروكم في الدين اسي هولاء الذين آمنوا ولم يهاجروا اذا طلبوا منكم النصرة
لهم على المشركين فعليك النصرة اي فواجب عليكم الا ان ينصروكم على قوم بينكم وبينهم

مشتاق فلا تنفروهم ولا تقضوا العهد الذي بينكم وبينهم او تلك القصة حتى تقضي مدته وهي عشرين سنين
 اثنا عشر عشرة واولها وحدها واولى ببعض من غيرهم من المؤمنين ومنهم من لم يدر في الشرا
 والمراد بهم القرابات فينادل كل قرابة وقيل المراد بهم من العصابات كقول العرب صلتكم بهم فانهم
 لا يبرون قرابة الامم ولا يخفك انه ليس في هذا ما يمنع من اطلاقه على غير العصابات وقد استدل به سنده
 الا ان ثبتت الميراث لذي الارحام وهم من ليس بعصبة ولا ذى سهم على حسب اصطلاح اهل علم
 الا ان الخلاف في ذلك معروف مفرق في موطنه وقد قيل ان هذه الآية ناسخة للميراث بالمرأاة
 والنصرة عند من فسرنا تقدم من قول بعضهم ولما رجع بعض ما بعده بالتوارث واما من فسرنا بالنصرة
 والعون فيجعل هذه الآية اشياء امته سبحانه وقولنا بان القرابات بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
 اى في حكمه وفي اللج المحفوظا وفي انتشاره ويدخل في هذه الاولي والميراث ودخولا وليا لوجوده على القرابة

سورة براءة آياتها ثمانية وثلاثون اربع وعشرون آية

ولما اسما منها سورة التوبة لان فيها التوبة على المؤمنين وتسمى بالفاخضة لانها زال قيل فيها ثم حتم
 كادت ان لا تخرج احد تسمى بالحوث لانها حثت عن اسرار المنافقين الى غير ذلك وهي مدنية قال القرطبي
 بانفاق اخراج ابو شيخ من ابن عباس قال نزلت براءة بعد فتح مكة بالمدينة الآية الاولى براءة
 من الله ورسوله اى هذه براءة يقال برئت من الشيء ابراءه واما من برئ اذا ازلته عن
 نفسك وقطعت سببا ما بينك وبينه الى الذين عاهدته من المشركين العهد والعقد الموفق
 بالمؤمنين والخطاب للمسلمين وقد كانوا عاهدوا مشركي مكة وغيرهم باذن من الله والرسول صلوات الله
 والاشياء للمسلمين بان الله رسول قد برأ من تلك العاهدة بسبب ما وقع من الكفار من النقض
 قصدا للقبض انهم بعد ذلك على العاهدين من المسلمين ومعنى براءة انكسبجانه وقوع الاذن مسججا
 بالقبض من المسلمين لعهد المشركين بعد وقوع النقض منهم وفي ذلك من التخييم لشان البراءة
 والتحويل لها والتحويل على المشركين بالذل والهوان بالايحتمى فسيحوا ايها المشركون فلا ترض
 اربعة اشهر في هذه المدة سبجانه بالسباحة بعد الاخبار بتلك البراءة والسباحة السير يقال سباح فلان
 في الارض يسبح سباحة وسبحنا ومعنى الآية ان انكسبجانه بعد ان اذن بالقبض الى المشركين
 بعد سبجهم بالمشركين الضرب في الارض بالذباب الى حيث يريدون والاكسبجاء والحرب هذه الامة
 الاشهر وليس المراد من الاذابة بالسباحة كل يوم بها قال محمد بن يحيى وفيه ان المشركين صنفان فنف
 كانت مدة عهده اقل من اربعة اشهر فاصح تمام الاربعة الاشهر والاخر كانت اكثر من ذلك فقصص على
 اشهر ليرتاد وتلقب به حروب بعد ذلك والله ورسوله والمؤمنين يقتل حيث يوجدوا بجماعة والاولى من الحج

لأن القضاء والى عشر من بيع الاخر فاما من لم يكن له عهد فاما اجله المبلغ الا شهر الحرم وذلك فسبون يوما
عشرون من ذي الحجة وشهر محرم وقال الكلبي انما كانت المدة الا شهر من كان بينه وبين رسول الله
عهد من لبيعة اشهر ومن كان عهد اكثر من ذلك فهو الذي امر الله ان يتم له عهده بقوله تعالى
فأتوا النبي عهدهم الى مدتهم سبع نوا من جرير وغيره الى قوله الا الذين عاهدوا من المشركين بشروط
ينقضونكم شيئا اسي لم تلحق منهم اى نقض وان كان ليسا وفيه دليل على انه كان من اهل الحرم
خاص بعهدهم ومن ثبت عليه فاذا انكسبجانه لبيته صلواته بنقض عهد من نقض وبالفعل لم ينقض
الى مدته ولحقه ظاهر واعليكم المظاهرة المعاوضة اسي لم يعادوا احدا من اصحابكم فأتوا اليه
عهدهم اسي اذ واليهم عهدهم تاما غير ناقص الى مدتهم التي عاهدوا بها وان كانت اكثر من
اربعة اشهر ولا تعاملهم معاملة الانبياء من القتال بعد فضي المدة المذكورة سابقا وهي اربعة اشهر
او خمسون يوما على الخلاف السابق ان الله يحب المتقين فاذا انسلخ الاجل عاهدوا فأتوا اليه
حيث وجدتموه المبلغ اشهر تكامله جزؤه فخر الى ان ينقضى كالمبلغ الجدا بما يحجب خروج
المنه من عن زبانه بانفصال التمكن من مكانه وقد اختلف العلماء في تعيين الاشهر الحرم المذكورة هذا
فقبيل هي الاشهر الحرم المعروفة التي هي ذوالقعدة وذو الحجة ومحرم وحجب ثلثة سبعة احدى فروعها
على هذا وجوب الامساك من قتل من لا عهد له من المشركين في هذه الاشهر الحرم وقد وقع الفداء والنبذ
الى المشركين بعهدهم يوم النحر فكان الباقي من الاشهر الحرم التي هي الثلثة المسروقة تسعين يوما تقضى
بانقضائها شهر المحرم فامرهم الله بقتل المشركين حيث يوجدون من حلق ومحرم ذب قال جماعة من اهل العلم
الضحاك ورؤى عن ابن عباس واختاره ابن جرير وقيل المراد بها شهر العمد والشارع اليها بقوله فأتوا
عهدهم الى مدتهم كبيت حرم لان الكسبجانه حرم على المسلمين فيها وللمشركين التعرض لهم والى هذا ذهب
جماعة من اهل العلم منهم مجاهد وابن جعفر وابن زيد وعمر بن شعيب وقيل هي الاشهر المذكورة في قوله
في الارض اربعة اشهر وقد روى ذلك عن ابن عباس جماعة ورجح ابن كثير وحكا عن مجاهد وعمر بن شعيب
ومحمد بن جعفر وقتادة والسدي وعبد الرحمن بن زيد بن اسلم ومعنى خذوه هذه الاشهر فان اخذوها
ومعنى واحصوه هذه منصرف في ملا المسلمين الا اذن منهم واقعدوا اليهم كل منعه
هو الموضع الذي يرتقب فيه العدو وهذه الآية التضيقة للمسلمين عند انسلخ الاشهر الحرم لكل من
لا يخرج عنها الا من فقتله السنة البراءة والصبي والعاجز الذي لا يقاتل وكذلك يخص منها اهل الكتاب
الذين يعطون الجزية على فرض تناول المشركين لهم وهذه الآية نزلت كل آية فيها ذكر الاخر ارض عن المشركين
والصبر على اذاهم وقال الضحاك وعطاء والسدي هي منسوخة بقوله تعالى فاما ما بعد فاما فاذنوا ان
لا يقتل مبرأ من حليها وليغادى وقال مجاهد وقتادة بل هي منسوخة بقوله فاما ما بعد فاما فاذنوا وانما

في الاسارى من المشركين الا القتل وقال ابن زيد الايتان محستان قال القرطبي وهو الصحيح لان الرق
والقتل والهدا لم يزل من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من اول حرب حاربهم وهو يوم بدر فان تابوا
واقاموا الصلوة واقوا الزكوة اى تابوا عن الشرك الذى هو سبب القتل وحققوا التوبة بفعل
ما هو من اعظم اركان الاسلام وهو اقامته الصلوة وهذا الركن اكتفى به عن ذكر ما يتعلق بالابدان
من العبادات فكونه راسها واكتفى بالركن الاخر المالى وهو ايتار الزكوة عن كل ما يتعلق بالاموال
والعبادات لانها اعظمها فخلوا سبيلهم اى انزكوهم وشانهم فلا تسروهم ولا تحصرهم ولا تقتلهم
الثانية وان احد من المشركين استجارك يقال استجرت فلانا اى طلبت ان يكون جارا
اى محاميا ومحافظة على ان يظلمنى ظالم او يتعرض لى تعرض والعنى وان استجارك احد من المشركين
الذين اشرت بقتلهم فاجزه اى كن جارا له موثقا محاميا حتى يسمح كلام الله منك وتديره
حق تديره وليقف على حقيقة ما تدعوا اليه ثم ابلغه ما منه اى الى الدار التى بابن فيها بعد ان يسمح
كلام الله ان لم يسلم ثم بعد ان تبلغه ما منه قاتله فقد خرج من جوارك ويحالى باكلان عليه من امة
ويجب قتله حيث يوجد الثانية كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله ^{استفاد}
هنا للتعبير المتضمن للانكار الا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ولم ينقضوا ولم ينكثوا فلا تقا
فما استفادوا كهم على العهد الذى بينكم وبينهم فاستقيموا له فويل لهم بكونهم بنو كنانة وبنو نضرة
الاربعة فان تابوا عن الشرك والقسموا الاحكام الاسلام واقاموا الصلوة واقوا الزكوة فاقبلهم
في الدين اى دين الاسلام لهم ما لكم وعليهم ما عليكم عن ابن عباس قال حرس هذه الآية قتال اهل الصلوة
ودارهم انما محاسنته ما كان للمشركين ان يجمعوا واصحاب الله المراد بالعبادة اى المعنى المحيطة
الظاهر والمعنى المجازى وهو ملازمته والتعبد فيه وكلاهما ليس للمشركين اما الاول فلا يستلزم التوبة
على المسلمين اجماعة مساجدهم واما الثانى فلكون الكفار للعبادة لهم مع فيهم عن قربان السجدة لهم اى
ما كان للمشركين وما صرح لهم بالاستقام ان يفعلوا ذلك حال كونهم شاهدين على انفسهم بالانكسار
اى بالكلية ما هو كفر من نصب الاوثان والعبادة لها وجعلها الله فان هذا شهادة منهم على انفسهم بالكفر
وان ابوا ذلك بالسنتهم فكيف يجمعون بين امرين متنافيين عبارة الساجدة التى هى من شان المؤمنين
والشهادة على انفسهم بالكفر التى ليست من شان من يتقرب الى الله بعبادة مساجده وقيل للربوبية
قولهم فى طوائفهم لبيك لا شريك لك لبيك الا شريك هو لك حاكمه وملك وقيل شهادة على انفسهم
بالكفر ان اليهودى يقول هو يهودى والنصرانى يقول هو نصرانى والصباى يقول هو صابى والشركى يقول
هو شركى ولذا حبطت اعمالهم التى تفتخرون بها ويفنون انما من اعمال الخيالى بلطت ولم
يقبل لما اترفوا بالنار وهو خالدون فى هذه الجملة الاسمية مع تقدم نظراته المتعلقة بالجزء الذى هو

انما يحرم مساجد الله من الله واليوم الآخر وفصل ما هو من لوازم الايمان واتمام الصلوة والى
الزكوة والحنيف والافقه من كان جاسعا من هذه الاوصاف فهو تحقيق لعمارة المساجد لاس كان عليها
منها اومن بعضها راقصا على ذكر الصلوة والزكوة والخشعة فيها باهوتون اعظم سوادين على ما عده
مما افترضا على عباده لان كل ذلك من لوازم الايمان المساجد سنة انما المشرك يحرم من مسجد
الاشقي ولا يجمع وقد استدلل بالآية من قال ان المشرك نجس الذات كما ذهب اليه بعض الظاهرية
عن الحسن البصري وهو حكى عن ابن عباس وذهب الجمهور من السلف والحنف ومن اهل المذهب الاثرية
الى ان الكافر ليس نجس الذات لان الكسب بجماعة اصل طهارته وثبت من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من قوله
ما يفيد عدم نجاسته واتهم فاكل في آتيهم وشرب فيها وتوضأ منها وانزل في مسجد ولا يقرعوا الفاشق
فعدم قربانهم المسجد المحاذر متفرع على نجاستهم والمراد بالمسجد المحرم على امرئ من عطأ جميع الحرم وذهب
غيره من اهل العلم الى ان المراد بالمسجد المحرم نفسه فلا يمنع المشرك من دخول سائر الحرم وقد اختلف اهل العلم
من دخول المشرك غيره من المساجد ذهب اهل المذنب الى منع كل مشرك من كل مسجد وقال الشافعي والآثرون
حاشية في سائر المشركين فاعتد في المسجد المحرم فلا يمنعون من دخول غيره من المساجد قال ابن العربي وهذا
جموده على الظاهر لان قولنا ان المشرك نجس تبيد على العلة بالشك والنجاسة وجواب عندنا ان هذا القدر
مردود بربطه صلى الله عليه وسلم بن آتال في سجده وانزال وقد ثبت في رواية عن ابي حنيفة مثل قول الشافعي
وزاد انه يجوز دخول الذي سائر المساجد من غير حاجة وتقيده الشافعي بالحاجة وقال قتادة انه يجوز ذلك
لذمي وذن الشرك وروى عن ابي حنيفة ايضا انه يجوز لهم دخول الحرم ثم جازى المسلمين عن ان يكون لهم من
ذلك فهو من باب نولهم لا يرتك حنابل عامه هو هذا افي قولنا ان احكامه شدة تسع وهي التي
جمع فيها ابو بكر في الموسم الثاني انه سنة عشرة قال قتادة قال ابن العربي وبه الصريح الذي يطبق مقتضى
اللفظ وان من العجب ان يقال ان سنة تسع وهو العام الذي وقع فيه الاذان ودخل في المثل
داره يوم ما قال له مولاه لا تدخل هذه الدار بعد يومك لم يكن المراد اليوم الذي دخل فيها انتهى وجواب عند
بان الذي يطبق مقتضى اللفظ هو خلاف ما عرفت ان الاشارة بقوله بعد عامه هذا الى العام المذكور قبل
اسم الاشارة وهو عام الدنيا وكذا في المقال الذي ذكره المراد انتهى عن دخولها بعد يومه الذي
وقع فيه الخطاب والامر ظاهر لا يخفى ولعل اراء تفسير بعد للضاف الى عامهم ولا شك انه عام شرعا وما
تفسير العام المشار اليه بهذا فلا شك ولا ريب انه عام تسع وعلى هذا قيل قول قتادة وقد استدلل
قال بانه يجوز للمشركين دخول المسجد المحرم وغيره من المساجد بهذا القيد اعني قوله بعد عامه هذا قلنا
ان النبي شخص بوقت الحج والعمره فممنوعون عن الحج والعمره فقط لا ممن مطلق الدخول وجواب
عنه بان ظاهر النبي عن القربان بعد هذا العام يفيد المنع من القربان في كل وقت من الاوقات

الكلية بعده وتخصيص بعضها بالجواز يحتاج الى مخصص المسألة لوجه فالتوالت الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين
 اوتوا الكتاب فيه الامم يقتال من جميع بين هذه الاوصاف حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
 صاغرون الجزية وزنها فلو لم تكن جزية يجزى وهي في الشرع ما يعطى المعاهد على عهده وقد ذهب
 جماعة من اهل العلم منهم الشافعي واحمد وابوصيفة واصحابه والثوري وابوثور الى انها لا تقبل الجزية
 الا من اهل الكتاب وقال الا فراسي وملك ان الجزية تؤخذ من جميع اجناس الكفرة كائنا من كان
 ويضل في اهل الكتاب على القول الاول الجوس قال ابن المنذر لا اعلم خلافا في ان الجزية تؤخذ منهم
 واختلفت اهل العلم في مقدار الجزية فقال عطاء لا مقدار لها وانما تؤخذ على ما صولحوا عليه وبه قال سفيان
 بن آدم وابوصيد والابن جرير الا انه قال اقلها دينار والكثير لا لحد له وقال الشافعي دينار على الغني
 والفقير من الاحرار الباعين لا يتقص منه شيء وبه قال ابو ثور قال الشافعي وان صولحوا على اكثر من دينار
 جازوا اذا زادوا وطابت بذلك انفسهم قبل منهم وقال مالك انها لاربعة دنانير على اهل الذم وبه قال
 وبه على اهل الورق الغني والفقير سواء ولو كان مجوسيا لا يزيد ولا يتقص وقال ابو حنيفة واصحابه
 ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل اثنا عشر واربعة وعشرون وثمانية واربعون والكلام في ذلك مفرق في
 مواضع قال الشوكاني والحق من هذه الاقوال ما قرناه في شرحنا للفتاوى وغيره من سولاتنا انتهى
 قدس بقا في ذلك السيد العلامة محمد الاسبغ رسالة مفردة في هذه المسئلة واحكامها سماها افاة الالتماس
 اهل المذمة واجاد فيها واقاد وكلنا على ذلك في شرحنا على بلوغ المرام فليخرج اليها الشائمة والذين
 يكفرون الذم والفضة قيل هم التقديم ذكرهم من الاحبار والروبان وانهم كانوا يصنعون
 هذا الصنع وقيل هم من افعل ذلك من المسلمين والاولى محل الآية على عموم اللفظ فهو اوسع من ذلك
 واصل الكثرة في اللغة الضم والجمع ولا يختص بالذم والفضة قال ابن جرير الكثرة كل شيء مجموع بعضها الى
 بعض في بطن الارض كان ابو علي يلهو بالتمني واختلفت اهل العلم في المال الذي اوديت زكوة بل يسي
 كثر الام لا فقال قوم هو كثر وقال آخرون ليس بكثرة من اقلها ثلثين بالقول الاول ابو ذر وقيد بهما
 فضل من الحاجة بين الثمانين بالقول الثاني عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وجابر وابو هريرة
 وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبوالحق للدولة المصرية بان ما اوديت زكوة فليس بكثرة وانما يخص الذم
 والفضة ودون سائر الاموال بالذكر لانها اثمان الاشياء وقال ابن كثير وان كان غير جائز لكرها
 في تحريم الكثرة ولا يفتقونها كناية عن عدم اداء الزكوة ونحوها في سبيل الله فذهب هذه جذاب
 السليم السابعة من عدة الشهور وعند الله اثنا عشر شهرا اى في حكمه وقضائه و
 حكمته وذلك ان الله سبحانه اعلم في كل وقت بحكم خاص غير الكفاية كمال الاوقات بالنسبة والكليسة

فأخبرنا بما هو عليه في كتاب الله يوم خلق السموات والارض في هذه الآية بيان ان السموات والارض
 في يوم واحد خلقا على هذا الترتيب المعروف يوم خلق الله السموات والارض وان هذا هو الذي
 جازت به الانبياء ونزلت بالكتب وان لا اعتبار بما عند العجم والروم والقبطن من الشهور التي يصطلحون
 عليها ويحملون بعضها ثلاثين يوما وبعضها اكثر وبعضها اقل منها أربعة حرم هي ذوالقعدة و
 ذوالحجة ومحرم ورب ثلاثه تنويلات وهو احد فروكا وهو بيان ذلك في السنة المطهرة ذوالحجة
 الدين القديس أي كون هذه الشهور كذلك ومنها الربعة حرم هو الدين الحنيف والحق والعدل والعدل
 المستوفى فلا تظلموا فيه من انفسكم أي في هذه الاشهر الحرم بايقاع القتال فيها والتمسك بالحرم
 وقيل ان الضمير يرجع الى الشهور كلها الحرم وغيره وان الدين الحنيف عن الظلم فيها والاول اولى وقوله
 جماعة من اهل العلم الى ان تحريم القتال في الاشهر الحرم ثابت بحكم لم ينسخ هذه الآية وقوله يا ايها الذين
 آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشعائر المحرمة ولقوله فاذا انسخت الاشهر الحرم فأتوا المشركين ويحاربهم
 بان الامر بقتل المشركين ومقاتلتهم مقيدة بانساخت الاشهر الحرم كما في الآية المذكورة فتكون سائر الايام
 المتضمنة للامر بالقتال مقيدة بما ورد في تحريم القتال في الحرم للادلة الواردة في تحريم القتال فيه فاما
 استدلاله بانه صلح حاصل الطائف في شهر حرام وهو ذوالقعدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما فقد
 اجيب عنه انه لم يثبت محاسنهم في ذى القعدة بل في شوال والحرم انما هو ابتداء القتال في الاشهر
 الحرم لا اتمامه وبهذا يحصل الجمع **العاشر** وقالتوا المشركين كما في الآية أي جميعا وهو مصدق
 في موضع الحال قال الزجاج مثل هذا من المصادق كعائشة وعامة ثلاثي ولا يخرج كما يقالونكم
 كما في الآية دليل على وجوب قتال المشركين وان فرض على الاعيان ان لم يقيم البعض الحياوية عشرة
 انقضوا حال كونهم خفا فاقبالا وقيل المراد منفردين أو مجتمعين وقيل نشاطا غير نشاط وقيل قتلا
 واغنيا وقيل قتلين من السلاح وكثر من منه وقيل اصحا ووضي وقيل شيا با وشيخا وقيل بالادب والادب
 وقيل من الاعمال له من الاعمال وقيل من سبق الى الحرب كالطالعة ومن ياتى كالمجيش وقيل في ذلك
 ولا مانع من كل الآية على جميع هذه المعاني لان معنى الآية انفر واخفت عليكم الحركة واخفت قتل هذه الآية
 منسوخة بقوله تعالى ليس على الضعفاء ولا على المرضى وقيل الناسخ لما قوله تعالى فلو لا نفر من كل فرقة
 منهم طائفة الآية وقيل هي محكمة وليست بمنسوخة ويكون اخراج الاممي والاعرج بقوله ليس على الاممي
 والاعرج جرح واخراج المريض الضعيف بقوله ليس على الضعفاء ولا على المرضى من باب التخصيص
 لاسن باب المنسوخ على فرض دخول هو لا تحت قوله خفا فاقبالا والظاهر عدم دخولهم تحت العموم
 وجا هذا واياهم وانفسكم في سبيل الله في الامر بالجهاد بالاموال والانس والاعباد
 فالنفر ايجابهم بانفسهم والاعنياء بالمال والنفوس والجهاد من اكد النفر انفس وعظما وهو فرض كذا

مما كان البعض يقوم به من إهداء الصدقة ويدينه فان كان لا يقوم بالصدقة الواجب للمسلمين في قطر من الأرض
أو اختار وجب عليهم ذلك وجوب عين الشائنة عشرة ولا يستأذنها الذين لا يؤمنون
بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم والله عليهم بالتحقق معناه على ما يقتضيه
على اللفظ لا يستأذنها تلك المؤمنون في الجهاد بل من يبايعهم ولا يبايعهم غير توقيت ولا رقاب منهم ثم
الأذن منك فضلا عن أن يستأذنوك في التخلّف إنما يستأذنها في التقصير عن الجهاد والتخلّف
عنه الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر وهم المنافقون وذكر الأيمان بالصدقة والأثر بالعلم الآخر
ثانيا في الموضعين لأنهما الباعثان على الجهاد في سبيل الله الشائنة عشرة إنما الصدقات كانت
أخرا من صنع القصر وتعرف الصدقات للجنس أي جنس هذه الصدقات مقصورة على الأصناف الثلاثة
لا يتجاوزها بل هي لهم لا غيرهم وقد اختلف أهل العلم على تحصيل الصدقات على هذه الأصناف الثلاثة
أو يجوز قصرها إلى البعض وروى البعض على حسب ما يرى الإمام وصاحب الصدقة قد سب إلى الأول
الشائني وجماة من أهل العلم وقد ذهب إلى الثاني مالك والشافعية وبه قال عمر ومذنبته وابن عباس
وأبو العالقة وسعيد بن جبيرة ومكيون بن عمران قال بن جرير هو قول أكثر أهل العلم احتج الأولون
بما في الآية من القصر ويجريه زياد بن الحارث الصدقي عند أبي داود والدارقطني قال آتيت النبي
صلى الله عليه وآله فأتني رجل فقال عطني من الصدقة فقال لمان لا بد لي من جملتها ولا غيره في الصدقات
حتى تكملها به فجزأها ثمانية أصناف فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك وأجاب الآخرون بأن ما في الآية
من القصر إنما هو لبيان الصرف والمصرف لا الوجوب احتج الأصناف وبأن في أسناد الحديث
عبد الرحمن بن زياد بن الأفرقي وهو ضعيف وما يرويانه من باب الصدقة الآخرون قوله تعالى أن تجزأ
الصدقات فنحماهي وإن تخفوا لها وتؤثروا الفقراء فهو خير لكم والصدقة تطلق على الواجب كما تطلق على هذه
وصح عنه مسلم أنه قال لم يرت أن أنفذ الصدقة من أغنيائكم ولا تدل في فقرائكم وقد روي مالك الأجلع
على القول الآخر قال ابن عبد البر يريد بإجماع الصحابة فإنه لا يعلم لغيرها من الفقراء ذلك الذين
قد سبهم لأنهم أصحاب من البقية على الشهرة لشدة فقرهم واحتجهم وقد اختلف أهل العلم في الفرق بين
الفقر والمسكين على أقوال فقال يعقوب بن السكيت والقيثي ويونس بن عصب أن الفقير
حال الأسن المسكين قالوا لأن الفقير هو الذي لبعض ما يفتقره ويقوم به المسكين الذي لا شيء له
وذهب إلى هذا قوم من أهل الفقه منهم الشافعية وقال آخرون بالعكس فجعلوا المسكين من حال الأسن
الفقر واحتجوا بقوله تعالى إنما السفينة فكانت لمساكين يعلون في البحر فاجزأ من سفينة من سفن
البحر وبأساوت جملة من المال ويؤيده قول النبي صلى الله عليه وآله من الفقر مع قوله العلم عيني مسكينا ودايتني
مسكينا وإلى هذا ذهب الأصمعي وغيره من أهل اللغة وحكاها الطحاوي عن الكوفيين وهو واحد قول الشافعية

والسيد صاحب ابن القاسم وسائر اصحاب الكلب وروى قال ابو يوسف وقال قوم الفقهاء المتعفف
والمسكين السائل قاله المازهرى واختاره ابن شعبان وهو مروي عن ابن عباس وقيل غير ذلك
من لا ياتي الاستكثار منه بقائه ليعتد بها والا في بيان ما بين المسكين ما ثبت عن رسول الله
عنه البخاري وغيره ما حسن حديثه الى هجرة النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يعط المسكين بهذه الطواف
الذي يعطون على الناس فتره القنعة والقنصان والتمرة والتمران كما لو اعطوا المسكين ما يشاءون
قال الذي لا يفي بغيره ولا يعطون له فبصدقه عليه ولا يسأل الناس شيئا والعاقلين عليها
اسم السعاة الذين يقيمهم الامام لم يحصل الزكوة فانهم يحقون منها قسطا واختلف في القدر الذي اخذ
منها فقيل الثلثين وروى ذلك عن مجاهد والشافعي وقيل على قدر حاجتهم من الهجرة مروي ذلك عن جعفر
وصحابه وقيل يعطون من بيت المال قدر حاجتهم مروي ذلك عن مالك ولا وجه لهذا فان الله تعالى
قد اخبر بان لهم نصيبا من الصدقة فكيف يشعرون انها يعطون من غير ما اختلفوا بل يجوز ان يكون
العاقل بالشمسية ام لا منعه قوم واجازته آخرون قالوا يعطون من غير الصدقة والمولفة قلوبهم قوم
كانوا في صدر الاسلام فقيل لهم الكفار الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يقاتلهم ليسلوا وكانوا لا يدخلون في الاسلام
بالقر والسيف بل بالعطا وقيل لهم قوم مسلما في الظاهر ولم يحسن اسلامهم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالعطا وقيل لهم من اليهود والنصارى وقيل لهم قوم من علماء المشركين ولم اتباع فاعطاهم
النبي صلى الله عليه وسلم ليتوالوا التبايع على الاسلام واعطى النبي صلى الله عليه وسلم جماعة ممن لم يظهروا كالي سفليان بن حرب
والخارث بن هشام وسهيل بن عمرو وصليب بن عبد العزيز اعطى كل واحد منهم مائة من الابل ولهم ذلك
واعطى آخرين وروى وقد اختلف العلماء اهل ستم المولفة قلوبهم باق بعد ظهور الاسلام ام لا فقال عمر
والحسن وشعبي قد انقطع هذا الصنف بعقر الاسلام وظهوره وهذا مشهور من غير صاحب الكلب
وقد اوصى بعض الخنفية ان الصحابة جمعت على ذلك وقال جماعة من العلماء وسهم باق لان الامام ربما اشاع
ان يتالف على الاسلام ما تظلمهم عمر لما رأى من اعزاز الدين وروى في كتاب الاحكام السلطانية
قال يونس سالت المازهرى عنتم فقال لا اعلم شيخ ذلك وعلى القول الاول يرجع سهم سائر الاصل
وفي الرقاب اسمى في حكمها بان يشترى رقبا ثم ليعتقها مروي ذلك عن ابن عباس وابن عمر قال مالك
واحد من بنو نبلم اسحق وابو عبيد وقال الحسن البصري ومقاتل بن حيان وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن
جبير والنخعي المازهرى وابن زيد انهم لمكانون يعاونون من الصدقة على مال الكفاية وهو قول الشافعي
وصحاب الرازي ورواية عن مالك الا على من في الآية على القولين جميعا الصدق الرقاب على شرطه
واعتاقه وعلى عاتقه الكتاب على مال الكفاية والكافرون هم الذين ركبهم الديون ولا فاء عندهما
ولما خلا في ذلك الامن لزمدين في سفاتهما لا يعطى منها ولا من غيرها الا ان يتوب وقد اعلان

[illegible]

وهو ارباب الزمان والهرم والعمر والعرج ونحو ذلك ثم ذكر العذر العارض فقال ولا على المريض والمرضى والمراحم
كل ما يصدق عليه اسم المرض لغة او شرعا وقيل انه يدل على المرض الاعمى والاعم ونحوهما ثم ذكر العذر الرابع
الى المال لال البدن قائلا ولا على الذين لا يجيدون ما ينفقون اى ليست لهم اموال ينفقونها فيما
يحتاجون اليه من التجهيز للجهاد ونفقى سبحانه عنهم ان يكون عليهم حرج وان كان الجهاد مع هذه العذر
ساقط عنهم غير واجب عليهم ثم قيل اذ انفقوا اصل النصح اخلاص العمل ونصح القول اى النصح
له والنصح لله الايمان به والعمل بشريعته وترك ما يخالفها كما انما كان ويدل تحته دخولا وليا لنصح
عباده ومحبة المجاهدين في سبيله وبذل النصيحة لهم في امر الجهاد وترك المعاونة لاحد انهم يوجبون الوجوه
ونصية رسول الله صلى الله عليه وسلم للتصديق بنبوته وبما جاء به وطاعته في كل ما يأمر به او ينهى عنه وسواله من الله
ومعاذاه من عداوه ومحبة عظيمة سنة واحبا اياها بعد موتها بما يبلغ اليها القدرة وقد ثبت في الحديث الصحيح ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن قال الله وكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين عاشرهم حجة
ما على المحسنين من سبيل مقررة لمضمون سبق اى ليس على المعذرين التامحين طريق عقاب
وسواخذة والله غفور رحيم وفي معنى هذه الآية قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله ليس
على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج واسقاط التكليف عن هؤلاء المعذرين يتلهم
عدم ثبوت ثواب الغزو لهم الذي غزاهم الله مع غزاهم اليه لولا ابتسار العذر عنه ومنه حديث
النس عند ابى داود واحمد واسلم في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد تركتم بعدكم قولما سرتهم
من سير ولا افقتهم من نفقة ولا قطعتم دوايا الا وهم يحكم قالوا يا رسول الله وكيف يكونون معناكم
بالدينه فقال عليهم العذر واخرج احمد وابن جرير حديث جابر انهم ذكر ان الله سبحانه من جملة المعذرين من
تضمنه قوله ولا على الذين اذا ما اتواك التحملهم على ما يريدون عليه في الغزو قلت لا اجد
ما احملهم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع اى حال كونهم بالدين حزننا منصوب على
اعلى الحال ان لا يجيدوا ما ينفقون لا عند النفس ولا عندك انما السبيل اى طريق العقوبة
والمواخذة على الذين يستأذنونك في الخلف عن الغزو واحال ان لهم اعتذارا اى يجردون ما
يحملهم ويتهزمون به رضوا بان يكونوا مع الخوالف وطيع الله على قلوبهم اى سبب الاستدراج
مع الغنائم ان احدها الرضا بالصفحة الخامسة وهي ان يكونوا مع الخوالف والثاني الطبع من الله
قلوبهم فلهذا سبب هذا الطبع لا يعلمون ما فيه البرح لهم حتى يختاروه على انية النصر المتأتمنة
خذ من اموالهم صدقة قد اختلف اهل العلم في هذه الصدقة الناسور بها فقليل من صدقة
وقيل هي مخصوصة لهذه الطائفة العشرة بذنوبهم لانهم بعد التوجه عليهم رضوا اموالهم على حجة
صلى الله عليه وسلم في هذه الآية ومن المتبعين على التفسيرين قال السيوطي فافترقت اموالهم فقصصت

بذلك للكفارة فان كل من اتى ذنبا ليس له ان يتصدق والآية مطلقة مبنية بالاستعانة بالصدقة
 مأخوذة من الصدقة اذ هي دليل على صدق خراجها في ايمان قاطعهم وتزكية صحتها الضمير في الفعلين
 للذي مسلم وقيل للصدقة اى تطهيرهم بهذه الصدقة المأخوذة منهم والاول اولى بمعنى التطهير اذ لم يرب
 بالتعلق بهم من اثر الذنوب ومعنى التزكية المبالغة في التطهير وصل عليه هو اى اوع لهم بعد اخذك
 لتلك الصدقة من اموالهم قال النحاس وكل اهل اللغة جميعا فيما علمنا ان المصاحفة في كلام العرب الدعا
 ان صلاتك سكن لهما اى ما سكن اليه النفس تطهر به التاسعة عشرة ما كان للذي يذنب
 آمنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى ذكر اهل التفسير ان ما كان في القرآن ياتى
 على وجهين الاول على النفي نحو ما كان لنفس ان تموت الا باذن الله والآخر على معنى النفي نحو ما كان
 لكم ان تؤذوا رسول الله وما كان للذي آمنوا ان يستغفروا للمشركين الآية فان القرآنية في مثل
 هذا الحكم لا تأثر لها وهذه الآية متضمنة لقطع الموالاة للكفار وتحريم الاستغفار لهم والدعاء بما لا يجوز لمن كان
 كافرا ولا ينافي في هذا ما ثبت عند مسلم في الصحيح انه قال لم يمسح من المشركون رابعتة وشجوا وجهه للم غفر
 لقومى فانهم لا يعلمون لانه يمكن ان يكون ذلك قبل ان يبلغ تحريم الاستغفار للمشركين وعلى فرض ان
 قد كان بلغ كما يفيد سبب التناول فانه قبل يوم احدى طويته فصدوا هذا الاستغفار لقوله تعالى
 على سبيل الحكاية عن تقديمه من الانبياء كما في صحيح مسلم عن عبد الله قال كانى النظر الى النبي صلى الله عليه وسلم
 من الانبياء ضرب قومه وهو مسح الدم عن وجهه ويقول رب اغفر لقومى فانهم لا يعلمون وفي البخارى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر نبيا قبله شجوه قومه فجعل يخبر عنه بانه قال اللهم اغفر لقومى فانهم لا يعلمون من بعد اثنين
 لهم انهم اصحاب الجحيم هذه الجملة تضمن التخليل للنبي عن الاستغفار والمعنى ان هذا التبيين موجب
 لقطع الموالاة لمن كان بهذا وعدم الاعتماد بالقرآنية لانهم ما تواعى الشرك وقد قال سبحانه ان الله لا
 ان يشرك به فطلب المغفرة لهم في حكم المخالفة لوعده الله وعيده العشرة وما كان المؤمنون
 لينفروا كما قد اختلف المفسرون اى معناه قد ذهب جماعة الى انه من بقية احكام الجهاد ولا سيما لما
 بالغ في الامر بالجهاد والانتداب الى الغزو وكان المسلمون اذا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية الى الكفار
 ينفرون جميعا ويتكون المدينة فالتية فاخر بهم سحابة بانه ما كان لهم ذلك اى ما صبح لهم ولا استقام ان يخرجوا
 جميعا فكلوا بمعنى لا قوى تخفيفية على حتى الطلب نفر من كل فرقة منهم طائفة ويبقى من جدا
 هذه الطائفة النافرة ويكون الضمير في قوله ليتفقوا في الدين عايدا الى الفرقة الباقية والمعنى ان طائفة
 من هذه الفرقة تخرج الى الغزو ومن ابقى من الفرقة يبقون لطلب العلم ويعلمون الغزاة اذ اجابوا اليهم
 من الغزو وينسبون في طلب الى المكان الذي يجدون فيه من تعلمون مني اخذوا عنه الفقه في الدين و
 لينتدروا قومه اذ رجوا اليهم عطف علة فليشارة الى انه ينبغي ان يكون غرض التعلم استغفار

وتبلغ الشريعة لا الترفع على العباد والتبسط في البلاد وذهب آخرون الى ان هذه الآية ليست من آيات
 احكام الهما وبل هي حكم مستقل بنفسه في مشروعية الخروج لطلب العلم والتفقه في الدين جملة انفسه جاء متصلا
 بماول على ايجاب الخروج الى الهما ونيكون السفر فوصف الاول سفر الهما والثاني السفر لطلب العلم وشك
 ان وجوب الخروج لطلب العلم انما يكون اذا لم يجد الطالب من يتعلم منه في حضر من غير سفر والتفقه به العلم
 بالاحكام الشرعية وبما يتوصل به الى العلم به من اللغة ونحو صرف وبيان واصول وقبول اسد جات الله
 من هذا هو التفقه في الدين وانما من لم يتفقه فمعهم من المقصدين الصالحين الطالبين للصحيحين بهما تعلم
 العلم وتعليمه فمن كان غرضه لطلب العلم غير دين فهو طالب لغرض ديني لا لغرض ديني المجاوتي
 والعشرون يا ايها الذين امنوا اتقوا الله الذين يلوونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة
 امر سبحانه المؤمنين بان يجتهدوا في مقاتلة من يلزمهم الكفار في الدار والبلد والنسب وان ياخذوا في
 بالغلظة والشد والجهاد واجب لكل الكفار وان كان لا يتدبر من على الجاهدين منهم هو اقدم ثم الاقرب لا قرب

سورة هود

مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء جابر وغيرهم وقال ابن عباس وقناة الآية وهي قوله اقم الصلوة
 طر في النهار واما تامة وثلاث وعشرون آية وقال مسلم اقره الهود يوم الجمعة خراج الدار واليهود اورد
 في حمس سيله والشيخ وابن مرويه وابن حساكرو البقي في الشعب عن كعب الامة الاولى ولا
 تكونوا الى الذين ظلموا فسر الامة من واة اللغة الركون بمطلق الميل والسكون من غير تقييد بما قيده
 صاحبه لكشاف حيث قال ان الركون هو الميل اليسير وكذا فسروا المفسرون بمطلق الميل السكون
 من غير تقييد الا من كان من المتقين لما ينقله صاحب الكشاف من المفسرين من ذكر في تفسير
 الركون فيودا لم يذكر بآية اللغة قال القرطبي في تفسير الركون حقيقة الاستئذان والاعتماد والسكون
 الى الشيء والرضا به ومن آية التابعين من فسروا الركون بما هو بعض من معناه للكنوى فردى عن قتادة
 وعكرمة في تفسير الآية ان معناه بالاقود وهم ولا طيعوهم وقال عبد الرحمن بن زيد بن اسلم في تفسير الآية
 الركون هنا المادان وذلك ان لا ينكح عليهم كفرهم وقال ابو العالية معناه لا ترضوا اعمالهم وقد خالف
 ايضا الامة من المفسرين في هذه الآية بل هي خاصة بالمشرئين وانهم المرادون بالذين ظلموا وهدوا
 ذلك عن ابن عباس فيقول انما عاتق النظم من غير فرق بين كافر مسلم وهذا هو الظاهر من الآية ولو
 فرضنا ان سبب التنزيل بهم المشركون لكان الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فان قلت
 قد وردت الادلة الصحيحة بالآلة عددا لتواتر اثباته عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حق من له ادنى
 تسببا لست المطر بوجوب طاعة الامة والسلاطين والامراء حتى ورد في بعض الفاظ الصحيح اطيعوا

السلطان وان كان عبدا حبشيا راسا لزيدية وورود وجوب طاعته والقاسم لصلوة والمظلم للمظلم
 البواح والمبايرون بمطعية الله وظاهر ذلك انهم وان بلغوا في الظلم الى اعلى مراتبه فعدوا اعظم
 من ظلمهم جوارا الى المكفر البواح فان طاعته واجبة حيث لم يكن ما امر به من عصية الله من جهالة ما امر به
 به تولى الاموال لهم والدخول في المناصب الدينية التي ليس له دخول فيها من عصية الله من جهالة ما امر
 به الجهاد واخذ الحقوق العاجية من الرعايا واما الشريعة بين المتخاصمين فاما الله ودعوى من وصيت
 عليه وبالمجاعة طاعته واجبة على كل من صارت تحت امرهم ونسيم في كل ما يامرون به ما لم يكن من عصية الله
 لا بد في مثل هذا من الخاطئة لهم والدخول عليهم وشؤ ذلك مما لا بد منه ولا يحصى عن هذا الذي ذكرناه من
 وجوب طاعته بالقبول والمنكورة منه انما الدولة الواحدة بل قد ورد بالكتاب العزيز والطبع والله الطبع
 واولى الامر لكل ورد انهم يعطون الذي لهم من المطاعة وان نفعوا ما هو عليهم للرعايا كما في بعض الاحاث
 الصحيحة اعطوهم الذي لهم واسألوا الله الذي لهم ورد الام بطاعة السلطان وبالنفق في ذلك النبي صلى الله
 حتى قال وان اخذنا لك وضرب ظمرك وان اعتبرنا مطلق الميلى السكون فخرجوا هذه الطاعة اما سبها
 مع ما يستلزم من الخاطئة عن بل وسكون وان اعتبرنا الميلى السكون فظاهر ما يلزم من الخاطئة انما
 في هذه الآية من الالهي في الظاهر بالمقتضى ذلك شرعا كالطاعة او للعتقة ومخافة الضرر منهم او لمصلحة
 عاتمة او خاصة او دفع مفسدة عاتمة او خاصة اذ لم يكن لسيالهم في الباطن ولا جهة ولا رضا باخا لهم فالت
 اما الطاعة على عمومها جميع اتساما حيث لم يكن في عصيته الله نفي على فرض صدق سمي المكون عليها
 مفسدة لعدم النهي عنه ولا شك في هذا ولا ريب لكل من امره او ابتداء ان يدل في شيء من الاعمال التي
 امر به اليهم ما لم يكن من عصيته الله كما لنا صلب الدينية ونحوها اذا وثق من انفس القيام الى ما وكل اليه فذلك
 واجب عليه فضلا عن ان يقال جائز له ولما اورد من النهي عن الدخول في الامانة فذلك مقيد بعد توجع
 الامر من حجب طاعته من الائمة والساطين الامار جميعا من الدولة او مع ضعف الامر عن القيام بما امر
 كما ورد لتفصيل النهي عن الدخول في الامانة بذلك في بعض الاحاديث الصحيحة واما مخالطتهم والدخول
 عليهم لمصلحة صلتهم عاتمة او خاصة او دفع مفسدة عاتمة او خاصة مع كراهية ما هم عليه من الظلم وعدم سبل
 النفس اليهم ومقتضاها لهم وكراهية المواصلة لهم ولا جالب تلك المصلحة او دفع تلك المفسدة فعلى من
 صدق سمي المكون على ان لا يجوز له بالاولاد الدالة على مشروعية جلب المصلح ودفع المفسدة الاعمال
 بالنيات وانما لكل امر ما نوى ولا يخفى على السدافية وبالمجاعة فمن ابتلى بمخالطة من فيه ظلم فعليه ان
 يزن اقواله واخاله وما يتقرب اليه من الشرع فان راغى عن ذلك فعلى نفسه ما راغى عن
 ومن قد رعى على الفار من قبل ان يوم من جهنم ما يحجب عليه طاعته فوالا ولى والايق بيا مالک
 يوم الدين اياك نعبد واياك نستعين واجلنا من عبادك الصالحين الاميرين المعروفين بالنايين

عن النكر الذين لا يخافون فيك لولم لايمروا قوتنا على ذلك ليسوا لنا واعنا عليه قال القرطبي في تفسيره وصحة الظاهر على التقية مستثناة من النفي بحال لا يضطر أحد قال النيسابوري في تفسيره قال المحققون الركون المسمى عنه هو الرضا بما عليه نطقت أو تحسب من الطريقة وترتيبها عند غيرهم مشاكستهم في شيء من تلك الأبواب فاما ما اختلص لهم من ضرر واجتلاب مصلحة عاجلة فغير اختلص في الركون قالوا ونقول هذا من طريق العاشر الرخصة تقتضي التقوى هو الاجتناب عنهم بالكلية ليس بسد باب عبادة الله تعالى بسبب لركون اليهم وفيه إشارة الى ان الظلمة اهل ائنا وكالنا ودصابت النار توجب للمحالة من النار

سورة النحل

هي مكتية كلها في قول الحسن عكرته وعطا وجابر وروى عن ابن عباس م الى الزبير انها نزلت بمكة سنة ثلث آيات من آخرها فمن نزل من بين مكة والمدنية في نصرت رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد وآياتها ثمان وعشرون آية وتسمى هذه السورة بسورة النعم بسبب ما ورد فيها من الآيات الاولى ومن ثمرات الخيل والاعناب فتخذون منه سكرا هو ما يسكر من الخمر و ساقا حسنا هو جميع ما يؤكل من ثمرات الشجرتين كالتمر والزبيب الخ كل ما كان نزول هذه الآية قبل تحريم الخمر وقيل ان السكر اخل بلبنة الحبشة والزرق الحسن الطعام من الشجرتين وقيل السكر العصير المحلوا بالحلال يسمى سكر الانه قد يصير سكر اذا بقي فاذا بلغ الاسكار حرم والقول الاول اولى عليه الجمهور وقد صح اهل اللغة بان السكر اسم للخم ولم يخالف في ذلك الا ابو عبيدة فانه قال السكر الطعام وما يدل على ما قاله الجمهور قول الشاعر بس الصواب وبس الشرب شرهم اذ جرى منهم البذر والسكر وما يدل على ما قاله ابو عبيدة ما اشد ع جعلت عيب الاكرهين سكره ابي جعلت ذم لعمري ورج هذا ابن جرير فقال ان السكر ما يطعم من الطعام ويحل شره من ثمار الخيل والاعناب هو الزرق الحسن في اللفظ مختلف والمعنى واحد مثل انما الشكوى وحزني الى سعد قال الزجاج قول ابي عبيدة هذا لا يعرف واهل التفسير على خلافه ولا حاجة له في البيت الذي اشد لان معناه عند غيره انه يعصفا انما تتغير عيوب الناس وقد حل السكر جماعة من الخفية على الايسر من الانبذة وعلى ما ذهب ثلثاه بالطبع قالوا وانما بيننا وبين الله ما احل لهم لا ما حرم عليهم وهذا امر ودوا لا ما حرم الصبيحة المتواترة على فرض تاخره عن آية تحريم الخمر الثانية ولا يكتفون واما انكم دخلنا بينكم وهي ايمان البيعة قال الواحدي قال المفسرون وهذا في نبي الذين يابعدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم نقض العهد على الاسلام ونقضه الدين واستدلوا على هذا التخصيص بما في قوله فتزول قدم بعد ثبوتها من المبالغة وما في قوله وقد وقوا السوء بما صمد ومن سبيل الله ولكم على ابي عظيم لانهم اذا نقضوا العهد

مع رسول الله صلى الله عليه وآله وغيرهم عن الدخول في الاسلام وعلى تسليم ان هذه الايمان مع رسول الله
صلى الله عليه وآله سبب نزول هذه الآية فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقال جماعة من المفسرين
ان هذا كسر يريما قبله قصد ان التوكيد والتقرير معنى قوله ولا تقتضوا الايمان بعد توكيد بالي قوله فخذوا
ايما كنتم فعلا بينكم الآية والاداء بالتوكيد التشديد والتخليط والتوثيق وليس المراد اختصاص الشيء بالتقرير
بالايمان الموكدة كالتقرير بما لا اكيد فيه فان خروجهم من التقتض يتناول الجميع ولكن في نقص اليمين الموكدة
من الاثم فوق الاثم الذي في نقص الموكدة منها وهذا العموم مخصوص بما ثبت في الاحاديث لا بصحة
من قوله صلى الله عليه وآله من حلف على بين فري غير ما غير احدا فليأت الذي هو غير وليكفر من يمينه حتى بالغ في
ذلك فقال واسد الحلف على بين فري غير ما غير احدا فليأت الذي هو غير وليكفر من يمينه حتى بالغ في
الالفاظ ثابتة في الصحيح وغيره ونخص ايضا من هذا العموم من اللغو لقوله تعالى لا يؤخذكم اسد بالغو
في ايمانكم يحكي ان يكون التقييد بالتوكيد هنا للاخراج ايمان اللغو وقد تقدم بسط الكلام على الايمان
في البقرة وقيل توكيد اليمين هو حلف الانسان على الشيء الواحد او كل القطيعة من ابن عمر ان التوكيد
هو ان يحلف مرتين فان حلف واحدة فلا كفارة عليه قال ابو عبيدة كل امرئ كبرن مجرا فمؤمل قيل
الذي لا يؤخذ في الشيء على خساره وقال الزجاج غشا الشاة فذا قرأت القرآن الغاء لترتيب
الاستعاذه على العمل الصالح قيل هذه الآية متصلة بقوله فترانا عليك الكتاب تبيا ناكل من ثمره والتقدير
فاذا اخذت في قراته فاستعد قال الزجاج وغيره من ان الله اللفظ معناه اذا اردت ان تقرأ القرآن
فاستعد وليس معناه يستعد بعد ان تقرأ القرآن وشلة اذا اكلت فقل بسم الله قال الواحدي وهذا
اجماع الفقهاء ان الاستعاذه قبل القراءة الامارة من ابى هريرة وابن سيرين واذا وذاك منزلة
من القرآن فانهم قالوا الاستعاذه بعد القراءة وقد جهلوا في طلب الآية بمعنى فاستعد بالله اسم سبحانه
ان يمينك من الشيطان الرجيم امي من وسوسة وتخصيص قراءة القرآن من بين الاعمال الصالحة
بالاستعاذه عنها ما هو المتعين على انما السامع الاعمال الصالحة عند اداها اهم لانها واقع الامر بها عند
قراءة القرآن الذي لا يتايب الباطل من يمين يديه ولا من خلفه كانت عند القراءة غير ما روي كذا قيل
وكذا قد روي الخطاب الى رسول الله صلى الله عليه وآله ان غير ما روي منه بفعل الاستعاذه لانه اذا لم يبالى بغيره وسأب
الشيطان مع عصمت تكليف بسأب لانه وقد روي في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله روي عن عطاء الوجوه في هذا الظاهر
المرجوح من كثر بالله من بعد ما ناله الامن الاكراه وقيل معطوف بالايمان قال القرطبي اجمع ان التمسك
على ان من اكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل انه لا اثم عليه وان كفر وقالبه طعن بالايمان ولا يمين منه
زوجته ولا يحكم عليه بحكم الكفر وكل من محمد بن الحسن انه اذا اظهر الكفر كان مرتدا في الظاهر وفيما بينه وبينه
على الاسلام وتبين منه امراته ولا يصلي عليه ان مات ولا يرثه اباه ان مات مسلما وهذا القول مردود على

يدفع بالكتاب السنة وذهب الحسن البصري والاذاعي والشافعي ومخون إلى أن هذه الرخصة مثل
 أن يكره على السجود وغيره من فوطها الآية فأنما حالت في من أكره من غير فرق بين القول والفعل ولا
 دليل للمقاسم بين الآية على القول ونصوص السبب للاعتبار به مع عموم اللفظ كما تقر في علم الأصول
 ولكن من شرح بالكفر صدد أي اختياره وطايت بنفسه فعليه غضب من الله ليس بعد
 هذا الوعيد العظيم وهو المرجح للمزيد من غضب الله وعظم عذابه بقوله وهو عذاب عظيم وعبد
 الخ أسسته ولا تقولوا المانصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا أحرام قال المسألة
 والنزاج ما هنا مصدريه وانحصار الكذب بالانقولاو أي لا تقولوا الكذب لأجل وصف السنتكم وعناه
 لا تعلموا ولا تحرموا لأجل قول تطلق السنتكم من غير حجة ويجوز أن تكون ما موصولة والكذب منتظبا
 بتصف أي لا تقولوا الذي تصف السنتكم الكذب فيه هذا حلال وهذا أحرام فخذ لفظة فيكموه محلا
 فيكون قوله هذا حلال وهذا أحرام بل من الكذب ويجوز أن يكون في الكلام حذف بتقدير القول أي
 ولا تقولوا لما تصف السنتكم فتقول هذا حلال وهذا أحرام أو قائله هذا أحرام وهذا حلال ويجوز أن يغيب
 الكذب أيضا بتصف ويكون ما مصدريه أي لا تقولوا هذا حلال وهذا أحرام لو وصف السنتكم الكذب واللام
 في قوله لتفتقروا على الله الكذب هي لام العاقبة للام العرض أي فيحجب ذلك انقراكم على الله
 الكذب بالتحليل والتحريم واسناد ذلك إليه من غير أن يكون من أخرج ابن أبي حاتم عن أبي بصير
 قال قرأت هذه الآية في سورة النحل ولا تقولوا المانصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا أحرام إلى
 آخر الآية فلم أر أحاف الفتيا إلى يوم هذا قال في فتح القدير قلت صدق رحمه الله فان هذه الآية
 تتناول مجموع لفظها فيما ساقف بخلاف ما في كتاب الله وأني سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير
 للمدعي المقدمين له على الرواية أو بما جليل الكتاب السنة كالمخلدة وانهم لم يقنوا بان مجال من غير
 فتاوىهم ومنعوا من جهالاتهم فانهم فتوا بغير علم من الله ولا بهي ولا كتاب بغير فضلوا وانسلوا منهم
 ومن يستنبط كما قال القاضي كعبية عبيد الله قاذمها ما هي على عوج الطريق الحاشية وافتح الطبر
 عن ابن مسعود قال عسى رجل يقول إن الله كذا ونبي عن كذا فيقول الله كذا كذبت ويقول إن الله
 حرم كذا وأحل كذا فيقول الله كذا كذبت انتهى وقال الحافظ ابن القيم ربح في إعلام الموقعين لا يجوز
 للمفتي أن يشهد على الله رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو حرم ما واجب أو كرهه إلا بما يعلم أن الأمر فيه كذلك
 مما نص الله رسول على إباحته أو تحريمه أو إيجابه أو كراهته وأما ما وجدته في كتاب الذي يلقى عن فلهذه
 فليس من أن يشهد على الله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على غيره من الناس كذا أو حرم ما واجب أو كرهه
 ليخالف حكم الله يقول الله كذا أو حرم كذا فيقول الله كذا كذبت لم أصل كذا ولم حرمه وثبت في
 صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا حاصرت حصنا فساكوك

ان تنزلهم على حكم الله ورسوله فلا تنزلهم على حكم الله ورسوله فانك لا تدري ان القريب حكم الله ورسوله لا
ولكن انزلهم على حكمك وحكم اصحابك وكنت شيخ الاسلام يعني الشيخ ابن تيمية رضي الله عنه قال قلت
جلسا في القضاة وغيرهم فبحث حكومتهم فمكروا فيها اعد بهم ليقول زفر فقلت لها هذه الحكومة فقال هذا حكم
فقلت له صار قول زفر حكما الله الذي حكم به والنزوم به الا انه قل هذا حكم زفر وقوله لا تنقل حكم الله نحو
هذا من الكلام انتهى السامع واستمع ادع الى سبيل ريث حذف الفعل التعميم لكونه يبعث الى القاب
كافة وسبيل الله هو الاسلام بالحكمة اى بالمقالة المحكمة ليصحة قيل مهي الحج القطعية المفيدة
لليقين والموعظة الحسنة وهى المقالة المشتملة على الموعظة الحسنة التى يحسنها السامع ويكون
فى نفسها حسنة باعتبار ارتفاع السامع بها قيل مهي الحج الظنية الاتقانية الموجبة للتصديق بمقتضى الحق
قيل وليس للدعوة الا باثان الطريقتان ولكن الداعي قد يحتاج من النظم الاللى الى استعمال المعارضة
والمنافضة ونحو ذلك من الجدل ولهذا قال سبحانه ويجادلهم بالتي هى احسن اى بالطريق التى هى
احسن طريق المجادلة وانما امر الله سبحانه بالمجادلة المحسنة لكون الداعي محقا وغرضه صححا وكان خصمه مبطلا ومخيرا
فاسد السابغة وان عاقبته فعاقبوا بمثل ما عوقبته اى مثل ما فعل كبر لتجاوزة واذنك
قال ابن جرير نزلت هذه الآية فيمن اصاب بظلمة ان لا يبالى من ظلمة اذا تمكن الا بخل ظلمة لا يتعدى
الى غير با وهذا صواب لان الآية وان قيل ان لها سببا خاصا فالاعتبار بعبود المفظ وعمومه يورى هذا
المعنى الذى ذكره حتى سبحانه الفعل الاول الذى يفعل البادى بالشر عقوبة مع ان العقوبة ليست الا
نعل الشانى وبما الجابى للشكالة وهى باب معروف وقع فى كثير من آيات الكتاب العزيز فخرجت بها
على العقوبة فقال ولئن صبرتم لتعلموا خير للصابرين اى الصبر خير من المعاقبة بل من الصبر خير لكم ان صبرا
ودفع الصابرين الظاهر موضع الضمير ثواب من الصبر ما ينهم صابرون على الشدايد وقد ذهب الجمهور الى ان الآية لا تحكى
للتوازية فى الصبر من المعاقبة والثنا على الصابرين على العموم وقيل هى منسوخة بآيات افتتاح الدابة لذلك

سورة الاسراء مائة واحدى عشر آية

وهى مكية قال ابن عباس ومشار من ابن الزبير لانه استثنى الثلث آيات قوله عز وجل ان كادوا يستنفذونك
الارض نزلت حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل انزل هذه الآية على نبي من الانبياء
وقوله تعالى ان ربك احاط بالناس زادوا ما قال قوله ان الذين اوتوا العلم من قبله الآية الاولى
ولا تجل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط هذا انتهى يتناول كل مكلف من المكلفين
للمنى حذر تفرضا للامانة وعلينا الهما والخطاب لكل من يصلح له من المكلفين والمراد انتهى للانسان ان
يسك اسما لا يصير مفضيا على نفسه وعلى يده ولا يوسع فى الاتفاق توسيعا لاحاجة البحث يكون

بمسرفا فغوي عن جانبى الافراط والتفريط يحصل من ذلك مشروعية التوسط وهو العمل الذى تدب
 اليه س ولا تك فيما مضى او غرطا كطاط فى قصد الامور ذميمة وقد مثل المسجانه فى هذه الآية حال
 الشجع بحال من كانت يده مخلولة الى غفلة بحيث لا يستطيع التصرف بها وتدل حال من يجاوز الحد فى التصرف
 بحال من يسيطه بسط لا يتحقق بسبب فيها شئ مما تقبض الابدى عليه وفى هذا التصوير مبالغة بليغة
 ثم بين مسجانه غاية الظهور من النسي عنهما فقال فتعقد ملوما عند الناس بسبب ما انت عليه من الشجع
 بسبب ما خلعت من الاسرف اى خبطا عن التقاض بسبب الفقر والمصروف فى الاصل المنقطع عن السيرة
 وقيل معناه انا وعلى ما سلف الثانية ومن قتل مظلوما اى لا بسبب من الاسباب اليسيرة
 لقتله شرعا فقد جعلنا اولياءه سلطانا اى لمن يلى امره من ورثته ان كانوا موجودين او من له
 سلطان ان لم يكونوا موجودين والسلطان التسلط على القاتل ان شاء قتل وان شاء عفى ان شاء
 اخذ الدية فلا يبرأ فى القتل اى لا يجازى بها باسدا ليعتقل بالو احد الاثنتين او جازاة او شرا فقال
 او يعفيه انت اى الولي كان منصوبا اى مويلا معا فان المسجانه نصوبا ثبات القصاص له بما
 ابره من الحج وادخل من الدولة واسراى الولايات بمعونه والقيام بحقه حتى يستوفيه وقبل هذه الآية من
 اول ما تزل من القرآن فى شأن القتل لانهما كية الثالثة ولا تقف ما ليس لك به علم اى لا تتبع
 ما لا تعلم من قولك نفوت فلانا انا اتبعته اثره ومنه فانية الشعر لانهما تقفون حيث ومنه القبلة
 بالغاثة لانهم يتبعون انا ارقام الناس معنى الآية النبى من ان يقول الانسان ما لا يعلم او يعمل ما لا يعلم
 هذه قضية كائنة وقد جعلها جماعة من المفسرين خاتمة سورة فقال لما ندم احدا بما ليس بك به علم وقيل هى فى نسأ
 الزور وقيل هى فى القافية وقال الفيضى معنى الآية لا تتبع الحرس والظنون وبها صواب فان ما عدا ذلك يعلم
 وقيل المراد بالعلم هنا جو الاعتقاد والبراج المستفاد من سنة قطعية كان او ظننا قال ابو السعود فى تفسيره
 وسمي بهذا المعنى لانهما شديده وقال الشوكاني فى فتح القدير اقول هذه الآية تدل على عدم جواز العمل
 بما ليس بعلم ولكنها عادة مختصة بالولاية والوردية يجوز العمل بالنظر كالعمل بالعام وبخبر الواحد والعمل بالشهادة
 والاجتهاد فى القبلة وفى جزاء الصيد ونحو ذلك فلما يخرج من عمومها ومن عموم ان الظن لا يغنى عن
 الحق شيئا الا ما قام دليل جواز العمل بالنظر فى مسائل الشريعة ان كان بعدم وجود الدليل فى الكليات
 ولست نقتصر على ذلك بل نرى فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يثبت قضايكم بغير نقضى قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال
 بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال اجتهد رايى وهو حديث صالح للاحتجاج به كما اوضحنا ذلك فى
 بحث مفرو وما التوثيق على الراى مع وجود الدليل فى الكليات والستة ولكنه تصر صاحب الراى
 عن البحث فجازى به فهو دخل تحت بلا النبى وخولا اولياءه لا محض رايى فى شرح الله للناس منه معنى
 بكتاب الله مسجانه وسنة رسول الله ولم تترك اليه حاجة على ان الترخيص فى الراى عند عدم وجود الدليل

انما هو خصه بالمجهول لان قيل به ولم يدل دليل على انه يجوز لغيره العمل به وتبرير ذلك مسائل الشرح وبهذا ختم
لك انتم ايضا وبذلك لك اكل فهو ان هذه المائدة المدونة في الكتب المفروعة ليست من الشرع في شيء
والعالم بها على شفا جرت به فاجتهادك تنكر من المأى قد قضي باليس لم يعلم والمقلد المسكين والعامل بها
ذلك المجهول عدل باليس لم يعلم ولا من قلده فطلعت بعضها فوق بعض انتهى وقد قيل ان هذه الآية خاصة
بالعقايير ولا دليل على ذلك اسباب بل على انك عباد النبي عن العمل باليس لم يعلم لقولهم ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك اشارته الى الثلاثة الاعضاء واجريت مجرى العقل ولما كانت مستوحاة عن احوالها شاهدة على
اصحابها وقال الزنجاج ان العرب قسروا يعقل وعما لا يعقل باولئك الشدة ابن جبر يستدل على عدم جواز ان هذا
قول الشاعر فيهم المنازل بعد ذلك المأوى في والعيش بعد ذلك الايام في ومختصر بان الرواية بعد
اولئك الاقوام وتبني على ذلك الخطا صاحب المكشاف والضمير في كان من قوله كان عند مسكوكا
يخرج الى كل كذا الضمير في عنه بمعنى سوال هذه الجوارح ان يسأل صاحبها عما استعملها فيه لانه لا يستطيع
الروح الانسان في فان استعملها في الخير استحق الثواب وان استعملها في الشر استحق العقاب وقيل ان السد جادة
ينطق الاعضاء هذه عند سوالها فخير ما فعله صاحبها المرابعة ولا تنش في الارض حرجا المرح قيل هو شدة
الفتح وقيل التكنية في المشي وقيل تجاوز الانسان قدره وقيل الخيال في المشي وقيل البطر والا شوق في الانشاء
والظاهر ان المراد به الخيال والفتح قال الزنجاج في تفسير الآية لا تنش في الارض فمثلا لا تخمروا ذكر الارض
مع ان المشي لا يكون الا عليها او على ما هو معتد عليها تأكيدا لقرينة وقد احسن من قال في ذلك
فوق الارض الاتوا اضعا في علم تحتها قوم هم منك ارفع في وان كنت في عز وحرية ومنفعة في مكلمات من
قوم هم منك ارفع في والحق مصدر وقع حاله في الامر وفي وضع المصدر موضع الصفة نوع تأكيد وهو هو
مخرج الفتح الزاوي وحكي يعقوب عن جماعة كسر على انه اسم فاعل انما مسنته اتم الصلوة لدلوك الشمس
قد اجمع المفسرون على ان هذه الصلوة المراد بها الصلوة المفروضة وقد اختلف العلماء في الدلوك المذكور
في هذه الآية على قولين احدهما انه زوال الشمس عن كبد السماء وقال غيره وابنه ما هو به حجة والوجه بركة وابن
عباس والحسن والشعبي وعطاء ومجاهد قتادة والضحاك والنجف واختاره ابن جرير والقول الثاني انه غروب
الشمس قاله علي وابن مسعود والي بن كعب والوعبيد وروى عن ابن عباس وقال المفسرون لو ك الشمس
من لدن زوالها الى غروبها قال الزهري معنى الدلوك في كلام العرب الزوال ولذلك قيل لشمس اذ ابرأ
نصف النهار والكتة وقيل لها اذا غابت والكتة لانها في الحالتين زايطة قال والقول عندي انه زوالها
نصف النهار لتكون الآية جاسعة للصلوات الخمس والمعنى اتم الصلوة من وقت دلوك الشمس الى
غسق الليل ويدخل فيها الظهر والعصر وطلعت غسق الليل بها العشاء وان وقد ان الفجر هي صلوة الصبح
فهذه خمس صلوات الى غسق الليل هو اجتماع الظل قال المفسرون الزنجاج يقال غسق الليل وغسق اذا

اقبل بظلمة ما حال ابو عبد الله الغسق نسوا والليل من الليل من السيلان يقال اغسقت اذا سالق وقد
استدل بهذه الآية اعني قوله الى غسق الليل من قال ان صلوة الظهر تهاجم قمتا من الجمال الى الغروب
ذلك عن الاوزاعي وابي نيفة وجوزة مالك الشافعي في حال الضرورة وقد روت الاحاديث الصحيحة المتواترة من
وصول الصلوة في بقيد ان وقفات الصلوة فيجب ان تحمل هذه الآية على ما بينت للثبوت فلا يخلو ان كركب وقد كان الصبح
قال المفسر ان الصلوة في الصباح قال الزجاج وفي هذه فائدة عظيمة تدل على ان الصلوة لا تكون للبقرة حتى سميت
الصلوة قرآن وقد روت الاحاديث الصحيحة على ان الصلوة لا يفتخ بالكتاب في بعض الاحاديث الخارجة من مخرج
وقرآن يهواه وما يدل على جوب لقائحه في كل كره ولو خلف الامام عليه السلام اكثر اهل العلم على الصحابة ومن بعدهم من اهل الحق وقد
الشوكاني في وفاته تحريرا في غير ان قرآن الصلوة كان مشهودا اى تشهد ملائكة الليل وملائكة
النهار كما ورد ذلك في الحديث الصحيح وبذلك قال جمهور المفسرين السامية ولا تجهر بصلاة
ولا تخافت بها اى بقرا صلاتك على حذف المضاف معلوم لان الجهر والمخافة من صوت الصوت كان
فوت افعال الصلوة فمى من اطلاق الكلام ارادة الجز ويقال خفت صوته خفوا اذا انقطع كلامه
وسكن خفت الزرع اذا زبل خافت الرجل بقراته اذا لم يرضع بها صوته قيل معناه لا تجهر بصلاة
ولا تخافت بها كلها والاول اولى وابتغى بين ذلك اى الجهر والمخافة المدلول عليها في الفعلين سبيل
اى طريقا مستويا بين الامرين فلا تكن مجبورة ولا مخافة بها وعلى التفسير الثاني يكون معنى ذلك التمسك
بقرعة صلوات كلها والله . . . مخافة بقراءة الصلوات كلها والامر بجعل البعض منها مجبورا به وبصلوة
انجيل المخافة بصلوة النهار وزجيب قوم الى ان هذه الآية منسوخة بقوله ادعواكم فخر خفيته
السابعة ولما امر ان لا يذكره لاني ادى الا باسماء الحسنى فيه على كيفية الحمد له تعالى وقيل الحمد لله
الذى لم يتخذ وكذا كما يقول اليهود والنصارى ومن قال من المشركين ان الملائكة تلت شه
تعالى احد من ذلك علوا كبيرا ولم يكن له شريك في الملك اى مشارك في ملكه ورويت كما عرفت
الثبوتية ونحوهم من الفرق القائلين بتعدد الآلهة ولم يكن له ولي من الدن الى السموات الى سواه
لقد لمحة من موت من من الولي والنصير وقال الزجاج اى لم يتج الى ان يتصرف غيره وفي التعرض في اثناء
الحمد لهذه الصفات الجليلة ايدان بان الحق للحمد من له هذه الصفات لانه القادر على الاجاد واقاضه نعم
فكون الولد محبته سبحانه ولانه ايضا يستلزم حدوث الاب لانه متولد من جز من اجزائه والحمد غير قادر
على كمال الانعام والشركة في الملك مما يتصور لمن لا يقدر على الاستقلال به ومن لا يقدر على الاستقلال
عاجز فضلا عن تمام ما هو له فضلا ان يصاغ ما هو عليه ايضا الشركة محبة للتنازع بين الشريكين وقد
يمنع الشريك من افاضة الخير الى اوليائه ويؤدي الى الفساد لو كان فيما آتته الامم لفسدتا والمحتاج الى
ولي ينفعه من الدن يتصور على من اراد ان لا يضعف لا يقدر على ان يقدر عليه من هو متخفن بنفسه وكبره

تلكيد اى عظمه تعظيما وصفه بانه عظم من كل شئ اخرج ابن جرير عن قتادة قال ذكر لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الحمد لله الاله الحمد لله الذى اتخذه الصغير من الهه والكبير واخرج عبد الرزاق في المصنف عن عبد الكريم بن ابى نعيم
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغلام من نبى باسمه اذا فصيح صبح مرات الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا الى آخره اسبغة
 واخرج احمد والطبرانى من معاذ بن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا الاله كمالا

سورة طه آياتها مائة وخمسون ثلثون آية

وهى مكتبة قال القرطبي فى قول الجميع وكان ذلك سببا سلام عمر رضى الله عنه والقصة مشهورة فى التفسير
 الآيات ولا تمدن عينيك الى النظر لظولىه وان لا يجادهم ولا تحسنا للنظر اليه عجايبه وفيما انظر
 غير المدود مضغو عنه وذلك بان يبادر الشئ بالنظر ثم يفيض الطرف الى ما متعنا به الى ان تطلع بنظرك
 الى زخارف الدنيا طمع فحبه فيها وتمر بها ولا تطل نظر عينك الى ذلك واذا واجاههم مفعول
 متعنا والازواج الاضاف قال ابن قتيبة وقال الجوهري الازواج القراء وقال الواحدي انما يكون اذا
 عينية الى الشئ اذا ودم النظر نحوه واذا انته النظر اليه على تحسانه وتبينه وقال بعضه معنى الآية وتكسب
 احدا على ما اتى من الدنيا وروبان الحمد شئ منه مطلقا ذمها الحياة الدنيا انى ينهيا ويحرمها بالنبات

سورة الحج

هى مكتبة او مكية وما تحسنه منها مكتبة ومنها مكية وآياتها ثمان وعشرون آية قال الحموي الى السورة
 منقطعة منها كل واحد منى قال القرطبي وهذا هو الصحيح قال العزيمى هى من اعاجيب السور تزلت ليلا و
 نهلا سفر احضر اكلها منى اسلميا وجرىا ناسخا ونسوخا محكما وشاشا بها وقد ورد فى فضلها الاحاديث
 والآيات الاولى يا ايها الناس ان كنتم فى ريب من البعث اى الامامة بعد الموت فانظروا
 فى سبيل خلقنا خلقناكم فى منى خلق ابيكم آدم عليه السلام من تراب ثم من نطفة اى من منى ثم خلقتموه من نطفة
 القليل من الماء وقد يقع على الكثير منه النطفة القطرة فمن علقته بى الدم الجاهل والعلق الدم العبيط اى الطيرى
 المتجر وقيل الشبيه الحمرة والمراد الدم الجاهل بالتكون من انى ثم من مضغة وهى القطعة من اللحم قد رايه يرفع
 المانع يتكون من العلقه مضغة بالمرصفة المضغة اى سبينة الخلق لما هو التصوير وغيره خلقته اى لم
 يستمن خلقها ولا لم يصورها قال ابن الاعرابى خلقته يريد قد بدا خلقه وغيره خلقته لم تصوره الاكثر اكل
 خلقه ينفع الروح من خلقه وهو الذى ولدته امه وما سقط كان غير خلقته اى غيرى بالمال خلقته بالروح
 قال الفرغ خلقته تام خلقى وغيره خلقته السقط ومنه قول الشاعر
 الخرم ويحك والحياء والمعنى انا خلقناكم على هذا النمط البديع لتبين كمال قدرنا على ما اردنا

اي اصطلاح ديني كلف فيها اختيار اى منافع دينية ودينية فاذا ذكرنا الله سبحانه عليها اى على نحرها ومعنى
صواعق انما كانت قد صنعت قوائمها لانها تنخرق فائتة معقولة واحصل منها الوصف في القليل يقال معشر القوم
فهم صافون اذا قام على ثلث قوائم ثني بالربيع وقر الحسن والاعوج وجماد وزيد بن ابيهم وابو موسى له حكر
صواعق اى نواص للثلاث يكون على التسمية على نحرها احداً وواحد صواعق صافه وهي تقوية الجوع وواحد
صواعق صافية وقرابن مسعود وابن عمرو بن عباس وابو جعفر محمد بن علي صواعق بالنون جميع صافه وهي
التي قد رفعت اخرى يديرها بالعقل لئلا تضطرب ومنه قوله تعالى والصافات الجبال فاذا وجبت الاوتار
السقوط اى فاذا سقطت بعد نحرها جنوبها وذلك عند خروج روجها فكلوا منها ذهب الجهرى الى
ان هذا الامر للندب وكذا قوله اطعموا القانع والمعتد وبه قال مجاهد النخعي وابن جرير وابن مكي وقال
الشافعي وجماعة هو الوجوب واختلعت في القانع من يرتقى من هو اسيل قيل هو المتعفف عن السبل
المستغنى بياض ذكره عنه التحليل م بالاول قال زيد بن ابيهم وسعيد بن عبيد والحسن وهو عن ابن عباس
وبالثاني قال حكيم بن قناده والاعتر قال مجاهد بن كعب القزلي ومجاهد وابراهيم والكلبي الحارثي الذي يرض
من غير سوال قيل هو الذي يمتسك ويداك وقال لك الحسن ما سمعت ان القانع الفقير والمعتد الزائر
وروى عن ابن عباس ان كلاهما الذي لا يسال ولكن القانع الذي يرضى بما عنده ولا يسال والمعتد الذي
يترفع عنك ولا يسالك كذلك اى يخل لك الشخير البديع سخرة لك فصار تنقذاً لك الى موضع نحرها فتمت
ومنه قوله بعد الحيات فخره لعل عليها والركوب على الهوى والمطلب لما هو ذلك لعلك تشكرون هذه التفسيرات على ما علم

سورة النور يا نهار يا نهار وسوايته

واخرج ابن مردويه عن ابن عباس ابن الزبير قال انزلت سورة النور بالمدينة الآية الاولى الزانية الزنا
هو على الرجل المرأة في فراجه من غير نكاح ولا شبهة نكاح قيل هو المثلج في فرج شتى طبعاً محرم شرعاً والزانية
هي المرأة المطامعة لثانها المكنة منكم انتمى ثمنه الصبيته لا المكرمة وكذلك الزان فاجلدوا كل واحد منهما
المجلد الضرب يقال جلده اذا ضرب جلده مثل يبطنه اذا ضرب بطنه راسه اذا ضرب راسه مائة جلدة
وهو حد الزاني الحار البائع البكر وكذلك الزانية وثبت بالنسبة زيادة على هذا المجلد وهو تعريب عام وقيل
الشافعي واختصه للكل بالرجل من المرأة وجعله اربعين في راس الامام واما المملوك والمملوكه فجلده
كل واحد منهما خمسون جلدة لقوله سبحانه فان اتين بغاشية فاحش من نصف ما على المحصنات من الفواحش هذه
نص في الامام والفقهاء بين العبيد لعدم الفارق واما من كان محصناً من الامور فعليه الرجوع بالنسبة الى صحبة
التواترة وباجماع اهل العلم والقرآن المتصفح لفظه الباقي بمكة وسوتجده : ياء يجرها بالفتحة ذرا
جماعة من اهل العلم مع الرجوع لمد ياءه وضم الشوك في ما هو فوقه في ذلك في شدة الفتحة في هذه الآية

لاية الحبس آية المأذى للثنين في سورة النساء وجه تقديم التراتبية على الزاني بانها ان الزاني في ذلك الزمان كان في النساء اكثر حتى كان لمحرم آيات تنصص على ابوابهن ليعرفن من ادخل الفاحشة منهن وقيل وجه التقديم ان المرأة هي الاصل في العمل وقيل لان المشقة فيها اكثر وعليها اغلب وقيل لان العار فيهن اكثر او من غير ذلك المحجة والصيانة تقدم ذكرها تغليظا واتهاما والخطاب في هذه الآية للآية من قام مقامهم قتل المسلمين لان اقامته المحرم واجبة عليهم جميعا والامام يوجب عنهم اولئك كمنهم الاجتماع على اقامتها ولا تأخذ كدونها رافعة على مرتبة والمرتبة وقيل على رتبة المرتبة بمعنى في دين الله في طاعته وحكمه كما في قوله تعالى ما كان لياخذوا في دين الملك ثم قال فثبتنا للمؤمنين ومحبيا لهم ان كنته تؤمنون بالله واليوم الآخر كما يقول الرجل احسنه على امره كنت رجلا فاضل كذا هي ان كنته تصدقون بالثبوت والبعث الذي فيه جزاء الاعمال فلا تعطوا المحرمه ولا يشهد عدل ابهما طائفة من المؤمنين اى يحضروا زيادة في التكامل بهما وشيوع العلم عليهما واشتراك فضيلتهما والطائفة الفرقة التي تكون حادثة على الشيء من الطوائف وقيل الطائفة ثلثة وقيل اثنان وقيل واحد وقيل اربعة وقيل عشرة الثانية والذين يدعون المحصنات يستعار الرمي بالشمع ففاحشة الزنا ككون جنات بالقول لسمي بذلك لانه الفاحشة قد زنا والمراد بالمحصنات النساء وخصهن بالذكر لان قد نهن شيع وعار فيهن اعظم ولحق الرجال بالنساء في هذا الحكم لا خلاف بين علماء هذه الامة وقد رجع شيخ شيخنا الشوكاني في ذلك رسالة رد بها على بعض المتأخرين من علماء القرن الحادى عشر لما نزع في ذلك وقيل ان الآية تعم الرجال والنساء والتفسير اللفظ المحصنات ووليد قوله تعالى في الآية اخرى والمحصنات من النساء فان البيان يكون من في النساء ويشعر بان لفظ المحصنات يشمل على غنيم النساء والامكن للبيان كغير معنى وقيل اراد بالمحصنات الفروج كما قال والتي احصنت فرجها فتناول الآية الرجال والنساء تغليظا وفيان تغليب النساء على الرجال غير معروف في لغة العرب المراد بالمحصنات هنا العفاف وقد مضى في سورة النساء ذكر الاحصان وما يتجمله من المعاني والعلماء في الشرط اعتبروا في التعذوف والعاذات ابحاث سطوة في كتب الفقه منها ما هو اخذ من ليل ومنها ما هو مجرد رأي بحيث ذهب الجمهور من العلماء الى انه لا حد على من تذف كافر او كافرة وقال الزهري وسعيد بن المسيب وابن ابي ليلى انه يجب عليه الحد وكذا ذهبوا الى ان العبد يجب عليه اربعين جلدة وقال ابن مسعود وعمر بن الخطاب وقبيصة بجلد ثمانين جلدة قال القرطبي واجمع العلماء على ان الحد لا يجلب للعبد اذا افترى عليه لقبان مرتبة وقد ثبت في الصحيح عنه مسلم ان من تذف مملوك بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال فخر كبري حانة شرط اقامته الحد على من تذف المحصنات فقال تخرجهما بابل بعدة شهرا يشهدون عليهن بوقوع الزنا منهن ولفظ ثم يدل على انه يجوز ان تكون شهادة الشهود في غير مجلس التعذوف وبه قال الجمهور والاعف في ذلك بالكل وظاهر الآية انه يجوز ان يكون الشهود جميعين

ومعهم قمين وخالف في ذلك الحسن مالك واذا لم يكمل الشهود اربعة وبواقد فيجدون حد القذف كقول
الحسن الشعبي لاحد على الشهود ولا على الشهود عليه وبه قال احمد ابو مينة ومحمد بن الحسن بن سريته ذلك موقوف
في خلافة عمر بن الخطاب سنة من عليه الثلاثة الذين شهدوا على الخيرة بالنزنا ولم يخالف في ذلك احد من
الصحابه فاجلدوا وهم ثمانين جلدة الجلد الغريب كما تقدم والمحالة الغريبة في الجملوا وبالجملة ثم
استعير للضرب بالعصا والسيف وغيرهما ولا تقبلوا لهم شهادة ابد ^{اي} اى فاجمعوا الممنوعين للزنا
وترك قبول الشهادة لانهم قسوا بالاعتداف فمردل بل فسقكم كما حكم الله عليهم بقوله واولئك
هم الفاسقون ونزهة جملة ستانقة مقرنة لما قبلها والفسق هو الخروج عن الطاعة ومحاربة المعصية
الثالثة والذين يرمون ان اولهم ولو كان لهم شاهد من يمارسون بين الزنا الا
انفسهم فشهادة احد هو التي تزيل عنه حد القذف اربع شهادات بالله انه لم يصادق
في مائة ايام من الزنا والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين في ذلك ويدع عنها
العذاب الذي يجرى وهو الحر ان تشهد اربع شهادات بالله انه اى الزوج لعن الكاذبين
والخامسة ان غضب الله عليها ان كان الزوج من الصادقين فيما راها ايام من الزنا فخصي للضرب
بالمرأة للتقليط عليها لكونها اصل الخيرة ولو لم تكن لان الفساق يكثرن اللعنة في العادة ومع استلزام من منه
لا يكون له في قلوبهم كبير موقع بخلاف الغضب وفي الملازمة اما واث كثيره خارج عبد الزنا من عمر
بن الخطاب وعلى ابن مسعود قالوا لا يجمع الثلاثة عنان اياه وقد بسطنا الكلام على ذلك في شرحنا
لبعض المرام فليسرج اليها المعلقة يا ايها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتكم غير المستحجانه
عن دخول البيوت بغير استئذان لما في ذلك من مخالطة الرجال للنساء فربما يؤدي الى الزنا والله
كان الانسان يكون في بيته وبمكان خلوة على حاله قد لا يحب ان يراه فليما غير فتنى انك جاء عن
دخول بيوت الغير الى غاية اى قوله حتى تستأذنوا الاستئناس الاستعلام والاخبار اى حتى تستعلموا
من في البيت والغنى حتى تعلموا ان صاحب البيت قد علمكم فاعلموا انه قد اذن بفتحكم فاذا علمتم
ذلك دخلتم فقبل الاستئناس الاستئذان وتسلموا على اهلها فربما يعلم بان يقول السلام عليكم
ادخل متواذلتا واختلفوا بل يقيم الاستئذان على السلام والعكس فقبل يقيم الاستئذان فقبل
ادخل سلام عليكم لتقديم الاستئناس في الآية على السلام فقال الاكثر ان يقدم السلام على الاستئناس
فيقول السلام عليكم ادخل وهو الحق لان البيان في السلام لا يان هكذا وقيل ان رفع بصرة على الشئ
قدم السلام ولا تقدم الاستئذان ذلكم اى الاستئناس والتسليم اى دخولكم معما خيروكم
من الدخول لفتنة لعنكم تدركون ان الاستئذان خير لكم والمرايا لئلا تلاحظوا والعمل بما
اسرأ به الخافسته قل للمؤمنين خفض للمؤمنين مع تحريم على غيرهم لكون قطع الزنا التي منها النظر

الحق بهما من غيرهم اولى بذلك من سواهم وقيل ان في الآية دلالة على ان الكلام في غير ما علم من بالشرعيات
 كما في بعض البصر على ما علم يقضوا معنى نفس البصر المتعلق بالنفس على العين بحيث تمنع الرؤية من ابصارها
 في التعطيت واليد حب الاكثرون وبينوا بان المعنى نفس البصر مما يحرم والاقتضاه على ما علم وقيل لتعريف
 انه يعني لما علم اول نظر في غير قصد قبل غيره لك في هذه الآية دليل على تحريم النظر الى غير ما علم
 البصر في معنى يحفظوا قدر وجهه انه يجب عليهم حفظها مما يحرم وليس لهم قبل الحلو شيئا من ان يراها من
 يعمل له وجهها ولا يمنع من ارادة العينين فالكمل ينزل تحت حفظ الفرج وقيل هو الوجه من ان لا يبصر دون
 الفرج انما هو في النظر فانه لا يحرم من الاشارة استثنى بخلاف حفظ الفرج ماء من غير ان يراها من الاشارة
 ما استثنى وقيل الوجه بان نفس البصر كما لا يخفى بخلاف حفظ الفرج فانه يمكن على اللطائف والاشارة بقوله ذلك
 الى ما ذكر من النفس والحفظ وهو مبتدأ خبره ان ذلك الوجه اي الوجه من نفس الزينة والطيب على التلبس
 به من الزينة ان الله سبحانه يعصون الحلي في من غيرهم وفي ذلك وحيد لمن لم يبصر اجرة ويحفظ من
 السواسته وقيل الموصفات يقض من ابصار من ويحفظ من فوجهن نفس الكسب جاية الالباب
 بهذا الخطاب على طريق التاكيد لانه من تحت خطاب المؤمنين تعاليم كما في سائر الخطابات القرآنية
 ونظر التعطيت في يقض من ولم ينظر في يقضوا لان لا يفعل من الاول ثمك ومن الثاني ساكنة وبها في تحريم
 جزم جوابا للامر وبها جازم بالنفس في المؤمنين قبل حفظ الفرج لان النظر وسيلة الى حفظ الفرج والكوسيلة
 مشددة على التوسل اليه بمعنى يقض بمعنى يقضوا فاستدل على تحريم النظر اشار الى تحريم طبعه كذلك
 طبعه من حفظ فوجهم على الوجه الذي تقدم في حفظ الرجال لقروهم ولا يبدل من زينة من اي ما يتشبه
 به من الحلية وغيره او في النسي عن ابداء الزينة يعني من ابداء ما اضعوا من ابداء من بالاولى ثم استثنى سجادة من
 زينة النسي فقال الا ما ظهر منها واختلف الناس في ظاهر الزينة ما هو فقال من سمعوا وسعد بن مسير
 هو الغياب وما وسعد الوجه وقال عطاء والاذاعي الوجه والكفان وقال ابن عباس قتادة والمسيون مخففة
 ظاهر الزينة هو الكحل والنسوك والخصاب الى نصف الساق ونحو ذلك فانه يجوز للمرأة ان تتعبد وقال ابن
 عطية ان المرأة لا تبدي شيئاً من الزينة بخلاف كل شيء من زينةها ووقع الاستثناء فيما ينظر منها بحكم الضروقة
 ولا يخفى عليك ان ظاهر النظم القرآني النهي عن ابداء الزينة الا ما ظهر منها كالجلباب والتمار ونحوها ما على الكف
 والقدمين من الحلية ونحوها وان كان للزينة بالزينة من غيرها كان الاستثناء راجعاً الى ان يشق على المرأة تنويع
 كالقطن القديم ونحو ذلك وكذا اذا كان النسي من اظفار الزينة ليستلزم النسي من اظفارها اضعها كغير
 الخطاب فانه يحل الاستثناء على ما ذكرناه في المصنفين ولما اذا كانت الزينة تشمل مواضع الزينة وما يتشبه
 بالنسار فالامر واضح بالاستثناء وكذا ان من اجمع قال القرطبي في تفسيره الزينة على قسمين خلقية وكسبية
 فالخلقية وهما فاهما الزينة والمكسبة تارة اولها في خلقها كالثياب والحقا والمكسبة

ومن ثم قوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد وقول الشاعره ياخذن زينتكم حين ما ترى به وادع مطلق
فمن تخرجوا اطل به وليضربن بجمعهن على حيوبهن الخمر جمع خمار وهو ما تغطي به المرأة رأسها والحيوب
جمع حبيب وهو موضع القطع من الدرع والقميص ما خوذ من الجيوب وهو القطع قال المفسرون ان
نساء الجاهلية كن يبدلن خمرهن من خلفهن وكانت حبيوس من قدام واسقة فكان تنكشفن خمرهن
وقلا يبدلن فأمرو ان يغيرن من خلفهن على الجيوب ليسترن ذلك ما كان يبدون في لفظ الضرب
مبالغة في الالقار الذي هو الالصاق وقد فسر الجمهور الجيوب بما ذكرنا وهو المعنى الحقيقي وقال
مقاتل ان معنى على حبيوس على صدر ومن فيكون في الآية مضاف محذوف اي على مواضع حبيوس
ولا يبدلن زينتهن الا لبعولتهن المبعول هو الزوج والسيد في كلام العرب وقد علم البعولت لانهم
المقصودون بالزينة ولان كل بدن الزوجة والسيدة محال لهم مثله قوله سبحانه والذين هم لفهمهم
ما تقولون الاصل انهم اوجهم واما ملكيت بما نهم فانه غير ملومين او اباؤهم او اباؤ بعولتهن او اباؤهن
او ابناء بعولتهن او اخواتهن او بنى اخواتهن او بنى اخواتهن فجزوا للنساء ان يبدلن الزينة
لمولا وكثرة النخلة وعد غشية الفتنة لما في الطباع من الغفلة عن القرايب وقد روي عن الحسن
والحسين رضي الله عنهما انهما كانا لا ينظران الى امهات المؤمنين ذبا بائنهما الى ان ابناء البعولت لم يذكروا
في الآية التي في ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي قوله لا جناح عليهن في ابايهم والمراد اباؤ
بعولتهن ذكره اولاد الزواج ويدخل في قوله اباؤهن اباؤهن اولاد اولاد وان سفلوا او اولاد بناتهن
وان سفلوا وكذلك اباؤ البعولت واما اباؤ اباؤهم واما امهات وان سفلوا وكذلك ابناء ابناء البعولت
ان سفلوا وكذلك الاخوات والاخوات وزعم الجمهور ان ان العمم الخ الى كسائر الحرام من جوارح النظر
الى ما يجوز لهم وليس في الآية ذكر الرضاع وهو كالنسب وقال الشعبي وعكرته ليس العمم الخ الى كسائر الحرام
لو نسا نهن من القصاصات بين المملكات لمن بالحدثة او الصبغة ويدخل في ذلك الاماء ويخرج من
ذلك نساء الكفار من اهل الذمة وغيرهم فلا يحل لمن ان يبدلن زينت من لهن لانهم لا يخرجون من صنفهم
رجال في هذه المسئلة خلاف من اهل العلم واضافة النساء اليهم يدل على اختصاص ذلك بالمومنات
وما مكنت ايمانهم فلا يلائم ليشمل الجلب والاماء من غير فرق من ان يكونوا مسلمين او كافرين
به قال جماعة من اهل العلم واليه ذهب عايشة وام سلمة وابن عباس وملك وقال سعيد بن المسيب
انتم كنتم نوه الآية او ما ملكت ايمانهم انما معنى به الاماء ولم يعين بها العبيد وكان الشعبي يكره ان ينظر
فما ذكره الى شعيرة لاته وهو قول عطاء ومجاهد والحسن وابن سيرين وروي عن ابن مسعود وقيل
يعني عاتق ابن جريح او التابعين غير اولى الا اربعة من الرجال المراد بهم الذين يتبعون القوم فيصيبوا
من طعامهم لاهته لهم لاذ ذلك ولا حاجة لهم في النساء قال مجاهد وعكرته والشعبي واصل الآية والارب

والعامة الحاجة والجمع ما رتبيل المراء بغير اولى الماربة المحمدا الذين لا حاجة لهم في النساء وقيل اليك
وقيل العتقين وقيل النحش وقيل الشيخ الكبير ولا وجه لهذا التخصيص بل المراء بالآية ظاهرا
ومهم من رتبيل اهل البيت ولا حاجة له في النساء ولا يحصل منه ذلك في حال من الاحوال فمفضل في
هو لا من هو بهذه المصقة ويخرج من عداة او الطفل الذين لم يظفروا على عورات النساء
الطفل يطلق على المفرد والثني والجمع او المراء به هنا الجنس الموضوع موضع الجمع بدلالة وصفه بجمع
الجمع وفي مصحف ابى انا لا طفل على الجمع يقال للانسان لطفل لم يراهق العلم معنى لم يظفروا والطفل
من النكاح بمعنى الاطلاع كذا قال ابن حنبل وقيل معناه لم يبلغوا حاشية قال الكوفي والزجاج مختلفان
العلماء في وجوب ستر عدى الوجه والكفين من الاطفال فقيل لا يلزم لان التكليف عليه وهو الصحيح
وقيل يلزم لانه فاشيتى المرأة وبكذا اختلفت في عورة الشيخ الكبير الذي قد سقطت شهوته والاولى
بقا والمحرمة كما كانت فذا يل النظر الى عورته ولا يحل له ان يكشفها وقد اختلف العلماء في حد العورة
قال القرطبي اجمع المسلمون على ان السورتين عورة من الرجال والمرأة وان المرأة كلها عورة الا
وجها ويد يدا على خلاف في ذلك وقال الاكثر ان عورة الرجل من ستره الى كعبته ولا يضرب
بارجله من ليعلموا ويخففون من زينتهن اى لا تضرب المرأة برجلها اذا مشيت ليسمع صوت
خلها لما سمي بيوم من الرجال فبعلون انما ذات خلخال قال الزجاج وسمع هذه الزنيت اشدهم حكا
للشبهة من ابدى بها ثم ارشد عباده الى التوبة من المعاصي فقال سبحانه وقول الى الله جميعا
ايها المؤمنون فيما لعرب التوبة ولا خلاف بين المسلمين في وجوبها وانما فرض من فافضل اليك
لحكمكم تفعلون اى تعفون بسعادة الدنيا والآخرة وقيل ان المراء بالتوبة هنا يعمها كما كانوا
يعلمونه في الجاهلية والاول اولى لما نقر في السنة ان الاسلام يجب قبله السابقة وانكم الايا
مكتكم الايام التي لا ترجع لما بكم كانت او نبيا والجمع اياي والايمة بتشديد اليا ويشيل الرجل المرأة
قال ابو جبير يقال رجل ايم وامرأة ايم واكثر ما يكون في النساء وهو كما مستعار في الرجال والفتاة
في الآية للام واليا وقيل للام والرجل والاول ابرج وفيدليل على ان المرأة لا تنكح نفسها وقد خالف
في ذلك ابو حنيفة واختلف اهل العلم في التكاليف اهل هو مباح او تحجب وواجب فذهب اهل المال
الشافعي وغيره الى الثاني بالكل وبالحقيقة والى الثالث بعض اهل العلم على تفصيل لهم في ذلك
فقالوا ان خشى على نفسه الوقوع في العصية وجب عليه الافلا وانظروا ان القائلين بالاباحة
والاستحباب لا يجادلون في الوجوب مع تلك الخشية وبالجملة فهو مع عدمها سنة من السنن
الموكدة لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح بعد تزنيته في التكاليف ومن رغب عن سنتي فليس مني لكن
مع القدرة عليه وعلى سكونه والمراء بالايامى هنا الاحرار والمحرارة والاماليك نقد بين ذلك

والصالحين من عبادك وما تملك والمصلح هو الايمان وذكر سبحانه المصلح في المالكين من
 الاحرار لان الغالب في الاحرار المصلح بخلاف المالكين وفيه دليل على ان المملوك لا يزوج نفسه
 وانما يزوجها له وقد ذهب الجمهور الى اذ يجوز لسيده ان يكره عبده واصله على التكاثر وقال مالك يجوز
 ثم يرجع سبحانه الى الكلام في الاحرار فقال ان يكونوا فقراء فيغنيهم الله من فضله اى لا
 يتنحوا من تزويج الاحرار بسبب فقر الرجل او المرأة او احداهما ثم ان يكونوا فقراء فيغنيهم الله
 تفصيل عليهم ذلك قال الزجاج حدث اسد على التكاثر واطلم انه سبب النفي الفقر ولا يلزم ان هذا
 يكون ماصلا لكل فقير اذ تزوج فان ذلك متعبد بالمشيئة وقد يوجب في الخارج كراهة اسن الفقراء
 لا يحصل لهم الفناء اذ تزوجوا وتيل المعنى انه يغنيهم بقنا النفس وقيل المعنى ان يكونوا فقراء الى التكاثر
 فيغنيهم اسد من فضله بالجمال ليتغنوا من الزنا والوجه الاول اولى ويدل عليه قوله سبحانه وان
 عيلة فمستوفى يغنيكم الله من فضله ان شاء فمحل المطلق هنا على التقيد هناك وجملة والله واسع
 مؤكدة لما قبلها مقترنة بالامانة سبحانه ذو وسعة لا يتقص من سعة ملكه من اغنيته من عبادوه عليهم
 بصالح خلقه يعني من يشاء ويفقر من يشاء والثابتة والذين يتبعون الكتاب مما ملكت
 ايما تكموا الحاشية في الشرح ان يجازى الرجل عبده على كل يوزع بينهما فاذا اذناه فهو حر ظاهر قوله كما هو
 ان العبد اذا طلب الحاشية من سيده وجب عليه ان يجازى به بالشرط المذكور بعده وهو ان علم تفهم
 خيرا والخير هو القدرة على دار ما كتب عليه وان لم يكن له مال فمحل هو المال فقط كما ذهب اليه
 مجاهد والحسن وعطاء والضحاك وطائفة من مخالفيه وذهب الى الاول ابن عمر وابن زيد واخا سارح
 مالك والشافعي والفرار والزجاج قال الفرار يقول ان جوتهم عندهم فغادوا ثوبه للمال وقال الزنا
 لما قال فيه كان الاثر الاكتساب والوفاء واذا الامانة وقال النخعي ان اخيل الدين والامانة وروى
 مثل هذا عن الحسن وقال عبيدة السلماني اقامته الصلوة قال الطحاوي وقول من قال انه مال
 لا يصح عندنا لان العبد مال لمولاه فكيف يكون له مال قال والمعنى عندنا ان علمته فمخير غير المالك
 والصدق قال ابو عمر وابن عبد البر من قبل ان بالخير هذا للمال لا كره ان يقال ان علمته فمخير المالك
 يقال علمته فبالخير والمصلح والامانة ولا يقال علمته فيه المال هذا ما ملأ وقع من الاختلاف
 بين اهل العلم في الخير المذكور في الآية واذا تقررتك هذا فاعلم انه قد ذهب الى ظاهر ما يقتضيه الاثر
 من الوجوب على كراهة وعطاء وسمرق وعمر بن دينار والضحاك واهل الظاهر فقالوا يجب على السيد
 ان يجازى بماله اذ طلب منه ذلك وعلم فيه خيرا وقال الجمهور من اهل العلم لا يجب ذلك وشكوا بالامانة
 على انه لو سال العبد سيده ان يبيع من غنمه لم يجب عليه ذلك ولم يحل عليه فكذلك الكتابة لا تزا معاونة
 ولا يخفاك ان هذه جملة واهية وشبهة وهضمة فالحق ما قاله الاولون وبه قال عمر بن الخطاب وعبد

وانتشاره ابن جرير ثم اخرجنا الى الحسن بالكتابين فقال وآتوه من مال الله الذي تملكتم
ففي هذا الامر للمالكين بائنة الكتابين على الالكاتبين اما بان يعطوهم شيئا من المال اما بان يحطوا عنهم كما كتبوا
في ظاهر الآية عدم تقرير ذلك بمقتضى قول الثالث وقيل الرابع وقيل العشر ولعل وجه تخصيص المولى بهذا الامر هو
كون الكلام فيه من بيان الكلام معهما فانهم المأمورون بالكتابة وقال الحسن ملتصق ببريد ان الخطاب
بقوله وآتوهم جميع الناس وقال زيد بن اسلم ان الخطاب للولاة بان يعطوا الكتابين من مال الصدقة
خطمكم كما في قوله سبحانه وفي الرقاب والكتاب احكام معروفة اذا وفي بعض مال الكتابة ثم انه سبحانه
لما اراد المولى الى نكاح الصالحين من المالكين نهي المسلمين عما كان يفعل اهل الجاهلية من اكرامه المالكين
على الزنا فقال ولا تذكروا قتيلا تذكروا على البغاء والمراد بالغيبات هنا الاماورد ان كان الفتى تقيا
قد يطلقان على الاحرار في موضع اخر والبغاة الزنا مصدرة لفت المرأة بتضييقها اذا زنت وهذا مختص بنا
النساء فلا يقال للرجل ما زنى انه يعني بشرط انعكاسه فانما ينبغي لقوله ان ادحت تخصنا لان الاكرام
لاية حورا لا عند اراؤهم من التخصن فان لم ترد التخصن لا يصح ان يقال لما كرهته على الزنا والمراد بالتخصن
هنا التعفف والتزويج وقيل ان هذا التقدير يرجع الى اللامى وفي الكلام تقديم وتأخير وقيل في الشرط ملحق وقيل
في الشرط باعتبار ما كانوا عليه فانهم كانوا يكرهون ومن يرون التعفف وليس تخصيص النبي لصوته لادتن
التعفف وقيل ان هذا الشرط خرج مخرج الغالب لان الغالب ان الاكرام لا يكون الا عند ارادة التخصن فلا
يلزم منه جواز الاكرام عند عدم ارادة التخصن وهذا الوجه اقوى فانه الوجه فان الاكرام لا يكون غير مريدة للمالكين
بالاحكام كما فيمن لا يشبه لما في الكحل والصفحة فتوصفت بانها كرهته على الزنا مع عدم ارادتها للتخصن فلا يبرم
ما قيل من انه لا يتصور الاكرام الا عند ارادة التخصن الا ان يقال ان المراد بالتخصن هنا هو التعفف لا التزويج
على من كانت ترد الزواج انما مريدة للتخصن هو بعيد فقد قال الجليل بن عباس ان المراد بالتخصن التعفف لا التزويج
وتابعه على ذلك غيرهم مثل سبجانه فانما ينبغي لقوله لنتبخوا اخر من الحياة الدنيا وهو لا يكتسب الا لغيره
هذا التعليل غايه مخرج الغالب والمعنى ان هذا الغرض هو الذي كان يعمل على اكرام الاما على البخاري
الغالب لان اكرام الرجل لثمة على البخاري لا اصل لا يصدر رثله عن التقاد فلا يعلل هذا التعليل
على انه لا يجوز ان يكره ما اذا لم يكن مبتغيا باكرامها عرض الحياة الدنيا وقيل ان هذا التعليل للاكرام
من اعتبار ان ما ذكرتم كانت كذلك لانه ما ينبغي عن الاكرام لمن هذا لما في المعنى الاول ولا يخالف
ومن يكره من فان الله من بعد الواهون غفور رحيم هذا مقربا قبله وسوكله والمعنى ان توبة
الاكرام واجبة الى المكرمين لا الى المكرهات كما تدل عليه قراءة ابن مسعود وجابر بن عبد الله وعبد بن جرير
فانه لا يغفر رجيم لمن قيل وفي هذا التفسير لينة لان المكرية على الزنا غير الله واجيب بانها وان كانت
مكرية في حق لا تخلوا في قضاء عفيف الزنا من شايته مطاوعة لما حكم به البينة البشرية او يكون الاكرام صرا

عن حداد الجبار الخزرجي قال لما تولى ان المعنى فان الذين بعد الكوفيين غفروا جميع لهم ما سئلوا
 بشرط التوبة الثالثة سبعة باليهما الذين آمنوا الخطاب للمؤمنين ويدخل المؤمنات فيه تغليبا
 كما في غيره من الخطابات قال العلماء هذه الآية خاصة ببعض الاوقات واختلغوا في المراد فلو لم يستأنم
 على اقوال الاول انما منسوخة قاله سعيد بن المسيب وقال سعيد بن جبير ان الامر فيها للسيد لا للموجة
 وقيل كان ذلك واجبا حيث كانوا الاواب لهم ولو عاد الحال لعاد الوجوب حكماء الكهنة من
 ابن عباس وقيل ان الامر باجتناب الوجوب وان الآية محكمة غير منسوخة وان حكمها ثابت على الرجال
 والنساء وكما سئل الشعبي عنها منسوخة هي قال المولى فقال السائل ان الناس لا يعلمون بها قال الله
 المستعان وقال القرطبي وهو قول اكثر العلماء وقال ابو عبد الرحمن السلمي انها خاصة بالنساء وقال ابن
 عمر هي خاصة بالرجال ودون النساء والمولى يقول ان الذي ملكت اجما نكحه العبيد والماء والذي له
 يملكون المحل منكم اي من الاحرار ومعنى ثلاث مرات ثلثة اوقات في اليوم والليالي ومثلها
 من الاوقات لان اصل وجوب الاستئذان هو بسبب مقارنته تلك الاوقات لمرة المستأذنين بالخبيرين
 لانفس الاوقات وانتصاب ثلاث على الطريقة الزمانية اي في ثلاث اوقات او تعديب على المصدية
 اي ثلث استئذانات ورجح هذا ابو حيان فقال وانما هو من قوله ثلاث مرات ثلاث استئذانات
 لانك اذا قلت فترتك ثلاث مرات لا يغير منه الا ثلث ضربات ويروى ان الظاهر من تركه مقترنة
 بالتفسير بالثلاث الاوقات فقال من قبل صلوة الفجر وذلك لانه وقت القيام عن المضاجع وطلوع نيا
 النوم وليس ثياب اليقظة وربما نبت عريان او على حاله لا يجب ان يراه غيره فيها وحين تضعون
 ثيابكم ومن قوله من الظهيرة للبيان او بمعنى في او بمعنى اللام والمعنى حين وضعكم ثيابكم اللتي
 تلبسونها في النهار من شدة حر الظهيرة وذلك عند انتصاف النهار فانه قد تجردون عن الثياب
 لاجل القيلولة ثم ذكر سبحانه الوقت الثالث فقال ومن بعد صلوة العشاء وذلك لانه وقت
 الفجر ومن الثياب والعلمة بالابل ثم جعل سبحانه هذه الاوقات بطل التفصيل فقال ثلث عودات
 كانت لكم والجملة مستأنفة مسوقة للبيان علة وجوب الاستئذان ان ليس عليكم اهل البيت
 ولا عليهم اي الماليك والصبيان جناح اي انتم في الدخول بخير استئذان ان عدم ما يوجب
 من مخالفة الامر والاطلاع على العورات ومعنى بعد عن بعد كل واحدة من هذه العورات الثلاث
 هي الاوقات الثلاثة بين كل اثنين منها وهذه الجملة مستأنفة مقترنة بالامر بالاستئذان في تلك الاحوال
 فامتنعوا فون عليكم الجملة مستأنفة مبنية للعذر المخصص في ترك الاستئذان قال القرطبي
 في الكلام سمعتموه وطو افون عليكم اي سمعتموه فلا بأس ان يدخلوا عليكم ليجسكم على بعض
 يطوف او طالعت على بعض والمعنى ان كلامكم لطيف على صاحب العبيد على الموالي والموالي على العبيد

وانما ابلغ سبحانه الدخول في غير تلك السبل وقاتل الشبهة بغير استئذان لانها كانت العاقبة انهم لا يكشفون
عوراتهم في غير ثياب ولا اشارته بقوله كذلك الى مصدر الفعل الذي يعود مكان في سائر المواضع في الكثرة
الغرض اى شغل ذلك البتتين بين الله لكم آيات الدلالة على ما شرع لكم من الاحكام والله اعلم
كثير العلم بالعلوم حكيم كثير الحكمة في افعاله العاشرة والقواعد من النساء اللائي لا يوجبن
نكاحاً اى العجائز اللاتي قد من الحيض والوليد من الكبر واحدتها قاعد بلها وليد واحد فاعلى انه
قعود الكبر فليس عليهم جناح ان يضعن ثيابهن التي تكون على ظاهر البدن كالجلباب وغيره
لا الثياب التي على العورة الحامية وانما يجوز من ذلك لافتراف الانفس منهن او لا غيبة للرجال من
فاباح الله سبحانه لمن لم يجد غيرهن ثم استثنى حاله من ما لا من فقال غير متبرجلات بزيينة
اى غير متبرجات للزينة التي امرت باخفاها في قوله ولا يبدن زينةهن والمعنى من غير ان يرون بانها رشيقة
الجلابيب انهم لا يزينة ولا شعرات بالزينة لئلا يظلمهن الرجال والتبرج التكشف والظهور
للعيون وان يستغفون اى وان يتركن وضع الثياب مطلقاً فو خير لهن من وضعها والله
سميع عليم اى كثير السماع والعلم وبلغها اى اوتيه عشرة ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج
حرج ولا على المريض حرج اختلف اهل العلم في هذه الآية بل هي حكمة او سنة قال بالاول جماعة من
العلماء والثاني جماعة قيل ان المسلمين كانوا اذا غزوا خلقوا زمناً بهم كانوا يبدون اليهم محتاج اليهم
وليتولون لهم قد اكلنا لكم ان تأكلوا مما في بيوتنا وكانوا يجرعون من خلك وقالوا لا بد علما بهم فثبت
فنزلت هذه الآية خصت لهم معنى الآية نفى الجرح من الزنا وفي العلم من بيوت اقرارهم وبيوت من
يدفع اليهم المفتاح اذا خرج المغزو وقال النحاس وهذا القول من اجل ان في الآية لما فيه من الصراحة
والتابعين من التوقيف وقيل ان هؤلاء المذكورين كانوا يخرجون من مراكمة الاصحاء حذراً
من اشتقاقهم اياهم وخوفاً من تاذيهم بافعالهم فنزلت وقيل ان الله دفع الحرج عن الاعمى فيها
يتعلق بالكليف الذي يشترط فيه البصر من الاعرج فيما يشترط في التكليف به القدره الكاملة
على المشي على وجه يتعدا الاثنيان ربع العرج ومن المريض فيما يشرط في سقاطه قبل المراء بهذا
الحرج المرفوع عن هؤلاء هو المخرج في الغزوى لا المخرج على هؤلاء في تأخيرهم عن الغزو وقيل ان الرجل
اذا دخل حدا من هؤلاء الزنا والى بيته فله فيه شبهة يعلمه اياه ذهب بهم الى بيوت قريانه
فيخرج الزنا من ذلك فنزلت الآية ولا على انفسكم اى ولا حرج عليكم وعلى من ياتكم
من المؤمنين ان تأكلوا انتم من معكم والحاصل ان رفع الحرج عن الاعمى والاعرج والمريض ان
كان باختياره مراكمة الاصحاء او دخول بيوتهم فيكون ولا على انفسكم متصلاً بما قبله وان كان رفع
الحرج عن ذلك باعتبار التكليف التي يشترط فيها وجود البصر وعدم العرج وعدم المرض

فقولوا لا على انفسكم ابتداء كلام غير متصل بما قبله يعني من يوتى تكلم البيوت التي فيها مشاهيرهم
فبعض بيوت الاولاد وكذا قال المفسرون لانها اذا اختلفت في بيوتهم لم يكن بيت ابن الرجل ببيت
والا لم يكن سبيل بيوت الاولاد وكذا غير هذا بل او بيوت اباؤكم او بيوت امهاتكم او بيوت
اخواتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اعمامكم او بيوت اخوانكم او بيوت خالاتكم
قال الحاشي عارض بعضهم في افعال هذا حكم على كتاب الله سبحانه بل الاولى في الظاهر ان يكون لا
في افعالهم ولا في وجاب من هذه العارضة بل ان ترتب الاولاد بالنسبة الى الاباء لا تنقص من رتبة الاباء
بالنسبة الى الاولاد بل بالاباء في خصوصية في الاولاد ولا في حديث انت وما لك الابيك وبيوت
ولد الرجل من كسبه ثم قد ذكر الله سبحانه بهنا بيوت الاخرة والاخوات بل لا عمام والعلم بل
الاخوال والخالات فكيف ينبغي هجاء المخرج من الاكل من بيوت هؤلاء ولا ينفذ من بيوت
الاولاد وقد قيل بعضهم ان الاكل من بيوتهم كلهم بالاذن منهم وقال آخرون لا يشترط الاذن قيل وفيها
اذا كان الطعام من ذواتهم وان كان محرزا او من غيرهم لم يحرم اكله ثم قال سبحانه او مما مملكتهم فافقه
اي البيوت التي تملكون التصرف فيها باذن ربها واذ اكلوا من البيوت والعبيد والخران فانهم
يملكون التصرف في بيوتهم من اذن لهم يدخل بيوتهم ويعطونهم منها وقيل المراد بها بيت المال
والفناجح جميع مفتوح او حصد يتركه وان لم يكن بينكم وبينه قرابة فان الصديق في الغالب يبيع
لصديقه بذلك وطيب بنفسه والصديق يطلق على الواحد والجمع ليس عليك جناح
ان تأكلوا جميعا او اثنائا مع شيت بمعنى التفرق يقال شيت القوم اي تفرقوا وهذه الجملة
كلها من افعال شتم على بيان حكم آخر من حيث ما قبل اي ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعا او اثنائا
وقد كان بعض العرب يخرج ان ياكل وحده حتى يجده اكله فياكل معه وبعض العرب كان
لا ياكل الا مع الضيف فتنبه فاذا دخلت بيوتهم اي غير البيوت التي تقدم ذكرها وبيان
اوب اخر اوتب بعبارة فسلخوا على انفسكم اي على اهلها الذين هم بيوتهم انفسكم وقيل المراد البيوت
الذكورة سابقا على القول الاول فقال الحسن والتحقى في المسامحة والمراعاة سمو اهل من فيكم
فمنكم فاذا لم يكن في المسامحة فقول السلام على رسول الله وقيل يقول السلام عليكم في البيوت
وقيل يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال بالقول الثاني اي انما البيوت المذكورة
سابقا جملة من الصالحين والناهيين وقيل المراد بالبيوت هنا اي جميع البيوت المسكونة وغيرها يسلم
على اهل المسكونة ولما قيل المسكونة فيسبى على نفسه قال ابن العربي القول بالعموم في البيوت هو الصحيح
فحيث من عند الله متاركة طيبة اي طيبة بها نفس مستمع كذا لك يبين الله
لكم الايات بآياته يقتلون لتعلم ذلك البينين بعبارة تعقل آيات الله سبحانه ومنهم من

الثانية عشرة فإذا استاذنوك أي المؤمنون يا رسول الله فافعلوا ما تشاءون من شأنهم أي الاموال التي
 تهمهم فاذن لهم شئتم منهم وامنع من تشاء على حسب اقتضائه الصلوة التي تروا بها ثم رثه الله
 سبحانه إلى الاعتقاد لهم بجهنم واستغفر لهم وقيل شارة إلى ان الاستئذان وان كان أخذ مسوغ
 فلا يخلو عن شائبة تأثير امر الدنيا على الآخرة ان الله غفور رحيم أي كثير الرحمة والنفقة بالغ فيها
 إلى الغاية التي ليس وراءها غاية قال المفسرون كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصدر المنبر يوم الجمعة وأراد أن يركب
 أن يخرج من المسجد لوجبة أو غير ذلك خرج حتى يقوم حيايل النبي صلى الله عليه وسلم حيث يركب فيعرف انه انما قام ليستأذن
 فيأذن لمن شأؤهم قال مجاهد وأذن الامام يوم الجمعة ان يثليبه يده قال الزجاج علم عدان المؤمنين
 اذا كانوا مع نبيه صلى الله عليه وسلم فيخرجون إلى الجمعة لم يذهبوا حتى يستأذنه وكذلك ان يكونوا مع الامام
 لا يخرجون منه ولا يرجعون عنده في جمع من جموعهم الا باذنه وللإمام ان يأذن ولما كان لا يأذن على ما يرى لقوله
 فاذن لمن شئتم قال العلماء كل امرئ يرجع على السلطان مع الامام لا يخرج القوم ولا يرجعون عنه الا باذن

سورة الفرقان سبع وسبعون آية

وهي بكية كلها في قول الجمهور قال القرطبي قال ابن عباس من قرأه الاثلاث آيات منها تزلت بالمشية
 والذين لا يعرفون مع الله ما آخر الآيات الآية الاولى واتزلنا من السماء ماء طهورا أي طهرا
 كما يقال وضوء الماء الذي يتوضى به قال الأزهري الطهور في اللغة الطاهر المسطر قال ابن الأثير
 الطهور يطبخ الطاهر الاسم وكذلك الوصف وبالضم المصدر منها وهو المعروف في اللغة وقد ذهب الجمهور
 إلى ان الطهور هو الطاهر المسطر ويؤيد ذلك كونه بناء على اللفظ وروى عن أبي حنيفة انه قال الطهور هو الطاهر
 واستدل لذلك بقوله تعالى وسقاهم من شربا طهورا يعني طاهرا ومنه قول الشاعر خليل بن قيس
 جددت به اودى بها تلي على نخريه الى ربح الكفال غميد من الطهاره غميد الشاير يقمن طهوره
 فوصف الطريق بأنه طهور ليس بطهر ورجع القول الاول فحلب وهو جمع لما تقدم من حكاية الأزهري ذلك
 عن أبي اللفظ ولما وصف الشاعر الطريق بأنه طهور فانه على طريق البلغة وعلى كل حال فقد ورد الشرح عن
 الماوراني فحلب طاهر وسطره قال سدقالي وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وقال النبي صلى الله عليه وسلم
 الماء طهورا الثانية وللذين يبيتون البيتة هي ان يكتموا الليل نمت ام لم نمت قال الزجاج
 من اورك الليل فقد بات نام ولم نيم كما يقال بات فلان فلقا والمعنى يبيتون لو لم ينام سجدا
 على وجههم وفيما سأل على اقسامه ومنه قول امرئ القيس
 فبتنا قايما عند راس جوادنا نيرا ولنا
 عن نفسه ونرا ولله قال النسفي والظاهر انه وصفهم باجاء الليل كلما ذكره الثالثة والذين
 اذا انفقوا العيس فاولع بغيره واسن قمره قمره او اعترق قمره ونسي الجميع التقديس في الاتفاق

قال النحاس حسن ما قيل في معنى الآية ان من افق في غير طاعة الله فهو الاسراف ومن اسك عن طاعة الله فهو الاقار ومن افق في طاعة الله فهو القوام وقال البراهيم النخعي هو الذي لا يجمع ولا يعز ولا ينفق نفقة يقول الناس قد اسرف وقال يزيد بن جبيب لو انك احب محمد صلى الله عليه وآله وسلم كما لو الاياك لكون طعنا للنفقة والمثمة ولا يلبسون ثوبا للجمال ولكن كانوا يريدون من الطعام ما يستغنون به عن الجمع وليقوم على عبادة الله ومن اللباس ما يستبرعون به ويقيم الحرم والبر وقال ابو عبيدة لم يريدوا على المعروف ولم يخلوا العقول ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وكان اى انفاقهم بين ثلاث الافراط والتفريط فواما بسراة فاميدوم عليه الشئ ويستقر بالفتح العدل والاستقامة فالاغلب قيل بالفتح العدل بين الشيئين وبالكسر بالقيام بالشيء لا يفضل عنه ولا ينقص وقيل بالكسر السداد والمبلغ والمر الفقه جعلنا للمتقين امانا ما اى قدوة يقتدى بها في الخير وانما قال امانا ولم يقل ائمة لاننا نريد به الجنس كقولهم ثم يخرجكم طفلا وقيل انه من الكلام المقلوب وان العنى وجعل التيقين لنا امانا وبه قال مجاهد وقيل بان هذا الدار امانا وعندهم بطريق الانفراد وان عبارة كل واحد منهم عند الدعاء جعلنى للتيقين امانا وكذا كانت عبارات الكل بصيغة العظم مع الغير لقصد الایجاز وقال الانشاس امام جمع ائمة من ائمة يوم جمع على تعال صاحب صاحب قائم وقيل ان مصدره لا قيام والصياغة قيل غير ذلك قال النيسابورى قيل في الآية ولا على ان اربا الدينية ما يحب ان يطلب غيب فيها والا قرب انهم ساءوا الله ان يلعنهم في المطاعة المبلغ الذى يشاء الله يوم تبتدى

سورة القصص

وهي مكية كهما في قول الحسن عكرته وعطاي سبع اوثان وثمانون آية الآية قال انى اريد ان الكهنة احدى ابنى هاتين فمشر وعية عرض دلى المرأة لما على الرجل وهذا سنة ثابتة في الامم كما ثبت من عرض عمر لابنة صفته على بن بكر وثمان والقصص معروفة وغير ذلك كما وقع في ايام الصحابة واما النبوة وكذلك ما وقع من عرض المرأة لنفسها على رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان تاجرنى ثمان حجج اى على ان يكون ابى الى ثمان سنين ثم غنى فاني فان اتممت عشر ائمة عندك اى تفضيلا منك لاننا انما نسي لك جبل ما زاد على الثمانية اعمام الى تمام العشرة اعمام موكولا الى المرأة وللمرأة ان عليك انك تاتم العشرة اعمام واشتقان المشتقة من الشوق اى شوق بطنة لعنفين فمارة يقول الحق وقارة يقول الطيق ثم غلب اى قبول الالبانة فقال سبحانه ان شاء الله من الصالحين في حجة الوداع والوفاء والبر والصالح على المصوم فبدل صلاحها ما في تلك العبادة تحت الآية وهو لا وليا وتلك العبادة ايضا للمسلم ان يوقى الله

وسمي سورة القتال وسورة الذين كفروا وآياتها تسع وثلاثون وقيل ثمان وثلاثون آية وهي مدنية قال المداوي
 في قول الجميع الا ابن عباس قتادة فانها قال الا آية تزلت منها بعد حجة الوداع حين خرج من مكة وجعل نظيره
 الى البيت وهو بيك من اهل مكة فقتل رسول الله صلى الله عليه وآله وكان من قريته بني شذرة قومه من قريته قتل الشعلبي نهائليته
 وهو غلط من القول فالسورة مدنية كما لا يخفى **الآية الاولى** فحشد والوفاق بالفتح وتجي بالهمزة
 اسم الشئ اندي يوشن به كالرباط والمعنى اذا بالغتم في قتلهم قاسمهم واخضعهم بالوفاق فاما ما بعد
 واما فذاع اي فلما ان تشوا عليهم بعد الاسرنا وتعدوا فذاعوا والمن الاطلاق لغير عوض والقدى بالفتح
 به الاسير نفسه من الماسر لم يذكر القتل من الكفار بما تقدم وانما قد مل من على القدي لان من يحاربهم لا يقاتل
 ولهذا كانت الحرب بغيره **س** والقتل الماسي ولكن فكلهم اذا انقلع الا عناق حمل المصارع ثم ذكر كسوة
 الغاية لذلك فقال حتى تضع الحرب وذرارها اوزار الحرب التي لا تقوم الا بهامن السلاح الكسوة
 استند الوضع اليها وهو للجهاد على طريق الجواز والمعنى ان المسلمين غير من بين تلك الاسوار الى غاية بل لا يكون
 حرب مع الكفار وقال بجاء المعنى حتى لا يكون دين غير دين الاسلام وقال الحسن الكلبي قال الكسوة
 حتى يسلم الخلق قال القزويني يوشنوا وذهب الكسوة قيل المعنى حتى تضع الاعداء الماربون اوزارهم وهو سلاح
 بالفتح او المداوي وهو من الحسن عطاها قال في الآية لقد يجرى وتأخير والمعنى فضر الرقاب حتى تضع
 الحرب اوزارها فاذا اختلفت وجه فشره الوفاق وقد اختلف العلماء في هذه الآية هل هي محكمة او منسوخة
 فقيل انها منسوخة في اهل الايمان وان لا يجوز ان يعادوه او لا يمين عليهم والناسخ لها قوله فاقبلوا المشركين
 حيث وجدتموهم وقوله فاما تنقضهم في الحرب فنشرهم من غيرهم فلو قالوا المشركين كاذبة وهذا قال
 قتادة والضحاك والسهدي وابن جرير وكثير من الكوفيين قالوا والائمة آخرها تزل فوجب ان يقتل كل
 مشرك الاسن فاستلذذ على تركه كالنساء والصبيان ومن يؤمن من المجزية وهذا هو المشهور من الحديث
 الى حنيفة وقيل ان هذه الآية ناسخة لقوله فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم وهي فذلك عن عطاء وشرو
 وقال كثير من العلماء ان الآية محكمة وان الامم مخيرة بين القتل والاسر وبعد الاسر مخيرة بين المن والعدا
 قال مالك والشافعي والثوري والاذاعي والوعبيد وغيرهم وهذا هو الراجح لان النبي صلى الله عليه وآله والخلف
 الراشدين من بعده فعلوا ذلك وقال سعيد بن جبير لا يكون فدا للاسر الا بعد الاشخان والقتل سيف
 لقوله ما كان لبنى ان يكون الماسي حتى تخين في الارض فاذا اسر بعد ذلك فللأمام ان يحكم بما رآه من
 قتل وغيره الثانية فلا تفنوا اي لا تضعوا عن القتال والوهن الضعف ولا تدحوا الى الكفا
 الى السلم اي الصلح ابتداء منكم فان ذلك لا يكون الا عن الضعف قال الزجاج منع المسلمين
 المؤمنين ان يدعو الكفار الى الصلح وامرهم بجرهم حتى يسلموا واختلف اهل العلم في هذه الآية هل هي محكمة
 او منسوخة فقيل انها محكمة وناسخه لقوله وان احبوا السلم فاجب لها وقيل منسوخة بهذه الآية ولا يخفى

ان لا تقتضي القتل بالفسخ فان انسجما نبي المسلمين في هذه الآيات ان يدعو الى السلم ابتداء ولم
ينه عن قبول السلم اذ اخرج اليه المشركون فالآياتان محكمتان ولم تنوار على محل واحد حتى يتكلم على هو
الفسخ او انقص من جملة وانتم اذ اعلنوا بمقررة لما قبلها من النبي اى وانتم الغالبون بالسيف
والجته قال الطبري اى اخر الامر لكم وان غلبوكم في بعض الاوقات وكذا قوله والله معكم اى بالنظر في

سورة الفتح تسع وعشرون آية

كلها مدنية بالاجماع قال القرطبي وقال مروان وسور بن حزمه تركت من مكة والمدنية في شأن المدنية
وهذا الاية في الاجماع لان المراد بالسور المدنية النازلة بعد الهجرة من مكة والآية وكذا رجال مومنون
ونساء مومنات يعني استضعفين من آمن بمكة ومعنى لم تعلموههم لم تعرفوا بهم وقيل لم تعلموا
انهم مومنون ان تطاؤهم بالقتل والاقبال بهم يقال ولتت القوم اى اودعت بهم وذلك انهم
لواخذوا مكة عنوة بالسيف لم يسمي المومنون الذين هم فيها من الكفار وعنده ذلك لا يامنون ان يقبلوا
المومنين فلهذا لم يسمي الكفارة بل يسمي الكفارة وهو معنى قوله قضيتكم منهم اى من هتتم معرفة اى شقة
بما يلزمكم في قتلهم من كفارة وعيب واصل المعرفة العيب مأخوذة من الغر هو الحرب وذلك ان الحرب
سيرة يكون ان المسلمين قد قتلوا اهل دينهم قال الزجاج معرفة اى اثم وكذا قال الجوزي وبما قال ابن جرير
وقال الطبري ومما اهل المعرفة كفارة قتل الخطا وقال ابن جرير المعرفة غزو المدينة وقال قطيب المعرفة الشدة
وقيل الغم بغير علم متعلق بان تطاؤهم اى غير عالمين وجواب لولا انهم وفاءي لاذن انهم قتلوا اهل المدينة

سورة المجملات ثمان عشرة آية

وهي مدنية قال القرطبي بالاجماع الآية الاولى يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بدين
فنبذوا من التبين وفر حزمة والكسائي من التبين فنبذوا والمراد من التبين التعرف انهم
ومن التبين الانارة وعدم العجالة والتبصر في الامر الواقع والخبر الوارد حتى تضعه ويظهر قال الفخر
ان هذه الآية تركت في الوليد بن عتبة بن ابي معيط كراهته ان تصيبوا قوم ما يجهالة او انكم لا
لان الخطا من لم يتبين الامر ولم يثبت فيه هو الغالب هو جهالة لانه لم يصدر عن علم والعلم يتبين
بجهالة بما لم يثبت على ما فعله بهم من اصابتهم بالخطا ناديين على ذلك فثبت انهم لم يتبينوا
الثانية وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا في امر او طائفتان من المؤمنين
بينهما اى اذا اختلفا فريقتان من المسلمين فعلى المسلمين ان يسعوا في الصلح بينهم ويدعواهم الى حكم الله
فان بعثت احدا على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله فان فاعت فاصحوا

بينهما بالعدل أي فان حصل بعد ذلك التعدي من إحدى الطائفتين على الأخرى ولم تقبل الصلح ولا ولائ
فيه كان على المسلمين ان يقاتلوا هذه الطائفة الباغية حتى ترجع إلى ما راسد وحكمه فان رجعت تلك الطائفة
الباغية عن بغياها واجابت الدعوة إلى كتاب الله وحكمه فعلى المسلمين ان يعدلوا بين الطائفتين في الحكم
وتجروا في الصواب المطابق لحكم الله ولا يزدوا على يد الطائفة الظالمة حتى يخرج من الظلم وتعود إلى حجب
عليها للأخرى ثم امر الله سبحانه المسلمين ان يعدلوا في كل أمورهم بعد ما هم بهذا العدل إلى التي صارت عليها
القتلتين فقال واقسطوا ان الله يحب المقتسطين أي في عدلوا ان الله يحب الموعولين ومحبته
لم يستلزم مجازاتهم بحسن الجزاء وقد اوضح الشوكاني ما هو الحق في هذا المرام في شرحه من الاطوار
للمتقني وبسطنا الكلام على احكام البغي والباغاة في شرحنا مسك الختام لم يلزم المرام فليس يرجع اليها

سورة والنجم حك ستون قيل ثنتان شوا آية

مكية جميعا في قول الجمهور وروى عن ابن عباس الآية منها وهي قوله الذين يمينون كبارا لا ثم والفجر
الاله الا آية الآية وان ليس للانسان الا ما سعى أي ليس له الا اجر سعيه جزاء وعمله لا ينفع
احدا من احد وهذا العموم مخصوص بمثل قوله سبحانه والحقنا بهم ذنوبهم ومثل ما روي في شفاعته الانبياء
والملائكة لاجلهم ومثله دعاء الاحياء للموات ولصدقة عنهم ونحو ذلك ولم يصيب من قال
ان هذه الآية منسوخة بمثل هذه الاسوة فان الخاص لا ينسخ العام بل ينصحه فكلما قام الدليل
على ان الانسان يتقرب به وهو من غير سعيه كان مخصوصا لما في هذه الآية من العموم

سورة الواقعة سبع اوستعون آية

وهي كلها مكية في قول جماعة من العلماء كالصوفي عكرته وجابر وعطاء وقال ابن عباس وقراءة الآية
منها تزلزلت بالدينية وهي قوله تعالى وتجلون رزقكم انكم تكذبون الآية لا يسته الا المطهرون
قال الواحدي أكثر المفسرين على ان الضمير عائد إلى المكاتب المكثرون والمطهرون هم الملائكة وقيل
هم الملائكة والرسول من بني آدم ومعنى الآية المكثرون المكثرون بالمطهرون من الاطهار وقيل المعنى
الائتراء وعلى كونه المراد بالمكثرون هو القرآن فليل للمكثرون من الاطهار من الاحداث
والانجاس كذا قال قتادة وغيره وقال الخطابي المطهرون من الشرك وقال الربيع بن النضر
المطهرون من الذنوب والخطايا وقال محمد بن الفضل وغيره معني الآية لا يقرء الا للمؤمنين و
فان يقرء "يجد نفعه وبركته الا للمطهرون أي المؤمنون وقال الحسين بن الفضل لا يقرء لتعريفه وقيل
الاسم لهم واحد من الشكر في اتفاقه وقد ذهب الجمهور إلى منع الحديث من بدل صحف وقال علي بن سنان

وسعد بن أبي وقاص سعيد بن زيد وعطاء الزهرى والنخعي والحكم وحامد وجاءه من الفقهاء منهم مالك الشافعي وروى
عن ابن عباس الشبي وبما قدمه منهم بوجهة ابيه زهير الحديث سنة قد اجمع المشوكا في الحديث في خبره للنخعي فليرجع اليه

سورة الحديد تسع وعشرون آية

كلها مكية قال القرطبي في قول المجمع الآية وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رافقة الذين اتبعوه بالحكم
جعل الله في قلوبهم رافقة لبعض البعض ووجه تسميتهم بهذا خلافا لليهود فانهم ليسوا كذلك أهل
الرافقة الذين والى الرحمة الشفقة وقيل الرافقة اشد الرحمة وسمي بها نسبة الى عبد عواربانية
ورجاء ابو على الغاسي على العطف على ما قبلها والربانية بالفتح الراء ومنها ما هي بالفتح الخوف من الرب بالضم
منسوبة الى الرببان وذلك لانهم غلوا في العبادة وحملوا على النفس المشقات في الامتناع من المطع المفسد
والشك والتعلق بالكمون والصوامع لان ملكهم غير ما وابدوا وبقي منهم كثر قليل فتمت بهما وتبينوا ذكر سوانه
قتادة والضحاك وغيرهما كتبناها اى ما فرضنا اى عليه كذا الآية فاع استثنى انقطع اى بالكتبة اى ايم
باسم ولكن اتبعوها بالانذار فخوان الله فادعوها اى هذه الربانية التي اتبعوها من جهة انفسهم حتى
رعيتها بل فيحسبوا وكفروا بدين عيسى ووطئوا دين الملوك الذين غير ما وابدوا وتركوا التمسك بدين
على بن عيسى لا قائل منهم وهم المرادون بقوله فاني لآدين امنوا منهم **اجرم** الذي يخرج بالايان في كل يوم
وتبعوا على دينه حتى آمنوا بجملة على اسمايه اى علم الله بشيئهم فاستغوا خارجا من الايمان بالبرهان ويكونوا

سورة المجادلة ثمان وعشرون آية

روى مكية قال القرطبي في قول المجمع المارة عن عطاء بن رباح عن عبد الله بن مسعود قال قال الله تعالى
من نكحها بعد ان يقول الزوج لا نكحنا حتى نكحها اى كذا قال ابن عباس قال المعنى والذين يقولون لا نكح
القول المنكر الزور ثم يعودون لما قالوا بالتدراك والتلافي كما في قوله ان هو ودا الشك اى الى مثله
قال لا تخش لما قالوا الى ما قالوا يتعاقبان قال المفسر الذي هانا لاند اذ قال الله تعالى اهدوهم الى صراطهم
وقال بان ربك اى له ما قال اوصى الى نوح وقال المفسر اللامعنى عن والمعنى ثم رجعون مما قالوا ويريدون
الوطى وقال الزجاج المعنى ثم يعودون الى ارادة الجماع من اجل ما قالوا قال لا تخش ايضا الآية فيها تقييد
وتأخير والمعنى والذين يظهر من من نكحهم ثم يعودون لما كانوا عليه من الجماع فحق ير رغبة لما قالوا
اى فعلهم ثم ير رغبة من اجل ما قالوا واختلف اهل العلم في تفسير العود والمذكور على اقول الاول انه العود
على الوطى وبه قال المفسرون ابو حنيفة وجمهور روى عن مالك وقيل هو الوطى نفسه وبه قال الحسن
وروى ايضا عن مالك قيل هو ان يسكنوا زوجه بعد الطلاق مع القدرة على الطلاق وبه قال الشافعي

وقيل هو الكفارة والمعنى انه لا يستج وطما لا بكفارة وبه قال الميث بن سعد وروى عن ابي حنيفة وقيل هو تكبير
 الظهار بقضيه وبه قال اهل الظاهر والظاهر انها تخبر اي رتبة كانت وقيل يشترط ان تكون سوفت كالزوجة
 في كفارة القتل بالاول قال ابو حنيفة ويجاب بالثاني قال مالك والشافعي داشته طاسا منها من كان بين
 من قبل ان يتماسا المراد بالتماس ههنا الجماع وبه قال الجمهور فلا يجوز للظاهر المولى حتى يكفر وقيل المراد به
 الاستمتاع بالجماع او اللبس او النظر الى الفرج بشهوة وبه قال مالك وهو احد قول الشافعي والاشارة
 بقوله في الكفر الى الحكم المذكور وهو مبتدئ وخبره فهو عطلون اي قومرون وبها وتزبون عن ارتكاب
 الظهار وقية بيان لما هو المقصود من شرح الكفارة قال الزجاج المعنى ذلك التقليل في الكفارة فهو عطلون
 به اي ان غلظ الكفارة وعطالكه معني تركوا الظهار والله بما تعملون خبير الا يعني عليه شيء من اعمالكم
 فهو مجازيكم عليها ثم ذكر سبحانه حكم العاقر من الكفارة فقال فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
 من قبل ان يتماسا اي من لم يجد الرتبة في ملكه ولا تمكن من قيمتها فليصيام شهرين متتابعين
 فيها فان اقطعتا فاستأنف ان كان الاقطار بغير عذر وان كان لعذر من سفر او مرض فقال سعيد بن
 المسيب والحسن وعطاء بن ابى رباح ومروان ونيارو الشعبي والشافعي ومالك يعني ولا يستأنف
 وقال ابو حنيفة ان يستأنف وهو روى عن الشافعي فلو دلى ليدلا او نكح واحد او خطا واستأنف وبه قال
 ابو حنيفة ومالك وقال الشافعي لا يستأنف اذا دلى ليدلا ولا ليس محلا للصوم والاول دلى فمن لم
 يستطع فاطعام سنتين مسكينا لكل مسكين مدان وبها نصف صاع وبه قال ابو حنيفة وجمهور
 وقال الشافعي وغيره لكل مسكين مد واحد والظاهر ان الآية ان يطعمهم حتى يشبعوا مرة واحدة او يدفع اليهم
 ما يشبعهم ولا يذريان فيهم مرة واحدة بل يجوز ان يطعم بعض السنتين في يوم وبعضهم في يوم آخر والاشارة
 بقوله فلذلك الى ما تقدم من الاحكام وهو مبتدئ وخبره مقدري ذلك واقع لتو منوا باالله ورسوله
 اي لتصدقوا ان الله امر به وشرعه والتطيعوا الله ورسوله في الاوامر والنواهي وتنفقوا عند عهده وشرعه
 ولا تتعدوا ولا تعودوا الى الظهار الذي هو تكرار القول زورا والاشارة بقوله تلك الى الاحكام المذكورة
 وهو مبتدئ وخبره وحده والله فلا تجازوا واحده التي حد بها لكم فانه قد بين لكم ان الظهار مصيب
 وان كفارة المذكورة توجب العفو والمغفرة ولكما فدين الذين لا يقفون عند حدود
 الله ولا يعملون بما حده الله لعباده وسماه كفرا تقليدا وتشديدا عند اب اليعرب وهذا خبر

سورة الحشر اربع وعشرون آية

وهي مدنية قال القرطبي في قول الجميع الآية الاولى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة
 على اصولها فبأن الله وليجزي الفاسقين قال مجاهد ان بعض المهاجرين رخصوا في قطع اهل

فمنها هم بعضهم وقالوا انما هي مغناط للمسلمين وقال الذين قطعوا بل هو مخيط للحد ونزل القرآن
بتصديق من نكح من قطع النخل وتخليل من قطع من الاثم واستلف الغشون في نفسه للجنة فقال
الزهرى والاك وسعيد بن جبيرة عكرته والتخليل انما التخليل كله الا العجوة وقال الثوري هي كرام النخل
وقال ابو عبيدة انها جميع الوان التمر سوى العجوة والبسفي وقال جعفر بن محمد انها العجوة خاصة و
قبيل هي ضرب من النخل وقال الاسمعي هي الدقل وهل للجنة لونه تعلبت الوالسا كانت يابا للتكسار
ما قبلها ومع اللينة لئين قيل لبيان وقد استدل بالآية على ان حصول الكفار وديارهم بالباس بان
تهدم وتخرق وترعى بالجانيق وكذلك قطع اشجارهم ونحوها وكذا استدلل بها على جواز الاجتهاد وعلى
تصويب المجتهدين والبحث مستوفى في كتب الاصول الثانية وما افاء الله على رسوله منهم
اي ما رده عليه من اسوال الكفار والضمير عايد الى نبي النصير فافوضه عليه من خيل وكسركا
يقال وجف البعير بجف وجفا وهو سرقة السير وادفعه صاحبه اذا حمله على السير ليرجع والركاب كريب
من الابل خاصة والمعنى لم تتركبو التحصيل فبيلا ولا ابلا ولا تشبهتم لما شئتم ولا تقيم بهاربا وانما قال
من المدينة على سليمان فجعل التمسك بانه لرسوله صلى الله عليه وآله وبارك وسلم خاصة فانه افتتحم اسما
واختصاصا ولما وقد كان يسال المسلمون ان يقيم لهم فنتلت الآية ولكن الله يسلط رسوله على
من يشاء من اعدائه وفي هذا بيان ان تلك الاموال كانت خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله ومن صحابه
لكنهم لم يوجبوا عليها بيع بل مشوا اليها مشيا ولم يقاسوا فيها شيئا من شئنا ايدى الحرب
والله على كل شئ قدير لسلط من يشاء على من اراد ويعطي من يشاء ومن يشاء لا يسأل عما
يفعل وهم يشاؤون الثانية ما افاء الله على رسوله من هذا بيان لمصادف الغني بعد بيان انه رسول الله
صلى الله عليه وآله والتكرير بقصص التقدير والتاكيد ووضع من اهل القرى موضع قوله منهم للاخبار بان هذا الحكم يخص
بنبي النصير وحدهم بل يحكم على كل قرية يفتحها رسول الله صلى الله عليه وآله ويوجب عليها السلام فحين لا يكون لها الحق
بنبي النصير فترطية وذلك خبير وقد حكم اهل العلم في هذه الآية والتي قبلها بل منها ما تنقح المختلف في قيل منها ما تنقح
كما ذكرنا وقيل مختلف وفي ذلك كلام لا اهل العلم لم يزل قال ابن العربي الاشكال انما ثلثة سوان في ثلاث آيات
اما الآية الاولى وهي قوله ما افاء الله على رسوله منهم فهي خاصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وبنو النبي
شكها واما الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من اهل القرى فهذا الكلام مبتدأ وخبر لا وال استحق غير الاول ان
اشتكرت هي والاولى في ان كل واحدة منها تضمنت شيئا فانها على رسول الله صلى الله عليه وآله والى اهل بيته
قال ان تضمنت آية الانفصال هي الآية الثالثة انه حصل تقابل الآية الثانية وهي ما افاء الله على رسوله من
اهل القرى في كرسو ليقابل وفيه تقابل فنشأ الخلاف من ما هنا فطالفة قالته هي ملققة بالاولى هي بل ان
وطالفة والى هي ملققة بالثالثة وهي آية الانفصال الذي قالوا انها ملققة بآية الانفصال فتصلوا بل هي ملققة بآية الانفصال

وقال مالك بن النخعي في رواية أخرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من قرأ سورة الفاتحة في كل صلاة لم يمت حتى يرى مقادير عمله يوم القيامة».

سورة الممتحنة ثلث عشر آية

وهي منية قال القرطبي في قول الجميع الآية الأولى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا
 في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبرؤ بهم بدل من الموصول بدل اشتمال وقطعا
 اليهم يقال قسطنط الى لرب انما اعلمته بالعدل قال الزجاج المعنى وقد لوانا فيما بينكم وبينهم فإ
 بالعهد ان الله يحب المقسطين اى العادلين ومعنى الآية ان استسجانه لا ينهى عن الرب
 العهد من الكفار الذين حاربوا المؤمنين على ترك القتال وعلى ان لا ينهوا الكفار عليهم وآي
 عن معاملتهم بالعدل قال ابن زيد هذا في اول الاسلام عند المواصلة وترك الامر بالقتال ثم
 قال قتادة نسخته فافلوا المشركين حيث وجدتموهم وقيل هذا الحكم كان ثابتا في الصلح بين النبي
 صلعم وبين قريش فلما ازال الله الفتح مكة نسخ الحكم وقيل هي خاصة في اخلاف النبي صلعم ومن بينه

قال القاضي في المسئلة لمحق بدار الحرب فحكمه وكان الكفار يزجون المسلمين فيزجون المشركين ثم نسخ
 ذلك لهذه الآية وهذا خاص بالكوافر المشركين ودون الكوافر من اهل الكتاب وقيل عامته في جميع الكوافر
 مخصوصه باخراج الكتابيات منها وقد ذهب جمهور اهل العلم الى ان اذ اسلم وثني او كفا في لا يفرق بينهما
 الا بعد القضاء للعدة وقال بعض اهل العلم يفرق بينهما يجوز اسلام الزوج وهذا انما هو اذا كانت المرأة
 مدخولا بها وانما اذا كانت غير مدخول بها فلا خلاف بين اهل العلم في القطع بالصحة بينهما بالاسلام
 اذ لا عذر عليهما واستحلوا ما انفقتهم اى اطلبوا امورنا حكم الله احقات بالكفار قال المفسرون كان
 من ذهاب من المسلمين مرتدة الى الكفار من اهل العهد يقال للكفار يا قوم اهدوا قال المسلمين في اية
 امرائهم الكفار الى المسلمين اسلمت روادهم باعلى زوجها الكافر فذكر اى المذكور من ارجاع المهملين
 حكم الله ورسوله يحكم بدينكم والله عليهم حكمكم قال القرطبي وكان هذا مخصوصا بذلك المدة
 في تلك المدة فامته باجماع المسلمين ولما نزلت الآية المنقضية قال المسلمون نحن نباحكم الله وكتبنا
 الى المشركين فامتنعوا فنزل قوله وان فاتكم شئ اى مما فتنتم من اذ واجهكم اى من مملوكم
 وقيل المعنى وان اغتلت حكمكم احدين نسلكم الى الكفار فانزلت المسئلة فعاقتهم قال الواحد
 قال المفسرون اى ففتمهم وقال الزواج تاويله وكانت العقبى حكم اى كانت الغنية لكم حتى فتمتم فانوا
 الذين ذهبت اذ واجههم مثل ما انفقوا من مهر المهرجرة التي تزوجها ودفعوه الى الكفار
 ولا توفروا زوجها الكافر قال قتادة ومجاها المهر وان يعطوا الذين ذهبت ازواجهم مثل ما انفقوا
 من الفقي والغنية وهذه الآية منسوخة قد انقطع حكمها بعد الفسخ وقال قوم بل حكمت وانفقوا الله الذي
 انتقم به مسلمون اى احذر وان تنقضوا الشئ مما يوجب العقوبة عليكم فان الايمان الذي انتم
 متصفون به يوجب على صاحبه لك الشاة يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يابعنك اى
 قاصدات مبايعتك على الاسلام وعلى ان لا يشركن بالله شيئا من الاشياء كما انما كان هذا كان
 يوم فتح مكة فان نساء اهل مكة اتين رسول الله سلمن بايعته فامر الله ان يأخذ عليهن ان لا يشركن
 ولا يسفرن ولا يزينن ولا يفتلن اولادهن وهما كانت تفعلن الجاهلية من وأوالها والنبات ولا يابعن
 بهن مثل فخرينه بين ايديهن وارجلهن اى لا يحقن بازواجهن ولما ليس منهم قال الفرأف
 المرأة لا تقطع للمولود فيقول لزوجها هذا ولدى منك فذلك المهرتان المفسري بين ما يدل اهلين
 وذلك ان الولد اذا وشتت الام سقط من يديها وعليها وليس المراهون انما نسبت ولد لها من
 الزنا الى زوجها لان ذلك قد دخل تحت النهي عن الزنا ولا يعصيان في معروف اى في
 كل امر هو طاعة الله قال عطاء في كل بر وتقوى وقال المتأهل عنى بالعرفت النهي عن التوج وتزني الدنيا
 وجن الشحر وحق الحيت في مش الوجه والدعا بالويل وكذا قال قتادة وسعيد بن المسيب محمد بن نسا

سورة الطلاق احد او ثنتا عشر آية

وهي نية قال القرطبي قول الجميع الآية الاولى والى بها العنبري في اطلاقه النساء وما على النية على ما عليه ولا خلاف في
نشره في قوله خلع المهر واستماتوا بالخطاب لغايتها وبالجملة للتعظيم استا سبقت في ذلك العنبري في قوله خلع المهر من غير شرط عليه
فطلقوا من بعد ذلك احدى استقبلت الخمر في قوله خلع المهر من قبل عشرين او ثمان وعشرين من قبل طهره او ان طهره
في المهر لم يقع فيجاء في قوله خلع المهر من قبل عشرين او ثمان وعشرين من قبل طهره او ان طهره
واخضعوا الوقت الذي وقع فيه الطلاق حتى تمام العدة وهي ثلاثة قرو والخطاب للزوج وقيل للزوجات وقيل للمسلمين
العموم والاول والى لان النصير كلما امر ولا تقوا الله منكم فلا تقصروا فيما لكم ولا تضاربوا بين ولا يخرجون من
بيوتهم سلبا حتى كن فيها عند الطلاق ما يؤمن في العدة واما في البيوت اليمن مع كونها لا تؤمن
لما كيد النبي وبيان كمال استحقاقه لمنكنى في مدة العدة ويشد قوله واذا كنن ما يتلى في بيوتكن قوله
وقرن في بيوتكن ثم لما نهي الا الزواج من اخر ارجس من البيوت التي وقع الطلاق وحين فيما نهي الزواج
عن الخروج ايضا فقال ولا يخرجن اى من تلك البيوت ما يؤمن في العدة الا الا مضرورى وقيل المراء
لا يخرجن من النفس من الا اذا اذن الا الزواج لمن فلا باس والاول والى الا ان ياتين بفاحشة
صبيحة فكذا الاستثناء وهو من الجملة الاولى اى لا يخرجن من بيوتكن لاسن الجملة الثانية قال
الواحدى اكثر المفسرين على ان المراء بالفاحشة هنا الزنا وذلك ان ترى في تخرجه لا فاحشة الزنا
وقال الشافعي وغيره الى البيوت الى اللسان والاستطالة بها على من هو ساكن هناك في ذلك البيت
ويؤيد هذا ما قال حكيمه ان في صحف آية الا ان يغيب عليك وقيل المعنى الا ان يخرجن بعد ايان من حين
على هذا الوجه فاحشة وهو بعد ثلاث حد وادله يعني ان هذه الاحكام التي بينها الصاوية هي حدود
التي حد بها لهم لئلا يخرجوا الى غير ما ومن يتعد حد ود الله اى يتجاوز ما الى غير ما او يخرج
منها فقد ظلم نفسه بما راد ما راد المالك وادفعها في موانع الضرر بقوته الله على تجاوز
حدوده وتعدية لمرسلات رضى لعل الله يحدث بعد ذلك احرأ قال القرطبي قال جميع المفسرين
ارادوا بالمرحبة في الرغبة والمعنى الترخيص على الطلاق الواحدة والنهي عن الثلاث فان اطلق
ثلاثا اخر بنفسه عند الندم على الفراق والرغبة في الاجتماع فلا يجازى الى المراجعة سبيلا وقال مقاتل بعد
ذلك اى اود طلاقا وطلقتين امر بالمراجعة قال الواحدى الامر الذي يحدث ان يقع في طلب السبل
الحبة لرجعتها اى الطلقة والطلقتين اى التراجع واذ اطلقها ثلاثا في وقت واحد معنى لقوله
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا الثانية اى بانها احل من اى فدين القضاء اصل العدة
فامسكوا من جهه وقت اى ارجعوا من جهه مباشرة ورغبة من غير قصد في فمارة لمن

او فارقومن بجمع هفت اى اتركوهن حتى تقتضى عدتهن فيمكنكن نفوسهن مع اليافين بما لو حسن
 عليكم من الحقوق وترك المضادة لمن واستشهد واذا وى عدل مستكبر على الرجعة وقيل على
 الطلاق وقيل عليهما قطعاً للتنازع وسما لما دة المصنوعة والامر للندب كما فى قوله واشهد ما اذا
 تباعدتم وقيل انه للموجب واليه ذهب الشافعى قال الاشهاد واجب للرجعة مندوب اليه فى الفقرة
 واليه ذهب احمد بن حنبل وفى قول للشافعى ان الرجعة لا تقتضى الى الاشهاد وكسائر الحقوق مردك
 نحو تزاعن ابى حنيفة واحمد واقيموا للشهادة لله فز الامر للشهود بان ياتوا بما شهدوا به نقراً الى الله
 وقيل للامر للزواج بان يعقروا الشهادة عند الرجعة فيكون قوله واشهد اذ وى عدل كنكم من فقلل الشا
 ويكون قوله واقيموا الشهادة اسر بان تكون خالصة فقد ذكره اى ما تقدم من الامر بالاشهاد ولاقاته
 الشهادة بوعظ به من كان يوم من ونص المؤمن بالله واليوم الآخر لا لا انتفع بذلك دون
 غيره ومن يتق الله يجعل له مخرجاً مما وقع فيه من الشداير ومن ويذكره من حيث لا يحتسب
 اى من وجه لا يخطر بباله ولا يكون فى حساب قال الشعبي والضحاك هذا فى الطلاق خاصة اى من يخلق
 كما امر سديك له مخرج فى الرجعة فى العدة وانه يكون كاحد الخطاب بعد العدة وقال الكلبي ومن يتق
 الله يصبر عند الصيبة يجعل له مخرجاً من النار الى الجنة وقال الحسن مخرجاً ما منى الله عنه وقال ابو العتاهية
 مخرجاً من كل شئ ضاق على الناس وقال الحسين بن الفضل ومن يتق الله فى اوار الفروض يجعل له مخرجاً
 من العقوبة ويرزقه الثواب من حيث لا يحتسب اى يبارك له فيما اتاه وقال سهل بن عبد الله
 يتق الله اتى بالجنة يستعمل له مخرجاً من عقوبة اهل البديع ويرزقه الجنة من حيث لا يحتسب وقيل غير
 ذلك ونظائر الآية العموم ولا وجه لتخصيص بنوع خاص وبمثل ما فيه السياق دون الاوليا ومن يتوكل
 على الله فهو حسبه اى ومن يتق بالله فيما تابه كفاه ما ايسر الله بالغ اى بالغ ما يريد
 من الامر لا يعوقه شئ ولا يعجزه مطلب او نافذ امره لا يرد شئ قد جعل الله لكل شئ قدراً اى
 تقديره وتوقيته او مقداراً فقد جعل الله سبحانه للشدة اطلاقاً انتهى اليه وللرخا اطلاقاً انتهى اليه وقال الله
 هو قدر الحيز والعدة الثالثة واللائي يئسن من الحيز من نساء تلك من الكبار اللاتي قد
سبضن يئسن منه ان اوتيتهن اى تلكتم وجلمتم كيف عدتهن فعدتهن ثلاثة اشهر واللائي
 لم يئسن لغيرهن وعدم بلوغهن من الحيز اى لم تحضن ثلاثة اشهر ايضا وصدق في الدلالة ما قبله عليه
 واوالات الاحمال اجلهن ان يفتقن حملهن اى ما نهار عدتهن ونص المحل ظاهر الآية ان عدة
 الحمل بالوضع سواء كن مطلقاً ت او متوفى عنهن وقد تقدم الكلام فى هذا فى سورة البقرة سستوفى
 وحققتنا البحث فى هذه الآية وفى الآية الاخرى والذين يتوفون منكم ويزرون ازواجاً يتربصن بهم
 اربعة اشهر عشر وقيل معنى ان اربتم ان تيقنتم ورجع ابن جرير انه بمعنى الشك وهو الظاهر قال الزباج

ان ائمتهم في حبيتها وقد انقطع عنها الحيض وكانت من تحيض مثلها وقال مجاهد ان ائمتهم اى لم تعلموا
 عدة الآيت والى لم يحض فالحقة فيه وقيل المعنى ان ائمتهم في الدم الذى يظهر منها بل هو حيض ام لا
 بل الاحتياط فالحقة ثمانية اشهر ومن يتق له يجعل له من اعطى يسا اى من يتق في امثال وامره واجتناب
 نواهي يسيل عليه امره في الدنيا والآخرة وقال الضحاك بن جثية اسد يطلق المستحيل على امره يسا في الرجعة وقال
 مقاتل بن جثية اسد في جنب ما يصح على امره يسا في توفيقه للطاعة الى الرجعة اسكنوه من حيث سكتوه
 بيان ما يجب للشاء السكتى من التبعيض اى بعض مكان سكنكم لم يزل الله من وجه كذا من سعتكم وطاعتكم
 والوجه القدرة قال الفرغول على من يجرد فان كان موسعا وسع عليها في السكنى النفقة وان كان
 فقيرا اضل قدر ذلك قال قتادة ان لم تجد الا ناحية بيتك فاسكنها فيه وقد اختلف اهل العلم في
 المطلقة ثلثا بل لسكنى ونفقة ام لا ذهب مالك والشافعى الى ان لها السكنى ولا نفقة لها تجوز
 ابو صيفة ومهاجران لها النفقة والسكنى وذهب احمد وحق وابو ثور الى النفقة لها ولا سكنى وهذا الحق
 وقد قرره الشوكاني في شرحه للفتاوى بما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره ولا تضاروه من لتضييقوا عليهم
 في السكنى والنفقة وقال مجاهد في السكنى ومقاتل في النفقة وقال ابو بصير هو ان يطلقها فانها
 تبقى يوان من عدتها رجعا ثم طلقها وان كن اولاد حمل فاففقوا عليهم حتى يضع حملهن
 اى الى غاية هوى منهن لم يلح لالا خلا فبين العلماء في وجوب النفقة والسكنى للحامل المطلقة فاما الحال
 المتوفى عنها زوجها فقال على وابن عمر وابن مسعود وشريح والنخعي وشعبي ومجاهد وابن ابي ليلى وسفيان
 ومجاهد ينفق عليها من جميع المال حتى تقنع وقال ابن عباس وابن الزبير ومجاهد بن عبد الله ومالك
 والشافعى وابو صيفة ومجاهد لا ينفق عليها الا من يضييقها وهذا هو الحق للمادة الواردة في ذلك
 الستة فان ارضعن لكذا ولا ذك بعد ذلك فانوهن اجودهن اى اجرا رضاعهن من المعنى ان
 المطلقات اذا رضعن اولادا لازواج المطلقين من نهن فلمن اجودهن على ذلك واتهموا بئكم
 بعد ذلك هو خطاب للامازواج والزوجات اى تشاوروا بئكم بعد وف غير منكر ليقبل بعضكم من
 بعض من المعروف والجبل وهل معناه ليام بعضكم بعضا بما هو متعارف بين الناس غير منكر عندكم قال
 مقاتل المعنى ليتراض الاب والام على امر يسمى قبل فالعرف والجبل من الزوج ان يوفر لها الا اجره
 الجبل منها ان لا تطلب ما يتعاسر الزوج من الاب وان تعاسر تعار اى في اجر الرضاع فابى لود
 ان يعطى الام للجر وابت الام ان يرضعها لبا ما تريد من الاجر فستوضع له اخرى اى يستاجر
 مرضعة اخرى خرضع ولده ولا يجب عليها ان يسلم بالطلب الزوجية ولا يجوز له ان يكسرها على الاشباع
 ما يريد من الاجر قال الضحاك ان ابنت الام ان ترضع يستاجر لولده اخرى فان لم تقبل اجبرت
 ائمة على الرضاع بالاجر لينفق ذو وسعته من سعته فيه الام لابل السعة بان يوسعوا على الرضعا

من ناسم على قدر سعتهم ومن قد عليه رزقه اى كان رزقه بقدر القوت او ضيقا ليس سفلين
 ما انا الله اى ما اعطاه من الرزق ليس عليه غير ذلك لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها
 اى ما اعطاه من الرزق فلا يكلف الفقير ان ينفق ما ليس لى وسويل عليه ما يقدر عليه ويبلغ اليه
 طاقت ما اعطاه اسد من الرزق سيجعل الله بعد عسرهما اى بعد عسرهم وسعة وسعة

سورة التحريم اثنا عشرة آية

وهى مدنية قال القرطبي فى قول الجميع وتسمى سورة النبى صلى الله عليه وآله وسلم الآية يا ايها النبى احرم
 عذوم ما احل الله لك اختلف فى سبب نزول الآية على قول الاول قول اكثر المفسرين قال
 الواحدى قال المفسرون كان النبى صلى الله عليه وسلم فى بيت حفصة فزلت اباء فلما اجبت اجبت
 مارية فى بيتها مع النبى صلى الله عليه وسلم فلم تزل حتى خرجت مارية ثم غلبت فلما اتي النبى صلى الله عليه وسلم فى وجه حفصة
 الغيرة والمكابة قال لها لا تخبرى عايشة ولك على ان لا اقرب بها اياها فاجبت حفصة عايشة وتكا
 تمصا فيتمين فغضبت عايشة ولم تزل بالنبى صلى الله عليه وسلم حتى خلف ان لا يقرب مارية فانزل اسد السورة
 قال القرطبي اكثر المفسرين على ان الآية نزلت فى حفصة وذكر القصة وقيل السبب انه كان النبى صلى الله عليه وسلم
 يشرب مسلا من زبيب بنت عيش فتواطى عايشة وحفصة ان يعقرا لانه اذا دخل عليهما انا يخرج منك
 ريح معافير وقيل السبب المرأة التى وهبت نفسها للنبى صلى الله عليه وسلم سنده ضعيف والجميع ممكن بوقوع القصة فيه
 الفصل مفسدة مارية وان القرآن نزل فيها مبينا تبين مرفعات اذ واجات ومرفضة اسم مصدر
 هو الرضا والله غفور رحيم لما افروط منك من تحريم ما احل الله لك قيل وكان ذلك زنا باسرى
 فلذا عاتبه الله عليه وقيل انها ساجدة على ترك الاولى قد فوض الله لكم فعله بما انكم اى شرع لكم
 تحميلها وميثم لكم ذلك فكان اليمين عقدا والكفارة حل لها فحل للمعا لى ما حرم على نفسه قال قتادة
 المعنى تدبين اسد كفارة اياكم فى سورة المائدة طاهر اسد مدنية ان كيف يمينه ويراج وليدته فاعتق رقبة
 قال الزجاج وليس لاحد ان يحرم ما احل الله فقلت وهذا هو الحق ان تحريم ما احل الله لا يعقد ولا يلزم
 صاحبه فالتحميل والتحريم هو الى الله سبحانه لا الى غيره ومعاينة نبيه صلى الله عليه وسلم فى هذه السورة طالع دليل على ذلك
 والحبش طويل والنواصب ذكيرة والقبائل فبطولية وقد حقه الشكا فى حرم الله تعالى فى مرفعاته
 بما يشغى واختلف العلماء على مجز التحريم بين وجوب الكفارة ام لا وفى ذلك خلاف وليس فى الآية
 ما يدل على انه يمين للأن الله سبحانه عابته على تحريم ما احل الله فم قال قد فرض الله عليكم تحمة ايمانكم وقد
 وردنى القصة التى ذهب اكثر المفسرين الى نهاى سبب نزول الآية انه حرما ولا ثم خلف ثانيا كما ان الله
 والله مو لا كره اى وليكم فامركم والتمولى لاسوكم وهو العلم بما فيه صلاحكم فلا حكم الحكيم فى قوله ولا تغفله

سورة نوح تسع وعشرون اوتمان وعشرون آية

عليه قال عبد الله بن النضر بن عيسى بن النضر والنحاس وابن مرويه المأثم فقلت استغفروا
ربكم انه كان غفارا اي سألوه المغفرة من ذنوبكم السابقة بانعلاص القيتة التي كثرت المغفرة للمؤمنين
وقيل معني استغفروا توبوا عن الكفر انه كان غفلا للتائبين عنه يرسد السماء عليكم ويدار المراد
بالسما المطر والمندل السحابة والوقلب بالمطر اي بالسالة دارا وفي نزه الآية وويل على ان الاستغفار
من اعظم اسباب المطر وحصول انواع الانفاق ولهذا قال في مدحه ما هو في الجليل الا حقيقت وجعل الامور احوال

سورة المزمل تسع عشرة اوعشرين آية

وهي بكيفية قال لها وري كل ما في قول الحسن عكرته وجابر قال قال ابن عباس في فتاوة الاليتين منها وما به
على يقولون والتي تليها الآية الاولى قوله الليل اي تم للصلاة في الليل مع اختلاف بل كان هذا
الذي امر به صريحا عليه ونظما وقولا قليلا استثنا ومن الليل اي من الليل كماله لا يسير منه قليل
من الشيء هو ما دون النصف وقيل ما دون السدس قيل ما دون العشر وقال مقاتل الكلي المراد بالليل
هنا الثلث وقد افهمنا من هذا الاختلاف قوله نصفه او انقص منه اي من النصف قليلا الى الثلث
او زد عليه قليلا الى الثلثين فكانه قال ثم ثلثي الليل ونصفه ثلثه وقيل ان نصفه بدل من قوله
قليلا فيكون المعنى ثم الليل الى النصف او اقل من نصفه او اكثر من نصفه قال لا تخش نصفه اقل نصفه
كما يقال اعطه درهما وربعين ثلثا بريد او درهمين او ثمانية قال الواحدي قال المفسرون او انقص من
قليلا الى الثلث او زد على النصف الى الثلثين جعل له سعة في مدة قياسه في الليل وخيره في هذه الساعات التي
فكان النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة معه يقولون على هذه التقادير وشق ذلك عليهم فكان الرجل لا يرى كم صلى
او كم بقي من الليل وكان يقوم الليل كله حتى تغف العيون وقيل الضيق في منه وعاليه ايجان الى الآخر
من النصف كانه قال ثم اقل من نصفه او تم انقص من ذلك الاقل او زيد منه قليلا وهو بعيد جدا
والظاهر ان نصفه بدل من قليلا والضيقان ارجان الى النصف السهل من قليلا واختلف
في النسخ لهذا الامر فقيل هو قوله ان ركب يعلم انك تقوم ادنى من ثلثي الليل من نصفه وثلثه الى آخره
وقيل هو قوله علم ان من خصوه وقيل هو قوله علم ان سكون حكمه مني وقيل هو نسخ بالصلاة
الحسن بهذا قال مقاتل والشافعي وابن كيسان وقيل هو فافرقا ما عير منه وذهب الحسن وابن سيرين
الى ان صلوة الليل فرضية على كل مسلم ولو قد جلب شاة ووقل القرآن توحيلا اي اقره على جعل
من تدبر قال الضحاك اقره وقرأه فاقال الزجاج هو ان تبين جميع الحروف وتوفى حقوقا من الاشباع

واصل الترتيل التثنية والتنسيق حسن النظام وتاكيد الفعل بالمصدر يدل على المبالغة على وجهين
 فبعض الحروف ببعض ولا ينقص من النطق بالحرفي من مخارج العلوم مع استيفاء حركة العبرة ^{بالمعنى}
 ان ربك يعلم انك تقوم اذنى من ثلثي الليل معنى اذنى اقل استيعماله الاذنى لان المسافة
 بين الشمين اذ اذنتك اقل بينهما ونصفه معطوف على اذنى وثلثه معطوف على نصفه والحق
 ان السدي يعلم ان رسوله صلى الله عليه وسلم يقوم اقل من ثلثي الليل ويقوم نصفه ويقوم ثلثه وبانصب قرارا كثير
 والكوفيين وقرار الجمهور ونصفه وثلثه بالجر عطفا على ثلثي الليل والمعنى ان السدي يعلم ان رسوله يقوم
 اقل من ثلثي الليل واقل من نصفه واقل من ثلثه واختار قراءة الجمهور ابو عبيد وابو حاتم لقوله علم ان
 لن تحصى فكيف يقومون نصفه وثلثه وهم لا يحصونه وقال القراء القرآنية الاولى اشبه بالصواب فانه
 قال اقل من ثلثي الليل ثم نفس القلة وطائفة من الذين معك معطوف على بعضهم في تقوم
 اى ويقوم ذلك القدر معك طائفة من اصحابك والله بقدر الليل والنهار اى يعلم مقدار ما
 على حقايقا يختص بملك ودون غيره وانتم لا تعلمون ذلك على الحقيقة وقال عطاريه لا يفوز علمه بفعله
 اى لا يعلم مقدار الليل والنهار فيعلم قدر الذي يقوم من الليل علم ان لن تحصى اى لن تطيقوا
 علمه فويل لليل والنهار على الحقيقة وتزيل المعنى لن تطيقوا قيام الليل قال القرطبي والاول مع فان قيام
 الليل ما فرض كله قط قال مقاتل وغيره لما نزل ثم الليل الا قليلا نصفه انقص منه قليلا ازيد عليه
 شق ذلك عليهم وكان الرجل لا يدري متى نصف الليل من ثلثه فيجوز حتى يصبح مخافة ان يغفل في
 اقامته وانتهت من الانتفاع لفته في الانتفاع بالبر يعني تجوزون من شدة اوجزن او جوز ذلك
 كذا في الصحاح انما هم فرسهم لشدته وخفت عنهم فقال علم ان لن تحصى لانكم ان زتم فعل عليكم وانتم الي
 بطلت باليس فزاد ان لم تستم شق ذلك عليكم فذاب عليكم اى فاعاد عليكم بالعمود فخص لكم في كبر
 القيام وقيل فذاب عليكم من فارتض القيام اذ اعجزتموه اهل التوبة المرحم بطلعني رجع لكم من التثنية الى
 التثنية ومن العمل الى اليسر فاذها تيسر من القرآن في الصلوة بالليل ما عطف عليكم فميسر
 لكم منه من غير ان ترقبوا وقادوا قال الحسن هو ما يقر في صلوة المغرب والعشاء قال السدي ما تيسر هو
 ما تيسر قال الحسن ايضا من قرأ آية كتب من القانتين وقال سبعة خمسون آية وقيل المعنى فسلوا
 ما تيسر لكم من صلوة الليل الصلوة تسمى قرأنا لقوله قرآن العجز قيل ان هذه الآية نزلت قيام الليل
 ونصفه والنقصان من النصف والزيادة عليه فيعمل ان يكون ما تضمنته هذه الآية فرضا ثانيا ويحتمل
 ان يكون منسوخا لقوله من الليل فتجوز به فانه لك عسى ان يجيبك ربك مقاما محمودا قال الشافعي
 الواجب طلب الاستدلال بالنسبة على ما لا يخفى من وجوده سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما ان لا وجوب
 من الصلوة الا الخمس وقد عذب قوم الى ان قيام الليل نسخ في حق صلوة وفي حق امته وقيل نسخ في حق

بمقدار ما يلزم من الوجوب وقيل انه لا ينسخ في حق الامة ولحق فرضا في حق مسلم والا فلي القبول بفسخ قيام الليل على العموم في حق صلى الله عليه وآله وسلم وفي حق امته وليس في قوله فاقربوا ما ينسب ما يدل على بقائه في حق الوجوب لانسان كلن الطلوع بالقرآن من القرآن فقد وجدت في صلوة المغرب والعشاء وما يتبعها من الموكلة وان كان المراد بالصلوة من الليل فقد وجدت صلوة الليل بصلوة المغرب والعشاء وما يتبعها من التطوع والقيام الا ما هو في الصحيحه المصروفة بقول المسائل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بل على غير ما يعني الصلوة الخمس فقال لا الا ان تطوع تدل على عدم وجوب غير ما فارتفع بهذا وجوب قيام الليل وصلوته على الامة كما ارتفع وجوب ذلك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ومن الليل فتصلي بنا فقلت لك

سورة المدثر ست وخمسون آية

هي مكية بلا خلاف والآية وسبائك فكبر اى واختص سيدك وما لكك مصلح استوك بالتكبير وهو صفة سبحانه بالكبرياء والعلية وانه اكبر من ان يكون له شريك كما يعتقد الكفار وعظم من ان يكون له صاحبا وولد قال ابن العربي المراد بكبرية التقديس المنتزعة فكلم الاضداد والانداد والاعتناء ولا يتخذ لها غيوما ولا يعبر سواء ولا يرى غيره فوالله لا اله الا الله والاعزة الائمة وشيا بك فظهر المراد بها الشيا بالميتة على ما هو للمعنى المعقود امره الله سبحانه جليلة شيا به وفخرها عن النجاسات وانه لما وقع فيها منها قيل المراد بالشيا القلب وقال قتادة النفس قيل الجسم وقيل الاله قيل الدين وقال الحسن الطعوى الاطلاق لان خلق الانسان شتم على حرمة شتمه على نفسه وقال مجاهد وابن زيد اى ملك فاصلم وقال الزجاج المعنى وشيا بك نقص لان نقصية الثوب اقل من النجاسات اذا شجر على الارض وبه قال طائوس والابل اولى لانه المعنى الحقيقي ليس في استعمال الشيا مجازا عن غير ما لعلاقة مع قرينة ما يدل على انه المراد عند الاطلاق وليس في مثل هذا الاصل اعني الحمل على الحقيقة عند الاطلاق خلاف وفي الآية دليل على وجوب طهارة الشيا في الصلوة والوجوب فافهموا معنى الرجز معناه في العذاب وفيه لغتان كسر الراء وخمها وسعى الشكر وعبادة الاوثان رجزا لانها سبها للرجز وقيل مجازا وعكرته الرجز الاوثان كما في قوله فاقبضوا الرجز من الاوثان وبه قال ابن زيد وقال ابراهيم النخعي لما شتموا النبي ترك وقال قتادة الرجز اساف ونيلة وبها صثمان كما عند البيت وقل ابو العالى والربيع والكمساني الرجز بالضم الوثن وبالكسر العذاب وقال السدي الرجز بالضم الوعيد والاول اولى

سورة ارايت

وقال سورة قلما عن سورة العنبر وسورة الدين سبع آيات هي مكية في قول خطأ وجابر واحد قولي ابن عباس

وذكر في قول قتادة وآخرين الآية ويمنعون للماعون قال أكثر المفسرين هو أنهم لما يتعاضدون على
بينهم من الدلو والغاس والقعدة ولا يمنع عادة كالماء والمخ وقيل هو الزكوة أي يمنعون زكوة أموالهم
قال الزجاج وهو بعيد للبر الماعون في الجاهلية كل باقية تنفقه من قليل أو كثير وأنشدوا قول الأشي
س باجود من باعونه إذا ساء بهم لم تفرح وقالوا أيضا هو في الاسلام الطاعة والزكوة وأنشدوا
قول السامعي س أخليت الرمن العاشر خفا وسحب بكثرة وأصيلا ما حرك نرى شدي في أحوالنا
عن الزكوة من لا تنظر عليه فم على الاسلام ما ينبغي ما عودهم ويضيقوا التمليل وقال الفخر
بعض العرب يقول الماعون الماء وقيل هو الحق على العبد على العنوم وقيل هو السفل من
منافع الاموال ما عود من العن وهو القليل قال قطرب اصل الماعون من العن والعن الشيء
القليل فسمى الماء صدقة والزكوة ونحو ذلك من المعروف ما عودنا لانه قليل فكن شي

سورة الكوثر

هي ثلاث آيات وهي مكية في قول ابن عباس والكلبي ومخالق مدني في قول الحسن بن علي بن بكير ومجاهد
وقتادة الآية فصل لربك المراءو للمراءو صلى الله عليه وآله وسلم بالمدام على آيات الصلوات
المفروضة وأما البذل التي هي أخبار الاموال العرب قال محمد بن كعب ان ناسا كانوا يصادون
لغير الله ويخرجون لغير الله فاما لك سبحانه بنبيه مسلم ان يكون صلواته ونحوه وقال قتادة عطا عكرمة
صلوة العبد ونحو الاضحية وقال سعيد بن جبير لم يك صلوة الطبع المفروضة في آخر البذل في مناديل النحر
التي هي على اليسرى في الصلوة هذا الخبر قال محمد بن كعب وقيل هو ان يرفع يديه في الصلوة عن التكبير الى خذ الخيرة
وقيل ان يتقبل القلب بخبره قاله الفراء والكلبي ابن الاخير قال الفراء سمعت بعض العرب يقول تنادى استقابل
هذا الى آخر هذا أي قبلته وقال ابن الاعراب هو ان تصاد بالمدام في الصلوة باذا الحجاب من قوله منادى تنادى
استقابل وهو من قولهم ما كان قال امرؤ القيس بن السهمين جالساً مني بهد بخبره قال سليمان التيمي بن ابراهيم
بالمدام الى آخره الآية الله صلى الله عليه وآله وسلم مطلق الصلوة وطلق الخبر وان يجعل الله على الغيرة ما ورد
في السنة من بيان هذا المطلق بنوع خاص فهو في حكم التقيد له وقيل خرج ابن ابي حاتم والبصري عن
الحاكم وابن مردويه عن علي بن ابي طالب قال لما تركت هذه السورة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ما به النخرة التي لم يزل بها ربي فقال انها ليست بخيرة ولكن يا مكر اذا تحمست للصلوة
ان ترني معيك اذا كنت واذ اركعت واذ اركعت واسك من الركوع فانها صلواتنا وصلوة
الملائكة الذين هم في السموات السبع وان كل شيء زينة وان زينة الصلوة رفع اليدين عند كل ركعة
قال النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين من الاستسكان التي قال الله تعالى استكانوا الرنهم ولا تضرعون

وهو من طريق مقاتل بن حبان عن الاصمعي بن نباتة عن علي واخرج ابن مردويه عن ابن عباس في الآية
 قال ان النداء هو الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارفع يديك هذا تحرك اذا اكبرت للصلاة فذاك النحر
 واخرج ابن ابى شيبه والبخاري في تاريخه وابن جرير وابن المنذر وابن ابى حاتم والدارقطني
 في الافراد والشيخ والحاكم وابن مردويه والبيهقي في سننه عن علي بن ابى طالب في قوله
 فصل لربك واخر قال وفتح بده اليمنى على وسط ساعده اليسرى ثم وضعها على صدره في الصلاة
 واخرج ابوالشيخ والبيهقي في سننه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابن ابى حاتم وابن
 شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس فصل لربك واخر قال اذا اتممت
 فرفعت راسك فاستوقفا ثم اخرج ابن جرير وابن المنذر وابن عباس
 في الآية قال الصلاة المكتوبة والذبح يوم الاضحية واخرج البيهقي في سننه واخر قال يقول
 واخرج يوم النحر الى غير ذلك مما نقله الفسطن واللفظ وان كان اسع يجتمع لكل الااا
 المتعين هو ما ثبت بالانخبار والآثار كما هو المقرر عند الكبار والاختيار وبالله التوفيق ومنه
 الوصول الى التحقيق

آخر الآيات - الشرعية

وجملتها مائتان وست وثلاثون آية

والحمد لله الذي نعمت به وتم الصالحات

خاتمة طبع هذا الكتاب من نتائج طبع العالم الاذواق عنوان للمسيادة الفخرية
 البديعة عظيم الخلق شريف الخلق مطمح النظر مرامح الاصل للكون والنفاحة لاجل الله والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي ارسل رسوله بالهدى من الحق وبين في الكتاب كل اهل من الشرائع وروى
 آرسله على فطرة من الرسل يهتد الامم الى الله تعالى على الهدى من الهدى الى الحق وهدى في ضلال بين
 حيث زهق دوى الباطل وسلطوا اليقين على السوء وعلى الاطليبين الطاهرين وجه الفخر
 الميامين وتبعوه فان الغاية انصروى من تحرير نسخة العالم والحكمة العظمى في تحبير طيفته اودم ليست
 الا انصرف الصانع المجيد وعبادة البارئ البديع المعبد لا سبيل اليه ولا يميل عليه سوى الوقت
 على موافقة الترتيل ومقاصد الترتيل فانه سبحانه وان سطر آيات قدرته في صحائف الاكوان
 ونصب رايات وحدته على صفائح الاعراض والاعيان وجعل كل ذرة من ذرات العالم وكل نقطة
 من قطرات العليم مرآة لتجليته وتجلية لمطالع صفات كماله لكن لا تمتد الى ما يقول الله
 الاتوفيق خالق القوسى والقدر قبان والنفع ان مدار المود ليس الا كلام رب العباد واذ ينظر
 لتفاصيل الاحكام المليئة بالهدى والمفسر لشكليات اهل والحرمة اليقينية وقد تصدى مصابيح
 اهل العلم بجمع آيات الاحكام وتفسيرها وكشفها عن جليلها وحقيقتها والحقبة المعول عليها والقدر
 المرجع اليها هذا التفسير المسالك المدعو بتبديل المراد من تفسير آيات الكهف
 فانه على ما فيه من الاجازة والاختصار منطوق على نمائيه شريفة تكاد يعيون تاكلها وانقلب تشريها
 ومحتوى على عوائد لطيفة تخالكي الدرر في المعان ويقربها كيف ومناجحة مرآة الزايا الحسن وطولها
 عقود الجمال وقلائد العقيان حياضه انزعت للشارعين وراية انهرت للناظرين نشط
 باصفاء اذان العصاة الموحدين وقطرب لاستماع اسجاع الجماعة العالمين كلال برودة تلالا
 من رياض الفاظها الفنون وفتحة تجرى من تحتها العيون هي تزيين الابصار لابل جنة
 الافراح من لطفها بالغنى ازهار باغر ثمار فنونها ودرهمى بالجواهر تنورى بكيف وجاه
 من ورث العباد كابر عن كابر وحوى اشرف الفخار وباليه من تاجر كريم غنى لدير في الكرم
 الممدوح رحيم تكفى في مناهل رحمة الصافية العبد والاحرار ردت وتمت الاخلاق التي لم يلفظ
 من لسانها اسما عطف يوافي الحسنة بالمحسنة والمود بالعدل المعطاة قبله البهاء والخطاوت
 كعبة الطالبيين لتفصيل المعارف افضل من افلاو بقاش القوامى في تشييد مبانى السنة العظمى

ذکر آنکه این کتاب از محاسن تحقیقات فی علوم الشریعه البیاض نامہ السنی و المسلمین تصباح
اہل الحق والیقین تاجی البیع وقامع اساس المبتدیین کتب من بدقت قد خوت بیدیہ بیوتہا و کتب من
سنتہا سس بنارہا و علم بیوتہا فتویٰ ہذا لدورہ الآخر محیی سنتہ النبی المختار و مالہ من خمارہ

ہو گو کہ بیدری الغوی بنورہ	نحو الرشاد و نبع طالمسند	اکرم بین فاضل شہدت لہ
الاضداد الفضل الجلیل المسفر	جمع الکام و الفضائل فلیفق	اقرانہ بفضائل لم تحصر

ذو النسب الوضی الدری و الحسب السنی البدری رب التالیف المشوۃ بنفائس العلوم علی
التصانیف المتضمنة بقرائن المنطوق والمفهوم العلی اسما و جلالا البسی فضلا و کمالا البلیغ النبیه
الحاصل ذلک للارتب العلیا و انفضائل البحر الطلحام للکیت الغرفام الذی غری المشرق من
بحارہ و قیل فی المغرب بن یباریکیف لا قدر جرد المند نصرة السنة السنیة و اتحاد نوارہ البیعة
الذنیة نمل قیابل السیف بالعصی ام الدرب الحسی ام المشهور بالی قیل ام العالم بالباقل اعنی بتبک
الادوصاف الرضیة و الحام الرضیة ذال انرا البیة و المناصب العلیة سلالہ المفسرین لکلالہ المذہب
نواب والا جاہ امیر الملک سید محمد صدیق حسن خان بہادر لا زال بالغز
والعلی و التناصر ما لغنی السبحی بالطرفاء و المربع بالشجر اری ہذا و قد اتم تطبیع ہذا البیعة الطبع
بامرہ العالی و کلمہ الغائی ذوالمرۃ الرضیة و الاخلاک الرضیة صاحب الغفران شان محمد علی شجاع
فی الطبع الواقع بکلمتہ و کان لایع امر الطبع والوضع فی شہر الصفر المنظر من شہر سنۃ الف
و اربعین و اثنین و تسعین من ہجرة النبی الامین مکی لد علیہ و علی آلہ و صحبہ جمیعین الی یومئذ
و تصحیحہ مستوعب الفضائل الجلیلیہ و تصحیب الکمالات الجزلیة ذوالمجد الجلی المولود
سید محمد معشوق علی البقاہم لد تعالی ما فسر القرآن و علی و انا العبد المذنب رتہ الشہ
العالی الضعیف الخامل ذوالفقار احمد النقولی لسان الغوری البوقالی غفر لدہ و لد لدہ و لد لدہ

یا نفع ختم بالیف کتاب نیل المرام فی تفسیر آیات الاحکام و محتویاتہا عایتہا کرامتہ
احمد علی صاحب احمد بہو بالی سلمہ لد تعالی

و جید عصر ستنامی دولان	امیر الملک صدیق الحسن خان	سر تالیف واعداد شب و روز
نقسط فیض باطن بہر دانندہ	جیدش مطلع انوار ایمان	علی و فاطمہ راحت جان
فرشتہ طلعت قدسی جمالے	زیوسف مبتوان گفتن مثالی	تقی و طیب و دافن حصان
شریف و سید عالی مناقب	سر طوخرین مجتہد نمائی	قلم اند کفش گویا عصائی

اگر از هر دو به بالغ من خدای پایین سبب عیش و کامرانی نمیدانم که اذن باریابد گوای میسکه دلچ چشیش گویم که کسی پرسد منم ز خویاک نخل و جنت نشام	بیام هر دو را بهر گواهی سخنهایم زند و هر زبانه برای قص گز نه و بیاید درین سخن نامه نامی رنمزد یکی تفسیر از آیات احکام مر معلوم شد از روی الهام	کدام نوباد باغ جوائی نیاید پیش او چنگ و چنانه بسی فضل و هنر و استغیش مفسر کرد فرمائا آنچه بدل بگذشت تا پیش تو خاتم همه تفسیر از آیات احکام
--	---	---

قصیده تیارخ طبع کتابیل المرام بختی قلم بلاغت قلم مولوی محمد عابد علی صاحب قلم
به عابد فرزند مولوی سید محمد مشوق صاحب قلم علی علیه السلام

بر نشان ای خامه بسم الله نقش کن ذات پاکش خالق و هر شی بود مخلوق او قادر و قهار و غفار و دود و دهم احد از عطایش جمله موجودات باشکل چنان بسکه محش ناتمام و جادان مصروف حمد مور و انا فتحنا سطرلج شمس الضحی هست و انتش یادی مهدی بابل عرشش ما و اوج اصطفا خورشید هیچ و الفیض با و از عابد صلوة و هم درود و هم سلام بعد ازین سن می نگار ما بجه مقصود ای خرد و گمشا در گنج معانی راز لفظ ای قلم مصروف تحریر مقاصد گشتنیست در جنت آن افصح سر و قتر اهل زمین عالم جمله علوم و صاحب فضل و کمال ماهر بر اصل و ذریع و مفتی احکام شرع صرفیان را صرف عمر از فیض و در ظلمت خمش و هم پیبویه و هم کسائی نظم سینه اش را گنج اگر گیرند از فضل و هنر	تا شود ذی بال امیر رب العالمین مالک ملک او بود از عرش تا فرش زمین هم کریم و هم رحیم و هم غفور و هم بین در بقایش جمله مخلوقات با و معین خامه را جولان کنم در لغت ختم المصلین مقطع فرمان الامم و للعالمین مقتدای و دو جهان و حامی دین متین لیس شلک در ثنائش گفت جبریل این بر رسول و آل و اصحاب جنابش همین تا بود روشن سواد دید بای ناظرین لولوی شهوار کن بر خاتم کاغذین کن نقش بر سرفرطاس نقش عبیرین در جنت آن المبلغ سر حلقه اهل زمین عالمان و جالان را فات او حیل این واقع معقول و مقول است شیخ پاک بن نحو یا نش نیز گشته محو تقریر مقین بوده انداز رشک فضا نش سینه ایشان حین خامه اش مغز گنج شایگان گردونین
---	---

نام او نواب صدیق الحسن فی ان کت
 نیز چرخ المارت نام او چ عسند و جاده
 پیشه فی فیض و عطا و بحر سیران کرم
 در دولت بی بدیل و در سخاوت بی نظیر
 گوشت در روز و غا صمصام غزن آشام
 از طراز و صف و انش غامشده انجمشان
 رشک سبحان در پادشاهت افصح شیدا بیان
 نابود و در هر چه جزو تاثیر شود و ن سنجیم
 حلقه در گوش چنانیش آباد و قبال خوشم
 نه بیشتر شرمی فی آیات احکامی نوشت
 عالمی را آنچه ان مست - نه ارشاد کرد
 از همه نافر شرح او بسان عالمان
 چون مرتب شد بجدش این گرامی نخواست
 صفیایش و ارض حورش فی ازید پیش
 حیرت کم لبسته میداد و چون تحریر نخواست
 چون دمان پازمیش لایم زلف لبان
 عابد بودم بفکر سال طبعش ناکمان
 از سر آغاز بسم الله کن سالش رقم

انظر و این بعالم صورت ما و بین
 قمران آسمان صولت امیر المومنین
 وصف ذاتی و صفاتی جمله یازدهش قرن
 آرزوی اولین و آبروی آخرین
 هیتش بر رخ را ساز و زن پرده نشین
 صفی قرطاس شد نجلیت و دو چرخ برین
 خلق لحنش اهن دائودی شمار و با بین
 تا معین بدر باشد لحنه سس بین
 فتح و نصرت یا و درش از فضل سبالمین
 روح قاضی بهر این تفسیر گوید آفرین
 شد مضامین با و ده صاف و کلماتش سنگین
 جا بلان را نیز از زانی است چشم خرو به بین
 دست او بوسید از فرط ادب روح الامین
 حرفهایش با الله هم نباشت دین بین
 سکه تحریر است یا عقد شریاست این
 نقطه اش اشبه بنا و آهوان شش بین
 خورد و گوش من این آواز از چرخ برین
 زابل سودای کزست و مقبل المسکین
 ۱۲۹۲ ۱۳۰۹

صحیحنا فی تفسیر آیات الاحکام

صواب	خطا	سطر	صواب	خطا	سطر	صواب	خطا	سطر	صواب	خطا	سطر
۲	۹	۳	۹	۲	۴	۲	۹	۳	۲	۹	۳
۳	۴	۳	۳	۳	۱۳	۳	۳	۱۳	۳	۳	۱۳
۴	۲	۴	۲۵	۲۵	۴	۲۵	۲۵	۴	۲۵	۲۵	۴
۵	۱۰	۱۵	۲۴	۲۴	۱۵	۲۴	۲۴	۱۵	۲۴	۲۴	۱۵
۶	۱۳	۱۳	۸	۸	۴	۸	۸	۴	۸	۸	۴
۷	۱	۱۴	۲۱	۲۱	۱۴	۲۱	۲۱	۱۴	۲۱	۲۱	۱۴
۸	۲	۱۰	۵	۵	۱۰	۵	۵	۱۰	۵	۵	۱۰

صغ	سطر	خطا	صواب	صغ	سطر	خطا	صواب	صغ	سطر	خطا	صواب
١٧	٢٥	نمسا	فتحا	٢٤	٢١	استنق	استنق	٢٤	٢٢	خطا	صواب
١٤	٨	لنقته	لنقته	٢٧	٢٧	سرد	سرد	٢٧	٢٨	١٣	فيكون
١٥	١٥	اشهر	اشهر	٢١	٢١	فنا	فنا	٢١	١٣	١٣	٣٠
٢٠	٢٠	او	او	٢٥	٢٥	ليس	ليس	٢٥	١٤	١٤	١٤
٢١	٢١	المقرى	المقرى	٢٨	٢٨	شير	شير	٢٨	١٣	١٣	١٣
١٨	٢	جربج	جربج	٢١	١٨	اجنابة	اجنابة	٢١	١٧	١٧	١٧
٢١	٢١	لعموم	لعموم	٢٢	٢٢	أفمران	أفمران	٢٢	١٤	١٤	١٤
٢٢	٢٢	ردوا	ردوا	٢٧	٢٧	شتم	شتم	٢٧	١٢	١٢	١٢
١٩	١٣	بعضنا	بعضنا	٢٣	٢	النصبة	النصبة	٢٣	١٥	١٥	١٥
٢٠	٢٢	اوصى	اوصى	٢٤	٢٤	فمنام	فمنام	٢٤	١٩	١٩	١٩
٢١	٢١	اسروا	اسروا	٢٢	٢٢	دست	دست	٢٢	٢١	٢١	٢١
٢١	٣	العدد	العدد	٢٣	٢٣	الغزائم	الغزائم	٢٣	٢	٢	٢
١٧	١٧	قابل	قابل	٢٥	٢٥	يلعن	يلعن	٢٥	١٧	١٧	١٧
٢٢	٢٢	الشيابى	الشيابى	٢٣	٢٣	الايلاد	الايلاد	٢٣	٢	٢	٢
٢٢	١١	سنة	سنة	٢٤	٢٤	والسما	والسما	٢٤	١٠	١٠	١٠
٢٤	٢٤	المضية	المضية	٢٧	٢٧	والسما	والسما	٢٧	٩	٩	٩
٢٣	١٢	القدكة	القدكة	٢٧	٢٧	القرود	القرود	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
٢٧	٢٧	لم	لم	٢٤	٢٤	يتروى	يتروى	٢٤	١٣	١٣	١٣
٢٣	١٢	بيان	بيان	٢٤	٢٤	١٢	١٢	٢٤	١٢	١٢	١٢
٢٢	٢٢	اسباب	اسباب	٢٨	٢٨	قروية	قروية	٢٨	١٤	١٤	١٤
٢٥	١٣	الاضان	الاضان	٢٠	١٣	لمعينة	لمعينة	٢٠	١	١	١
١٤	١٤	لفت	لفت	٢٢	٢٢	لافتاة	لافتاة	٢٢	٥	٥	٥
٢١	٢١	مفس	مفس	٢٣	٢٣	يتروى	يتروى	٢٣	١٥	١٥	١٥
٢٧	٢٢	امى	امى	٢٣	١١	الحرة	الحرة	٢٣	١٢	١٢	١٢
٢٤	٢٤	رفخ	رفخ	٢٥	١٨	اضمر	اضمر	٢٥	٢١	٢١	٢١
٢٣	٢٣	جربج	جربج	٢٧	٩	التهبة	التهبة	٢٧	٢٣	٢٣	٢٣

صفر	سطر	خطا	صواب	صفر	سطر	خطا	صواب	صفر	سطر	خطا	صواب
٦٢	٢٢	الثلاث	الثلاث	٤٩	٢٣	اثبت	اثبت	٩٨	٢١	خطا	صواب
٩١٠	٩	خطا	خطا	٨٠	١٢	نشرت	نشرت	١٠	٢	قوت	قوت
٩١٣	١١	الافغان	الافغان	٨	٨	وما	وما	٤	٤	شرى	شرى
٩٢	١٣	من المارة	من المارة	١٤	١٤	بثيت	بثيت	١٠	١٠	افراغ	افراغ
٩٣	١٨	خط	خط	٢٤	٢٤	اقعدا	اقعدا	١٤	١٤	متحدة	متحدة
٩٤	٢١	سطر	سطر	٨٥	٨	الوعود	الوعود	٢٠	٢٠	شفتة	شفتة
٩٥	١٩	البذر	البذر	٨٤	٢٤	يسروا	يسروا	٢١	٢١	ودوا	ودوا
٩٦	١١	الثلاثة	الثلاثة	٨٤	١٢	تصح	تصح	١٠١	٩	تفصرون	تفصرون
٩٧	١٩	قبل	قبل	٨٥	٢٤	ستينا	ستينا	١١	١١	المعارة	المعارة
٩٨	١٤	٩	٩	٨٩	١٤	رشيد	رشيد	٢٢	٢٢	بنية	بنية
٩٩	١٣	الجمع	الجمع	٩٠	٢٤	الاقام	الاقام	١٠٣	٩	التوبخ	التوبخ
١٠٠	٩	شتم	شتم	٩١	٢٤	الاسما	الاسما	١٠٢	١٢	فيما	فيما
١٠١	١٢	عطا	عطا	٩٢	١٤	ورده	ورده	١٠٤	٢٨	فالتش	فالتش
١٠٢	١٩	انتع	انتع	٩٣	١٩	رو	رو	١٠٥	٢٧	اي	اي
١٠٣	٩	يتنكم	يتنكم	٩٤	٢	رو	رو	١٠٦	٣	يكى	يكى
١٠٤	٢٥	قلابة	قلابة	٩٥	٢٢	يرو	يرو	١٠٧	١٠	اسلم	اسلم
١٠٥	١٩	التبني	التبني	٩٦	٢٣	بايس	بايس	١٠٨	٢٤	ادر	ادر
١٠٦	٢٢	اسوالهم	اسوالهم	٩٧	٢٠	خطا	خطا	١٠٩	١٤	يفيد	يفيد
١٠٧	١١	بنوادم	بنوادم	٩٨	٢١	خطا	خطا	١١٠	١٩	المهدى	المهدى
١٠٨	١٢	من ر	من ر	٩٩	١٨	قضا	قضا	١١١	١٣	مهور	مهور
١٠٩	١٤	بظفر	بظفر	١٠٠	١	لهذه	لهذه	١١٢	١٩	السبب	السبب
١١٠	٢٣	خطا	خطا	١٠١	٢	تادوا	تادوا	١١٣	٢٥	تنيب	تنيب
١١١	٢٥	يتعوض	يتعوض	١٠٢	٢	دفع	دفع	١١٤	٢	و	و
١١٢	٢٤	٩	٩	١٠٣	٣	دفع	دفع	١١٥	٢	حكم	حكم
١١٣	٢٥	تجب	تجب	١٠٤	١٩	٩	٩	١١٦	٢٢	بميلة	بميلة
١١٤	٢٩	امرة	امرة	١٠٥	٢٢	٩	٩	١١٧	٢	فاصليه	فاصليه

صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
۱۲۱	۸	من مولا	من مولا	۱۳۶	۱۲	ابی	ربی	۱۶۳	۱۱	تینہ	تینہ
۲۲	۲۲	العینہ	العینہ	۱۸	۱۸	تشرکوا	تشرکوا	۱۸	می	متی	متی
۱۲۲	۱۱	الربیع	الربیع	۲۳	۲۳	قررة	قراوة	۱۹	الطیری	الطیری	الطیری
۳۵	۳۵	انہ	وانہ	۱۳۷	۵	منادی	منادی	۱۶۴	یلطوفون	یلطوفون	یلطوفون
۱۲۳	۱	کفر	کفر	۲۵	۲۵	فترع	فترع	۱۹	للقادم	للقادم	للقادم
۲۳	۲۳	توادہ	توادہ	۲۶	۲۶	یقسم	یقسم	۱۶۵	صافہ	صافہ	صافہ
۱۲۴	۵	یتبع	یتبع	۱۲	۱۲	نصرہ	نصرہ	۱۱	عکیرہ	عکیرہ	عکیرہ
۱۵	۱۵	لامتہ	لامتہ	۳	۳	یضر	یضر	۱۶۸	یفضض	یفضض	یفضض
۱۶	۱۶	اشر	اشر	۲۶	۲۶	بنو بنو	بنو بنو	۱۷۱	آماکم	آماکم	آماکم
۱۷	۱۷	اشر	اشر	۱۷	۱۷	فشرہ	فشرہ	۴	یتفضل	یتفضل	یتفضل
۱۲۵	۱	منشتم	منشتم	۱۸	۱۸	تخذیرا	تخذیرا	۱۷۲	تقرا	تقرا	تقرا
۶	۶	الستیر	الستیر	۸	۸	مماوتہ	مماوتہ	۱۱	بنینہ	بنینہ	بنینہ
۱۲۶	۳	حسین	حسین	۱۱	۱۱	دہنہم	دہنہم	۳۱	تغایب	تغایب	تغایب
۱۲۷	۱	صیار	صیار	۲۳	۲۳	برقب	برقب	۴	لغصم	لغصم	لغصم
۱۰	۱۰	قتل	قتل	۷	۷	شکر	شکر	۱۶	البرج	البرج	البرج
۱۱	۱۱	جزار	جزار	۷	۷	الشک	الشک	۲۳	الزینا	الزینا	الزینا
۱۲۹	۱۲	اشکل	اشکل	۱۸	۱۸	تغفوا	تغفوا	۵	ینخلو	ینخلو	ینخلو
۱۷	۱۷	فی الدین	فی الدین	۱۹	۱۹	اغذ	اغذ	۱۲	العمر	العمر	العمر
۱۸	۱۸	فخرفت ما	فخرفت ما	۲۷	۲۷	سقاہتہ	سقاہتہ	۲۰	تتعدوا	تتعدوا	تتعدوا
۱۳۱	۱	التزیر	التزیر	۱۱	۱۱	توجیہ	توجیہ	۲۷	لیجزی	لیجزی	لیجزی
۱۳۲	۱۲	اغذ	اغذ	۸	۸	البنی	البنی	۴	حصون	حصون	حصون
۱۳۳	۱۵	یضع	یضع	۱۳	۱۳	د	د	۲۶	الیناب	الیناب	الیناب
۱۵	۱۵	خافا	خافا	۱	۱	وو	وو	۸	ومن	ومن	ومن
۲۲	۲۲	عدوانا	عدوانا	۱۰	۱۰	عدد	عدد	۲۵	عابہ	عابہ	عابہ
۱۸	۱۸	دہ اود	دہ اود	۲	۲	نصوص	نصوص	۳	سلو	سلو	سلو
۲۶	۲۶	ان ان	ان ان	۲۰	۲۰	للتنبیہ	للتنبیہ	۱۵	اورثتہ	اورثتہ	اورثتہ
۵	۵	ان ان	ان ان	۱۷	۱۷	القتبیہ	القتبیہ	۶	تثبتہ	تثبتہ	تثبتہ
۱۷	۱۷	اد	اد	۲۳	۲۳	سخلہ	سخلہ	۲۷	التقیر	التقیر	التقیر
۱۷	۱۷	اد	اد	۱۰	۱۰	الانصاف	الانصاف	۱۵	الجمع	الجمع	الجمع
۱۷	۱۷	اد	اد	۱۱	۱۱	داوم	داوم	۱	جبان	جبان	جبان
۱۷	۱۷	اد	اد	۱۱	۱۱	داوم	داوم	۱۷	جبان	جبان	جبان

فہرست السور المشتملة على آيات الاحكام المذكورة في الہرام

اسماء السور	اسماء السور	اسماء السور
سورة البقرة ۲	سورة آل عمران ۵۶	سورة النساء ۵۸
سورة المائدة ۱۰۵	سورة الانعام ۱۳۲	سورة الاعراف ۱۳۵
سورة الانفال ۱۳۷	سورة براءة ۱۲۳	سورة هود ۱۵۲
سورة النحل ۱۵۹	سورة الاسرار ۱۵۹	سورة طه ۱۶۳
سورة الحج ۱۶۳	سورة النور ۱۶۵	سورة الفرقان ۱۷۷
سورة القصص ۱۷۷	سورة محمد صلی علیہ وسلم ۱۷۷	سورة الفتح ۱۷۹
سورة الحجرات ۱۷۹	سورة النجم ۱۸۰	سورة الواقعة ۱۸۰
سورة الحديد ۱۸۱	سورة المجادلة ۱۸۱	سورة الحشر ۱۸۲
سورة الممتحنة ۱۸۲	سورة الجمعة ۱۸۷	سورة المنافقين ۱۸۷
سورة الطلاق ۱۸۸	سورة التحريم ۱۹۱	سورة نوح علیہ السلام ۱۹۲
سورة المزمل ۱۹۲	سورة المدثر ۱۹۳	سورة ارايت ۱۹۳
سورة الكوثر ۱۹۵	تمت	تقر بفضل الله عز وجل



واسطے سند اس امر کے کہ یہ کتاب چینی ہونی چاہیے
علوی کی ہے مگر طبع و نشر کی گئی فقط

